جامعة الشهيد حمه لخضر. الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التنافس الجيوستراتيجي على اليمن بعد 2011 - الأهداف والانعكاسات

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه ل.م.د

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية

إعداد الطالب:
مسعود بالساسي

إشراف الدكتور:
د خالد بقاص

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	المؤسسة	الصفة
أ.د. الصادق جرايه	جامعة الوادي	رئيسا
د. خالد بقاص	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د. حفيضة معمر	جامعة الوادي	مناقشا
د. عبد الحميد فرج	جامعة الوادي	مناقشا
أ.د. نور الدين حشود	جامعة ورقلة	مناقشا
د. العيد ذويب	جامعة الأغواط	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

سورة التوبة: 105

الإهداء

أهدي هذا الجهد البحثي إلى روح والديَّ الكريمين، عرفانا بما قدماه لي من رعاية وعناية وحرص على استكمال مساري التعليمي، دون أن أنسى أخي وأستاذي الأول محمد بالساسي رحمة الله عليه، الذي حبب إلي العلم وأوقد في نفسي شعلته، سائلاً المولى عز وجل أن أكون استمراراً لمساره العلمي الذي لم يكتمل.

كما أهدي هذا العمل إلى عائلتي صغيرها وكبيرها.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب.

مسعود بالساسي

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني لإتمام الجهد العلمي، وأتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل الدكتور: خالد بقاص المشرف على هذه الأطروحة والذي وجدت منه كل الدعم والمساندة والصبر والتوجيهات العلمية القيمة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للإخوة قويدر وحسين بن حرزالله ورمزي بولنوار الذين ساعدوني في كتابة هذه الأطروحة، دون أن أنسى شكر الأخ والصديق نصر الله طارق المقيم بدولة قطر الشقيقة على مساعدتي في الحصول على بعض المراجع العلمية القيمة، فلهم كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر والامتنان لكل من شجعني وساندني وشد من عزيمتي لإتمام هذه الأطروحة.

مقدمة

مقدمة:

شهد القرن الحادي والعشرين بروز ظاهرة التنافس الجيوستراتيجي بين القوى الدولية والإقليمية الصاعدة، على الأقاليم والمحاور ذات الأهمية الإستراتيجية على الخارطة الدولية، والتي تمتلك موارد طبيعية و تشرف على المضايق البحرية وطرق التجارة الدولية.

ويعد إقليم الشرق الأوسط احد أهم هذه المحاور الجيوبوليتيكية التي يرتكز فيها هذا التنافس، وقد ساهمت المتغيرات التي شهدها الاقليم منذ سنة 2011، في أعقاب التحولات السياسية والأمنية التي مست العديد من الدول في المنطقة العربية والمسماة إعلاميا بثورات الربيع العربي، في ازدياد حدة التنافس الدولي والاقليمي وذلك من خلال تنامي الحضور الصيني المنافس للنفوذ الأمريكي في المنطقة منذ سنة 2013، وبروز الصراع الاقليمي بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية في كل من سوريا، العراق، لبنان واليمن.

وقد اعتبر اليمن من أبرز وأهم دول إقليم الشرق الأوسط الذي ارتكز فيه هذا التنافس الجيوستراتيجي لما يملكه من مقومات جغرافية جعلت منه محط اهتمام دولي عبر تاريخه الطويل، بداية مع الاحتلال البرتغالي لسواحله الشرقية سنة 1523م، ثم الاحتلال البريطاني لعدن سنة 1839م، ثم التنافس العثماني البريطاني في جنوب اليمن في الفترة مابين 1872-1873م.[1]

ولا يزال الاهتمام الدولي والاقليمي باليمن حاضراً وبقوة، وساهمت التحولات السياسية والأمنية الداخلية التي حدثت في اليمن في أعقاب ثورة 11 فبراير 2011م، في دفع القوى الدولية والإقليمية ذات المصلحة الإستراتيجية في اليمن إلى توجيه اهتمامها وتعزيز حضورها الإستراتيجي في هذا البلد.

وستتناول الدراسة التنافس الجيوستراتيجي الدولي والإقليمي في اليمن بعد 2011، في جانبها الإقليمي بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية، وفي جانبها الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية.

ولمعالجة الموضوع قسمت الدراسة إلى أربعة فصول، خصص فصلها الأول لدراسة الجغرافيا السياسية لليمن، إذ تناول مبحثه الأول الموقع الجغرافي لليمن، بينما درس الثاني المقومات

[1] محمود علي السالمي، النزاع الحدودي البريطاني العثماني في اليمن 1873-1914، **مجلة البحوث والدراسات العربية**، ع74، (يوليو 2021)، ص.ص 187-235.

البشرية والاجتماعية للمجتمع اليمني، في حين ناقش المبحث الثالث إمكانات وواقع الاقتصاد اليمني وتطرق المبحث الرابع للواقع السياسي والأمني في اليمن قبل وبعد 2011م.

وتناول الفصل الثاني من الدراسة حالة التنافس الجيوستراتيجي الإقليمي بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية، إذ تطرق المبحث الأول من هذا الفصل لأهم المتغيرات الجيوسياسية التي شهدها إقليم الشرق الأوسط بعد 2001م، وناقش المبحث الثاني من هذا الفصل تطور العلاقات السعودية الإيرانية عبر مراحلها المختلفة فيما حلل وناقش المبحث الثالث الإستراتيجية السعودية في اليمن بعد 2011، وعلى نفس المنوال درس المبحث الرابع الإستراتيجية الإيرانية في اليمن بعد 2011.

وفي الفصل الثالث تناولت الدراسة حالة التنافس الجيوستراتيجي في جانبها الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في اليمن، إذ تطرق المبحث الأول للتنافس الأمريكي الصيني في منطقة الشرق الأوسط، فيما تناول المبحث الثاني بالمناقشة وتحليل الإستراتيجية الأمريكية في اليمن بعد 2011، وعلى نفس المنوال درس المبحث الثالث الإستراتيجية الصينية في اليمن بعد 2011، فيما تناول المبحث الرابع حدود التعاون والتصادم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في اليمن.

وحاول الفصل الرابع والأخير تفكيك انعكاسات التنافس الجيوستراتيجي الدولي والإقليمي على الواقع اليمني بعد 2011 ، إذ عالج المبحث الأول الانعكاسات السياسية لهذا التنافس ، فيما تطرق الثاني للانعكاسات الأمنية والثالث للانعكاسات الاقتصادية فيما تناول المبحث الرابع الانعكاسات الاجتماعية لهذا التنافس.

الإطار المنهجي والمفهومي النظري

أولا: الإطار المنهجي
ثانياً: الإطار المفهومي
ثالثاً: الإطار النظري

أولا: الإطار المنهجي

1. المشكلة البحثية: شهد اليمن منذ أحداث 11 فبراير 2011 اهتماماً دولياً واقليمياً متباين الدوافع والأهداف، وكانت القوى الأربع وهي: المملكة العربية السعودية وإيران، والولايات المتحدة الأمريكية والصين من أكثر الدول حضورا على الساحة اليمنية في مختلف مراحل الأزمة السياسية والأمنية منذ 2011م، وسعيها الكبير لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي والأمني في هذا البلد ومنه جاءت المشكلة البحثية للدراسة وهي:

ما طبيعة الأهداف الإستراتيجية للقوى الدولية والإقليمية المتنافسة في اليمن؟ وما انعكاسات ذلك التنافس على الواقع اليمني؟

وتتدرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- إلى أي مدى ساهمت المقومات الجغرافية لليمن والمتغيرات الداخلية والإقليمية في زيادة الاهتمام الدولي والإقليمي باليمن؟

2- ما مدى نجاح القوى المتنافسة في اختيار الآليات الفعالة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في اليمن؟

3- ما حدود التعاون والتصادم بين استراتيجيات القوى الأربع المتنافسة في اليمن؟

4- ما إمكانية استفادة اليمن من هذا التنافس الدولي والإقليمي؟

2. مجالات الدراسة:

- **المجال الزمني:** حدد المجال الزماني للدراسة في الفترة ما بعد سنة 2011م والتي شهد فيها اليمن على غرار عدد من الدول العربية تحولات سياسية وحركة شعبية ضد نظام الحكم في 2011، أدت إلى سقوط نظام علي عبد الله صالح ودخول البلاد في مرحلة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي فتحت المجال لتدخل القوى الإقليمية و الدولية و منحتها فرصة لتعزيز حضورها الاستراتيجي في اليمن.

- **المجال المكاني:** يتمثل في الحيز الجغرافي للجمهورية اليمنية وما تملكه من إطلالة بحرية على البحر الأحمر وبحر العرب إضافة إلى المواقع الإستراتيجية في هذا البلد كخليج عدن ومضيق باب المندب والجزر الإستراتيجية التي تضمها الجغرافيا اليمنية.

3. الفروض العلمية:

1- تؤثر المتغيرات الداخلية في اليمن مع ما يملكه من مقومات جغرافية في زيادة الحضور الدولي والإقليمي فيه.

2- كلما استخدمت القوى المتنافسة في اليمن آليات متنوعة في استراتيجياتها، كلما ساهم ذلك في تحقيق أهدافها الإستراتيجي.

3- التنسيق بين القوى الإقليمية والدولية ذات المصلحة في اليمن يساعدها على تجاوز التحديات التي تواجهها في اليمن.

4- يؤثر التنافس الدولي والتدخل الإقليمي في اليمن على قدرته في ادارة مصالحه الإستراتيجية وصياغة شكل مستقبلها.

4. الأهمية العلمية والعملية:

أ: الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية للدراسة في التعرف على أهمية المداخل الجيوستراتيجية في تحليل سياسات الدول الإقليمية والكبرى، الموجهة للأقاليم ذات الأهمية الجيوبوليتكية على الساحة الدولية والتعرف على أبعادها الجيوسياسية والجيواقتصادية، وقدرة هذه المداخل على تحديد عوامل القوة والضعف لهذه السياسات.

ب: الأهمية العملية: تتمثل في بحث استراتيجيات الدول الأربعة المتنافسة في اليمن ومحاولة فهم قدرتها على صياغة استراتيجيات محكمة و استخدام آليات فعالة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، ومعرفة أين تتجه الدولة اليمنية أمام مختلف الرهانات المطروحة.

5. المناهج المستخدمة: تستخدم الدراسة منهج دراسة الحالة، والذي يعتبر المنهج المناسب لدراسة موضوع الأطروحة بهدف الوصول إلى معرفة أهم العوامل المؤثرة في الحالة المدروسة، وإبراز الارتباط و العلاقات السببية و الوظيفية بين متغيرات الدراسة.

- و يعرف منهج دراسة الحالة على أنه:" استقصاء **امبريقي** معمق حول ظاهرة معاصرة، في سياقها الطبيعي، والحالة تكون فرداً أو مجموعة أفراد أو مؤسسة أو سياسة عامة، وغيرها من الأنظمة التي تتم دراستها بشكل شامل ... وفيها يتم جمع بيانات متنوعة من مصادر متعددة (سير ذاتية، أرشيف وثائق، سجلات وخطابات و مقابلات).[1]

[1] كمال ابو شديد،" دراسة الحالة: عناصرها، أنواعها و منهجيتها"، في:
https://shamaa.org/uploads/4CaseStudyAbouChedid.pdf ، (2023/08/05).

وبحسب "ستيوارت" – stewart تعود جذور دراسة الحالة في العلوم الاجتماعية إلى مدرسة "شيكاغو للعلوم الاجتماعية" حيث تم تنفيذ دراسة ميدانية انثروبولوجية على المجتمع المعاصر في محيط الجامعة [1].

وتكمن أهمية الاعتماد على منهج دراسة الحالة لكونه منهجية بحث وسط بين المدرسة الطبيعية و المدرسة الوضعية، وذلك لتركيز المنهج على البيانات الكمية والنوعية بهدف إيجاد ترابط بين هذه البيانات.

و لمنهج دراسة الحالة أنواع متعددة منها:

- دراسة الحالة بشكل جماعي
- دراسة الحالة بشكل استكشافي
- دراسة الحالة بشكل تفسيري
- دراسة الحالة بشكل و صفي

- وطبقت الدراسة منهج دراسة الحالة من خلال نوع الدراسة الوصفية والتفسيرية والمتعلقة بوصف استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية الموجهة لليمن من خلال آلياتها وأهدافها ومحاولة تحليل أبعادها وأثرها في الواقع اليمني.
- وكذلك ستستخدم الدراسة مقترب "الدولة والمجتمع" والذي ارتبط بحقل العلوم السياسية، ضمن العديد من المقتربات الحديثة والذي يعني بتفسير العلاقة بين الدولة والقوى الاجتماعية الفعالة في المجتمع.

ويعتبر "جول ميجدال" migdal . Joels المؤسس الحقيقي لهذا المقترب من خلال العديد من مؤلفاته والتي من أهمها: كتاب "الدولة في المجتمع" الصادر سنة2001م وكذلك كتاب "المجتمعات القوية والدولة الضعيفة" الصادرة سنة 1988م. [2]

ومن خلال هذا المقترب حاول"ميجدال" تقديم رؤية نظرية و تاريخية جديدة حول طبيعة وأنماط العلاقة بين الدولة والقوى الاجتماعية الفعالة في المجتمع، مؤكداً على أن التعاريف الكلاسيكية للعلاقة بين الدولة والمجتمع ركزت على الجانب الإلزامي من طرف مؤسسات الدولة تجاه المجتمع، وأهملت المقاومة التي تتعرض لها مؤسسات الدولة من جانب القوى الاجتماعية

[1] المكان نفسه.

[2] الموسوعة السياسية،" اقتراب الدولة في المجتمع"، **http://tinyurl.com/2c7eu4v2**، (2023/08/12).

الفعالة، كما أكد على استحالة فهم حقيقة العلاقة بين الدولة والمجتمع دون التعرف على حقيقة الروابط والتفاعلات بينهما.

ومن خلال هذا المقترب قدم "ميجدال" أربعة إشكال لعلاقة الدولة بالمجتمع:

1- **التحول الكامل:** والذي يعني قدرة الدولة على اختراق المجتمع بهدف قهر القوى الاجتماعية الفاعلة وفرض السيطرة الكاملة عليها.

2- **قيام الدولة على وجود القوى الاجتماعية:** وذلك من خلال إعطاء الدولة لمساحات لبعض القوى الاجتماعية لتحقيق نمط جديد من السيطرة وكسب الشرعية في المجتمع.

3- **إدماج القوى الاجتماعية الموجودة في مؤسسات الدولة:** يمكن للقوى الاجتماعية من تصاعد أدوارها في المجتمع.

4- **فشل الدولة في الاندماج في المساحات المحلية:** وهي الحالة التي يكون تأثير الدولة على المجتمع ضعيف في مقابل قوة وتأثير القوى الاجتماعية الفاعلة وهذا ما يؤدي إلى تقيد دور الدولة وسلطتها

ومن خلال هذا المقترب سنتمكن من تفسير وتحليل علاقة الدولة في اليمن مع القوى الاجتماعية الفاعلة وتأثير أدوارها على دور الدولة وسلطتها وتعني بهذا دور القبلة في اليمن كفاعل رئيسي وعلاقتها بمؤسسات الدولة وتأثير ذلك على قوة أو ضعف الدولة.

ثانياً: الإطار المفهومي

1- تعريف المفاهيم الرئيسية للدراسة:

أ- **التنافس الدولي:** مصطلح ذو أصول اقتصادية انتقل إلى العلوم السياسية من خلال دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 م.

ويعتبر التنافس والصراع من اجل تحصيل الموارد وتعظيم القوة جوهر العلاقات بين الدول مع اختلاف الآليات التي يدار بها هذا التنافس باختلاف الزمان والمكان.

والتنافس بمعناه اللغوي يعني التسابق من اجل التفوق، وأما المعنى الاصطلاحي للمفهوم فيعرف على انه: "عملية من عمليات التفاعلات المصلحية لإعداد القرار السياسي وهو نشاط يسعى من خلاله طرفان لتحقيق نفس الهدف".[1]

ويعرف التنافس الدولي على انه: "وضع وحالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر يقرران أو يقررون خوض التنافس وفق حسابات عقلانية مركزين جهودهم وإمكانياتهم نحو تحقيق فوائد ومصالح توفرها بيئة معينة في النظام الدولي، دون اللجوء إلى القوة العسكرية والعنف لتحصيل هذه الفوائد والوصول إلى هذه الأهداف".[2]

ويرتبط مفهوم التنافس الدولي بمفاهيم أخرى أهمها الصراع الدولي والذي عرفه لويس كوسر انه: " تنافس على القيم والموارد هدفه إيذاء أو تصفية أو تحييد الخصوم " ويؤكد لويس كوسر على أن التنافس ما هو إلا احد مظاهر الصراع الدولي.[3]

ب- الجيوستراتيجية: تعددت تعاريف هذا المفهوم الذي يعد من المفاهيم الحديثة الاستخدام في الدراسات التي تعني بالتنافس الدولي والإقليمي حول المحاور الجيوبوليتيكية في الساحة الدولية، ونأخذ في هذا المجال تعريفين اثنين:

تعريف برجنسكي Zbigniew Brzezinski: عرفها على أنها: "الإدارة الإستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية " وهي تهتم بالمشكلات والصراعات ذات البعد الدولي.[4]

---

[1] نسيمة طويل، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد العاشر، (جانفي 2017)، ص.ص. 29-38.

[2] حمدي محمد نذير، "ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية"، في: **http://tinyurl.com/389mx3my** ، (07/08/2023).

[3] نسيمة طويل، **مرجع سبق ذكره**، ص.32.

[4] زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى**، تر: أمال الشرقي، (الأردن، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2000)، ص.32.

تعريف الدكتور وائل أبو شديد: هي توجيه السياسة الخارجية لدولة ما، وهي تحدد أين تكثف هذه الدولة جهودها، سواء من خلال تخطيط القوة العسكرية، أو توجيه النشاطات الدبلوماسية أو الإثنين معاً، نتيجة لتطور معتبر في العوامل الجغرافية أو العوامل الجيوسياسية أو لأسباب إيديولوجية أو لمصالح مجموعة معينة، أو ببساطة لرغبات قادتها".[1]

ويتميز التفكير الجيوستراتيجي بمجموعة من الخصائص وهي:

1- التفكير الاستراتيجي تحمله الدول التي تملك القدرة والإرادة القومية على ممارسة القوة والنفوذ في ما وراء حدودها بغية إيجاد تأثير أو تغير في الوضع الدولي.

2- يعتمد التفكير الاستراتيجي على دراسة الأهمية الجيوبوليتيكية للأقاليم ذات الصلة بحركة التجارة الدولية، وحرية الملاحة وتأثير ذلك الموقع في العلاقات السلمية والحربية ذات الصفة الدولية.

3- تتبع الجيوستراتيجية منهجا سلميا في الأساس يقوم على تطوير آليات الدفاع على المسرح العملياتي القومي دون التخلي عن طموحات السيطرة على الاقتصاد العالمي للمحافظة على المكانة الدولية.

4- تتحرك الجيوستراتيجية الحديثة ضمن أربعة أبعاد أساسية متكاملة: الأرض، البحر، الفضاء والزمن بغية الوصول إلى الأهداف قبل الغير والمتابعة الدقيقة لشؤون السياسة الدولية.

5- تهدف الجيوستراتيجية الحديثة إلى تكوين مناطق النفوذ والتأثير والأنظمة اللاحقة والتابعة لتحقيق مكاسب ومنافع في الأقاليم المستهدفة.

وترتبط الجيوستراتيجية بمجموعة من المفاهيم المتشابهة وهي:

1- الإستراتيجية: وقد عرفها "بارجر" بأنها: "فن وعلم وتطوير واستخدام القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعسكرية للدولة، وفقا لتوجهاتها السياسية لخلق مؤشرات تحمي المصالح الوطنية أو تعززها، ضد مصالح وطنية لدول أو لاعبين آخرين أو ظروف أخرى".[2]

2- الجيوبوليتيك: وهو علم متعدد التعاريف يبحث في قوة الدولة من خلال دراسة مقوماتها الجغرافية في محيطها الإقليمي وإمكانية استفادة الدولة من ذلك في سياستها الخارجية.

---

[1] وائل شديد، **الجيوستراتيجي بين المفهوم والتطبيق**، (تركيا، اسطنبول: مركز الصفوة للدراسات الحضارية، 2020)، ص.14.

[2] وائل شديد، **مرجع سبق ذكره**، ص.15.

تطور هذا المفهوم من خلال اتجاهين:

الأول والذي ارتبط بالاتجاه الوضعي وركز على استخدام المفهوم لتبرير السياسات التوسعية في مطلع القرن العشرين.

بينما ركز الاتجاه الجديد ضمن المدرسة ما بعد وضعية على فواعل اخرى يقوم عليها المصطلح على غرار القوة الصلبة المؤثرة في قوة الدولة، كالتكنولوجيا والحدس وغيرها ومنه جاء تعريف بارتس شايمن

الجيوبوليتيك: "هو العلم الذي يعكس الواقع الدولي ومجموعة القوى العالمية المنبثقة عن تفاعل الجغرافيا من جهة والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى ويتسم بالطابع الديناميكي لا الثابت".[1]

وتكمن العلاقة بين الجيوستراتيجية والجيوبوليتيك أن الأولى تمثل البعد الدولي للجيوبوليتيك الذي يرتبط أساساً بالجغرافيا وتأثيرها سياسة الدولة.

3- الجغرافيا السياسية: عرفتها أكاديمية العلوم في واشنطن سنة 1965 بأنها: "العلم الذي يهتم بدارسة التفاعل الذي يحدث بين المساحات الجغرافية والعمليات السياسية".[2]

وتكمن العلاقة بين الجيوستراتيجية والجغرافيا السياسية بكون الأخيرة تقوم على وصف تحليلي لمقومات القوة المكانية الدولية وهذا ما تستخدمه الجيوستراتيجية للتعرف على الأهمية الجيوبوليتيكية للدولة أو الإقليم المستهدف وتحديد الآليات المناسبة لتعزيز النفوذ في هذا الإقليم.

[1] مثنى مشعان المزروعي، "محاضرات في الجغرافيا السياسية"، في: **http://tinyurl.com/mr2fcr34** ، (2023/09/07).

[2] **المرجع نفسه.**

2- تعريف المفاهيم الفرعية للدراسة

أ- **الشرق الأوسط:** وهو مصطلح جيوسياسي يشير إلى المنطقة الممتدة من بلاد الشام والجزيرة العربية وصولا إلى مضر وتشمل كذلك بلاد الأناضول وإيران ويعود أول استخدام لهذا المصطلح إلى الاستراتيجي الأمريكي الفريد ماهان Alfred Mahan سنة 1902 في إشارة إشارة إلى أهمية المنطقة العربية وماجورها.

وبدأ الاستخدام الرسمي لهذا المصطلح في أدبيات الحكومة الأمريكية سنة 1957 مع بداية تركيزها على المنطقة خلال الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي.

وقد عرفت الأمم المتحدة الشرق الأوسط بأنه: "الإقليم الذي يشمل الدول الممتدة من إيران إلى مصر ومن تركيا إلى اليمن وقد يضاف إليه ليبيا والسودان أو احداهما"[1].

ب- **القرن الإفريقي:** وهي المنطقة التي تقع غرب البحر الأحمر وخليج عدن على شكل قرن يمتد على اليابسة ويشمل أربع دول وهي الصومال، جيبوتي، اريتريا، إثيوبيا ومع تعاظم الأهمية الجيوبوليتيكية للأقاليم تم إضافة كل من كينيا، السودان وأوغندا.

ج- **الدولة الإقليمية:** عرفها معهد الاتحاد الأوروبي للأبحاث السياسية بأنها: "دولة تنتمي إلى منطقة محددة جغرافيا، وتهيمن على هذه المنطقة اقتصاديا وعسكريا".

وحدد المعهد الألماني للدراسات العامة، على أن القوة الإقليمية لها مجموعة من الخصائص:

1- أن تشكل جزءا من منطقة محدودة بهويتها الخاصة.

2- أن يكون لها تصور ذاتي بأنها قوة إقليمية.

3- تمارس تأثيرها على الامتداد الجغرافي للإقليم وعلى بنائه الإيديولوجي.

4- أن تتكامل جيداً مع دول المنطقة ويتم تقديرها كقوة إقليمية من قبل القوى الأخرى في الإقليم أو خارجه.

5- أن يكون لها اتصال جيد بالمنتديات الإقليمية والدولية.

د- **الدولة الفاشلة:** وهو مصطلح تم استخدامه في أسباب السياسة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وتم طرحه في مجلس الأمن لتوصيف الأوضاع التي وصلت إليها دولة الصومال.

[1] محمد رياض، "**الأصول العامة في الجغرافيا والجيوبوليتيك**"، (مصر: مؤسسة هنداوي للعلم والثقافة، 2014)، ص.222.

وقد عرفت مجلة السياسة الدولية الأمريكية وصندوق السلام الدولة الفاشلة بأنها: "فقدان الحكومة المركزية سيطرتها على إقليم أو أقاليم من أرضها، أو فقدان الدولة حقها السياسي في احتكار قوتها بشكل شرعي".[1]

وقد وضع صندوق السلام مؤشراً للدول الفاشلة يقاس عليه أداء الدولة مؤشر FST ويتعلق الأمر بأداء قطاع الأمن، المنحنى الاقتصادي للدولة، حقوق الإنسان وسيادة القانون وقدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة.

الحرب بالوكالة: وهي مواجهة بين قوتين عظيمتين من خلال استخدام ممثلين بديلين لتجنب المواجهة المباشرة بين القوتين العظيمتين.[2]

3- الأدبيات السابقة

أ- الأدبيات العربية

دراسة مطهر الصفاري سنة 2020 في كتاب بعنوان: "جغرافيا تتنازعها القوى الإقليمية" والصادرة عن مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، هذا المرجع الذي استفادت منه الأطروحة في تحديد الفاعلين المحليين ومناطق سيطرتهم وبعض التفاصيل التاريخية وكذلك خصائص الصراع الذي اندلع في اليمن بعد 2015 واهم القوى الدولية والإقليمية المنخرطة فيه.

ناقشت الدراسة الموضوع في ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول ناقش طبيعة الصراع في المحافظات الجنوبية والشرقية في الجمهورية اليمنية في أعقاب أحداث 2011 وما بعدها وكذلك على خارطة الفاعلين المحليين من حيث مناطق تواجدهم ونقاط الضعف والقوة لكل فاعل.

وتناول المبحث الثاني الفاعلين الإقليميين والدوليين في الساحة اليمنية وتحديداً في المحافظات الجنوبية والشرقية، مركزا على أهدافهم وأدواتهم في تنفيذ سياساتهم لتعزيز النفوذ في اليمن وعلاقاتهم بالإطراف المحلية وفاعلية تأثير كل طرف على الأحداث الجارية في اليمن في هذه المرحلة

بينما خصص المبحث الثالث والأخير لإشراف مستقبل هذا الحضور الإقليمي والدولي في اليمن وتقديم بعض التوصيات.

[1] وائل شديد، **مرجع سبق ذكره**، ص.40.

[2] **المرجع نفسه**، ص.35.

ورغم استفادة الأطروحة من الدراسة التي تلتقي مع الإشكالية الرئيسية للأطروحة حول طبيعة الأهداف الإستراتيجية للقوى الدولية والإقليمية في اليمن إلا أن الأطروحة عالجت هذا المتغير بطرح تفصيلي لإستراتيجية كل طرف دولي او إقليمي محددة لأهدافه والياته وتاريخ حضوره في اليمن والتحديات التي واجهت هذه الأطراف على عموم التراب اليمني وليس في محافظات معينة رغم أهمية هذه المحافظات من ناحية الموارد والموقع الجغرافي.

– دراسة "علي جبلي" سنة 2021 في كتاب بعنوان: **مراكز الطاقة في اليمن وجغرافيا الصراع – دراسة في الإبعاد والتحديات**. والصادرة عن مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات

وقد تناول الدراسة موضوع الطاقة في اليمن وعلاقته بجغرافيا الصراع بين الفاعلين المحليين داخل الجمهورية اليمنية وبين القوى الإقليمية والدولية.

سلطت الدراسة الضوء على احد أهم عوامل الصراع في اليمن وهو العامل الطاقوي، وقد عالجت الدراسة الموضوع في ثلاثة مباحث رئيسية

تناول المبحث الأول علاقة الطاقة بالأمن والصراع والسياسة الخارجية للدول بينما تعرض المبحث الثاني لتزايد الأهمية النفطية لليمن إذ ذكر مراحل الاستكشاف النفطي في امن في سنة 1938 إلى سنة 2007 مع ذكر أهم القطاعات النفطية وتوزيعها الجغرافي وختم المبحث بالإشارة إلى مستقبل الإنتاج النفطي في اليمن وما يواجهه من تحديات داخلية وخارجية وتناول المبحث الثالث والأخير علاقة عامل الطاقة في اليمن بأهداف وادوار القوى الإقليمية والدولية المتنافسة في اليمن والتي حددتها الدراسة في الأطراف التالية:

المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية إيران الإسلامية، سلطنة عمان، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة وجمهورية الصين الشعبية بالإضافة إلى كل من فرنسا وروسيا الاتحادية

ناقش المبحث سعي الأطراف المحلية اليمنية للسيطرة على المناطق الجغرافية الغنية بالنفط وارتكاز الصراع المحلي بدعم إقليمي على المحافظات الثلاثة: مأرب، شبوة، حضرموت الغنية بالنفط والغاز

واستفادت الأطروحة من الدراسة في التعرف على أطراف النزاع المحلي في اليمن من ناحية تعدادها ومناطق سيطرتها وارتباطاتها الإقليمية وأهدافها المستمرة من الصراع

وكذلك تحديد أهمية عامل الطاقة كأحد أهم عوامل تنافس القوى الدولية إلى جانب أهمية المواقع الجغرافي لليمن على طريق التجارة الدولية وممرات الطاقة.

إلا أن الأطروحة أضافت عددا من العوامل الجيوستراتيجية بأبعادها الأمنية والاقتصادية والسياسية في حسابات القوى الدولية الكبرى خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية.

ب- الأدبيات الأجنبية

دراسة Zach vertin المنشورة عبر مركز الدراسات Brookings Doha Center بعنوان: Red Sea Rivalries: The Gulf, the Horn, and the new geopolitics of the Red Sea الصادرة بتاريخ 8 أغسطس 2019

وتناقش الدراسة موضوع انخراط دول الخليج العربي السياسي والاقتصادي والاستراتيجي إلى جانب تركيا والعديد من الدول الكبرى في التنافس على تعزيز النفوذ في منطقة البحر الأحمر والتواجد في مرافئها وموانئها .

وتناولت الدراسة ادوار كل من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى جانب دول أخرى، وذكرت الدراسة دور كل طرف ومركز تواجده في دول حوض البحر الأحمر وتاريخ حصوله على الامتياز ثم ذكر نوع وشروط استخدام المرافئ والموانئ، وكذلك تحليل مدى استفادة كل دولة من المركز الاستراتيجي الذي تتواجد فيه.

واستفادت الأطروحة من هذه الدراسة في تحليل ادوار وأهداف وقدرة كل من السعودية والصين والولايات المتحدة من خلال استراتيجياتها في منطقة البحر الأحمر والاستعانة بذلك في فهم وتحديد أهداف وآليات هذه القوى الثلاثة في اليمن موضوع الأطروحة، وكذلك تحديد اتجاهات المنافسة الجيوساسية الجديدة في منطقة البحر الأحمر.

ثالثاً: الإطار النظري

ستستخدم الدراسة ثلاث نظريات رئيسية رأت أنها قادرة على تفسير عملية التنافس الجيوستراتيجي الدولي والإقليمي على المحاور ذات الأهمية الإستراتيجية على الساحة الدولية في مطلع القرن الواحد والعشرين وهي:

1- نظرية الواقعية الهجومية Offensive Realism وهي نظرية تنتمي إلى مدرسة الفكر الواقعي في السياسة الدولية، ويُعد المفكر الأمريكي وأستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة جون جوزيف مير شايمر من ابرز مؤسسي هذه النظرية من خلال كتابة "مأساة سياسة القوى العظمى" الصادرة سنة 2001.

وتنطلق النظرية من الافتراضات الأساسية للمدرسة الواقعية الكلاسيكية القائمة على فوضوية النظام الدولي ودور الدولة في مواجهة هذا الواقع.

إلا أن النظرية الواقعية الهجومية تركز على دراسة سلوك الدولة في السياسة الدولية، القائمة على هيكل النظام الدولي وتختلف في مقاربتها النظرية مع نظرية الواقعية البنيوية الدفاعية كينيث والتز حول فكرة توازن القوى ومقدار القوة المطلوبة لتعزيز امن الدولة في واقع فوضوي.

وتؤكد الواقعية الدفاعية على أن الدول العظمى تسعى لتعظيم قوتها والسيطرة على النظام الدولي من خلال :

إستراتيجية توازن القوى التي توفر للدولة من خلالها مقداراً من القوة يسمح لها بالدفاع عن نفسها ويكون متوازياً مع قوة القوى الدولية المنافسة مما ساهم بالحفاظ على الأمن الدولي.

في مقابل هذا الطرح أكد "جون مير شايمر" أن الواقع الدولي يوفر للقوى العظمى حوافز مغرية للجوء إلى العمل الهجومي من اجل تعزيز أمنها وضمان بقائها وتعزيز هيمنتها على الساحة الدولية.

مؤكداً على أن هذه القوى العظمى تبحث عن فرص لتغيير ميزان القوى من خلال الحصول على مكاسب إضافية من القوة على حساب المنافس وهذا ما أطلق عليه "جون مير شايمر" المنافسة الأمنية الخطيرة بين الدول والتي تؤدي إلى الصراع ونشوب الحرب.

وتؤكد النظرية على أهمية التنافس الاقتصادي لتعزيز الهيمنة إلا أن الهيمنة العسكرية تكون لها الأولية.

ولمواجهة خطر الصراع والحروب تقترح نظرية الواقعية الهجومية فكرة السعي نحو الهيمنة والتي لخصها جون مير شايمر بقوله:

"تدرك القوى العظمى أن أفضل طريقة لضمان أمنها تكمن في تحقيق الهيمنة الاقتصادية وبالتالي القضاء على أي احتمال مواجهة تبدر من قوى عظمى أخرى، وحدها الدولة المضللة من ستفوت الفرصة لتكون هي المهيمنة في النظام الدولي لأنها اعتقدت أن لديها بالفعل قوة كافية للبقاء"

وانطلاقا من هذه الفكرة يؤكد جون مير شايمر على أن أفضل إستراتيجية تتبعها الدولة بهدف تعزيز قوتها النسبية لبلوغ حد الهيمنة هي الاعتماد على التكتيكات الهجومية شريطة أن يكون من المنطقي بالنسبة لها أن تتصرف بعدوانيه وان تتبع سياسات توسعية تقربها من الهيمنة.

كما يؤكد أن أفضل حالة للهيمنة هي الهيمنة الإقليمية لصعوبة الهيمنة على مستوى العالمي.

- وتلخص نظرية الواقعية الهجومية أفكارها في خمس افتراضات أساسية:[1]

1- القوى العظمى هي الجهات الفاعلة الرئيسية والمؤثرة في السياسة الدولية.

2- النظام الدولي هو نظام فوضوي يشجع الدول على تعظيم قوتها من اجل البقاء.

3- جميع الدول تمتلك القدرات العسكرية الهجومية.

4- لا يمكن للدول أن تتعرف على النوايا التي تخفيها الدول الأخرى.

5- الدول هي أطراف فاعلة، عقلانية وقادرة على وضع استراتيجيات سلمية تعظم قوتها من اجل البقاء.

ومن خلال تطبيق هذه النظرية في موضوع الدراسة، ستساهم الأطروحة في تفسير وتحليل واقع التنافس الدولي والإقليمي الجيوستراتيجي في إقليم الشرق الأوسط بشكل عام واليمن على وجه الخصوص من خلال استراتيجيات هذه القوى الدولية والإقليمية الساعية لتحقيق التفوق وتعزيز الحضور الاستراتيجي في اليمن خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

[1] علاء هادي الحطاب، "أطروحة التقاطع والالتقاء بين الواقعية البنيوية والهجومية الدفاعية"، في: **https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=621248** ، (2022/08/07).

2- نظرية تحول القوة Power transition

تقوم نظرية تحول القوة على فكرة فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي في النظام الدولي لمصلحة دولة أخرى سريعة النمو في الساحة الدولية، ولكي تتمكن القوة الدولية الجديدة من إزاحة القوة المهيمنة يجب عليها الحصول على مصادر لقوة اكبر مما تملكه القوة المهيمنة، أو على الأقل تعادلها في المقدرات القومية.

ويعد كينيث اورغانسكي Kenneth Organski أستاذ العلوم السياسية الأمريكي من أصول ايطالية، مؤسس هذه النظرية والتي طرحها سنة 1958 في كتابه (World Politics)، ومن خلالها قسم الدول على الساحة الدولية إلى أربع فئات رئيسية:[1]

أ- الدولة القوية والراضية

ب- الدولة القوية وغير الراضية

ج- الدولة الضعيفة وغير الراضية

د- الدولة الضعيفة والراضية

ووفقاً لهذا التقسيم أكد اورغانسكي على أن الدولة القوية وغير الراضية، هي السبب الرئيسي في حالات عدم الاستقرار، بحكم أن الفئة الأولى ليست لها مصلحة في عدم الاستقرار أو تغير هيكل النظام الدولي الذي يخضع لهيمنتها، ومن خلال شعور الدولة القوية والغير راضية وتصورها أنها بما تملك من القوة مؤهلة لممارسة أدوار على الساحة الدولية أكثر مما هو متاح لها في موقعها العالمي.

ومنه رأى اورغانسكي أن من هذه الفئة الثانية يظهر المنافسون الدوليون الذين الساعون لتغيير الوضع الدولي القائم وتأسيس نظام دولي جديد.

وتلتقي نظرية تحول القوة مع النظرية الواقعية في تركيز كل منهما على علاقات القوة بين الوحدات السياسية، وتختلف معها في توصيف النظام الدولي، فالواقعية بمختلف توجهاتها ترى أن النظام الدولي فوضوي، بينما ترى نظرية تحول القوة النظام الدولي انه قائم بشكل هرمي من الوحدات السياسية ولا يخضع لموازين القوى بل يقوم على تسلسل هرمي يتضمن درجات مختلفة

[1] منار عبد الغني، "نظرية تحول القوة واحتمالات الصراع بين روسيا والولايات المتحدة"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، المجلد 23، العدد الرابع، (أكتوبر 2022)، ص.ص. 80-113.

من التعاون والتنافس بين القوى الكبرى فيه وتتغير مستويات القوة النسبية بين الدول تبعاً لتغير معدلات النمو ما يؤدي إلى علاقات دولية جديدة وتكوين كيانات سياسية واقتصادية جديدة.[1]

– ومن خلال هذه النظرية ستستخدم في موضوع الدراسة لتفسير المنافسة الصينية المتصاعدة للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الدولي وفي إقليم الشرق الأوسط وفي اليمن على وجه التحديد من خلال المنافسة الاقتصادية والأمنية بين الدولتين.

3- نظرية القوة الناعمة:

انطلاقاً من كون القوة هي الحاكم الأساسي في العلاقات الدولية وما لها من القدرة على التأثير في سلوك الأخريين وفرض السيطرة عليهم.

وقد عرف كارل فريدريك – Carl Friedrich القوة بأنها: "إنشاء علاقة تبعية بين طرفين، يستطيع من خلالها الطرف الأول أن يجعل الطرف الثاني يفعل ما يريد"

ومع تطور المفهوم في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع الميل لاستخدام القوة الاقتصادية للدول الكبرى للحصول على ما تريد، ثم دخول العالم مع نهاية الحرب الباردة إلى مرحلة العولمة الاقتصادية والثقافية، ظهرت نظرية القوة الناعمة للمفكر الأمريكي جوزيف ناي–Joseph Nye ، والذي صاغ هذه النظرية في التسعينيات من القرن الماضي من خلال كتابه ملتزمون بالقيادة – (bound to lead) سنة 1990م، وكتابه الآخر مفارقة القوة الأمريكية– (The paradox of American power) سنة 2020

ومن خلال هذين الكتابين صاغ جوزيف ناي نظرية القوة الناعمة والتي عرفها بقوله:"القوة الناعمة سلاح مؤشر يسعى لتحقيق الأهداف عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال".[2]

ويؤكد جوزيف ناي على انه بالإمكان نشر الجاذبية عن طريف المؤسسات الشعبية الثقافية، والدبلوماسية، ومن خلال المنظمات الدولية غير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ومجمل الوكالات والمؤسسات التجارية.

---

[1] علاء عبد الحفيظ، "تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة"، في: **http://tinyurl.com/3xwrzjuk** ، (2023/09/12).

[2] حسام الدين فياض، "نظرية القوة الناعمة عند جوزيف ناي"، في: **https://www.ahewar.org** ، (2023/08/12).

وتعود الجذور الفلسفية لنظرية القوة الناعمة لأفكار كل من كونفيشيوس – Confucius وسقراط – Socratic في العصر القديم الذين ركزا على أهمية القيم والمبادئ في التواصل بين المجتمعات.

وتركز النظرية بشكل رئيسي على القدرة على استمالة الدول وتوجيه سلوكهم عن طريق الجذب الثقافي وترويج القيم

واستبعد جوزيف ناي الآليات الاقتصادية مركزاً على أن موارد القوة الناعمة لأي دولة كبرى تكمن في 3 مقومات أساسية:

أ- الثقافة العامة.

ب- القيم السياسية للدولة.

ج- مدى جاذبية الدولة الكبرى في الالتزام بها من خلال سياستها الخارجية.

وتم تطوير هذه النظرية من خلال إسهامات كل من أرنست ويلسون وفوكوياما، بإضافة مفهوم القوة الذكية، والتي عرفها ارنست ويلسون: "بأنها قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق الأهداف لهذا الفاعل بكفاءة وفاعلية".[1]

ويؤكد ارنست ويلسون، على أهمية العامل الاقتصادي كأحد صور القوة الناعمة وما له من تأثير في استمالة الدول الكبرى والتأثير عليها.

وستستخدم الدراسة هذه المقاربة النظرية في تحليل وتفسير قدرة الدول الإقليمية والكبرى المتنافسة في اليمن على استخدام الآليات الناعمة في استراتيجياتها الموجهة لليمن وفاعلية ذلك الاستخدام في تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

[1] الموسوعة السياسية، القوة الناعمة – Power Soft، في: **http://tinyurl.com/3kb9m55z** ، (2023/07/08).

الفصل الأول

الجغرافية السياسية لليمن

المبحث الأول: الموقع الجيوبولتيكي لليمن

المطلب الأول: الموقع الفلكي لليمن

المطلب الثاني: الحدود البرية مع دول الجوار

المطلب الثالث: الموقع البحري لليمن

المبحث الثاني: الطبيعة البشرية والاجتماعية للمجتمع اليمني

المطلب الأول: التركيب السكاني في اليمن

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للسكان في اليمن

المطلب الثالث: القبائل اليمنية وأدوارها في الواقع اليمني

المبحث الثالث: واقع الاقتصاد اليمني

المطلب الأول: الأنشطة الاقتصادية في اليمن

المطلب الثاني: الموارد والثروات.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للاقتصاد اليمني

المبحث الرابع: الواقع السياسي والأمني في اليمن

المطلب الأول: الواقع السياسي في اليمن قبل 2011 م

المطلب الثاني: الواقع الأمني في اليمن قبل 2011 م

المطلب الثالث: الواقع السياسي في اليمن بعد 2011 م

المطلب الرابع: الواقع الأمني في اليمن بعد 2011 م

خلاصة الفصل.

الفصل الأول : الجغرافية السياسية لليمن

انطلاقا من كون الدراسة الجيوستراتيجية لحيز جغرافي ما تتطلب فهما واضحا لذلك الحيز الجغرافي المستهدف وواقعه من حيث المتغيرات المتحكمة فيه، والأوضاع الراهنة والمرتقبة لتغيرات القوة ، وارتباط ذلك بالمصالح الحيوية للدول الكبرى والفاعلين الإقليميين ومنه وجب تقديم دراسة للجغرافية السياسية لليمن، للوقوف على مدى الأهمية الجيوستراتيجية لليمن كمحور جيوبولتيكي على الخارطة الدولية .

المبحث الأول : الموقع الجيوبولتيكي لليمن

يقع اليمن في الزاوية الجنوبية لشبه الجزيرة العربية وقبالة الساحل الإفريقي ، ويتميز بإطلالة بحرية هامة على بحر العرب والبحر الأحمر، وهذا ما اكسبه موقعا جيوبوليتيكي على قدر من الأهمية من خلال إشرافه على أهم ممر مائي دولي وشريان حيوي للتجارة الدولية ، إضافة إلى العديد من المميزات المناخية والثروات الباطنية والتي كانت نتيجة طبيعية لهذا الموقع .

المطلب الأول : الموقع الفلكي لليمن

يقع اليمن بين دائرتي عرض 12 – 20 درجة شمالا وخطي طول 46 – 54 شرقا بمساحة تقدر بحوالي 555 ألفكم². يحده من الشمال المملكة العربية السعودية ، ومن الشرق سلطنة عمان ومن الغرب البحر الأحمر ومضيق باب المندب . ومن الجنوب الغربي بحر العرب وخليج عدن .**(أنظر الشكل 1)**

خريطة اليمن

الشكل (1) المصدر: الموسوعة العربية للمعلومات

هذا الموقع الذي جعل من اليمن في قلب قارات العالم القديم بين أسيا وإفريقيا.[1]
إذ تقع اليمن في الأخدود الإفريقي العظيم الذي كان له دور فعال في إعطاءه مظاهر جيولوجية مختلفة .

يغلب الطابع الجبلي على سطح اليمن والذي يمتد على هضبة بركانية مرتفعة ، تنقسم إلى سهل ساحلي غربي يعرف بسهل تهامة عرضه مابين 30 – 40 كم ² والمرتفعات الجبلية في القسم الجنوبي بارتفاع مابين 150 – 600 م فوق مستوى سطح البحر ويزداد ارتفاعها في القسم الشمالي من اليمن ليصل إلى مابين 1500 – 3500 م فوق سطح البحر أعطى الموقع الفلكي لليمن مناخا رطبا وشبه جاف بسبب قربه من خط الاستواء ، مما ميزه بسقوط أمطار شتوية وصيفية خاصة على الجزء الجنوبي الغربي والأوسط مما أدى إلى ازدهار الزراعة .

المطلب الثاني: الحدود البرية مع دول الجوار

تحد اليمن بريا دولتان عربيتان فقط، ضمن نطاق شبه الجزيرة العربية، المملكة العربية السعودية شمالا وسلطنة عمان شرقا .

يبلغ طول الشريط الحدودي مع السعودية 1458 كم ومع سلطنة عمان 288 كم .عند تقييم الحدود البرية لليمن من الناحية الجيوبولتيكية فإنها تعد ايجابية ، ولا توجد مشاكل حدودية مع دول الجوار .

- فبعد الوحدة اليمنية في 22 ماي 1990 م استطاعت الجمهورية اليمنية تسوية الخلافات الحدودية مع الدولتين الجارتين.
- توصل الجانبان اليمني والعماني إلى توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البرية بينهما في 1992/10/01. لينتهي الخلاف الحدودي بين البلدين الذي دام 25 سنة .وأما مع الجانب السعودي، فتم توقيع اتفاق جدة لترسيم الحدود البرية والبحرية مع اليمن في جدة السعودية بتاريخ 12 يونيو 2000 م .[2]

هذا الاتفاق الذي أنهى حالة الخلافة الحدودي بين الدولتين والذي يعود إلى بداية الثلاثينيات من القرن الماضي (ق 20)

[1] عبد الزهرة شلش العتابي ، الموقع الجيوبولتيكي لليمن ، أهميته وانعكاساته على أوضاعه الداخلية والخارجية ، **مجلة كلية التربية الأساسية** ، ع 49 ، 2006 ، ص.ص، 225-244.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 231.

المطلب الثالث : الموقع البحري لليمن

يبلغ طول الشريط الساحلي لليمن 2500 كم، وتتميز الإطلالة البحرية لليمن بالإشراف على ثلاثة مسطحات مائية مهمة:

1- البحر الأحمر غربا .

2- خليج عدن في الجنوب الغربي .

3- بحر العرب جنوبا.

ويعتبر مضيق باب المندب الذي يربط بين البحر الأحمر وبحر العرب شريان حيوي للتجارة الدولية واكسب اليمن ميزة الإشراف على أهم الممرات المائية الدولية ، بالإضافة إلى امتلاك اليمن العديد من الجزر الإستراتيجية .

أولاً: مضيق باب المندب

هو ممر مائي يربط بين البحر الأحمر وبحر العرب يبلغ عرضه حوالي 32 كم تقع في وسطه جزيرة "بريم" اليمنية التي قسمتها إلى شطرين .

- قسم شرقي مرجاني بعرض 3 كم وعمق 30 م غير صالح لإبحار السفن الكبرى.
- قسم غربي بعرض 21 كم وعمق 310 م.[1]

بالقرب من الساحل الإفريقي، صالح للملاحة الدولية ومرور السفن العملاقة ذات الغاطس الكبير بعرض 16 م وغاطس 310 م .

ازدادت أهمية المضيق بعد افتتاح قناة السويس سنة 1869 م وهو ما جعله ممرا بديلا عن رأس الرجاء الصالح بجنوب إفريقيا Kaap die Goeie Hoop وممرا تجاريا دوليا يربط بين الشرق والغرب .

تمر عبره يوميا حوالي 75 قطعة بحرية من حاملات السلع وناقلات النفط بما لا يقل عن 3.8 مليون برميل نفط خام بما يعادل 30% من نفط العالم منها 30% من نفط الولايات المتحدة الأمريكية و 60% من نفط أوربا.[2]

---

[1] علي ياسين عبد الله ، الأهمية الجيوبولتيكية لليمن في الإستراتيجية السعودية ، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية** ، م 27، ع17 ، 2020 م ، ص 250

[2] **مرجع سبق ذكره،** ص 248.

وهذا ما جعل مضيق باب المندب يحتل المرتبة 3 عالميا بعد مضيق هرمز ومضيق ملقه في نسبة مرور ناقلات النفط العالمية .

ثانيا: خليج عدن : gulf of adencoast

ويسمى خليج بربرا ، يقع في المسار الملاقي الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي مرورا ببحر العرب .

يقع خليج عدن في شرقي الساحل الجنوبي للجزيرة العربية والصومال شمالا من الجانب الإفريقي، يتصل من جهة الشمال الغربي بالبحر الأحمر عن طريق باب المندب .

تعد مدينة عدن أهم المدن الواقعة على الخليج واكتسب ميناءها الذي تم تجهيزه بعد الاحتلال البريطاني لعدن سنة 1857م أهمية تجارية وإستراتيجية عالمية، ونقطة توقف وعبور لناقلات النفط العالمية القادمة من الخليج العربي، وأعطى أهمية جيوستراتيجية للميناء في حسابات الدول الكبرى .

ثالثاً:الجزر الإستراتيجية

أشراف اليمن على الممر البحري الدولي أعطى للجزر اليمنية الواقعة على طول الممر من البحر الأحمر إلى بحر العرب أهمية إستراتيجية وتقدر عدد الجزر اليمنية بحوالي 45 جزيرة.

منها جزر صغيرة غير مأهولة وليست لها أي قيمة جيوبولتيكية بينما توجد مجموعة من الجزر ذات الأهمية الإستراتيجية في حسابات الدول الكبرى والدول الإقليمية .

أهم هذه الجزر 3 جزر رئيسية:

1- جزر بريم

وتسمى جزيرة ميون وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، تقسم مضيق باب المندب إلى شطرين وتبعد عن الساحل اليمني من جهة الشرق 4.8كم ومن الساحل الإفريقي غربا 33 كم.

تعرضت تاريخيا للاحتلال الفرنسي سنة 1738م ثم الانجليزي سنة 1967م، ازدادت أهميتها مع افتتاح قناة السويس .

رغم أهميتها الإستراتيجية تعرضت لإهمال السلطات اليمنية مما اضعف استفادت اليمن منها.

سنة 2008 م طرح مشروع "جسر النور" الذي كان سيربط بين الجزيرة اليمنية وسواحل جيبوتي على الساحل الإفريقي مع إقامة منطقة صناعية وسياحية ومنطقة حرة .

حددت تكلفة المشروع بـ 20 مليار دولار للجسر و 50 مليار دولار لمدينة النور.[1]
تدهور الأوضاع السياسية والأمنية وانهيار النظام السياسي اليمني افشل المشروع.

2 – جزيرة حنيش

وهي أرخبيل من الجزر غير المأهولة ، أكبرها جزيرة "حنيش الكبرى " في البحر الأحمر .
شهد الأرخبيل نزاعا عسكريا بين اليمن واريتريا مابين 1993 – 1995 .
وبعد التحكيم الدولي أعطى اليمن جزيرة حنيش الكبرى ذات الأهمية الإستراتيجية بينما أعطيت اريتريا مجموعة من جزر الأرخبيل إلى الجنوب الغربي وبهذا التحكيم يحصل اليمن على ملكية أرخبيل حنيش .

- تكمل أهمية جزيرة حنيش الكبرى في كونها صالحة لإقامة قواعد عسكرية، فهي ذات مساحة تقدر 90 كم² . [2]

تبعد الجزيرة عن ميناء مدينة المخا بمحافظة تعز اليمنية .
سيطر عليها الانجليز سنة 1857 م بعد احتلالهم لمدينة عدن ومدن الجنوب .
حاولت الدول الكبرى في الحرب العالمية 1 السيطرة عليها بدءا بالأتراك ثم الانجليز، ولعبت دورا مهما في محاصرة الانجليز للقوات التركية في البحر الأحمر مابين 1914 – 1918 م.
وهذا ما يبين الأهمية الإستراتيجية للجزيرة في السلم والحرب .

3– جزيرة سقطرى

من اكبر جزر اليمن وأكثرها أهمية ، تبعد عن الساحل اليمني 340 كم قبالة مدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت ، ومن الساحل الإفريقي 204 كم عن سواحل الصومال .
يقدر طول ساحلها 354 كم ، وتقع في نقطة التقاء المحيط الهندي ببحر العرب ، وطولها 125 كم وعرضها 42 كم .
هذا الموقع اكسب الجزيرة أهمية إستراتيجية هذه الأهمية التي أشارت إليها النظريات الجيوستراتيجية القديمة، فحسب "سبيكمان " فان جزيرة سقطرى تقع ضمن الإطار الأرضي وتشكل هلالا يحيط بقلب الأرض. وأشار "سفرسكي" في نظرية القوة الحيوية إلى أن الجزيرة تقع

[1] موقع الخليج أون لاين، "باب المندب، القوة الجغرافية التي جلبت الصراع العسكري في اليمن"، في: **http://tinyurl.com/ycywxfpt** ، (2020/05/12).

[2] الجزيرة نت،"حنيش الكبرى ، جزيرة يمنية إستراتيجية"، في : **https://aja.me/r9p0vx**، (2020/6/8)

ضمن منطقة المصير وهي من أهال نفط.طق من الناحية الإستراتيجية ، واعتبر السيطرة عليها سيطرة على الأجزاء الأخرى من العالم.[3]

موقع الجزيرة جعلها تشرف على طرق التجارة الدولية ومسار ملاحي للسفن العسكرية وحاملات النفط . ازدادت أهمية الجزيرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م و ازداد التنافس الدولي للسيطرة عليها، فهي مركز مهم لمن يريد السيطرة على المحيط الهادئ والقرن الإفريقي، خاصة مع قربها من جزيرة "دي غارسيا" في المحيط الهادئ التي تتخذها الولايات المتحدة قاعدة متقدمة في أسيا وشرق إفريقيا وقاعدة دائمة لقاذفات B52 الرابضة في الجزيرة .

[3] ظلال جواد كاظم ، **الأهمية الإستراتيجية لجزيرة سقطرى– اليمن ، دراسة في الجغرافيا السياسية** ،(العراق: جامعة الكوفة،2012)، ص 6

المبحث الثاني : الطبيعة البشرية والاجتماعية للمجتمع اليمني:

يتميز اليمن بكثافة سكانية معتبرة تشكل ثقلا ديموغرافيا في الجزيرة العربية، وتشكل الثروة البشرية مؤشرا على الأهمية الجيوبولتيكية لليمن وذلك من خلال ارتباط المؤشر السكاني (الكمي) بالثقل العسكري ، وإمكانية توظيف ذلك في الإستراتيجية المحلية والإقليمية .

المطلب الأول : التركيب السكاني في اليمن

حسب تقديرات الأمم المتحدة سنة 2020م بلغ عدد سكان اليمن حوالي 29،826 مليون نسمة وبمعدل نمو سكاني 2.27%، وبلغ متوسط الأسر اليمنية في المناطق القبلية 7 أطفال لكل أسرة . ويتوزع سكان اليمن حسب الجنس سنة 2020 م بنسبة 50.37% ذكور و49.63 % إناث. وحسب تقديرات الأمم المتحدة سنة 2018 م فان 38% من سكان اليمن دون 15 سنة، و54%مابين 15 إلى 54 سنة بينما تمثل الفئة العمرية مابين 55 إلى 64 سنة نسبة 4%.[1] وهذا ما يؤشر إلى غلبت الفئات الشابة القادرة على العمل . يتميز المجتمع اليمني بالتجانس العرقي والتسامح الديني ، فاليمنيون عرب من نسل قحطان في غالبيتهم يسود بينهم مذهبان رئيسيان المذهب السني الشافعي بنسبة 65% والمذهب الزيدي بـ 35%، ويتعايش المذهبان دون صراع في اغلب الفترات يرتكز أبناء المذهب السني الشافعي في المناطق الجنوبية والساحلية والهضاب الوسطى شرق اليمن ووسطه، بينما يعيش غالبية أبناء المذهب الزيدي في مناطق الشمال اليمني.

المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي للسكان في اليمن

يتوزع السكان في اليمن جغرافيا حسب تنوع التضاريس ، إذ توجد كثافة سكانية عالية في المناطق الجبلية في شمال ووسط اليمن وتقل في الجنوب والصحراء . وهذا ما أعطى سمة التشتت والبعثرة للتوزيع السكاني في اليمن ، وقلل من وجود كثافة سكانية في مكان معين، وساعد تاريخيا على السيطرة الخارجية على العديد من المناطق خاصة عدن بجنوب اليمن .

– يقطن حوالي 37.3% من سكان اليمن في المناطق الحضرية في كل من صنعاء، تعز، الحديدة وعدن بينما يتوزع غالبية السكان في جبال عسير أقصى غرب البلاد في

[1] صندوق الأمم المتحدة للسكان، "حالة سكان اليمن 2020"، في: **http://tinyurl.com/4zmn4k8x** ، (2020/12/16).

ما يسمى اليوم بإقليم تهامة بنسبة 23.24%. التوزيع الجغرافي لسكان اليمن الذي أسهمت التضاريس الجبلية في تشتته ساهم في إضعاف سلطة الحكومة المركزية، وإعطاء أهمية للكيانات القبلية والتي نجحت في رسم حدود جغرافية خاصة بكل قبيلة ، ومكنت القبائل من لعب ادوار سياسية واجتماعية تتجاوز في كثير من الأحيان دور الدولة ومؤسساتها .

المطلب الثالث :القبائل اليمنية وأدوارها في المجتمع اليمني

تعد القبيلة من الفواعل غير الرسمية المهمة في الواقع اليمني ، فالمجتمع اليمني كما تعرفه الكثير من المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث ، مجتمع تقليدي دخل مسار التحديث والمدنية متأخرا . تبرز القبيلة في المجتمع اليمني كبنية اجتماعية فاعلة تشكل السمة المميزة للتركيب الاجتماعي على المستوى الفردي والجمعي ، وتنشط ضمن مجالات الفعل السياسي والاجتماعي . تشكل الرابطة القبلية العامل الرئيسي والاكثر أهمية في البناء الاجتماعي خاصة في مناطق الشمال والشمال الشرقي من البلاد ، وتقل هذه الروابط القبلية في المناطق الحضرية في الجنوب والوسط والساحل (تهامة ، تعز ، إب ، عدن).

– يتصف المجتمع اليمني بتعدد البنى القبلية الفاعلة التي تناقض في كثير من المناطق نظام الدولة وضوابطها القانونية والمدنية يتقاطع التعدد القبلي في اليمن مع التصنيف المذهبي والتواجد الجغرافي إلى حد كبير وتتميز الحياة القبلية في اليمن بعدد من السمات أهمها :[1]

1– رابطة الدم والنسب عامل أساسي للاندماج .

2– الموقع الجغرافي والحدود المعلومة لكل قبيلة .

3– ذوبان الفرد في الجماعة والجماعة في الفرد

4– وحدة المصالح الاقتصادية المشتركة والمصير والهدف المشترك

5– الميل القوي للاستقلال وعدم الخضوع لسلطة الدولة .

توجد 3 كيانات قبلية هي : حاشد وبكيل و مذحج ، والتي تمثل الكيانات القبلية الكبرى في البلاد وتتفرع منها بقية القبائل .وتتمتع هذه القبائل في مناطقها بنفوذ سياسي واجتماعي يفوق أو تعادل ادوار الحكومة المركزية ومؤسسات الدولة وهذا ما مكنها ابرز القبائل من لعب ادوار

[1] محمد احمد الحميري ، "القبيلة ودورها في الاحتجاجات الشعبية ، 2011 –2012" ، في: **http://tinyurl.com/eychj9j9**، (2020/03/14)، ص 4.

سياسية داخلية ونسج تحالفات مع السلطة المركزية والدخول في علاقات نفوذ ومصالح متبادلة ونسج علاقات خارجية خاصة مع دول الجوار (السعودية، عمان) .

تتباين ادوار القبائل حسب قوة القبيلة ونفوذها وقد نالت قبيلة حاشد برئاسة شيخ مشايخها "عبد الله حسين الأحمر" نفوذا سياسيا واقتصاديا كبيرا مكنها من لعب ادوار سياسية مع السلطة المركزية ونسج علاقات مع المملكة العربية السعودية (مع دول الخليج خاصة السعودية) وقد أشار الدكتور "عادل الشرجبي" (عالم اجتماع جامعة صنعاء) إلى ادوار القبيلة في اليمن بقوله: "الأدوار السياسية للقبائل اليمنية لا تمثل انعكاسا لعلاقة إستراتيجية بين القبيلة والدولة كمؤسسة، بل هي انعكاس لعلاقة تكتيكية بين القبيلة والنظام السياسي ، لذلك فإن الأدوار السياسية للقبائل اليمنية ليست متماثلة والتأثير السياسي لشيوخ القبائل متفاوت".[1]

وهذا ما توضح جليا فيما بعد 2011 م إذ لعبت الكثير من القبائل دورا فعالا في الانتفاضة الشعبية ضد نظام علي عبد الله صالح ، وبعد انهيار النظام أصبحت القبائل لاعبا رئيسا في الساحة اليمنية وما ارتبط بها من مجاميع أمنية وسياسية وتحالفات داخلية وخارجية .

[1] سعيد الصوفي ،"دور القبيلة في صناعة مستقبل اليمن بين تبني الشفافية المدنية والصور النمطية"، في: **http://tinyurl.com/4apy2b5r**، (2020/07/16).

المبحث الثالث : الاقتصاد اليمني

يتميز الاقتصاد اليمني بالضعف والتخلف ، إذ تصنف اغلب التقارير الدولية الاقتصاد اليمني بالمتدهور ، والذي يعتمد بشكل رئيسي على واردات النفط وقليل من الثروة السمكية والزراعة. فالاقتصاد اليمني ريعي متخلف يعاني من مشاكل هيكلية أهمها الفساد وضعف استغلال الموارد والثروات التي يمتلك اليمن احتياطات ضخمة في مفارقة اقتصاد عجيبة ، وزادت الأوضاع الاقتصادية تدهورا في أعقاب اندلاع الصراع المسلح سنة 2015.

المطلب الأول : الأنشطة الاقتصادية في اليمن

تتوزع الأنشطة الاقتصادية في اليمن على ثلاث قطاعات رئيسية: الصناعة، الزراعة، الصيد البحري .

أولاً: الصناعة

النشاط الصناعي في اليمن محدود ، باستثناء بعض المصانع المحلية المخصصة لإنتاج بعض السلع الاستهلاكية . تعتمد الصناعة في اليمن على وحدات إنتاجية صغيرة ومتوسطة مع محدودية الأنشطة الصناعية الكبرى . ترتكز الصناعة في أربع محافظات يمنية هي: صنعاء، تعز، عدن والحديدة، ويسهم القطاع الصناعي بـ 12.8% من الناتج المحلي .[1]

تعتبر مصانع البترول والغاز من أهم النشاطات الصناعية إذ تمثل الصادرات النفطية 90% من مجموع الصادرات. ويحتاج القطاع النفطي لإعادة التجديد لمصانع التكرير لقدم الآليات.

ويرتكز النشاط النفطي في اليمن في محافظات مآرب، شبوة وحضر موت.

وتراجع النشاط الصناعي بعد اندلاع الحرب الأهلية سنة 2015 م فغادرت العديد من الشركات الأجنبية وأغلقت العديد من المصانع .

ثانيا: الزراعة

يعد النشاط الزراعي في اليمن من أكثر القطاعات توظيفا للعمال رغم ما يعانيه من تخلف وعدم القدرة على الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية الخصبة .

– حسب الإحصاء الزراعي لوزارة الزراعة اليمنية سنة 2018 م فإن : [2]

---

[1] موقع : أنا مسافر، "تعرف على اكبر الصناعات في اليمن"، في: **https://anamusafer.com**، (2020/03/12).

[2] محي الدين الشوتري ، "الزراعة من اجل العيش ، ملاذ اليمنيين لمواجهة الفقر" في: **http://tinyurl.com/mtwsyjvp**، (2021/02/13).

- المساحة المزروعة في اليمن تقدر بـ 1.64813 مليون هكتار .
- يساهم القطاع الزراعي بحوالي 20% من الناتج المحلي .
- يشغل القطاع الزراعي 40.9% من اليد العاملة .
- تحتل الحبوب المساحة الكبرى بنسبة 47%ثم نبتة القات بـ 16%، الأعلاف 12%، الفواكه 8%، المحاصيل النقدية (القطن، البن، السمسم) 7%.

يعاني قطاع الزراعة في اليمن تراجع محاصيل الحبوب بسبب التوسع في زراعة القات، والحرب الدائرة في اليمن والتي ساهمت في عودة الكثير من اليمنيين الذين فقدوا وظائفهم لممارسة النشاط الزراعي .

ثالثا: الصيد البحري

يعد قطاع الصيد البحري في اليمن من أهم مصادر دخل اليمنيين خاصة قبل الحرب، ومن أهم النشاطات الاقتصادية .

يوظف قطاع الصيد البحري حوالي نصف مليون يمني :

1- الصيد الصناعي يوظف 25% من الصيادين .

2- الصيد التقليدي الحر بـ 75% من الصيادين.

- المياه البحرية اليمنية لها القدرة على إنتاج 400 الف طن من الأسماك سنويا ، بينما لا يتعدى الإنتاج الفعلي 290 الف.طن سنويا .[1]حسب تقرير الوحدة الفنية للأمن الغذائي اليمني الصادر في يونيو 2020م ، فان نشاط الصيد البحري تراجع بنسبة الثلث وتأثرت فرص العمل بهذا القطاع بسبب الحصار البحري وخطر زرع الألغام البحرية من قبل الأطراف المتحاربة في اليمن .

[1]موقع : حلم اخضر، "اليمن : كيف أثرت الحرب على قطاع الأسماك" ، في: **https://holmakhdar.org/reports/3105**، (2020/10/10).

المطلب الثاني: الموارد والثروات

رغم ضعف الاقتصاد اليمني وما يرتبط بت من فساد وسوء استغلال للموارد ونهب منظم من طرف الشركات الخاصة المرتبطة بالتحالفات القبلية مع النظام السياسي اليمني، إلى أن اليمن بما يملكه من ثروات باطنية وموارد اقتصادية واعدة تمكنه من تخطي كل العوائق الاقتصادية الراهنة وجلب استثمارات عالمية تساهم في أحداث نقلة نوعية للاقتصاد اليمني ، هذه الثروات والموارد التي لفتة أنظار العديد من القوى الإقليمية والدولية وزادت من حدة التنافس الإقليمي والدولي على اليمن .

أولا: الثروات الباطنية: والمقصود به البترول والغاز والمعادن ، ويأتي على رأسها البترول والغاز برغم الإنتاج القليل من النفط والغاز اليمني فان اليمن حسب العديد من التقارير الدولية يمتلك احتياطات ضخمة من البترول والغاز . – في برقية سرية للسفير الأمريكي "ستيفنسيش" Stephen Seche عام 2008م نشرها موقع ويكيليكس جاء فيها " أن محافظات شبوة ومأرب والجوف لديها احتياطات من الغاز بكميات كبيرة و أما بالنسبة للنفط فوفقا لمسح جيولوجي لشركة (يو، اس، جي ، اس) ، يمتلك اليمن خزانات نفطية بحرية ضخمة ، ما يبين أن احتياط النفط غير مستغلة في اليمن هي اكبر الاحتياطات في المنطقة " .[1]

– يعد إقليم حضرموت بالجنوب الشرقي من أغنى الأقاليم بالثروات الباطنية ، وأما المعادن فيأتي الذهب على رأس الثروة المعدنية في اليمن ، فمحافظة لحج بجنوب اليمن غنية بمعدن الذهب إذ تتراوح نسبة الذهب في مناجمها 21 طن في الكم الواحد .

[1] موقع سبوتنيك نيوز، "أهمية اليمن الذهبية وإبعاد عوامل السيطرة في الساحة الدولية" ، في: **https://arabic.sputniknews.com**، **(2020/03/01)**.

خريطة توزيع المناطق والموانئ النفطية في اليمن

الشكل رقم (2) **المصدر: https://anamusafer.com**

كما تتواجد مناجم الذهب في كل من حضرموت ، تعز ، مأر بهذه الثروات الباطنية هي ما تعطي لليمن تلك الأهمية .الإستراتيجية التي تثير اهتمام كبرى الشركات الاستثمارية العالمية وتزيد من حدة التنافس الإقليمي والدولي على اليمن .

ثانيا: الأرض الزراعية يمتلك اليمن مساحة معتبرة من الأراضي الزراعية (الخصبة) التي تشكل مصدر ثروة لليمن، في مناطق الجنوب تعد محافظة لحج من أهم المناطق الزراعية بمساحة زراعية تقدر بـ 26390 ألف هكتار وعدد المزارعين 55570 ألف مزارع، وذلك حسب إحصاء وزارة الزراعة اليمنية سنة 2018م.[1]

– وتحوي محافظة حضرموت بسهلها الكبير مساحات زراعية واكبر خزان للمياه الجوفية في شبه الجزيرة العربية . وفي وسط اليمن في محافظتي الجوف ومأرب تملكان أهم الأراضي الزراعية الخصبة في اليمن .هذه الثروة تؤهل اليمن لأن تكون سلة الغذاء ودول شبه الجزيرة العربية أن أحسن اليمن استثمارها خاصة محاصيل الحبوب والبن والقطن .

ثالثا: الموانئ: في اليمن 6 موانئ بحرية مجهزة لاستقبال البضائع والسفن وتقديم خدمات الشحن والتفريغ. تحمل الموانئ اليمنية أهمية إستراتيجية لكونها تقع على شرايين التجارة الدولية توريد نفط الخليج إلى العالم عبر قناة السويس .وتأتي أهمية موانئ اليمن على البحر الأحمر

[1] محي الدين الشوتري ، **مرجع سبق ذكره.**

وبحر العرب ، في كونها جزء من موانئ القرن الإفريقي التي يشتد التنافس الدولي والإقليمي عليها ، والذي يتمثل في الاستثمار في الموانئ التجارية وإبرام اتفاقيات التعاون الاقتصادي والأمنيب إقامة قواعد عسكرية ومناطق اقتصادية حرة (الصين، USA، تركيا، الإمارات). يمتلك اليمن 3 موانئ إستراتيجية وهي :

– **ميناء الحديدة** :وهو أهم ميناء تجاري في البحر الأحمر وتمر عبره أكثر من 70% من واردات اليمن ، والذي يخضع لسيطرة المليشيات منذ 2015 م .وهو بموقعه الاستراتيجي يمثل أهم الموارد الاقتصادية والتجارية ، حسب الخبراء فان الاستغلال الأمثل لهذا الميناء سيجعل منه أهم مرفأ تجاري بحري ومحطة ترانزيت دوليه وقدر الحد الأدنى للدخل السنوي للميناء في حال استغلاله الأمثل بـ 40 مليار دولار .

– **ميناء عدن** :هو أقدم ميناء تجاري عالمي طوره الانجليز سنة 157 وازدادت أهميته الإستراتيجية بعد فتح قناة السويس سنة 1869 م.

يقع على بعد 95 ميلا بحريا على باب المندب شرقا وهو ميناء تجاري قديم يقع على خليج عدن .ويقدم خدمات لوجيستية للسفن العالمية العابرة لباب المندب . قدر الخبراء عائدات هذا الميناء في حال استغلاله الأمثل بـ 75 مليار دولار في السنة على اقل تقدير ، وملايين الفرص الاستثمارية إذا وضع الميناء للمنافسة التجارية الدولية بشفافية.

– **ميناء المكلا** : ميناء تم إنشاءه سنة 1985 ، يؤمن لمحافظة حضرموت والمحافظات المجاورة احتياجاتها الضرورية . شهد عمليات تطوير وتحديث للخدمات وفتح خط ملاحي دولي يربط الميناء بآسيا والهند والخليج العربي . تطوير هذه الموانئ سيجعل منها اكبر محطات ترانزيت عالمية على غرار موانئ جنوب شرق أسيا وشبه القارة الهندية ومنفذ بحري لنفط دول الخليج إضافة إلى سعي كل من الصين و USA وغيرها لتوقيع اتفاقيات اقتصادية مع اليمن حول هذه الموانئ .

خريطة أبرز الموانئ البحرية في اليمن

الشكل :(3) **المصدر:arbicpost.net**

المطلب الثالث : الأفاق المستقبلية للاقتصاد اليمني

أسهمت الحرب الأهلية التي يشهدها اليمن منذ 2015م في أزمة إنسانية واقتصادية غير مسبوقة جراء الدمار الكبير الذي لحق بالبنية التحتية ، والتأخر الحاصل في إعادة تأهيل الصناعة النفطية بسبب ضعف الحكومة الشرعية وفقدانها السيطرة على العديد من المناطق في الشمال والجنوب .الحرب الدائرة في اليمن أدت إلى خروج المستثمرين الأجانب وتعطيل اغلب الصفقات الاستثمارية العالمية كمشروع جسر النور الذي يربط بين جيبوتي واليمن والذي اعد سنة 2008م، وحسب تقرير للبنك الدولي سنة 2020م فان الأفاق الاقتصادية في اليمن تتسم بالغموض وتتوقف إلى حد كبير على الوضع السياسي والأمني، إضافة إلى تباطأ الاقتصاد العالمي والإقليمي بسبب جانحة كورونا 2019م، مما سبب انخفاض التحويلات المالية لليمنيين المقيمين في دول الخليج العربي،[1] وحسب تقرير حكومي فان الاقتصاد اليمني تراجع بنسبة 6% نتيجة انخفاض تحويلات المغتربين وانخفاض عائدات الجمارك والضرائب بسبب الحرب وجائحة كورونا، وكذالك خروج الشركات الأجنبية منذ بداية الصراع سنة 2015.

[1] مجموعة البنك الدولي "اليمن: الأفاق الاقتصادية" في: **http://tinyurl.com/52e5vdcu**، (2022/10/16).

المبحث الرابع : الواقع السياسي والأمني في اليمن

إن دراسة الواقع السياسي والأمني اليمني يتطلب تتبع مسار الإحداث السياسية والأمنية قبل سنة 2011 وما بعدها، الوقوف عند الأدوار السياسية والأمنية للفواعل الرسمية وغير الرسمية على الساحة اليمنية ، وتداعيات ذلك على الواقع السياسي والأمني اليمني . – هذه الإحداث السياسية والأمنية التي تسببت في إثارة مخاوف الدول الإقليمية والدولية وتعزيز حضورها على الساحة اليمنية .

المطلب الأول : الواقع السياسي في اليمن قبل 2011 م

مثل تاريخ 22 ماي 1990 م ميلاد الدولة اليمنية الموحدة والتي تأسست باتفاق شطري اليمن الشمالي والجنوبي على إقامة دولة واحدة ذات طابع جمهوري ودستور ينص على المساواة والمواطنة وسيادة القانون . قام النظام السياسي اليمني بعد الوحدة برئاسة الرئيس الشمالي السابق "علي عبد الله صالح "على تحالف سياسي يظم كل من :

1– حزب المؤتمر الشعبي العام وهو الحزب الحاكم في دولة اليمن الشمالية السابقة.

2– حزب التجمع اليمني للإصلاح والذي تأسس في 13 سبتمبر 1990 على يد عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ قبيلة حاشد.

3–الحزب الاشتراكي اليمني وهو الحزب الحاكم في اليمن الجنوبي سابقا .

هذه الأحزاب الثلاثة شكلت ما يسمى بتحالف الرئاسي الثلاثي الداعم للوحدة، شكل هذا التحالف السياسي غير المتجانس والمتكافئ غطاء سياسي لنظام الحكم الجديد، النظام السياسي اليمني بعد الوحدة كان في الحقيقة قائما على أساس قبلي مذهبي مناطقي غير متجانس افرغ الدولة اليمنية من مضمونها الدستوري بممارسات سياسية أضعفت مؤسسات الدولة .

تميز الواقع السياسي اليمني بعد الوحدة بـ :

1– الاستحواذ على الحكم من قبل القيادات الشمالية وأقارب الرئيس وإقصاء منهج للكوادر الجنوبية والمناطق الشمالية والوسطى (عدن، حضرموت، مأرب) .

2– فشل النظام السياسي في دمج الاقتصاد اليمني بين الشمال والجنوب والتوزيع العادل للثروة حيث إن 80% من نفط الجنوب يستغل في الشمال .

3– توزيع المناصب السيادية في الدولة اليمنية، اعتمد على القبيلة وقوة المال والنفوذ .

4- تحالف السلطة مع القبائل اضعف سلطة الدولة على كثير من مناطق اليمن خاصة في حضرموت ومأرب لصالح نفوذ شيوخ القبائل.

5- عجز النظام السياسي على دمج الفواعل الجديدة على الساحة اليمنية والتجاوب مع مطالبها خاصة الجماعة الحوثية في صعده والحراك الجنوبي في الجنوب .

شكلت هذه المميزات والخصائص مؤشرات قياسية لوصف الدولة اليمنية بالفاشلة وسرعت في انهيار الدولة وإنتاج العديد من الأزمات السياسية والأمنية والتي من أهمها انهيار التحالف الرئيسي سنة 2005م. وتأسيس ما يسمى باللقاء المشترك الذي ضم حزب التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني ومجموعة من أحزاب المعارضة، هذا التحالف الجديد الذي قدم مرشح مشتركا للانتخابات الرئيسية سنة 2006 م وهو "فيصل بن شملان" [1] وهو ما مثل مسارا جديدا للإحداث في اليمن انتهى بالانتفاضة الشعبية ضد حكم الرئيس علي عبد الله صالح في 20 مارس 2011م.

المطلب الثاني : الواقع الأمني في اليمن قبل 2011 م

واجهت الدولة اليمنية الموحدة منذ 22 ماي 1990 م تحديات أمنية كبرى ، تمثلت في جملة من التفاعلات الصراعية ذات الجذور الداخلية والارتدادات الإقليمية والدولية . مشاكل اليمن الأمنية قبل 2011 م تمثلت في ثلاث تفاعلات صراعية :

1- حرب انفصال الجنوب سنة 1994 م.

2- الحرب على تنظيم القاعدة في جزيرة العرب 2001 م.

3-حروب صعده ضد جماعة الحوثي 2004- 2010 م.

أولا: حرب انفصال الجنوب

وهي حرب بين الحكومة اليمنية والقبائل المتعالقة معها في الشمال ضد الانفصاليين في الجنوب بقيادة علي سالم البيض رئيس الحزب الاشتراكي اليمني في 4 ماي 1994م أعلن علي سالم البيض فك الارتباط مع الشمال وإعلان قيام جمهورية اليمن الديمقراطية وكان ذلك عقب خسارة الحزب الاشتراكي اليمني للانتخابات البرلمانية سنة 1994 م وتزايد الشعور بإقصاء الجنوبيين من المناصب السيادية وتراجع الحكومة عن الكثير من التزامات الوحدة بين الشمال والجنوب. دامت الحرب شهرين من 4 ماي 1994 إلى 7 جويلية 1994 ، وانتصرت

[1] موقع فانك "السياسة في اليمن" في : **http://tinyurl.com/mubmmvvt** ، (2020/11/12)

فيها الحكومة اليمنية وقتل فيها حوالي 931 بين جندي ومدني وجرح 5000 شخص. شكلت الحرب اكبر تحدي امني للدولة اليمنية الموحدة وعززت من سلطة الرئيس علي عبد الله صالح ، ومن تهميش أبناء الجنوب وتنمية روح الانفصال عند الكثير من أبناء الجنوب.

ثانيا: الحرب على القاعدة في جزيرة العرب 2001 – 2010 م

بدأ تنظيم القاعدة في تعزيز تواجده في اليمن منذ سنة 1990م، في المناطق القبلية في شرق اليمن وجنوبه (حضرموت، شبوة، ابين)، هذه المناطق التي تضع فيها سلطة الدولة. أعلن تنظيم القاعدة ماي سمى بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب بقيادة "ناصر الوحيشي" السعودي الجنسية .

– شكل تبني التنظيم الهجوم على المدمرة الأمريكية (USS COLE) في ميناء عدن في 12 أكتوبر 2000 متحدي امني للحكومة اليمنية وتهديد لأمن الملاحة الدولية في خليج عدن، بدأت حرب الحكومة اليمنية على تنظيم القاعدة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية بسلسلة من الحملات الأمنية من سنة 2001 إلى 2009 م .[1] وفي 14 يناير 2010 م تم إعلان الحكومة اليمنية الحرب المفتوحة على تنظيم القاعدة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحرب العالمية على الإرهاب ، وهذا ما سمح للولايات المتحدة بالحضور العسكري في منطقة بحر العرب وتنفيذ الهجمات الجوية ضد التنظيم عن طريق الطائرات بدون طيار (Dron) .

ثالثا: حروب صعده ضد جماعة الحوثي 2004 –2010 م

نشأت جماعة الحوثي كجماعة دعوية قدم مؤسسها بدر الدين الحوثي نفسه مجددا دينيا في إطار المذهب الزيدي، والذي حاول إدخال أفكار وعقائد المذهب الاثني عشري الإيراني على المذهب الزيدي. أسس بدر الدين الحوثي تنظيم اتحاد الشباب سنة 1982م ثم حزب الحق برئاسة ابنه حسين بدر الدين الحوثي الذي نال مقعدا في البرلمان اليمني في انتخابات 1994م .– سنة 1997 قام حسين بدر الدين الحوثي بتأسيس جمعية " الشباب المؤمن " التي ترتبط فكريا بمرجعيات مدينة قم الإيرانية وتمويل عسكري من الحرس الثوري الإيراني.[2] بدأت الحركة

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات– وحدة تحليل السياسات، **القاعدة واليمن**، (الدوحة، 2012) ، ص 09.

[2] عبد الكريم سعيد السويلمين ، "الحوثي كفواعل من دون الدول" ، **مجلة اتجاهات سياسية** ، ع 8 ، (23 أوت 2019) ، ص ص، 20–22.

أول مواجهة مسلحة مع الحكومة اليمنية سنة 2004م في مواجهات مع الجيش اليمني قتل على إثرها حسين بن بدر الدين الحوثي، دخلت الحركة في سلسلة من المواجهات المسلحة مع الجيش اليمني حتى سنة 2007م، وهذا ما مكن الجماعة من توسيع نطاقها الجغرافي خارج محافظة صعده وتعزيز قدراتها العسكرية . شنت الحركة هجوما سنة 2006 م على الحدود الجنوبية السعودية وهذا ما أعطى للصراع بعدا إقليميا .

وفي سنة 2010 م تمكن الجيش اليمني بدعم من المملكة العربية السعودية من هزيمة الحركة وإخراجها من معقلها الرئيسي في محافظة صعده يوم 26 يناير 2010 م ، واستعاد الجيش السعودي 46 موقعاً على الحدود السعودية كانت الحركة قد استولت عليها . مكنت الحروب التي خاضتها الجماعة الحوثية مع الجيش اليمني من اكتساب قدرات قتالية وفرض نفسها كفاعل مهم على الساحة اليمنية، سيكون له ادوار سياسية وعسكرية في مرحلة ما بعد 2011م.

المطلب الثالث : الواقع السياسي اليمني بعد 2011 م

انطلقت الثورة الشعبية في اليمن ضد حكم الرئيس "علي عبد الله صالح" في 11 فبراير 2011 م لتصل ثروتها في 20 مارس 2011 م . ضمت الثورة الشعبية موظفي الخدمات المدنية، والشباب و قبائل الجنوب والشرق المقصية والمهمشة ، انضمت قبيلتي حاشد وبكيل للثورة اليمنية في 26 فبراير 2011 م .مثلت الثورة الشعبية بداية الانهيار السياسي والاجتماعي في اليمن ، ودخول البلد في مسارات انتقالية سمحت بظهور فواعل جديدة على الساحة اليمنية ذات ارتباطات إقليمية . خروج المظاهرات عن السيطرة بعد مقتل 52 متظاهر وجرح 617 في صنعاء يوم 18 مارس 2011م. استدعى تدخل مجلس التعاون الخليجي الذي طرح مبادرة الانتقال السلمي للسلطة في 10 افريل 2011م، والتي لاقت تأييد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي. ومنذ هذا التاريخ دخلت اليمن في مسار انتقالي تحول إلى حرب أهلية سنة 2015م.

أولاً: المبادرة الخليجية بعد انزلاق الأوضاع الأمنية في اليمن وسقوط ضحايا قدم مجلس التعاون الخليجي المبادرة الخليجية في 3 افريل 2011 ونصت على : [1]

1- تكليف الرئيس اليمني المعارضة بتشكيل حكومة وفاق وطني خلال 7 أيام بنسبة 50% لكل طرف.

[1] الجزيرة نت، "المبادرة الخليجية المعدلة" ، في: **https://aja.me/eyer5b** ، (2022/08/12).

2- إقرار مجلس النواب قانون يمنح الرئيس ومساعديه حصانة من المساءلة القانونية بعد الاستقالة.

3- يقدم الرئيس علي عبد الله صالح استقالته إلى مجلس النواب ويتسلم نائبه منصب الرئيس بالإنابة.

4- يدعوا الرئيس بالإنابة إلى انتخابات رئاسية خلال 60 يوما .

5- يشكل الرئيس المنتخب لجنة دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد .

ثانيا: الحوار الوطني ومخرجاته

هو مؤتمر جرى التحضير له بدعم دولي (خليجي ،أمريكي ، أوربي)، عقدت أول جلساته في 18 مارس 2013 بالعاصمة اليمنية صنعاء ، ضم اغلب الأطراف الفاعلة على الساحة اليمنية استمر لمد، 10 أشهر حتى 25 يناير 2014 م بشعار "بالحوار نصنع المستقبل ". خلص الحوار إلى التوقيع على وثيقة مخرجات الحوار التي ضمت العديد من البنود أهمها :

1- إعادة هيكلة البرلمان ومجلس الشورى لتكون مناصفة بين الشمال والجنوب.

2- حضر وجود مليشيات مسلحة وتسليم الأسلحة للدولة.

3- إقامة دولة اتحادية من 6 أقاليم: حضرموت، عدن، الجند، تهامة، تعز، أزال، سبا، مع وضع خاص لكل من صنعاء وعدن .

خريطة أقاليم اليمن الجديدة

الشكل (4) **المصدر: m.marefa.org**

– تم رفض خطة التقسيم الفدرالي من قبل قادة الحراك الجنوبي وجماعة الحوثي التي قامت بانقلاب على الحكومة الشرعية في 18 أوت 2014 م .

ثالثا: الفواعل الجديدة على الساحة اليمنية

أدت ممارسات النظام السياسي اليمني القائم على التهميش والإقصاء المنهج لشركائه السياسيين إلى تراجع ادوار الأحزاب السياسية لصالح فواعل غير رسمية على الساحة اليمنية هذه الفواعل الجديدة التي عجز النظام السياسي على احتوائها والاستجابة لمطالبها المشروعة تحولت إلى حركات مسلحة تسيطر على أجزاء من اليمن وأصبحت لها القدرة على فرض نفسها على الساحة اليمنية وربط علاقات مع دول إقليمية خاصة بعد 2011 م وهذا ما أسهم في تعزيز الحضور الدولي والإقليمي على الساحة اليمنية .أهم هذه الفواعل الجديدة :

1– جماعة أنصار الله الحوثية

وهي امتداد للحركة الحوثية التي أسسها بدر الدين الحوثي والتي خاضت حروب صعده بين 2004 – 2010 م . واستطاعت توسيع نطاقها الجغرافي وتعزيز قدراتها العسكرية وهذا ما مكنها من اجتياح العاصمة صنعاء بتحالف مع القوات التابعة للرئيس السابق وجناح حزب المؤتمر الشعبي العام في 18 أوت 2014 م . تؤكد اغلب التقارير الإستخباراتية تلقي الحركة دعم إيراني عسكري ومالي ولوجيستي مكنها من فرض نفسها كفاعل رئيسي في مسار الإحداث السياسية والأمنية في اليمن .

2– المجلس الانتقالي الجنوبي

نشئ المجلس الانتقالي الجنوبي ضمن الحراك الجنوبي سنة 2007م، كحركة مطلبية لتحسين أوضاع الجنوبيين وتصحيح مسار الوحدة وتنفيذ التزاماتها. يضم اغلب القيادات السياسية والعسكرية الجنوبية المفصولة من مؤسسات الدولة اليمنية بعد حرب الانفصال سنة 1994م. تأسس بشكل رسمي في 11 ماي 2017 م بهدف الانفصال عن اليمن وإقامة جمهورية اليمن الديمقراطية وعاصمتها عدن.[1]

ساعدت الظروف الإقليمية بعد 2011 م على استقطاب قيادات المجلس من دولتي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران. استطاعت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي السيطرة على عدن

[1] مطهر الصفاري ، **جنوب وشرق اليمن ، جغرافيا تتنازعها القوى الإقليمية** ، (اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، فبراير 2020) ، ص30

ولحج والظالع بدعم عسكري إماراتي وفرض نفسه فاعلا سياسيا وامنيا في مسار حل الأزمة اليمنية. وقع في 5 نوفمبر 2019م اتفاق المصالحة مع الحكومة اليمنية (اتفاق الرياض) بعد معارك مع قوات الجيش اليمني في محافظات لحج، الظالع، عدن.

المطلب الرابع : الواقع الأمني في اليمن بعد 2011 م

تميز الواقع الأمني في اليمن بعد 2011 م بجملة من الإحداث التي أسهمت في تعقيد الوضع الأمني وانقسام وتشظي المؤسسات الأمنية وعلى رأسها الجيش اليمني وظهور مجموعات مسلحة تابعة للمليشيات ومجاميع أمنية مناطقية تتبع القبائل في مناطق نفوذها. وتحظى بدعم قوى إقليمية لها مطامع إستراتيجية في اليمن .

كان لانقلاب جماعة "أنصار الله " الحوثية على الحكومة المعترف بها أمميا "عبد ربه منصور هادي" ، واجتياحها للعاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014 م بدعم من القوات التابعة للرئيس السابق "علي عبد الله صالح " ، تداعيات على المشهد الأمني وما شهده من أحداث أبرزها فرار الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي " إلى عدن في 22 فبراير 2015 مع العديد من قيادات الجيش الشمالية والجنوبية ، ثم دعوته مجلس التعاون الخليجي للتدخل عسكريا لدعم الشرعية في اليمن وهو ما تجسد في تشكيل التحالف العربي لمساعدة الشرعية ضد انقلاب جماعة الحوثي والمتكون من السعودية ودول الخليج وبعض الدول العربية والإسلامية (17 دولة) وإعلان عاصفة الحزم في 26 مارس 2015 م . هذا الوضع فتح المجال لصراع القوى الإقليمية على الأرض اليمنية من خلال دعم مجموعات أمنية وعسكرية ميزت المشهد الأمني والعسكري بعد 2011 م .

أولاً: الجيش الوطني اليمني

بعد اجتياح مليشيات جماعة "أنصار الله" الحوثية للعاصمة صنعاء استطاعت السيطرة على معسكرات الجيش وتغيير قيادتها واستبدالها بعناصر تابعة للجماعة وتم السيطرة على 3 مناطق عسكرية من أصل 7 في كل من: صنعاء، صعده عمران، إب.

تقدر القوات التابعة لجماعة أنصار الله الحوثية في مناطق نفوذها بـ 130 ألف جندي في الجيش والشرطة [1]وتحضي بدعم مالي وعسكري إيراني .

[1]علي الذهب ، **المتحاربون اليمنيون: التشكيلات والديناميات**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 06 جوان 2016) ، ص. 06.

– استطاعت الحكومة المعترف بها دوليا الحفاظ على ما تبقى من قوات الجيش في 4 مناطق عسكرية في كل من : حضرموت، المكلا، مأرب، عدن، واستطاع الرئيس "عبد ربه منصور هادي "الحفاظ على تحالف قوى مع اللواء "علي محسن الأحمر" قائد الجيش السابق وزعيم قبيلة حاشد كبرى قبائل اليمن الشمالية ، تحضي قوات الجيش الوطني اليمني بدعم عسكري ومالي من قوات التحالف العربي وإسناد جوي في مواجهة جماعة الحوثي خاصة من السعودية .

ثانيا: مليشيات المجلس الانتقالي الجنوبي

وهي قوات عسكرية تتبع المجلس الانتقالي الجنوبي المطالب بالانفصال ويتكون من جنود وضباط جنوبيين سابقين في الجيش اليمني ومتطوعين من أبناء قبائل الجنوب في محافظات (عدن، لحج والضالع). تحضي قوات المجلس الانتقالي الجنوبي بدعم مالي وعسكري من دولة الإمارات العربية المتحدة. وتضم قوات المجلس الانتقالي العديد من فصائل الجنوب المسلحة والمجاميع الأمنية. قام المجلس بتشكيل قوات الحزام الأمني في عدن والتي دخلت في اشتباكات مع قوات الجيش اليمني سنة 2019 و2020م وفرضت سيطرتها في كل من عدن، لحج، الضالع .

ثالثا: المجاميع الأمنية

وهي عبارة مجموعات مسلحة مقاتلة في مناطق محددة وتتبع القبائل اليمنية في مناطق نفوذها منها من حارب تنظيم القاعدة واغلبها يساند الجيش الوطني في معركته ضد جماعة الحوثي والقاعدة، أهم هذه المجاميع :

1- قوات العمالقة

قوات تتواجد بالساحل الغربي لليمن في محافظات (ريمة، المحويت والحديدة)، ينتمي اغلب عناصرها للتيار السلفي المناوئ لجماعة الحوثي، وهي قوات تتألف من 13 لواء وتضم أكثر من 1500 ألف مقاتل يقاتل يقودها "ابوزرعة المحرمي". تم تدريبها وتجهيزها من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي تبع لما يعرف بالقوات المشتركة التي من ضمنها قوات حراس الجمهورية التي يرأسها نجل الرئيس السابق "طارق صالح" تشكل إسنادا للجيش الوطني في محاربة جماعة الحوثي.

2- قوات النخبة الحضرمية

قوات تم تشكيلها من قبل التحالف العربي والقوات المسلحة اليمنية تضم أبناء قبائل حضرموت حصرا. تم تسليحها من قبل المملكة العربية السعودية بمدرعات وأسلحة نوعية ، وساهمت في تحرير مدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت من تنظيم القاعدة سنة 2016م. يبلغ عدد قواتها أكثر من 2000 مقاتل، وتشكل إسنادا حيويا لقوات الجيش الوطني في المحافظة. تطورت ادوار هذه الفواعل الأمنية وأصبحت لها القدرة على عرقلة مسارات التسوية السياسية والمشاركة في تقاسم السلطة وفرض الأجندات الإقليمية على حساب مصلحة اليمن . كما يحدث في العاصمة المؤقتة عدن مع قوات المجلس الانتقالي الجنوبي .

خلاصة

سمحت دراسة الجغرافية السياسية لليمن مكنتنا من الوقوف عند العديد من المميزات الأساسية :

1- المكانة الجيوستراتيجية لليمن فهو يتبوأ موقعا جغرافيا يشكل مفتاحا لأهم بوابات البحر والمحيط الهندي ، وعمقا استراتيجيا للجزيرة العربية ومنطقة القرن الإفريقي مما جعله محورا جيوبوليتيكيا على قدر عال من الأهمية الإستراتيجية.

2- إشراف اليمن على المسطحات المائية وما يرتبط بها من موانئ وجزر إستراتيجية وممرات مائية جعلت منه شريانا حيويا للتجارة الدولية وممرا لناقلات النفط العالمية ونقطة التقاء ومصالح وصراع بين القوى العالمية والإقليمية.

3- الكثافة السكانية في اليمن مقارنة بدول الجوار العربي خاصة دول الخليج ، شكلت ثقلا ديموغرافيا يمكن توظيفه إنمائيا وامنيا في إطار تعزيز الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.

4- الإمكانات الاقتصادية والاحتياطات النفطية في اليمن وما ارتبط بها من موانئ ذات أهمية إستراتيجية وتجارية في منطقة البحر الأحمر وبحر العرب ، شكلت عامل جذب للقوى الدولية والإقليمية المتنافسة على موانئ وثروات القرن الإفريقي.

5 – هشاشة النظام السياسي وضعف مؤسسات الدولة اليمنية وما رافقها من تحديات أمنية قبل سنة 2011 وما بعدها وصولا إلى انقلاب جماعة "أنصار الله الحوثية" نسمة 2015 على الدولة اليمنية سمحت للإطراف الإقليمية باستقطاب الإطراف المتحاربة في اليمن .

كل هذه المميزات الجيوبولتيكية جعلت من اليمن منطقة توتر جيوبولتيكي ، ومحطة رهانات إستراتيجية كبرى للقوى الإقليمية والدولية ذات المصالح والنفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري. وهذا ما سنتناوله في الفصلين الثاني والثالث من خلال دراسة حالتي التنافس على اليمن، الأولى بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية، والثانية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية.

الفصل الثاني

التنافس الجيوستراتيجي بين المملكة العربية السعودية وإيران في اليمن بعد 2011

المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بعد 2001

المطلب الأول: الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 م

المطلب الثاني:التحولات السياسية في المنطقة العربية سنة 2011 م

المطلب الثالث: الاتفاق النووي الإيراني 2015 م

المطلب الرابع: تزايد الحضور الدولي والإقليمي في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي

المبحث الثاني: قراءة في الاستراتيجيين السعودية والإيرانية في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: الإستراتيجية السعودية في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الثاني: الإستراتيجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الثالث: مسار العلاقات السعودية – الإيرانية

المبحث الثالث: الإستراتيجية السعودية في اليمن بعد 2011 م

المطلب الأول: تاريخ العلاقات السعودية اليمنية

المطلب الثاني: الأهداف الإستراتيجية للسعودية في اليمن

المطلب الثالث: آليات الإستراتيجية السعودية في اليمن

المطلب الرابع: تحديات الإستراتيجية السعودية في اليمن

المبحث الرابع: الإستراتيجية الإيرانية في اليمن بعد 2011 م

المطلب الأول: مراحل تطور العلاقات الإيرانية اليمنية

المطلب الثاني: الأهداف الإستراتيجية لإيران في اليمن

المطلب الثالث: آليات الإستراتيجية الإيرانية في اليمن

المطلب الرابع: تحديات الإستراتيجية الإيرانية في اليمن

خلاصة الفصل.

الفصل الثاني : التنافس الجيوستراتيجي بين المملكة العربية السعودية وإيران في اليمن بعد 2011

تمهيد

شهدت منطقة الشرق الأوسط في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001م جملة من الاضطرابات السياسية والأمنية ،التي نتج عنها تكريس الوجود العسكري المباشر للولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة بعد احتلال العراق سنة 2003 م .

وساهمت هذه الاضطرابات والحروب التي شهدتها المنطقة بعد 2001 م في إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للمنطقة بصعود قوى إقليمية جديدة وتراجع أدوار القوى التقليدية كمصر، سوريا والعراق لصالح كل من إيران ، السعودية وتركيا، إذ استطاعت كل من إيران والسعودية تجنب تداعيات هذه الاضطرابات السياسية والأمنية ، وحاولت الاستفادة منها في تعزيز أدوارها الإقليمية ، رغم التهديد الأمني والسياسي الكبير الذي شكلته تلك التغيرات على مصالح الدولتين وأمنهما القومي.

وكان من أهم تداعيات هذه التغيرات التي شهدتها المنطقة زيادة حدة الاستقطاب الإقليمي بين إيران والمملكة العربية السعودية واشتداد التنافس الإقليمي بين الدولتين من خلال توسيع دائرة الانتشار الجغرافي في الإقليم وتطوير إستراتيجيات تعزز حضور الدولتين في أماكن النزاع في كل من سوريا والعراق واليمن من أجل الدفاع عن المصالح الحيوية ومحاولة كل منهما الحد من نفوذ الأخر .

– وكان اليمن أوضح مثال لهذا التنافس الإقليمي بين المملكة العربية السعودية وإيران وذلك بعد أحداث 2011 التي أدت إلى سقوط نظام "علي عبد الله صالح" ، ودخول البلاد في حالة فوضى سياسية وأمنية انتهت بانقلاب جماعة أنصار الله الحوثية على الحكومة المعترف بها أمميا سنة 2015 م .

– أدت هذه المتغيرات السياسية والأمنية في اليمن إلى تعزيز الحضور السعودي الإيراني وتزايد حدة الاستقطاب بين الدولتين في اليمن والذي وضعت فيه الدولتين كل الإمكانيات والوسائل المتاحة لترسيخ نفوذها وتعزيز حضورها من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية في ذلك البلد.

المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بعد 2001 م .

سندرس في هذا المبحث مجموعة من المتغيرات السياسية والأمنية التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي كان لها تداعيات إستراتيجية على أدوار الفاعلين الإقليميين في المنطقة، وبروز الاستقطاب الإقليمي بين المملكة العربية السعودية وإيران وتعزيز حضورهما في بؤر الصراع في المنطقة، وفي اليمن على وجه الخصوص وذلك من خلال بحث أربع متغيرات أساسية وهي:

1- الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003م .
2- الانتفاضات الشعبية في الدول العربية 2011 .
3- الاتفاق النووي الإيراني 2015م.
4- تزايد الحضور الإقليمي والدولي في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي .

المطلب الأول: الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003م

جاء الاحتلال الأمريكي للعراق في 20 مارس 2003م في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، وضمن رؤية إستراتيجية أمريكية جديدة لمنطقة الشرق الأوسط، تقوم بالأساس على: الحرب على الإرهاب ومن يدعمه ونشر الديمقراطية في المنطقة عبر مشروع الشرق الأوسط الكبير، حيث مثل احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق حدثاً جيوسياسياً كبيراً، أدخل المنطقة في سلسلة من الاضطرابات السياسية والصراعات الطائفية التي لم تشهدها المنطقة من قبل.

أولا : مبررات الغزو الأمريكي للعراق :

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إخفاء الأهداف الإستراتيجية الكبرى لاحتلالها العراق وتقديم جملة من المبررات التي لم تقنع كثير من حلفائها الأوربيين وفي المنطقة العربية وكانت أهم هذه المبررات :

1- استمرار حكومة العراق في عدم تطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلجان التفتيش الأممية عن الأسلحة الكيماوية وأسلحة الدمار الشامل.
2- امتلاك حكومة الرئيس صدام حسين لعلاقات مع تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن.
3- نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وفقا لمبادرة الشرق الأوسط الكبير.

ثانيا : مواقف دول الجوار الإقليمي من الغزو الأمريكي للعراق .

قبل الغزو توافقت اغلب دول منطقة الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل، على رفض غزو العراق دون تفويض من الأمم المتحدة .

واعتبرت أن ذلك سيساهم في اضطرابات سياسية وأمنية كبيرة ، ليست المنطقة في حاجة إليها. وتم التأكيد على هذا الموقف في ختام زيارة الرئيس الإيراني "محمد خاتمي " للسعودية سنة 2002 م ، إذ أكد المندوب الدائم للجمهورية الإسلامية الإيرانية في الأمم المتحدة ذلك بقوله " إن إيران والسعودية اتفقتا على أن المنطقة ليست في حاجة لحرب ثالثة " .[1]

بعد نجاح الغزو الأمريكي للعراق حاولت إيران عدم الاصطدام مع الولايات المتحدة واتجهت إلى محاولة الاستفادة من سقوط نظام " صدام حسين " وتمكين الحركات السياسية الشيعية الموالية لها من حكم العراق.

تجسد هذا التوجه الإيراني باعترافها بمجلس الحكم الانتقالي الذي شكله الحاكم العام الأمريكي للعراق " بول بريمر Paul Bremer " والذي ضم 25 عضو منهم : ثلاثة عشرة شيعاً، 5 سنة، 3 أكراد، مسيحي وتركماني . [2]

هذا الموقف الإيراني فتح المجال لتوافق السياسات الأمريكية الإيرانية في العراق ، الذي بدأ في أفغانستان 2001م، وتكرس في العراق بعد 2003 وتجسد في مواجهة التنظيمات السنية المقاومة للوجود الأمريكي في العراق وتكريس حكم المجموعات الشيعية الموالية لإيران في العراق .

– أما الدول العربية خصوصا السعودية ومصر، فلم تكن لها القدرة على انتقاد النتائج الكارثية للسياسة الأمريكية في العراق وتصاعد النفوذ الإيراني هناك، بسبب تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001م على المنطقة العربية، والاتهامات الأمريكية لكل من مصر والسعودية بالتساهل مع الحركات الجهادية خاصة تنظيم القاعدة .

---

[1] علي فايز الدلابيح ، "**توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003–2011**"، رسالة ماجستير منشورة في العلوم السياسية، (جامعة الشرق الأوسط،العراق، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، مايو 2011)، ص.53.

[2] **المرجع نفسه** ، ص.85.

ثالثا : التداعيات الإستراتيجية للاحتلال الأمريكي للعراق 2003 .

إن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق سنة 2003م، جاء بالأساس لخدمة الأهداف الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، وبقدر ما كانت نتائجه كارثية على الأوضاع الداخلية للعراق، كانت له تداعيات إستراتيجية في البيئة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، أهمها:

1-خروج العراق من خريطة التوازنات الإقليمية لصالح قوى إقليمية غير عربية (تركيا، إيران، إسرائيل) .

2-سقوط العراق كحاجز إستراتيجي أمام الطموحات الإقليمية لإيران ، وهذا ما أدى فيما بعد إلى اختلال توازن القوى في المنطقة بين إيران ودول الخليج العربي .

3-مثل احتلال العراق مكسبا إستراتيجيا لإسرائيل تمثل في إنهاء التهديدات الكلاسيكية المتمثلة في دول الطوق العربي التي تم إضعافها وتحييدها تدريجيا.

4-توافق السياسات الأمريكية الإيرانية في العراق عزز الدور الإقليمي لإيران على حساب مصالح وأدوار أقطاب عربية كالسعودية ومصر.

5-بروز القطب الإيراني في المنطقة ساهم في تكريس الاستقطاب الطائفي السني الشيعي الذي اتخذ فيما بعد شكل تنافس إقليمي حاد بين القوتين الإقليميين السعودية وإيران، والذي اشتد بعد حرب تموز 2006 في لبنان والحرب الداخلية في سوريا 2011.

المطلب الثاني: التحولات السياسية في المنطقة العربية سنة 2011 م

شهدت المنطقة العربية في بداية سنة 2011 م موجة من الاحتجاجات الشعبية ، بسبب البطالة والتهميش وغياب الأفق في حدوث إصلاحات سياسية واجتماعية.

هذه الاحتجاجات التي أطلق عليها إعلاميا اسم " ثورات الربيع العربي " .

أولا : مسار التحولات السياسية العربية 2011

شملت الثورات الشعبية العربية العديد من البلدان المحورية في العالم العربي وجاءت بشكل تسلسلي :

- تونس 14 جانفي / يناير 2011 م .
- مصر 25 جانفي / يناير 2011 م .
- البحرين 14 فيفري / فبراير 2011 م .
- ليبيا 15 فيفري 2011.
- اليمن 27 جانفي 2011 م .
- سوريا 18 مارس 2011 م .

أدت الإحتجاجات الشعبية إلى سقوط نظام " زين العابدين بن علي " في تونس ونظام " حسني مبارك " في مصر و نظام " علي عبد الله صالح " في اليمن ودخول سوريا في حرب أهلية التي استقطبت العديد من القوات الأجنبية.

- أدخلت هذه التطورات منطقة الشرق الأوسط في حالة إرباك إستراتيجي كبير ، وازدواجية في التعامل مع هذه الثورات الشعبية من طرف الدول الإقليمية الكبرى في المنطقة .

ثانيا : مواقف الدول الإقليمية الكبرى من التحولات السياسية العربية

تميزت ردود أفعال الدول الإقليمية الكبرى تجاه التحولات السياسية العربية بالازدواجية في المواقف والإرباك في كيفية التعامل مع تطورات الأحداث في مصر، اليمن وسوريا بشكل خاص

1- الموقف التركي :

اعتبرت تركيا التحولات العربية نتاجاً طبيعياً للفساد السياسي والاقتصادي والاستبداد السياسي الذي ميز حكم العديد من الأنظمة العربية ، وحاولت تسويق النموذج التركي لتجربة

حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية كنموذج سياسي يمكن الأخذ به وما يتبع ذلك من تعزيز المصالح الإستراتيجية الكبرى لتركيا في الشرق الأوسط خاصة في مصر واليمن وسوريا.

2- الموقف الإيراني :

تميز الموقف الإيراني بالإرباك والازدواجية وصولا إلى حد التناقض في التعامل مع التحولات السياسية في كل من مصر، البحرين اليمن، وسوريا بشكل خاص.

حاولت إيران استغلال سقوط بعض الأنظمة العربية لاكتساب أرضية جديدة للترويج لما سمته "الشرق الأوسط الإسلامي" خاصة مع الأنظمة التي تتبع المحور الإيراني كالنظام المصري واليمني.

وجاء ذلك في خطبة لمرشد الثورة الإيرانية "علي خمنائي" في 4 فبراير 2011م، حيث أشاد بالثورة المصرية ووجه انتقادات حادة لنظام الرئيس حسني مبارك ، الذي اتهمه بإضعاف مكانة مصر وكرامتها ، مشيرا أن الثورة الإيرانية كانت مصدر الهام للثورات العربية ، داعيا المصريين إلى عدم التراجع في إقامة نظام شعبي على أساس الديانة الإسلامية.[1]

وفي مقابل هذا الموقف الداعم والمشيد بالثورة المصرية وقفت إيران مع حكومة الرئيس بشار الأسد في سورية ضد الثورة الشعبية السورية 2011، في موقف مناقض لموقفها من الثورة المصرية ، واعتبرت ذلك عدوان غربي خليجي على الدولة السورية وعلى محور المقاومة الذي تقوده .

وأعلن مرشد الثورة الإيرانية "علي خمنائي" في سبتمبر 2011 الجهاد لصالح الحكومة السورية وهذا ما سمح بتعزيز الحضور الإيراني على الساحة السورية بما يقارب 10 ألاف مقاتل سنة 2013 ومساعدات مالية قدرت ب 15 مليار دولار .[2]

3- موقف المملكة العربية السعودية :

أدت التحولات العربية 2011 إلى السقوط المتسارع للعديد من الأنظمة العربية وعلى رأسها نظام " حسني مبارك " في مصر و " علي عبد الله صالح " في اليمن ، مما أدى إلى إرباك الموقف الخليجي بشكل عام والموقف السعودي بشكل خاص .

---

[1] زينب خالد عبد المنعم السيد ، "الملف النووي الإيراني والمستقبل السياسي لمنطقة الشرق الأوسط (2003-2016)"، في : **https://www.democraticac.de/?p=34549**، (2021/09/25).

[2] موسوعة ويكيبيديا ، "تدخل إيران في الحرب الأهلية السورية"، في: **http://tinyurl.com/28fsc88d**، (2021/09/20).

وجدت المملكة العربية السعودية نفسها في وضع إقليمي مضطرب فقدت فيه الحليف الإستراتيجي في مصر وتصاعد التهديدات لأمنها القومي بسبب تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن ، وتزايد الحضور الإيراني في كل من اليمن ، سوريا و البحرين .

وقد سارعت السعودية لتقديم الدعم اللوجستي و العسكري لحكومة البحرين عبر إرسال قوات درع الجزيرة للمساهمة في حفظ النظام وحماية المؤسسات في 14 مارس 2011 م .

وأما في اليمن فعملت على منع انهيار ما تبقى من مؤسسات الدولة عبر المبادرة الخليجية لتامين انتقال سلمي لسلطة وترتيب الوضع الانتقالي والحد من الحضور المتزايد لإيران في الساحة اليمنية عبر "جماعة أنصار الله الحوثية".

وأمام تسارع الأحداث السياسية والأمنية في اليمن وصولا إلى انقلاب جماعة أنصار الله الحوثية المتحالفة مع قوات الرئيس السابق " علي عبد الله صالح " والمدعومة إيرانيا سنة 2015 دخلت اليمن مرحلة صدام إستراتيجي كبير بين المملكة العربية السعودية وإيران على الساحة اليمنية.

ثالثا : تداعيات الثورات العربية 2011 م على المنطقة العربية

أدت التحولات الشعبية العربية التي اندلعت سنة 2011 م إلى انهيار الأنظمة العربية في كل من مصر ، تونس ، واليمن .

وأحدثت هذه الثورات تغيرا في خريطة التوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، بتراجع الدور الإقليمي لكل من مصر وسوريا لصالح قوى إقليمية صاعدة كالسعودية ، تركيا وإيران.

– انهيار المنظومات السياسية والأمنية في كل من سوريا واليمن جعل من هذين البلدين ساحة صدام إستراتيجي كبير بين القوى الإقليمية الصاعدة ، واوجد بيئة إقليمية وفرصة تاريخية للقوى الإقليمية الثلاث لتطوير إستراتيجياتها بهدف تعزيز حضورها الإقليمي وتحقيق مصالحها الإستراتيجية الكبرى في الإقليم .

كما وضع تراجع الدور الإقليمي لمصر المملكة العربية السعودية في مواجهة الحضور الإستراتيجي والمشاريع الكبرى لكل من إيران وتركيا في المنطقة العربية ووضعها في مواجهة المشاريع الإستراتيجي الكبرى للدولتين في المنطقة العربية .

– وتركز الصدام الإستراتيجي الكبير في اليمن بعد 2015 بين المملكة العربية السعودية وإيران، فالسعودية تدافع عن مجالها الحيوي في اليمن وإيران الطامحة لتوسيع انتشارها الجغرافي في الإقليم وفي منطقة ذات أهمية جيوستراتيجية عالية.

المطلب الثالث : الاتفاق النووي الإيراني 2015 م

أدى الاتفاق النووي الإيراني الذي تم التوصل إليه في مدينة لوزان السويسرية يوم 02 ابريل / نيسان 2015 م بين إيران ومجموعة 5 + 1 (روسيا، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، الصين، ألمانيا)، إلى إنهاء 12 عاما من الجدل حول البرنامج النووي الإيراني .

أولا : نبذة عن البرنامج النووي الإيراني

يعود البرنامج النووي الإيراني إلى الستينات من القرن الماضي في عهد نظام الشاه "محمد رضا بهلوي" وجاء البرنامج النووي في إطار برنامج "ذرة من أجل السلام" الذي أطلقه الرئيس الأمريكي دوايت ديفيد أيزنهاور Dwight David Eisenhower سنة 1953 م .

وقعت إيران أول اتفاق نووي مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1953 م ودخل حيز التطبيق سنة 1960 م .

وحصلت إيران على أول مفاعل نووي للأبحاث في جامعة طهران سنة 1967 م بقوة 5 ميغاواط وطاقة إنتاجية تعادل 0.6 كغ من اليورانيوم سنويا .[1]

كما وقعت إيران سنة 1968 معاهدة الحد من انتشار وتجربة الأسلحة النووية، وبعد سقوط نظام الشاه واستلام الخميني الحكم سنة 1979 م أعاد الخميني العمل بالبرنامج النووي سنة 1984 إلى غاية عام 2004 م .

–وبعد تزايد الاهتمام الدولي والإقليمي بالبرنامج النووي الإيراني وخطورته على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط ، دخلت الحكومة الإيرانية في مسار تفاوضي حول برنامج النووي ، تحت تأثير العقوبات الأمريكية والأوربية وعقوبات مجلس الأمن الدولي بسبب رفضها تعليق نشاطاتها النووية وعدم شفافية هذا البرنامج .

وجاءت العقوبات الدولية ضد إيران في قرارات مجلس الأمن :

- قرار رقم 1787 صدر بإجماع الأعضاء في 23 ديسمبر 2006 م
- قرار رقم 1747 صدر بإجماع الأعضاء في 24 مارس 2007 م
- قرار رقم 1803 صدر بأغلبية 12 عضو في 03 مارس 2008 م

[1] زينب خالد عبد المنعم السيد، **مرجع سبق ذكره.**

ثانيا : مخرجات الاتفاق النووي الإيراني

بدأت إيران مسار التفاوض حول برنامجها النووي مع الاتحاد الأوروبي سنة 2003 م ، وتم التوافق على وقف النشاط النووي الإيراني مقابل مكافآت اقتصادية وتكنولوجية[1]، غير أن الاتفاق الغي بسبب تراجع إيران عن التزاماتها مع الاتحاد الأوروبي.

ومع تزايد تأثير العقوبات الغربية والدولية دخلت إيران المسار التفاوضي من جديد مع مجموعة (5 + 1) ، وهذا ما أدخل الملف النووي الإيراني المسار الدبلوماسي الدولي ، الذي بدا برد إيران على مجموعة الحوافز التي قدمتها مجموعة (5 + 1) في 22 أوت / أغسطس 2006.

– طالبت إيران بجدول زمني لتطبيق الحوافز الاقتصادية والأمنية، والاعتراف بدورها الإقليمي للموافقة على الإتفاق.

وبعد مسار تفاوض طويل بدا في 2006 ، وانتهى بتوقيع الاتفاق النووي الإيراني بين إيران ومجموعة (5 + 1) في 14 جوان / يونيو 2015 م في مدينة لوزان السويسرية ، ونص الاتفاق على ما يلي : [2]

1–تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين خلال 10 سنوات من 19 ألف جهاز إلى 6104 جهاز .

2–تولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية المراقبة على جميع المواقع النووية الإيرانية بشكل منتظم لمدة 25 عاما .

3–رفع العقوبات الأمريكية والأوربية بشكل فوري بموجب قرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي فور تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية على احترام إيران لتعاهدانها .

ويعاد فرضها في حال عدم التطبيق خلال 65 يوما .

4–رفع العقوبات الدولية المفروضة على 800 مؤسسة وشخصية إيرانية بما في ذلك البنك المركزي الإيراني .

---

[1] عبد الوهاب لوصيف ، لزهر وناسي ، "دور البرنامج النووي الإيراني في المشروع الإقليمي لإيران"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية** ، م 6، ع 11 ، (2011) ، ص ص، 136–145.

[2] زينب خالد عبد المنعم السيد، **مرجع سبق ذكره.**

ثالثا : تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط .

جاء الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (5 + 1) ضمن سياقات وتحولات تاريخية شهدتها منطقة الشرق الأوسط والعالم .

- وبقدر ما عزز الاتفاق النووي الإيراني دور الدبلوماسية في حل النزاعات الدولية والتقليل من مخاطر الحروب والصراعات إلا أنه كانت له تداعيات إستراتيجية على منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية بشكل خاص، والتي من أبرزها:

1- حصول إيران على الاعتراف الدولي بنظامها السياسي والإقرار بدورها الإقليمي وإشراكها في الترتيبات الأمنية في المنطقة مقابل تأجيل الطموح النووي الإيراني .

وتجسد ذلك في اشتراكها في الحرب على داعش إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في عملية تحرير الموصل في أكتوبر 2016 م في العراق .

2- استطاعة إيران الحصول على الاعتراف الدولي بحقها في تخصيب اليورانيوم مما ضمن لها الاستمرار في برنامجها النووي واتخاذ ذلك أداة مهمة في الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة.

3- بموجب هذا الاتفاق استعادت إيران 32 مليار دولار من أصل 100 مليار دولار من أموالها المجمدة في البنوك الغربية .[1]

وهذا ما مكن إيران من توسيع دائرة انخراطها في بؤر الصراع في المنطقة خاصة سوريا واليمن وتمويل الجماعات المرتبطة بها في الإقليم.

4-عزز الاتفاق النووي الإيراني من مخاوف دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص من إطلاق يد إيران في المنطقة العربية، وتوسيع دائرة انتشارها الجغرافي فيها، وكانت اليمن أحدث مناطق توسع النفوذ الإيراني بزيادة دعم إيران لجماعة الحوثي ومساندتها لانقلاب الجماعة على الحكومة المعترف بها دوليا (حكومة عبد ربه منصور هادي).

[1] موقع نون بوست ، "الاقتصاد الإيراني في عام 2016 : ما بعد الاتفاق النووي "، في: **https://www.noonpost.com/9542**، (2022/06/22).

المطلب الرابع : تزايد الحضور الدولي والإقليمي في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي

ساعدت العوامل الجغرافية والمتغيرات السياسية والأمنية التي شهدتها منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، على زيادة الاهتمام الدولي والإقليمي بهذه المنطقة ، إذ تعد من أكثر المناطق استقطابا للفواعل الدولية والإقليمية ويرجع ذلك الاهتمام والحضور المتزايد لهذه الدول في المنطقة إلى العوامل التالية :

1- الأهمية الجيوستراتيجية الكبرى للمنطقة .

2- هشاشة النظم السياسية والصراعات الداخلية في اغلب دول المنطقة .

3- التهديدات الأمنية العابرة للحدود كالقرصنة والإرهاب على حركة الملاحة الدولية ومصالح الدول الكبرى .

أولا : الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي

تعود الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة للخصائص الجيوبوليتيكية لموقعها الجغرافي وتوافر الإمكانات الاقتصادية والموارد الطبيعية فيها .

فالمنطقة تقع على أهم ممر ملاحي دولي وملتقى الطرق التجارية التي تربط أوروبا بجنوب شرق أسيا عبر قناة السويس مرورا بالبحر الأحمر وبحر العرب .

خريطة البحر الأحمر والقرن الإفريقي

الشكل رقم (5) **المصدر: موسوعة ويكيبيديا**

– فالمنطقة تقع في نقطة التقاء الجزيرة العربية بدول شرق إفريقيا المطلة على البحر الأحمر وبحر العرب وتضم بالإضافة إلى مصر والسعودية والسودان كل من اليمن، ايرتيريا، جيبوتي، والصومال .

– هذا التداخل الجغرافي بين هذه الدول أعطى للمنطقة حيوية جغرافية خاصة للدول المشرفة على مضيق باب المندب ، هذا المضيق وما يحيط به من جزر وموانئ أعطى للمنطقة أهمية إستراتيجية عالية .

– ويضيف العامل الاقتصادي أهمية إستراتيجية للمنطقة فهي غنية بالموارد والثروات الطبيعية والمعادن والأراضي الزراعية .

– فمنطقة القرن الإفريقي على سبيل المثال بها حوالي 40% مناطق زراعية غير مستغلة، 27% غابات و 25 % مناطق رعوية مع ما تحويه من ثروة حيوانية .[1]

– وتمثل موانئ المنطقة كبور سودان ، عدن ، جيبوتي ، بربرة ، كسمايو ، مناطق استثمارية واعدة للشركات الدولية الكبرى والدول الإقليمية .

– وهذا ما جعل العديد من الدول الكبرى والإقليمية تتسابق على الاستثمار في اقتصاد الموانئ لدول القرن الإفريقي والبحر الأحمر، كتركيا، الإمارات ، الصين وغيرها .

ثانيا : الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي

تميزت الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة منذ مطلع القرن 21 بالاضطراب وتعدد الأزمات السياسية والتي كان لها الأثر في بروز العديد من التهديدات الأمنية في المنطقة وعلى مصالح الدول الكبرى في أهم ممر بحري دولي .

1- الأوضاع السياسية :

تعاني العديد من دول منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي أوضاعا سياسية مضطربة، خاصة الدول التي تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والمشرفة على مضيق باب المندب كاليمن وايرتيريا، جيبوتي، الصومال .

وتتميز بهشاشة النظم السياسية بغياب الاستقرار السياسي وضعف بنية مؤسسات الدولة مما إنعكس على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وعدم قدرة حكومات هذه الدول على إحداث

[1] د.محمد صلاح جاويش ، "جيوبولتيك القرن الإفريقي : الأهمية والأبعاد" ، في: **http://tinyurl.com/4vp8xc6x**، (2021/11/20).

تنمية اقتصادية رغم توفر الموارد والثروات وهذا ما ساعد القوى الدولية والإقليمية على عقد شركات الاقتصادية مع هذه الدول واستغلال موانئها المطلة على البحر الأحمر وبحر العرب مقابل إغراءات مالية ومساعدات إنسانية .

2- التهديدات الأمنية :

أسهمت هشاشة النظم السياسية في المنطقة خاصة في اليمن إيريتريا والصومال في ضعف سيطرة هذه الدول على أراضيها وبروز العديد من التهديدات الأمنية على المنطقة وأهم هذه التهديدات:

1-تهديد الجماعات الإرهابية العابرة للحدود والمتمثل في تنظيم القاعدة في جزيرة العرب الذي تمركز في شبوة اليمنية المطلة على بحر العرب منذ سنة 2000 و تنظيم جماعة الشباب الصومالية في الصومال .

2-القرصنة البحرية التي ظهرت على سواحل الصومال بداية من سنة 2000 والتي شكلت تهديدا لحركة الملاحة الدولية في البحر الأحمر وبحر العرب والتي وصلت ذروتها سنة 2009 بتنفيذ 52 عملية اختطاف ناجحة .[1]

3-غياب المظلة الأمنية الجامعة لدول المنطقة بسبب الخلافات الحدودية والحروب البينية كالحرب بين اليمن واريتريا سنة 1995 على جزر حنيش الإستراتيجية .

وهذا ما أسهم في فراغ بيئة الأمنية في المنطقة وعزز الحضور الإقليمي والدولي هناك، كما أسهمت في زيادة التواجد العسكري للدول الكبرى والقوى الإقليمية التي اعتبرت المنطقة خط دفاع أول عن مصالحها التجارية وأساطيرها العسكرية مستندة إلى قرار مجلس الأمن الصادر سنة 2008 برقم 1851 الذي يجيز للدول نشر دوريات بحرية في خليج عدن وسواحل الصومال لمكافحه القرصنة البحرية .

وساهمت هذه التهديدات أيضا في زيادة التنافس الدولي والإقليمي على إقامة القواعد العسكرية في المنطقة ففي جيبوتي على سبيل المثال العديد من القواعد العسكرية لكل من فرنسا روسيا الصين والولايات المتحدة كما ساحة كل من إيران تركيا والسعودية لإقامة قواعد عسكرية في كل من اريتريا الصومال وجيبوتي منذ 2011 .

[1] مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية السعودية "امن منطقة البحر الأحمر"، **مجلة مسارات**، (صفر – ربيع الأول 1440 هـ /أكتوبر – نوفمبر 2018)، ص.15.

ثالثا : دوافع التنافس الدولي والإقليمي في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي

إن الخصائص الجغرافية والمتغيرات السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة جعلت منها أحد أهم المجالات الجيوسياسية التي تشهد تنافسا دوليا وإقليميا كبيرا متباين الدوافع والأهداف .

فالدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين تنطلق من مقاربة جيوسياسية مفادها أن الإقليم بما يحتويه من خصائص جغرافية ومزايا اقتصادية يعطي لهذه الدول مزايا السيطرة العالمية ومراقبة سلوك المنافسين وهذا ما أدخل المنطقة في لعبه التوازنات الدولية الكبرى خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين .

وأما على المستوى الإقليمي فدول الإقليم كالسعودية ومصر ودول الخليج العربي تنطلق من مقاربة جيوسياسية مفادها أن الإقليم يمثل مجالا حيويا لأمنها القومي ويؤثر على حركيتها السياسية أمام سعي قوى إقليمية صاعدة كتركيا وإسرائيل إيران الطامحة لتعزيز النفوذ وتوسيع دائرة انتشارها الجغرافي ومحاصره الخصوم في إطار التنافس الإقليمي الكبير الذي تشهده المنطقة منذ 2011 .

ويمثل التنافس الخليجي الإيراني أحد أهم أوجه ذلك التنافس بسبب رغبة إيران في توسيع دائرة نفوذها الإستراتيجي في المنطقة في مقابل سعي دول الخليج العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية للحد من ذلك التواجد خاصة بعد 2015 بسبب انخراط إيران في الصراع اليمني وجاء الاتفاق الذي عقده مجلس التعاون الخليجي مع اريتريا سنة 2015 لاستغلال ميناء عصب الإستراتيجي على البحر الأحمر لمنع إيران من الوصول إليه ضمن إستراتيجية المجلس للضغط ومحاصره التواجد الإيراني في المنطقة .[1]

هذا التنافس الدولي والإقليمي الكبير في المنطقة، رفع من القيمة الجيوبوليتيكية للمنطقة بشكل عام واليمن موضوع الدراسة بشكل خاص مما جعله نقطة استقطاب دولي وإقليمي كبير وساحة صدام إستراتيجي خاصة بين المملكة العربية السعودية وإيران .

[1] إيهاب عياد،"الأمن الجيوسياسى للقرن الأفريقي وديناميات القوى الفاعلة"–"الآفاق المستقبلية لإعادة الصياغة الجيوسياسية"، في: **https://jocu.journals.ekb.eg**، (2021/11/22).

المبحث الثاني: قراءه في الإستراتيجية السعودية والإيرانية في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: الإستراتيجية السعودية في منطقة الشرق الأوسط

تمثل المملكة العربية السعودية قلب الجزيرة العربية فهي دولة محوريه ولاعبا إستراتيجيا في منطقة الشرق الأوسط، وتعاظم دورها الإقليمي بعد 2011 مع اشتداد المنافسة الإقليمية مع كل من إيران و تركيا في المنطقة .

أولا : مقومات الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية

تملك المملكة العربية السعودية قدرة على التأثير على العديد من الملفات الإقليمية وذلك لما لها من مقومات جعلت منها قوة إقليمية فاعلة وأهم هذه المقومات:

1- الثقل الجيوبوليتيكي المملكة فهي تحتل موقعا إستراتيجيا في الشرق الأوسط بإطلالة بحرية على الخليج العربي بطول 1400 كم والبحر الأحمر بساحل طوله 1800 كم، وهذا ما مكانها من الإشراف على أهم الممرات المائية الدولية في الشرق الأوسط وما تملكه من ثروات باطنية كالبترول والمعادن إضافه إلى الموانئ الإستراتيجية المطلة على الخليج العربي والبحر الأحمر.

2- الثقل الديموغرافي فهي اكبر دول الخليج العربي من حيث التعداد السكاني والذي وصل سنة 2020 إلى حوالي 34 مليون نسمة .

3- المكانة الاقتصادية من خلال احتلالها المراتب الأولى في تصدير النفط وكذلك قوة الاقتصاد السعودي من خلال سياسية توطين الصناعات الأساسية وجلب الاستثمارات العالمية، فالمملكة تمتلك خامس اكبر صندوق استثمار سيادي في العالم والأول عربيا بأصول قدرت في افريل 2020 بـ 620 مليار دولار .[1]

4- الدور الذي لعبته المملكة العربية السعودية في استقرار سوق النفط العالمي والمساهمة المستمرة في تجاوز الأزمات المالية العالمية منذ أزمة 2008 مكنتها من عضوية مجموعه العشرين الاقتصادية العالمية وكان ذلك في 15 نوفمبر تشرين الثاني 2008 .

[1] العربية نت، "صندوق الاستثمارات السعودي خامس اكبر صناديق الثروة السيادية عالميا"، في: **https://ara.tv/gzymv**، (2022/06/22).

5- المكانة الجيوسياسية التي تحتلها المملكة في المنطقة العربية والشرق أوسطية بفضل الاستقرار السياسي وقدرتها على تجاوز التحديات السياسية والأمنية الداخلية والخارجية التي شهدها الإقليم منذ 2001 م .

6- المركز الديني المهم الذي تحتله المملكة العربية السعودية في العالم العربي والإسلامي وما يربطها من علاقات ودية مع اغلب الدول الإسلامية .وكذالك احتضانها الحرمين الشريفين في مكة والمدينة ورعايتها لفريضة الحج .

ثانيا : مراحل تطور الإستراتيجية السعودية في الإقليم

منذ قيام المملكة العربية السعودية كدولة على يد الملك عبد العزيز بن سعود سنة 1932 م حظيت بمكانه إقليمية مميزه لما لها من مقومات اقتصادية وسياسية ودينية مما مكنها من لعب أدواراً فاعلة في محيطها العربي والإسلامي في مختلف المراحل التاريخية ومرت الإستراتيجية السعودية في الإقليم بثلاث مراحل أساسية :

1- مرحلة تثبيت النفس 1932 - 1990

اتبعت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها سنة 1932 إلى غاية 1990 إستراتيجية بناء النفس وتثبيت دعائم الدولة وتعزيز مكانتها في المنطقة العربية من خلال منظار الإستراتيجية المدركة والتي سعت من خلالها إلى:

أ- تعزيز التحالف المبكر مع الولايات المتحدة والاستفادة من مشروع ازنهاور* الذي أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط سنة 1957 .

ب- الحفاظ على دور إستراتيجي متوازن في الإقليم و ربط علاقات حسن الجوار دون أي مطامع توسعية في الإقليم.

ج- لعب دور محوري في العالم العربي والإسلامي من خلال منظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية ورعاية المبادرات السياسية والإنسانية.

في هذه المرحلة لم ترقى الإستراتيجية السعودية إلى درجه الدور الإستراتيجي المنفرد والمؤثر في المنطقة بل يمكن وصفه بالدور الذي له اعتباره.[1]

* خطة اقتصادية موجهة لدول الشرق الأوسط طرحها الرئيس الأمريكي (Dwight David Eisenhower) سنة 1957 لمواجهة النفوذ السوفياتي.

[1] وائل شديد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 61.

واعتمدت المملكة نهج غير صدامي يعتمد على الآليات الناعمة لترسيخ النفوذ وتوسيع دائرة العلاقات الخارجية.

وكانت علاقات المملكة العربية السعودية ودية مع اغلب الدول العربية والإسلامية باستثناء إيران بعد ثورة الإمام الخميني 1979 الذي رفع شعار تصدير الثورة الإسلامية.

2- مرحلة الإرباك الإستراتيجي 1990- 2011

كان الاحتلال العراق للكويت في صيف 1990 المنعطف الذي هز وأربك الإستراتيجية السعودية في الإقليم، وأحدث شرخا كبيرا في العلاقات العربية العربية في أعقاب توجه المملكة ودول الخليج العربي للاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي .

وساهمت عملية تحرير الكويت في تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة والذي تكرس في حرب الخليج الثالثة إذا وصل عدد الجنود الأمريكيين سنة 2003 إلى 100 ألف جندي أمريكي وأصبحت منطقة الشرق الأوسط ترتب على حسب المصالح الأمريكية دون مراعاة مصالح الحلفاء في المنطقة .

وبعد أحداث 11 سبتمبر وما تبعتها من سياسة الحرب على الإرهاب التي أعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش " الابن " والتي انتهت باحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق سنة 2003، وكان من اكبر تداعياته على المنطقة سقوط الحاجز الإستراتيجي بين إيران ودول الخليج العربي وتعزيز النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة بشكل عام هذه التداعيات أدت إلى فقدان المملكة العربية السعودية الميزة التنافسية Competitive Advantage وعدم قدرتها على مواجهه الضغوط والسياسات الأمريكية التي أثرت على مصالحها الإستراتيجية .

ومما ساهم في إرباك الإستراتيجية السعودية في هذه المرحلة وفقدانها للاستقلالية وحرية المبادرة دخول المملكة في حرب داخلية ضد تنظيم القاعدة الذي أعلن الحرب على المملكة سنة 2003.

أدت كل هذه الأحداث إلى إرباك الإستراتجية السعودية ودخولها في مرحلة الجمود الإستراتيجي في محيطها الإقليمي .

3- مرحلة المنافسة الإستراتيجية مع دول الإقليم بعد 2011

كان لتحولات السياسية العربية سنة 2011 وما تبعته من تراجع الدور الأمريكي في المنطقة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق سنة 2012 وتوجيه الاهتمام الأمريكي نحو شرق أسيا تأثيرا على إدراك صناع القرار في المملكة العربية السعودية بأهمية اخذ زمام المبادرة في المنطقة خاصة مع تعاظم الدور الإقليمي لكل من إيران وتركيا في المنطقة العربية، وبدأت ملامح هذا التحول في الإدراك الإستراتيجي السعودي مع أحداث البحرين في مارس 2013 بعد تزايد الحضور الإيراني لدعم الثورة الشعبية التي تقودها جمعيه الوفاق البحرينية المعارضة ضد الأسرة المالكة، وتعزز هذا التحول مع إطلاق عاصفة الحزم في اليمن سنة 2015 لدعم الحكومة اليمنية في مواجهة انقلاب جماعة الحوثي الموالية لإيران ومثلت عاصفة الحزم نقطة انعطاف كبيرة وتحول في الإستراتيجية السعودية في هذه المرحلة ودخولها في مرحلة التنافس الإستراتيجي strategic paradox من خلال إعادة تقييم البيئة الإستراتيجية للمملكة والتوجه نحو الاستقلال الإستراتيجي والتمايز عن السياسات الأمريكية في المنطقة خاصة بعد عقد الولايات المتحدة الأمريكية للاتفاق النووي مع إيران سنة 2015 وجاء هذا التحول إستراتيجي السعودي الكبير في أعقاب وصول الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم بعد وفاة الملك عبد الله سنة 2015 وتعزيز دور نجله محمد كولي للعهد في المملكة والذي عمل على تنويع الشراكات الإستراتيجية السعودية مع كل من الصين وروسيا.

ثالثا : آليات الإستراتيجية السعودية

استخدمت المملكة العربية السعودية العديد من الآليات والوسائل لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في المنطقة والعالم وركزت في اغلب مراحلها السياسية على استخدام آليات القوى الناعمة ولم تستخدم القوة الصلبة (القوة العسكرية) إلا في فترات محدودة وتحت حكم الضرورة السياسية .

1- الآليات الصلبة في الإستراتيجية السعودية

لم تستخدم السعودية الآليات الصلبة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية إلا في حالات الضرورة القاهرة وفي حال وجود خطر كبير على امن المملكة ومصالحها العليا أو تعرض حلفائها إلى تهديد وجودي وأهم الحالات التي استخدمت فيها المملكة العربية السعودية القوة العسكرية مباشره أو عن طريق دعم طرف ثالث هي :

أ- التدخل في اليمن سنة 1962 لدعم نظام الإمام "محمد البدر حميد الدين" ضد انقلاب المشير عبد الله السلال المدعوم من قبل مصر بقياده جمال عبد الناصر وامتدت الحرب من 1962 إلى 1970 وانتهت باتفاقية السودان التي قضت بانسحاب الجيش المصري من اليمن ووقف الدعم السعودي لنظام الإمامة .

ب- دعم العراق بقياده الرئيس صدام حسين عسكريا في حربه مع إيران 1980 - 1990 لوقف المد الإيراني في المنطقة .

ج- المشاركة العسكرية في قوات التحالف الدولي لتحرير الكويت بعد الغزو العراقي 1991 .

د- إرسال قوات درع الجزيرة في البحرين في مارس 2013 لمنع سقوط النظام البحريني بعد دعم إيران للمظاهرات التي قادتها المعارضة الشيعية في البلاد .

هـ- إطلاق عاصفة الحزم في ربيع 2015 لدعم الحكومة اليمنية ضد انقلاب جماعة أنصار الله الحوثية المدعومة إيرانيا .

2- الآليات الناعمة في الإستراتيجية السعودية

فضلت المملكة العربية السعودية في اغلب مراحلها السياسية استخدام الآليات الناعمة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في الإقليم والعالم وأهم هذه الآليات :

أ- الآليات السياسية

تميزت السياسة الخارجية السعودية بالسعي نحو علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون أو بقية الدول العربية وكذلك الحرص على الأمن الإقليمي وتحقيق الاستقرار في المنطقة واتبعت منهجا سلميا في تعاطيها مع أزمات المنطقة في اغلب الأحيان وسعت لرعاية اتفاقات الصلح بين الأطراف المتنازعة في المنطقة العربية والجوار الإقليمي، ورعت السعودية أهم الاتفاقات السياسية والمصالحات الإقليمية في المنطقة والتي من أهمها :

- اتفاق الطائف 1989 لوقف الحرب الأهلية اللبنانية .
- المبادرة العربية للسلام التي أطلقها الأمير عبد الله ابن عبد العزيز في القمة العربية في بيروت 2002 .
- اتفاق مكة لرعاية المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس في 8 فبراير 2007 برعاية الملك عبد الله بن عبد العزيز .

- اتفاق جده للسلام بين إثيوبيا واريتريا في 16 سبتمبر 2018 برعاية العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز لإنهاء الصراع بين الدولتين والذي دام 20 سنة .[1]

ب- الآليات الثقافية

ارتكزت الجهود الثقافية للمملكة العربية السعودية في دعم الاتجاه الدعوي وخدمه الأقليات الإسلامية في العالم ، وتتولى وزاره الشؤون الإسلامية في المملكة الاضطلاع بهذه المهمة من خلال مجموع المكاتب الدعوية في الخارج والتي يعمل بها أكثر من 2000 داعية . [2]

بالإضافة إلى عقد الندوات العالمية والمؤتمرات الإسلامية ومن أهم هذه المؤتمرات المؤتمر الإسلامي في مكة سنة 1962 والذي تم من خلاله إنشاء رابطة العالم الإسلامي والتي تساهم المملكة العربية السعودية بـ 90٪ من ميزانيتها .

مسابقة الملك عبد العزيز الدولية لحفظ القران الكريم

هذه التظاهرة من أهم الفعاليات الثقافية الدعوية للتجاوز عدد المشاركين فيها 6 ألاف مشارك في جميع الدورات والتي شارك فيها متسابقون من أكثر من ستين دولة.

المنح الدراسية

وترتكز بصورة أساسية من خلال ثلاث جامعات كبرى في المملكة وهي:

- جامعه أم القرى بمكة المكرمة .
- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .
- جامعه الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

وقد بلغ عدد المتخرجين الأجانب من الجامعات السعودية 1167 متخرجا لسنة 2015 م. [3]

ج- المعونات الاقتصادية والأعمال الخيرية

ترتكز المعونات الاقتصادية المقدمة من المملكة العربية السعودية للدول العربية والإسلامية في إفريقيا واسيا من خلال: [4]

---

[1] احمد عطية الحاوي وآخرون ، "خريطة الصراع الدولي والإقليمي على القرن الإفريقي في عالم ما بعد الحرب الباردة "، في: **https://democraticac.de/?P=75216**

[2] احمد حسين وآخرون ، **القوة الناعمة في المنطقة العربية (السعودية ، تركيا ، إيران) : دراسة في الإستراتيجيات والتأثير**، (اسطنبول ، مركز الفكر الاستراتيجي ، ط 3 ، 2021) ص.62.

[3] **المرجع نفسه** ، ص. 65.

[4] **المرجع نفسه** ، ص. 75.

- الصندوق السعودي للتنمية SDF والذي تأسس سنة 1974 .
- البنك الإسلامي للتنمية IDB .

ويسهم الصندوق السعودي للتنمية في منح قروض مشاريع التنمية الاقتصادية ومشاريع البنى التحتية وكذلك تسبيق الإعانات في حاله الكوارث، أسهم سنة 2015 بتمويل 578 مشروعا في قارتي أسيا وإفريقيا في مجالات: الزراعة، النقل، الطاقة.

أما البنك الإسلامي للتنمية والذي تمتلك فيه المملكة نسبة 24% من رأس ماله فبلغ حجم الإعتمادات المالية للمشاريع منذ تأسيسه سنة 1975م إلى 2014م ما يفوق 100 مليار دولار.[1]

المعونات والأعمال الخيرية

بلغ مجموع المساعدات المالية أكثر من 100 مليار دولار استفادت منها 87 دولة وتجاوزت المعونات المالية الغير مستردة والقروض الميسرة خلال العقود الماضية 100 مليار دولار واستفادت منها 95 دولة وتنازلت المملكة عن 6 مليار دولار من ديونها المستحقة للدول الفقيرة وحظيه برامج منظمات الأمم المتحدة ووكالة غوث للاجئين الفلسطينيين بدعم سنوي من المملكة وصل عام 2014 إلى أكثر من 90 مليار دولار استفادت منها 88 دولة في العالم.[2]

وأما المساعدات الإنسانية فقد قامت المملكة بتوحيد الأعمال الإغاثية الممولة من طرف الحكومة السعودية والقطاع الخاص تحت إشراف مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والذي تأسس في 13 مايو/ أيار لتسيير برامج الإغاثة والعون وفق أحدث النماذج العالمية في للمجتمعات المنكوبة وبلغ عدد مشاريعه حتى 11 ديسمبر 2017 ، 257 مشروعا بتكلفة قدرت بحوالي 895 مليون دولار.

[1] **المرجع نفسه** ، ص. 78.

[2] **المرجع نفسه** ، ص. 89.

الدول الأعلى تلقيا للمساعدات المقدمة من المملكة العربية السعودية لسنة 2020

الدولة	المساعدات المالية (مليار دولار)	المشاريع التنموية العدد / المبلغ	خدمات اللاجئين داخل المملكة
اليمن	17.997 م د	809 مشروعا بقيمة8.851 م د	9.145 م د
سوريا	6.613 م د	292 / 1.224 م د	6.389 م د
مصر	2.367 م د	54 مشروعا بقيمة 2.367 م د	–
فلسطين	2.065 م د	226 مشروعا بقيمة 2.065 م د	–
السودان	1.594 م د	107 مشروعا بقيمة 1.599 م د/	–
مينمار / الروهينجا	1.412 م د		1.384 م د

جدول رقم (1): المصدر: منصة المساعدات السعودية على الرابط : https://data.ksrelief.org

المطلب الثاني : الإستراتيجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط

مثل انتصار الثورة الإيرانية بقيادة آية الله الخميني سنة 1979 على نظام الشاه " محمد رضا بهلوي " بداية لعملية التحول في الفكر الإستراتيجي الإيراني .

هذا التحول في الفكر الإستراتيجي قام على قراءة "جيو مذهبية" للإقليم مكنته من بناء مجال حيوي إيراني قائم على مركزية شيعية إيرانية في ظل المنافسة الإقليمية الإسلامية من السعودية وتركيا واعتمدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على عوامل متعددة لتعزيز دورها الإقليم معتمدةً على قدراتها العسكرية والاقتصادية والموقع الجيوبوليتيكي المهم الذي تحتله في الإقليم .

أولا : مقومات الدور الإقليمي لإيران

تمتلك إيران مقومات كبيره تؤهلها لأداء دور إقليمي إستراتيجي يضمن مشاركتها في صياغة التوازنات الأمنية والسياسية في الإقليم بشكل فعال ومؤثر ويخدم مصالحها القومية .

1- المقوم الجغرافي

تقع إيران في منطقة غرب أسيا بين خطي عرض 29- 40 شمالا وخطي طول 40-63 يحدها شرقا كل من الهند وباكستان – أفغانستان ومن الغرب العراق والخليج العربي وشمالا

تركيا وأذربيجان مساحتها 1.648 مليون كم مربع تطل على الخليج العربي بساحل يقدر بـ 1660 كم وعلى بحر قزوين بواجهة بحرية تقدر بـ 800 كيلو متر. [1]

هذه الخصائص الجغرافية أعطت لإيران أهمية جيوبولتيكية عالية مكنتها من التحكم في مضيق هرمز الذي يعد من أهم الممرات المائية في الشرق الأوسط والذي يعد ممرا إستراتيجيا لناقلات النفط وحركة التجارة العالمية من وإلى الخليج العربي وقد أدركت إيران هذه الأهمية الجيوستراتيجية لموقعها وما يمنحه لها كمقوم استراتيجي من لعب دور إقليمي مهم في المنطقة وهذا ما أشار له وزير الخارجية الإيراني الأسبق "علي اكبر ولايتي" لقوله " إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعجمان هي حدودنا الإستراتيجية الأكثر أهميه ، إن هذه المنطقة حيوية بالنسبة إلينا ولا يمكن أن نكون لا مبالين بها . [2]

2- المقوم السكاني والحضاري

حسب تقديرات 2016 بلغ عدد سكان إيران أكثر من 82 مليون نسمة يشكل الفرس غالبيه السكان بنسبه 51 % ثم الاذريين ب 24 % ثم الأكراد وبقية الأقليات . [3]

تعد إيران من اكبر دول المنطقة سكانا وهذا عامل مهم في أوقات السلم والحرب وعملت إيران على تجاوز التعدد العرقي في البلاد بإحياء الموروث الثقافي الفارسي واللغة الفارسية لتشكيل هوية موحده للشعب الإيراني و تكريس ثقافة الفوقية الحضارية على حساب شعوب المنطقة وبعد نجاح ثورة الخميني سنة 1979 تم إضافة البعد العقائد المذهبي المتمثل في المذهب الشيعي بإعطاء التشيع بعداً سياسيا وحضاريا في تشكيل الهوية الإيرانية وذلك لأن إيران تمثل 40 % من شيعة العالم، وقد أصبح هذا المقوم الحضاري الذي أصبح عاملا مهما في الإستراتيجية الإيرانية في الإقليم .

---

[1] علي جبلي، **المشروع الإيراني-المقومات والأبعاد**، (إسطمبول: مركز الفكر الإستراتيجي لدراسات، 2023/2/7)، ص ص. 6-7.

[2] حبيبة زلاقي ، "**اثر المتغيرات الدولية على الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط – فترة ما بعد الحرب الباردة** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، (جامعة باتنة 1 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2017 -2018) ، ص 150.

[3] احمد حسين وآخرون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 203

3- المقوم الاقتصادي

رغم ضعف الاقتصاد الإيراني بسبب العقوبات الغربية المفروضة على إيران منذ 1997م إلا أن إيران تمتلك من المقومات والإمكانيات الاقتصادية التي تدعم المركز الاقتصادي للدولة في المنطقة وضمان موارد مالية مهمة لها .

تمتلك إيران ثاني اكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط بعد السعودية حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي لإيران سنة 2015 نحو 7،393 مليار دولار، ويتميز الاقتصاد في إيران بوجود قطاع المحروقات ونمو ملحوظ للصناعات التحويلية وصناعة السيارات وفي مجال الزراعة فإن ثلث مساحة إيران أراضي صالحة للزراعة بما يعادل 5.1 مليون هكتار منها 28.5 زراعة دائمة إذ تغطي ما نسبته 80 % من الحاجيات الوطنية .

يرتكز الاقتصاد الإيراني بالأساس على القطاع النفطي إذ يبلغ احتياطي النفط الإيراني حوالي 90 مليار طن والغاز الطبيعي الذي تحتل إيران فيه المرتبة الثانية في العالم بحوالي 2000 مليار متر مكعب . [1]

4- المقوم السياسي

قدمت إيران بعد نجاح ثورة الخميني سنة 1979 نموذج سياسيا متميزا حاولت تصديره للدول المنطقة هذا النموذج السياسي الإيراني قام على ثلاث مبادئ أساسية: [2]

أ- الدفاع عن الأقليات الشيعية المضطهدة حسب التوصيف الإيراني في المنطقة ومحاولة ربطها بدولة المركز في إيران (نظرية أم القرى) .

ب- مبدأ الدفاع المستضعفين الذي جاء التأكيد عليه في الدستور الإيراني في المادة 154 والتي تقول: " إن الجمهورية الإسلامية في الوقت الذي تلتزم فيه بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى فإنها مكلفة بدعم وحماية مستضعفين أمام مستكبرين".

ج- محاربة الاستكبار العالمي المتمثل في أمريكا ورفض كل أشكال الهيمنة وجاء ذلك في المادة 152 من الدستور الإيراني تقول: " إن السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية يجب أن تبنى على أساس رفض أي نوع من أنواع فرض الهيمنة أو قبولها وملزمة في الدفاع عن حقوق المسلمين كافة".

---

[1] حبيبة زلاقي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 168.

[2] احمد حسين وآخرون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 225.

هذه المبادئ الثلاثة مكنتها من استقطاب العديد من الحركات السياسية والدينية في الإقليم وقدمتها كدولة رائدة في مقاومة الاستعمار والهيمنة في المنطقة .

ثانيا : مراحل تطور الإستراتيجية الإيرانية في الإقليم

قامت الإستراتيجية الإيرانية في الإقليم عبر مختلف مراحلها على تطوير العديد من النظريات المحلية ذات البعد التوسعي خارج المد الجغرافي لإيران واستطاع صانعوا الفكر الإستراتيجي الإيراني المزاوجة بين البعد العقائدي والبراغماتي لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لإيران في منطقة الشرق الأوسط .

- تعتبر نظرية "أم القرى" التي جاء بها "محمد جواد لاريجاني" أهم النظريات التي قامت عليها الإستراتيجية الإيرانية بعد الثورة التي تركز في جوهرها على اعتبار إيران الركيزة الأساسية للعالم الشيعي في تماه مع نظرية قلب الأرض the heartland theory لهالفورد ماكيندر[1].

في محاولة لبناء مجال حيوي لإيران وتشكيل مركزية شيعية في العالم تكون إيران هي دولة أم القرى للشتات الشيعي.

ومرة الإستراتيجية الإيرانية في إقليم بثلاث مراحل أساسية :

1- المرحلة الأولى 1979-1990

وتبدأ هذه المرحلة بنجاح الثورة الإيرانية بقيادة الخميني في سبتمبر 1979 ومحاولة بناء إستراتيجية إيرانية ترتكز على البعد المذهبي اعتمدت إيران في هذه المرحلة على إستراتيجية تصدير الثورة الإسلامية للعالم الإسلامي ومحاولة بناء جيوبوليتيك شيعي وفق نظرية "أم القرى" التي جاء بها "محمد جواد لاريجاني " .

هذا التوجه في تصدير الثورة ساهم في توتر العلاقات مع دول الخليج العربي ودفعها إلى دعم العراق في الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت سنة 1981 .

أثرت الحرب الإيرانية العراقية على الإستراتيجية الإيرانية في الإقليم وانتهت بوفاة الخميني سنة 1988 وقبول إيران بقرار الأمم رقم 598 لوقف الحرب مع العراق. [2]

---

[1] فراس الياس ، **الجيوبولتيك الشيعي والمخيلة الجيوستراتيجية الإيرانية – مجالات النفوذ والتأثير** ، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، 5 ديسمبر 2019) ، ص 5

[2] موسوعة ويكيبيديا، "قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 598"، في: **http://tinyurl.com/5n83dt98**، (2022/07/15).

2- المرحلة الثانية 1990- 2003

وتعتبر مرحلة التحول في الفكر الإستراتيجي الإيراني انطلاقا من التغيرات الداخلية في القيادة الإيرانية بوصول "رفسنجاني" واعتماد نهج التحول من الثورة إلى الدولة والتخلي عن فكرة تصدير الثورة وكانت حرب الخليج الثانية 1980- 1990 (احتلال العراق للكويت) فرصة لإيران في أحداث تغيرات إستراتيجية أهمها:

ا- الانفتاح على دول الخليج العربي ومحاولة بناء علاقات تعاون وحسن الجوار وكان ذلك مع وصول الإصلاحيين للحكم في إيران بعد انتخابات 1998 الرئاسية التي جاءت بالرئيس "محمد خاتمي" الذي أكد عقب فوزه بالانتخابات رغبة إيران في إتباع سياسة خارجية تقوم على التضامن والتعاون مع جيرانها المباشرين . [1]

ب- التغلغل السياسي والإعلامي في الأوساط الشعبية العربية عبر الاستثمار في القضية الفلسطينية بمعارضة اتفاق السلام مع إسرائيل ونسج علاقات سياسية عسكرية مع الفصائل الرافضة لعملية التسوية وهذا ما سمح لإيران بتحسين صورتها في أوساط الرأي العام العربي واكتساب أدوات تأثير سياسية وإعلامية.

تحولت إيران في هذه المرحلة من دولة دينية متشددة تتحدى المعايير الدولية إلى دولة براغماتية تبحث عن مصالحها القومية وتستخدم الأدوات الناعمة لخدمة سياستها في الإقليم .

3- المرحلة الثالثة بعد 2003

وهي مرحلة صعود الدور الإقليمي الإيراني ودخول البعد الجيوستراتيجي في السياسة الإيرانية في الإقليم وساعدت المتغيرات الإقليمية في المنطقة بدءاً بالغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 وحرب تموز 2006 وأحداث الربيع العربي 2011 وصولاً إلى الاتفاق النووي الإيراني سنة 2015، كل هذا ساعد إيران على تعزيز دورها الإقليمي وتوسيع دائرة انتشارها الجغرافي الإستراتيجي في المنطقة .

-وقد حددت إيران أهدافها الإستراتيجية في الإقليم، من خلال وثيقة إيران 2025 والتي تعد أهم وثيقة قومية بعد دستور 1979 .

هذه الوثيقة التي تم إعدادها من طرف منظمة الإدارة والتخطيط الإيرانية بأمر من المرشد الأعلى "علي خمنائي" وصادق عليها المرشد في 04 نوفمبر 2003 .

[1] علي فايز يوسف الدلابيج ، **مرجع سبق ذكره** ، ص.78.

وضعت هذه الوثيقة التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال 20 عاما والتي تهدف إلى تحويل البلاد إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب أسيا والتي يقصد بها المنطقة العربية بشكل عام إلى غاية سيناء المصرية. [1]

عملت إيران في هذه المرحلة على تعزيز أدوار حلفائها في المنطقة ودعم الأذرع المسلحة في الإقليم، هذه الأذرع التي أصبحت قادرة على تغيير النظام الإقليمي وخدمة الأهداف الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة وتوسيع دائرة النفوذ الإيراني في كل من سوريا، العراق، لبنان، اليمن.

ثالثا : آليات الإستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط

سعت إيران منذ نجاح الثورة الإسلامية سنة 1979 إلى أن تكون دولة فاعلة ومؤثرة في محيطها الإقليمي والدولي وذلك من خلال رؤيا إستراتيجية تم تطويرها عبر مختلف المراحل السياسية التي مرت بها الجمهورية الإسلامية ومتغيرات الجوار الإقليمي استثمرت إيران كل الأدوات المتاحة ومصادر قوتها سواء كانت صلبة أو ناعمة لتعزيز دورها الإقليمي وتوسيع انتشارها الإستراتيجي في الإقليم.

1- الآليات الصلبة في الإستراتيجية الإيرانية

عملت إيران على تطوير قدراتها العسكرية لتعزيز أمنها القومي وفرض نفوذها في منطقة الخليج العربي وبحر عمان، ويعد الحرس الثوري المسمى "جيش الحرس الثوري الإسلامي" الذي أسسه "الخميني" في 29 ابريل/نيسان 1979 القوة الرئيسية في التشكيلات المسلحة الرسمية للجمهورية الإسلامية والذي يقوم بمهام عسكرية داخل إيران وخارجها تتشكل القدرات العسكرية الإيرانية من القدرة العسكرية التقليدية عملت على تطويرها وتحديثها إذا تمتلك منظومات صواريخ شهاب 1،2،3،4،5 الباليستية والتي يصل مداها إلى 1300 كيلو متر .

وعززت من قواتها البحرية في الخليج العربي، إذا تمتلك ثلاثة سفن قادرة على زرع الألغام و250 زورقاً حربياً صغيراً يمكنها من المناورة وتنفيذ عمليات سريعة . [2]

---

[1] سعيد قاسمي، "عوامل تراجع القوة الإيرانية الناعمة في المنطقة العربية"، **مجلة الدراسات الإيرانية**، جامعة الجزائر 3، ع 10، (أكتوبر 2019) ، ص99.

[2] حبيبة زلاقي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 175.

عملت على تطوير البرنامج النووي الإيراني منذ سنة 1984 والذي تسعى إيران باستمرار أن يكون لها طابع عسكري .

هذه القدرات العسكرية اعتمدتها إيران كآلية لتعزيز نفوذها وضمان تفوقها العسكري في المنطقة كما عملت على عسكرة المجموعات السياسية المرتبطة بها في كل من العراق، لبنان، سوريا، وأخيرا اليمن مع ميليشيات جماعة أنصار الله الحوثية .

هذه المجموعات التي تم عسكرتها في المنطقة العربية تعزز حضورها في الصراعات الإقليمية بعد 2011 وأصبحت قادرة على فرض رؤيتها في أي ترتيبات سياسية أو أمنية في الإقليم وهذا ما عزز المشاركة الإيرانية في صياغة التوازنات الإقليمية بشكل مؤثر وفعال واعتمادها على الحرب بالوكالة من خلال هذه المجموعات في مناطق الصراع التي وصل عدد المقاتلين فيها إلى 10 ألاف مقاتل سنة 2013 .[1]

2- الآليات الناعمة في الإستراتيجية الإيرانية

تنوعت القنوات التي تمكنت إيران من خلالها ممارسة وتوجيه القوة الناعمة لخدمة أهدافها الإستراتيجية في الإقليم وتحديد الجهات المستهدفة بما يخدم المصالح القومية للجمهورية الإسلامية وأهم هذه الآليات:

أ- الآليات السياسية

عملت إيران منذ 2003 على ربط الدول والحركات التي تقترب منها عقائديا وسياسيا بشكل مباشر مع إستراتيجياتها فيما أطلق عليه بمحور المقاومة الذي يضم الحركات الشيعية في كل من سوريا، العراق، لبنان والتنظيمات الفلسطينية الرافضة لاتفاقيات السلام مع إسرائيل (حماس والجهاد) .

انطلقت إيران من دعوة "الخميني" لحماية المستضعفين المكرسة في دستور 1979 لربط علاقات مع الأقليات الشيعية في المنطقة ورعايتها سياسيا بحجة المظلومية السياسية وذلك من خلال نشر التشيع السياسي في الإقليم لتامين حاضنة سياسية شيعية موالية للولي الفقيه في الجوار الإقليمي العربي يرى الباحث الإيراني "كيهان برزباز": "إن استخدام التشيع في السياسة

[1] عاتق الجار الله وآخرون، **الادرع المسلحة الإيرانية في المنطقة العربية**، (إسطمبول: مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، 2012)، ص. 11.

الإيرانية الخارجية كان قديما لكنه أصبح أكثر فاعلية بعد أزمة العراق عام 2003 م، إذ دخل التشيع في إنتاج السلطة السياسية في الشرق الأوسط ما أدى لتقوية دور ونفود إيران" . [1]

ب- الآليات الثقافية

استخدمت الجمهورية الإسلامية لنشر وتوسيع نفوذها الثقافي في الأوساط الشيعية وغير الشيعية في الإقليم مجموعة من الآليات الثقافية التي أنشأتها إيران وأهمها: [2]

1- المجمع العالمي لأهل البيت : وهو تنظيم سياسي بواجهة دينية يعمل على عقد المؤتمرات لوضع الخطط للأقليات الشيعية في العالم وربطها بالدولة الأم إيران .

2- مجمع التقريب بين المذاهب : ويستهدف بالأساس الدول العربية والإسلامية السنية يقوم بعمل دعائي في الأوساط الإسلامية والعربية لإبعاد تهمة الطائفية عن إيران ويتعاون بالأساس مع الحركات الصوفية في العالم العربي وقيادات الجماعات الإسلامية تحت عنوان الوحدة الإسلامية ويأتي تنظيم إيران لأسبوع الوحدة الإسلامية ما بين 12 إلى 17 ربيع الأول في كل عام هجري، كفعالية للتقريب بين تاريخ المولد النبوي بين السنة والشيعة.

3- البعثات الطلابية: وهو ما تطلق عليه إيران بالدبلوماسية العلمية وتحرص إيران على استقطاب الطلاب العرب في الجامعات الإيرانية الدينية والعلمية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر وافقت جامعة طهران في سبتمبر 2013 على قبول طلب المصريين الحاصلين على معدلات منخفضة في الثانوية العامة في مصر للتسجيل في تخصص الطب البشري وطب الأسنان بمجاميع 75% و70%، كما تلقى أكثر من 100 طالبا سوريا منح دراسية للدراسة في طهران سنة 2016 و500 منحة في كل التخصصات سنة 2017 . [3]

وتسعى إيران من خلال هذه البعثات إلى تعزيز الولاء السياسي والديني للجمهورية الإسلامية الإيرانية في الأوساط العربية .

---

[1] سعيد قاسمي ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 103.

[2] صباح الموسوي وآخرون، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية الإسلامية**، (عمان: عمار للنشر والتوزيع، ط 2، 2014)، ص. 16-18.

[3] سعيد قاسمي ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 102.

4- وسائل الإعلام

وتمتلك إيران شبكة واسعة من القنوات الإعلامية الفضائية، كما تمول قنوات إعلامية وتؤطرها بالكوادر البشرية، هذه القنوات التابعة للحركات السياسية الموالية للولي الفقيه في العراق، سوريا، لبنان، واليمن كقناة المنار التابعة لحزب الله اللبناني، وقناة الميادين السورية وقناة المسيرة لجماعة الحوثي اليمنية .

وتهدف إيران من خلال هذه القنوات إلى ترويج وجهات النظر الإيرانية في القضايا السياسية وتشويه الغصوم عبر الحملات الدعائية وكذلك التغلغل في أوساط الرأي العام العربي على وجه الخصوص.

ج- الآليات الاقتصادية

عملت إيران على ربط العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية خاصة في فتره الرئيس "محمد خاتمي" 1998-2009 .

وذلك للتخفيف من اثر العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة منذ 1997 وتواصل العمل على تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول العربية بعد ذلك ومن أهم الشركات التجارية الإيرانية العربية: [1]

- التبادل التجاري الإيراني مع العراق والذي وصل إلى 18 مليار دولار سنة ،2015 وتقوم الشركات الإيرانية بتقديم 80 % من الخدمات التقنية والهندسية في العراق.
- كما وصل التبادل التجاري مع دولة الإمارات العربية المتحدة وصلت تبادل التجاري سنة 2016 إلى 16 مليار دولار، كما تربط إيران على علاقات اقتصادية قوية مع سلطنة عمان إذ بلغت الصادرات الإيرانية لعمان سنة 2016 ، 390 مليون دولار وتوجد بها 269 شركه إيرانية تجارية عاملة في السلطنة.

وسعت إلى توقيع اتفاقيات تأسيس مصانع سيارات في كل من سوريا، الجزائر، عمان بقيمة استثمارات بلغت 300 مليون يورو.

[1] احمد حسين وآخرون ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 286.

المطلب الثالث : مسار العلاقات السعودية الإيرانية

عرفت العلاقات السعودية الإيرانية منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 مسارات متذبذبة بين البلدين كان للمتغيرات الإقليمية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بشكل عام دورا في تحديد طبيعتها ومسارها وكذلك المتغيرات الداخلية لكل دولة.

ويمكن تحديد ثلاث مسارات للعلاقات السعودية الإيرانية من خلال ثلاث مراحل أساسية :

أولا: المرحلة الأولى (1979 – 1990م)

والتي بدأت بانتصار الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الخميني سنة 1979 وما صاحبه من تغير في التوجهات السياسية لإيران واعتماد السياسة الإيرانية على فكرة تصدير الثورة للجوار العربي والإسلامي.

هذا التوجه أثار مخاوف دول الخليج العربي التي بها أقليات شيعية، ورغم ذلك بقيت العلاقات السعودية الإيرانية حتى مع قيام الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980 والتي حاولت السعودية في بدايتها التوسط لوقفها من خلال زيارة وزير الخارجية السعودي "سعود الفيصل" لإيران في 29 مايو/أيار 1985.

- وبعد احتلال إيران لجزيرة الفاو العراقية استشعرت المملكة ودول الخليج لتعاظم الخطر الإيراني خاصة مع تهديد مستشار الأمن القومي الإيراني "رافسنجاني" في تصريح 21 يونيو/حزيران 1986 لدول الخليج بقوله: " إيران أصبحت جاركم الجديد وان الهجوم الإيراني الجديد يجب أن يكون تحذيرا لدول الخليج التي يجب أن تدرك من الآن فصاعدا أن لها جارا جديدا سوف يبقى مدة طويلة من الزمن" .[1]

وهذا أدى إلى تسريع دعم الممالك العربية السعودية ودول الخليج العربي للعراق في حربه مع إيران وتصاعد التوتر السعودي الإيراني بعد أحداث حج 1987 ومحاولة الاعتداء الإيرانية على الكويت في 24 تشرين الأول/سبتمبر 1987، فقررت المملكة العربية السعودية قطع العلاقات مع إيران في ابريل/نيسان 1988.

[1] عقيل زاهر سلمان ال علي ، "العلاقات السعودية الإيرانية ومسار استراتيجيها في الخليج العربي (1980 – 1991) " ، في: **https://democraticac.de/?p=82452**، (2022/07/18).

ثانيا : المرحلة الثانية 1990- 2003 بين إيران والسعودية

جسدت هذه المرحلة التقارب السياسي بين إيران والسعودية وتعززت العلاقات بين البلدين مدفوعة بجملة من العوامل أهمها :

1-التغير في توجه القيادة الإيرانية بعد وفاة "الخميني" ووصول قيادات براغماتية بقيادة" هاشمي رافسنجاني" ثم "محمد خاتمي" سنة 1998 والتخلي عن فكرة تصدير الثورة .

2-الموقف المشترك للدولتين لرفض الغزو العراقي للكويت سنة 1990 واستشعار تداعياته السلبية على مصالح الدولتين والأمن في المنطقة بشكل عام .

3-الانفتاح الإيراني على دول الخليج وتحسين العلاقات مع السعودية لتجاوز تبعات العقوبات الأمريكية الاقتصادية التي جاءت من خلال قانون "الفونسو دماتو" 1997.[1]

وتعزز التقارب السعودي الإيراني من خلال الزيارات المتبادلة بين الدولتين والتي من أهمها زيارة الرئيس الإيراني "محمد خاتمي" للسعودية سنة 2002 والتي تم التأكيد من خلالها على تعزيز العلاقات الثنائية ورفض الدولتين سعي الولايات المتحدة الأمريكية لغزو العراق .

ثالثا : المرحلة الثالثة ما بعد 2003

اتخذ مسار العلاقات السعودية الإيرانية في هذه المرحلة نهج التنافس الإقليمي الذي وصل إلى حد الصدام العسكري بالوكالة في كل من سوريا 2011 واليمن 2015.

وجاء هذا الصدام الإستراتيجي بين الدولتين مدفوعا بجملة من العوامل أهمها:

1- استفادة إيران من الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 في تعزيز دورها الإقليمي وتوسيع دائرة نفوذها بعد سقوط نظام "صدام حسين" ووصول الحركات السياسية الشيعية الموالية لها للحكم في العراق .

2- وصول التيار المتشدد في إيران للحكم وخروج الإصلاحيين بعد الانتخابات الرئاسية 2009 التي جاءت بالرئيس "احمدي نجاد" والذي يحمل توجهات توسعية في المنطقة ذات أبعاد طائفية.

3- التعاون غير المعلن بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في العراق منذ اعتراف إيران بمجلس الحكم الانتقالي الذي شكله الحاكم الأمريكي "بول بريمر" وصولا إلى مشاركة إيران في تحرير الموصل سنة 2017 وانتهاء بعقد الاتفاق النووي الإيراني 2015 .

[1] علي فايز يوسف الدلابيج ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 81.

4- التغير في النهج الإستراتيجي للقيادة السعودية في الإقليم بعد وفاة الملك "عبد الله بن عبد العزيز" ووصول الملك "سلمان بن عبد العزيز" للحكم واخذ السعودية لزمام المبادرة الإقليمية لمواجهه النفوذ الإيراني في المنطقة العربية.

5- تداعيات أحداث 2011 في الدول العربية والاتفاق النووي الإيراني 2015 على الخيارات الإستراتيجية لكل من السعودية وإيران والتي وضعت الدولتين في مواجهة بعضهم البعض في العديد من مناطق الصراع (سوريا، العراق، اليمن) .

هذه العوامل وغيرها دفعت العلاقات السعودية الإيرانية نحو القطيعة الدبلوماسية خاصة بعد اعتداءات المتظاهرين في طهران على القنصلية السعودية في احتجاجات ضد إعدام المملكة العربية السعودية لرجل الدين الشيعي "نمر النمر" سنة 2016 .

وحمل التنافس الإستراتيجي الكبير بين إيران والسعودية في هذه المرحلة أبعاداً إيديولوجية وأخرى إستراتيجية، وقد كان اليمن مركزا لهذا التنافس الإستراتيجي الكبير بين الدولتين يقول "مارتن ريدون" : "التنافس السعودي الإيراني في اليمن يعيد إلى الأذهان اللعبة الكبرى بين بريطانيا وروسيا في أفغانستان قبل قرن من الزمان، كما دخلت العلاقات السعودية الإيرانية لعبة أمنية كبرى على مستوى المنطقة".[1]

[1] فاطمة الصمادي، "**اليمن على سلم الأولويات الإستراتيجية الإيرانية**"، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 28 نيسان / ابريل 2020) ، ص. 09.

المبحث الثالث: الإستراتيجية السعودية في اليمن بعد 2011 م

يعد اليمن بما يملكه من مكانة جيوسياسية ومساحة جغرافية عمقا أمنيا وسياسيا لدول الجزيرة العربية، خاصة المملكة العربية السعودية وذلك لما له من اثر على أمنها القومي ومكانتها في الإقليم.

ومنه فالعلاقات السعودية اليمنية كانت على الدوام تحكمها الضرورة التي يمليها الجوار الجغرافي والتداخل المجتمعي والمصير المشترك، وهذا ما جعل اليمن يحتل بعدا إستراتيجيا بسياسة المملكة العربية السعودية الخارجية، والتي عزز التاريخ المشترك أيضا من أهميتها.

وتعاظم هذا الاهتمام مع تنامي الدور الإيراني في اليمن بعد أحداث 2011 فلجأت المملكة إلى تطوير إستراتيجيتها وتنويع أدواتها الإستراتيجية لتحقيق مصالحها القومية وأهدافها الإستراتيجية والحد من تنامي الدور الإيراني هناك.

المطلب الأول: تاريخ العلاقات السعودية اليمنية

تميزت العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن عبر تاريخها باتخاذ مسارات متعددة بين التباعد أحيانا والتقارب في أحيان كثيرة إلا أن التواصل بين البلدين لم ينقطع في مختلف المراحل السياسية، ومع اختلاف طبيعة الأنظمة الحاكمة فيه .

ويعود حرص المملكة العربية السعودية على التواصل الدائم مع اليمن لأهميته الإستراتيجية وتأثيره على امن المملكة ومصالحها القومية ومكانتها في الإقليم، وهذا ما دفع الملك "عبد العزيز" وهو على فراش الموت بوصية أبنائه: "إن خيركم في اليمن وشركم في اليمن" . [1]

ومرت العلاقات السعودية اليمنية في العصر الحديث بثلاث مراحل أساسية :

1- مرحلة ما قبل الوحدة اليمنية 1934-1990 م .

2- مرحلة ما بعد الوحدة اليمنية 1990-2011 م .

3- مرحلة ما بعد 2011 م .

أولا : مرحلة ما قبل الوحدة اليمنية 1934 - 1990

يعود تأسيس العلاقات الرسمية بين السعودية واليمن إلى سنة 1934 بعد حرب طاحنة بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية في اليمن حول مناطق جازان وعسير ونجران

[1] عبد اللطيف حيدر، "العلاقات السياسية اليمنية السعودية في ظروف التحولات السياسية من منظور نظريتي : الواقعية الكلاسيكية والتبعية في العلاقات الدولية"، في: **https://democraticac.de/p=62230**.

إذ تم التوقيع على معاهدة الطائف المسماة: "معاهدة الصداقة الإسلامية والإخاء" في 20 ماي/آذار 1934م، هذه المعاهدة التي ساعدت على توطيد العلاقة بين الدولتين وتم بموجبها وضع رسم أول خريطة للحدود المشتركة بين البلدين سنة 1936. [1]

ومع حركة الانقلابات المتتالية في اليمن من سنة 1948 إلى 1955 وصولا إلى ثورة 1962 التي قادها"عبد الله السلال" المدعوم من مصر بقيادة "جمال عبد الناصر" وقفت المملكة العربية السعودية إلى جانب الملك المتوكل الإمام" أحمد بن يحيى حميد الدين " ضد أنصار الجمهورية وبعد اشتداد الحرب الداخلية بين الجمهوريين والملكيين تم عقد اتفاقية الخرطوم بين مصر والسعودية لإنهاء الحرب في اليمن بوساطة عربية .

هذه الاتفاقية التي عقدت في الخرطوم في أوت/ أغسطس 1967 م ونصت على: [2]

1-سحب القوات المصرية من اليمن .

2-إيقاف السعودية الدعم المالي والعسكري للملكيين .

3-عودة الملكيين للحكم بثلث المقاعد في مجلس الشعب والوزراء ومجلس الشورى.

وتم بموجب هذه الاتفاقية قيام حكم الجمهورية في شمال اليمن تحت اسم "الجمهورية العربية اليمنية"، واحتفظت السعودية بعلاقات مستقرة مع النظام الجديد في الشمال وعدم إقامة أي علاقات مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب التي انفصلت سنة 1967م والتي كان يحكمها نظام يساري موال للاتحاد السوفياتي .

تميزت الأوضاع السياسية في الجمهورية الجديدة في الشمال بعدم الاستقرار وحصول صراعات بين الحكومات المتعاقبة منذ 1967م إلى سنة 1970 م مع شيوخ القبائل خاصة قبيلتي "حاشد وبكيل" والذي انتهى بوصول "علي عبد الله صالح" إلى السلطة سنة 1978 بدعم من القبيلتين اللتان تملكان نفوذا كبيرا في شمال اليمن، ومنذ سنة 1970 م أصبح شمال اليمن منطقة نفوذ خالص للمملكة العربية السعودية لما لها من دور في حماية الشمال من المد الشيوعي في جنوب اليمن، وعلاقتها القومية مع شيوخ القبائل اليمنية ونظام "علي عبد الله صالح".

---

[1] باسل علي سالم ، **العلاقات السعودية اليمنية 1932-1962 : دراسة في العلاقات السياسية**، رسالة ماجستير منشورة في التاريخ الحديث (الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، 1997) ، ص. 49

[2] نبيل البكري، "العلاقات اليمنية – السعودية: مسارات الماضي ورهانات المستقبل"، **رؤية تركية**، السنة 4، ع 3، (2015)، ص ص. 96-110.

ثانيا : مرحلة ما بعد الوحدة اليمنية 1990 – 2011

شهدت سنة 1990 قيام الوحدة اليمنية بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي وكان ذلك في 22 ماي/ايار1990 م ، وجاءت الوحدة بعد سلسله من الاتصالات بين حزب "المؤتمر الشعبي العام" الحاكم في شمال اليمن و"الحزب الاشتراكي الجنوبي".

رحبت المملكة العربية السعودية على غرار بقية الدول العربية بالوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية الموحدة، إلا أن العلاقات السعودية اليمنية تدهورت بعد وقوف الرئيس "علي عبد الله صالح" مع العراق في احتلال الكويت في نفس السنة 1990 .

ومع اندلاع حرب الانفصال والتي جاءت في أعقاب إعلان الحزب الاشتراكي الجنوبي فك الارتباط مع الشمال في 21 ماي / أيار 1994، وقفت المملكة على الحياد من هذه الحرب رغم تخوفها من تبعاتها على أمنها القومي.

وتميز الموقف السعودي من هذه الحرب بالتردد وعدم تأييد الانفصال عكس الكويت وبعض الدول الخليجية التي ساندت انفصال الجنوب وينقل الشيخ "عبد الله حسين الأحمر" شيخ قبيلة حاشد عن الملك "فهد" عاهل السعودية قوله: " إذا كنتم قادرين على دخول عدن وحسم الموقف، فبادروا لتخرجونا من الحرج وتضعوا الجميع أمام أمر واقع ، وتفوتوا الفرصة على أي تدخل". [1]

وبعد حسم الحرب لصالح حكومة الرئيس "علي عبد الله صالح" وحلفائها من القبائل الشمالية، بدأت الاتصالات السعودية اليمنية بواسطة من الشيخ" علي عبد الله حسين الأحمر" منذ سنة 2000 وعادت العلاقات إلى طبيعتها بين الدولتين وتوجت بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود اليمنية السعودية في مدينه جده في 12 جوان/يونيو 2000 وتم المصادقة عليها في 26 جوان/يونيو 2002 م . [2]

ومع اندلاع حروب صعدة بين جماعة الحوثي والجيش اليمني 2004 – 2010، وجدت السعودية نفسها مجبرة على الوقوف إلى جانب الجيش اليمني ضد الجماعة الحوثية المدعومة من طرف الخصم الإقليمي الإيراني.

كذلك الحرب على القاعدة في الجزيرة العربية المتمركزة في شرق اليمن والتي تقوم بعمليات داخل المدن السعودية.

---

[1] مطهر الصفاري ، **مرجع سبق ذكره**، ص.47.

[2] نبيل البكري ، **مرجع سبق ذكره**، ص.103.

واستغل الرئيس اليمني "علي عبد الله صالح" المخاوف الأمنية السعودية من جماعة الحوثي في الشمال والقاعدة في شرق اليمن، ابتزاز السعودية ودول الخليج العربي والحصول على المساعدات العسكرية والاقتصادية والتأييد السياسي لحكومته رغم ظهور بوادر الخلافات اليمنية – اليمنية التي كانت مقدمة لثورة 2011 م.

ثالثا : مرحلة ما بعد فبراير 2011

مع اندلاع صورة 11 فبراير 2011 م ضد نظام "علي عبد الله صالح" في اليمن وتسارع الأحداث الدامية بين قوات الأمن والمتظاهرين والتي كان من أخطرها مجزرة جمعة الكرامة في 18 مارس 2011 ، سارعت المملكة العربية السعودية ومن ورائها دول الخليج العربية لاحتواء الأوضاع السياسية والأمنية ومنع انهيار الدولة اليمنية وتم إطلاق المبادرة الخليجية لتنظيم انتقال سلمي للسلطة في 3 ابريل 2011 . [1]

ومع ظهور جماعة أنصار الله الحوثية المدعومة من إيران كمتغير جديد على الساحة اليمنية والتي تزايد نفوذها بعد احتلال العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر/ أيلول 2014 سارعت المملكة العربية السعودية لمنع تدهور الأوضاع اليمنية ومحاربة النفوذ الإيراني المتزايد على الساحة اليمنية ومثلت عاصفة الحزم التي أعلنتها السعودية وحلفائها نقطة تحول كبير في الإستراتيجية السعودية في اليمن.

[1] موسوعة ويكيبيديا، "المبادرة الخليجية"، في: **http://tinyurl.com/33hk7d5m**، (2022/06/30).

المطلب الثاني : الأهداف الإستراتيجية للسعودية في اليمن

حددت الإستراتيجية السعودية في اليمن بعد 2011 جملة من الأهداف الرئيسية للحفاظ على نفوذها ومصالحها في اليمن وضمان عدم تحول اليمن إلى جبهة معاديه تؤثر على امن المملكة واستقرارها ولذلك حددت المملكة جملة من الأهداف الإستراتيجية في اليمن وهي:

أولا : تحصين الأمن القومي السعودي

ظل الهاجس الأمني يتحكم بشكل كبير في سياسة المملكة العربية السعودية في اليمن، فاليمن وبعكس كل الدول المجاورة للمملكة يتميز بعدم الاستقرار السياسي والأمني وشهد على مدى العقود المتوالية منذ 1962 م صراعات سياسية وحروب داخلية أضعفت بنيه الدولة اليمنية، وجعلت من اليمن دولة هشة .

ومع تفاقم الأزمات السياسية والأمنية بعد 2011 م، وبروز فواعل جديدة على الساحة اليمنية كجماعة "أنصار الله الحوثية" و ما تحمله من توجهات سياسية معادية للمملكة العربية السعودية والمدعومة من الخصم الإستراتيجي الإقليمي المتمثل في إيران، دفع المملكة إلى تعزيز حضورها السياسي والعسكري لمواجهه المخاطر الأمنية والسياسية ومنع تعاظم النفوذ الإيراني في اليمن وكذلك تمركز تنظيم القاعدة في شرق اليمن في محافظه حضرموت و شبوة .

وتركزت الجهود السعودية لمواجهه الأخطار الأمنية وتداعياتها على أمنها القومي بإتباع مسارين اثنين:

1- المبادرة إلى الوساطات السياسية بين أطراف الصراع ومحاولة إيجاد حلول توافقيه وأهم هذه المبادرات المبادرة الخليجية سنة 2011 واتفاق الرياض الذي تم توقيعه في 5 نوفمبر 2019م .[1]

2- الدعم العسكري لمنع سقوط حكومة الرئيس "عبد ربه منصور هادي" والذي تجسد بإطلاق عاصفة الحزم العسكرية لدعم قوات الحكومة في مواجهه انقلاب جماعة الحوثي وكان ذلك في 25 مارس 2015 .

وكان الهدف من وراء هذه الجهود عدم انهيار مؤسسات الدولة في اليمن ودرء مخاطر ذلك الانهيار وتداعياته على الأمن القومي السعودي وضمان وجود نظام سياسي حليف غير معادي للمملكة .

[1] مطهر الصفاري ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 49.

ثانيا : تعزيز التكامل الاقتصادي بين اليمن والسعودية

وذلك من خلال ربط الاقتصاد اليمني بالاقتصاد السعودي من خلال الاستثمارات السعودية خاصة في المحافظات الشرقية المحررة من قبضة جماعة الحوثي وهي محافظتي شبوة وحضر موت المطلين على بحر العرب وتهدف المملكة من تعزيز الروابط الاقتصادية مع اليمن خاصة في محافظاته الشرقية إلى :

1- إيجاد ممرات بديله لنفط السعودي الموجه لشرق أسيا بعد تهديدات الإيرانية المتواصلة في مضيق هرمز .

2- الاستثمار في ميناءي المكلا وشبوة المطلين على بحر العرب، وتعزيز التواجد السعودي في بحر العرب الذي يشهد منافسه إقليمية ودولية فيما يطلق عليه بحر الموانئ .

3- إطلاق جمله من المشاريع الاقتصادية في المحافظات المحررة من قبضة الحوثي من خلال تجهيز الموانئ والمطارات لتعزيز الدور الاقتصادي لهذه المحافظات وترسيخ النفوذ الاقتصادي السعودي فيها .

ثالثا : دمج اليمن في المنظومة السياسية والأمنية الخليجية والإقليمية

تسعى المملكة العربية السعودية لدمج اليمن في المنظومة السياسية والأمنية الخليجية والإقليمية وذلك لمنع أي قوة منافسه من إيجاد نفوذ سياسي وعسكري في اليمن وهذا ما أشار إليه" غريغوري جونسون " Gregory Johnson [*]

بقوله :" أن السياسة السعودية تجاه اليمن تركز على نقطتين أساسيتين:

1- منع أي شكل من أشكال الوحدة .

2- منع أي قوة أجنبيه من بناء قواعد تأثير لها في اليمن لان ذلك سيؤثر في الأحداث داخل اليمن وشبه الجزيرة العربية" . [1]

ومن أجل تحقيق هذا الهدف سعت السعودية إلى:

- دعم انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي وذلك منذ قمة مسقط 2001 .

[*] باحث أمريكي مختص في الشؤون اليمنية .

[1] F. Gregory Gause "Saudi-Yemeni Relations : Domestic Structures and Foreign Influence", (**new youk colunbia university press**, 1990), p4.

– ضم اليمن إلى منتدى البحر الأحمر الذي تم الإعلان عنه في العاصمة السعودية الرياض سنة 2018، والذي يضم الدول المشاطئة للبحر الأحمر كمنتدى امني إقليمي.

هذا التوجه السياسي والأمني الذي يهدف إلى دمج اليمن في المنظومة الخليجية والإقليمية عبر عنه وزير الدفاع السعودي الأمير "خالد بن سلمان" في تصريح في يناير 2022 بقوله: "أن المملكة ودول الخليج العربي تسعى ليكون اليمن ضمن المنظومة الخليجية لينعم شعبه بالأمن والاستقرار والتنمية كسائر شعوب الخليج... إلا أن الميليشيات الحوثية اختارت الإرهاب والدمار واستخدمت أبناء اليمن كحطب يخدم أجندة النظام الإيراني". [1]

رابعا : تعزيز التواجد السعودي في خليج عدن و بحر العرب

تسعى المملكة العربية السعودية من خلال البوابة اليمنية لتعزيز حضورها الجيوستراتيجي في بحر العرب والقرن الإفريقي .

وبدا الاهتمام السعودي بتعزيز الحضور في هذه المنطقة منذ سنة 2015 والتي تشهد حضورا إقليميا ودوليا كبيرين أدى إلى تنافس جيوستراتيجي كبير في المنطقة يحمل أبعادا اقتصادية وأخرى عسكرية .

وكان التنافس على الاستثمار في الموانئ المطلة على بحر العرب وخليج عدن دافعا للمملكة العربية السعودية إلى المنافسة في هذه المنطقة ويهدف سعي المملكة العربية السعودية لتعزيز حضورها في المنطقة من خلال البوابة اليمنية إلى:

1– تعزيز المكانة الإقليمية للمملكة وحضورها في منطقة ذات أهميه جيوستراتيجية .

2– منع إيران من تعزيز نفوذها في البحر الأحمر وخليج عدن لما لهذا النفوذ من تأثيرات سلبية على امن الخليج العربي والمصالح الإستراتيجية السعودية.

3– الحد من تهريب السلاح الإيراني إلى جماعة أنصار الله الحوثية عبر المراقبة المستمرة للنشاطات العسكرية الإيرانية في البحر الأحمر والقرن الإفريقي .

[1] يوسف حمود ، "رغم التأييد .... ما العقبات التي تحول دون انضمام اليمن لمجلس التعاون ؟ "، في: **http://tinyurl.com/mvdhewpj** ، (2022/7/6)

المطلب الثالث : آليات الإستراتيجية السعودية في اليمن

يبدو إن الأهمية الإستراتيجية لليمن بالنسبة للمملكة العربية السعودية وتأثيره المباشر على أمنها القومي ومصالحها في الإقليم دفع المملكة إلى السعي الدائم لإقامة شراكة وتكامل بين الدولتين على جميع الأصعدة وعبر مختلف المراحل التاريخية وتطوير مختلف الآليات السياسية والاقتصادية والأمنية لدعم هذه الشراكة والحفاظ على الحضور السعودي في اليمن في مقابل تنامي الحضور الإيراني في هذا البلد وتنوعت آليات الإستراتيجية السعودية في اليمن بين الأدوات الناعمة والصلبة عبر مختلف المراحل السياسية التي مر بها اليمن وان كان غالب الاعتماد على الأدوات الناعمة بصوره أساسية .

أولا : الآليات السياسية

حرست المملكة العربية السعودية على مواكبة الأحداث السياسية في اليمن عبر مختلف المراحل وترسيخ حضورها كطرف راع لكل المبادرات السياسية لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين اليمنيين في كل أزمة سياسية، وتعزز هذا الدور بعد أحداث ثورة 2011.

وبالإضافة إلى الحرص على علاقاتها بالأنظمة السياسية المتعاقبة في اليمن حرست المملكة على ربط علاقات وثيقة مع القبائل اليمنية التي لها أدوار فاعلة على الساحة السياسية وقامت المملكة بعد ثورة 1962 بتأسيس اللجنة الخاصة للتعامل مع شيوخ القبائل اليمنية برئاسة الأمير "سلطان بن عبد العزيز" الذي ظل رئيسا لها حتى وفاته سنة 2011 بميزانية تقارب 3.5 مليار دولار .[1]

وكانت هذه اللجنة أداة سياسية للتواصل الدائم مع شيوخ القبائل في اليمن والاستعانة بهم في أوقات الأزمات السياسية مع النظام الحاكم في اليمن، في مقابل حصول شيوخ القبائل على مخصصات مالية، وكان اكبر مستفيدين من هذه المخصصات الشيخ "عبد الله بن حسين الأحمر" شيخ مشايخ قبيلة حاشد الذي كان يحصل على اكبر مخصص شهري سعودي بقيمة 800 ألف دولار .

وكان لهذه القبائل ومشايخها وعلى رأسهم " عبد الله حسين الأحمر" دورا في إعادة العلاقات السعودية اليمنية سنة 2000 م بعد القطيعة السياسية مع نظام " علي عبد الله صالح " بسبب وقوفه مع العراق في احتلال الكويت سنة 1990 .

[1] احمد حسين وآخرون ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 85.

وبعد ثورة فبراير 2011 الشعبية ضد نظام "علي عبد الله صالح" دخلت المملكة العربية السعودية على الخط الأزمة السياسية بدافع الخوف من انهيار مؤسسات الدولة وتداعيات ذلك على أمنها القومي فسارعت إلى احتواء الأوضاع السياسية والأمنية وتقديم المبادرات السياسية لتقريب وجهه النظر بين أطراف الأزمة وأهم هذه المبادرات :

1- المبادرة الخليجية 2011

تم تقديم المبادرة الخليجية من خلال مجلس التعاون الخليجي في أعقاب تطور مظاهرات الشعبية في اليمن ووقوع أحداث جمعة الكرامة في 18 مارس 2011 وسقوط العشرات من ضحايا في ساحة التظاهر.

تم إطلاق المبادرة الخارجية في 3 ابريل/نيسان 2011 والتي نصت على:[1]

- نقل صلاحيات الرئيس إلى نائبه "عبد ربه منصور هادي".
- إعلان فترة انتقالية تنظم خلالها انتخابات رئاسية لمده سنتين .
- إطلاق حوار وطني شامل لإيجاد حل سياسي شامل للقضايا السياسية والأمنية .

ساهمت هذه المبادرة في تهدئة الأوضاع السياسية وتنظيم الانتخابات الرئاسية في 24 فبراير / شباط 2012 بمرشح توافقي هو الرئيس المؤقت "عبد ربه منصور هادي" وإطلاق حوار وطني نتج عنه مجموعه من المقترحات السياسية .

وتم الدعوة فيه لإقامة نظام فيدرالي من ستة أقاليم .

2- اتفاق الرياض 2019

بعد انقلاب جماعة أنصار الله الحوثية على الحكومة المعترف بها أمميا و رفضها لمخرجات الحوار الوطني سعت المملكة إلى دعم الحكومة اليمنية ومساعدتها سياسيا وعسكريا في مواجهة الانقلاب الحوثي وحشد دعم قبلي ومناطقي لمساندة الحكومة اليمنية .

إلا أن الخلافات الشديدة بين الأطراف الداعمة لحكومة الرئيس "عبد ربه منصور هادي" تفاقمت خاصة بين حزب الإصلاح اليمني والمجلس الانتقالي الجنوبي، ووصل الأمر إلى سيطرة قوات المجلس الانتقالي على العاصمة المؤقتة عدن وطرد القوات الحكومية منها في 8 أوت / أغسطس 2019 م .

[1] **مرجع سبق ذكره.**

فسارعت المملكة العربية السعودية لعقد مشاورات بين الأطراف اليمنية الداعمة للحكومة في العاصمة الرياض في 5 نوفمبر / تشرين الثاني 2019 ونص اتفاق الرياض على : [1]

1- تشكيل حكومة كفاءات سياسية من 24 وزيرا مناصفة بين الشمال والجنوب .

2- تراجع المجلس الانتقالي عن ما يسمى بالإدارة الذاتية في عدن .

3- خروج قوات الانتقالي الجنوبي إلى خارج عدن وعودة الحكومة اليمنية لممارسة عملها في عدن .

4- الفصل بين قوات المجلس الانتقالي وقوات الحكومة الشرعية في محافظة آب بقوات من التحالف العربي (قوات سعودية) .

وشكلت لجنة للإشراف على هذه المخرجات برئاسة المملكة العربية السعودية وتم الشروع في تنفيذ الاتفاق في 28 جويلية / تموز 2020 .

3- المبادرة السعودية لإنهاء الحرب في اليمن 2021

مع استمرار الحرب وتعدد الضغوط الدولية والدعوات لإنهاء الحرب في اليمن دعت المملكة العربية السعودية في 23 مارس / آذار 2021 على لسان وزير الخارجية السعودي الأمير "فيصل بن فرحان" إلى مبادرة سعودية نصت على : [2]

1- وقف شامل لإطلاق النار في اليمن تحت مراقبة الأمم المتحدة .

2- سماح قوات التحالف العربي بفتح مطار صنعاء الدولي لعدد محدد من الوجهات الإقليمية والدولية المباشرة .

3- تخفيف الحصار على ميناء الحديدة .

4- إيداع إرادات الضرائب في حساب مشترك في البنك المركزي اليمني .

5- إطلاق محادثات سياسية لإنهاء الأزمة استنادا إلى المرجعيات الدولية ومخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية .

- صاحبت هذه الجهود السياسية السعودية على المستوى الداخلي اليمني، جهودا على المستوى الإقليمي، استخدمت فيها المملكة أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية لضمان اعتراف دولي وإقليمي بالحكومة اليمنية ومساندة الجهود السياسية للمملكة، خاصة في علاقات المملكة بكل من روسيا

[1] مطهر الصفاري ، **مرجع سبق ذكره**، ص.49

[2] الجزيرة نت ، "مبادرة سعودية جديدة لإنهاء الحرب في اليمن"، في:**https://aja.me/v9lvtk** ، (2022/07/30).

والصين لمنع هذين البلديين من الاعتراف بشرعية حكومة الحوثي، كما تمكنت من ضمان دعم مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية التي أقرت في اجتماع لمجلس وزراء الداخلية العرب في 12 مارس 2022 بتصنيف جماعة "أنصار الله الحوثية" جماعة إرهابية بعد الهجمات على السعودية والإمارات .

ثانيا : الآليات الاقتصادية

يعود تاريخ المساعدات الاقتصادية والمالية السعودية لليمن إلى سنة 1976 والتي ركزت أساسا على بناء المدارس والمستشفيات والمساعدات الإغاثية أثناء الكوارث والسيول.

وتنوعت الأدوات الاقتصادية السعودية في اليمن حسب كل مرحلة من مراحل العلاقات السعودية اليمنية بين مساعدات مالية ومشاريع تنموية وإعانات اجتماعية.

1- الآليات الاقتصادية السعودية قبل 2011

بدا الدعم المالي السعودي لليمن سنة 1976 بتقديم 15 مليون ريال سعودي لتمويل بعض المشاريع في صنعاء وتتابعت المعونات المالية في أعقاب سيول 1979 وفي 1982 قدمت المملكة قروضا لبناء المستشفيات والمدارس .

- اعتمدت المعونات الاقتصادية والمالية السعودية لليمن منذ سنة 2000 على آليتين رئيسيتين:

أ- الصندوق السعودي للتنمية

وكان له دور كبير في دعم المشاريع التنموية السعودية في اليمن ومن أهمها: [1]

1- تقديم مساعدات مالية بقيمة 300 مليون دولار منها 50 مليون دولار لإنشاء محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية وكان ذلك سنة 2000.

2- قدم سنة 2001 عدد من القروض بمبلغ إجمالي قدره 2.120 مليار ريال سعودي لتمويل 24 مشروعا إنمائيا في قطاعات (الطرق ، الصحة وتعليم المهني والتدريب التقني) .

3- قدم تمويلا ماليا مباشرة لدعم الصادرات اليمنية بمبلغ 1.2 مليار ريال سعودي استفادت منها مؤسسات القطاع العام والخاص في اليمن .

[1] احمد حسين وآخرون ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 86.

وشهدت هذه المرحلة بداية الاستثمار السعودي المباشر في اليمن عبر مشروعين اثنين عام 2002 : [1]

1- شركه اسماك اليمن بتكلفة قدرت نحو 35 مليون دولار.

2- شركه العربية اليمنية للإسمنت لمجموعة من رجال الأعمال السعوديين بمبلغ 200 مليون دولار .

وصل حجم الاستثمار السعودي في محافظات حضرموت اليمنية سنة 2005 إلى 350 مليون دولار .

ب- مجلس التنسيق السعودي اليمني

وهو مجلس تم إنشاؤه سنة 1975 ويهدف إلى تعزيز ودعم العلاقات الاقتصادية بين البلدين وعمل على تعريف رجال الأعمال في البلدين على الفرص الاستثمارية المتاحة وكان من بين أهم انجازاته : [2]

1- اتفاقيات منح مالية لجملة من المشاريع أهمها :

- 187.5 مليون ريال لتمويل مشروع الطاقة الخامس .
- مبلغ 150 مليون ريال سعودي لمشروع المياه والصرف الصحي للمدن الحضرية .
- مبلغ 75 مليون ريال سعودي لتمويل مشروع مستشفى الحديدة المركزي .
- مبلغ 375 مليون ريال منحة لمشروع الصندوق الاجتماعي .

2- قرض بمبلغ 400 مليون ريال سعودي لتمويل مشروع الطريق المزدوج بين محافظات (عمران –صنعاء- دمار- اب- عدن) .

2- الآليات الاقتصادية السعودية في اليمن بعد 2011

بعد دخول اليمن في صراع مسلح داخلي في أعقاب انقلاب جماعة أنصار الله الحوثية سنة 2015 وتزايد النفوذ الإيراني في اليمن زاد تركيز المملكة العربية السعودية على تعزيز حضورها السياسي والاقتصادي عبر العديد من مشاريع إعادة الأعمار والتنمية وتقديم المعونات المالية

[1] محمد السعيد ، "ضخ استثمار سعودي في حضر موت بـ 350 مليون ريال" ، في: **https://www.alriyadh.com/53326**، (2022/08/08).

[2] احمد حسين وآخرون ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 88.

والإنسانية وتعزيز الترابط الاقتصادي بين اليمن والسعودية وفق منظور نظرية التبعية. (أنظر الجدول 2) .

المساعدات المقدمة من السعودية إلى اليمن خلال الفترة من ماي 2015– جانفي 2018 م

نوع المساعدة	المبلغ / مليار دولار
– المساعدات الإنسانية	1.054 م. د
– المساعدات الحكومية الثنائية	1.275 م. د
– مساعدات الزائرين اليمنيين داخل المملكة	1.130 م. د
– المساعدات الإنمائية	2.950 م. د
إجمالي المساعدات	10.4 م. د

الجدول رقم (2): المصدر: منصة المساعدات السعودية على الرابط : https://data.ksrelief.org

يؤكد الباحث جوناثان فنتون هارفي (Jonathan Fenton-Harvey) [*]

هذا التوجه السعودي بقوله :" تثير مشاريع إعادة الاعمار والتنمية التي تقوم بها المملكة في مختلف أنحاء اليمن حاليا إلى جانب التبرعات والمساعدات إلى رغبة الرياض طويلة الأمد في ترسيخ نفوذها ودفع جارتها الجنوبية إلى الاعتماد عليها بصورة متزايدة في المستقبل وأن تحد من تأثير أفرقة خارجيين".[1]

وبدا الدعم المالي السعودي لليمن في هذه المرحلة سنة 2012 بمساعدة مالية سعودية بقيمة 3.5 مليار دولار في مؤتمر المانحين الدولي لليمن سنة 2012 في الرياض، منها 1 مليار دولار كوديعة مالية في البنك المركزي اليمني. [2]

وفي أكتوبر 2018 وافقت المملكة على تزويد اليمن من المشتقات النفطية بقيمة 60 مليون دولار شهريا سلمت الدفعة الأولى منها لمحافظات حضرموت – شبوة – الجوف – مأرب – المهرة في مطلع نوفمبر 2018 .

[*] باحث وصحفي بريطاني يركز على النزاعات والمسائل الإنسانية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

[1] Jonathan Fenton-Harvey,"Saudi Arabias Soft Power Strategy in yenen", April 02,2019, **https://Carnegie-mec.org/sada/78751**.

[2] العربية نت، "مؤتمر المانحين يدعم اليمن بـ 6.4 مليار دولار"، في: **http://tinyurl.com/pj44kkru**، (2022/06/15).

اعتمدت المملكة العربية السعودية في هذه المرحلة على آليتين رئيسيتين :

– البرنامج السعودي للتنمية واعمار اليمن .

–المعونات الإنسانية لمركز الملك سلمان الدولي للإغاثة والأعمال الإنسانية .

أ– البرنامج السعودي للتنمية واعمار اليمن

تأسس البرنامج السعودي للتنمية واعمار اليمن في 18 ماي / أيار 2018 بأمر ملكي ليكون مؤسسة تنموية تعنى بالجانب الاقتصادي والتنموي في اليمن برئاسة السفير السعودي في اليمن محمد سعيد آل جابر وجاء في مقدمة التعريف بالبرنامج" انه تأسس لتقديم الدعم المؤسسي والفني واللوجستي والعمل على بناء قدرات مؤسسات الدولة بما يشمل الحوكمة وذلك استكمالا للانتقال من مرحلة الإغاثة إلى التنمية بكفاءة وفاعلية ويعمل على توحيد الجهود التنموية في اليمن مع الشركاء المحليين والمنظمات الدولية والأممية ". [1]

ويعد هذا البرنامج أحدث الآليات الاقتصادية السعودية في اليمن والذي رأى فيه الكثير من المحللين انه تكريس لهيمنة وتبعية الاقتصاد اليمني للاقتصاد السعودي .

وجاء هذا البرنامج بعد حملة من الضغوط الدولية التي تحمل المملكة مسؤولية تدمير البناء التحتية في اليمن من خلال العمليات العسكرية التي يقوم بها التحالف العربي لدعم الحكومة المعترف بها أمميا منذ 2015 .

دخل البرنامج السعودي للتنمية مرحلة تنفيذ مشاريعه بعد توقيع اتفاقية التعاون السعودية اليمنية المسماة "اعمار اليمن".

ونفذ البرنامج السعودي للتنمية واعمار اليمن منذ تأسيسه في 2018 ، 207 مشروعاً تنمويا تركزت معظمها في المناطق المحررة منذ سيطرة جماعة أنصار الله الحوثية وتشمل المحافظات التالية عدن – حضر موت – المهرة – مأرب – حجة – صعدة – تعز ومن أهم المشاريع التي نفذها البرنامج : [2]

– توسيع منشات الرعاية الصحية .

– بناء مصنع لتنقية المياه .

– ترميم مطار الغيضة الدولي وتأهيله في المهرة .

---

[1] "البرنامج السعودي لتنمية واعمار اليمن " ، في : **https://sdrpy.gov.sa**، (2022/06/22).

[2] Jonathan Fenton-Harvey, **op.cit** .

- بناء مصنع للطاقة الكهربائية في محافظه المهرة .
- ترميم ميناء نشطون .
- بناء مستشفى في عدن .
- تشييد جامعة الملك سلمان الطبية في المهرة .
- ترميم مطار مأرب الدولي .
- إنشاء الطريق الدولي مأرب – السعودية بطول 250 كلم .
- الشروع في فتح ميناء تصدير النفط السعودي من محافظة المهرة عبر خط الأنابيب من السعودية وصولا إلى بحر العرب. أنظر الخريطة الموالية

خريطة توضح مسار أنبوب النفط السعودي من خرخير السعودية وصولاً إلى ميناء نشطون في محافظة المهرة اليمنية

الشكل رقم:(06) **المصدر: debrefer.net**

- توسيع وتهيئه لموانئ المخا – عدن – المكلا لتعزيز قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية لتكون بديلا عن ميناء الحديدة .
- تأهيل ميناء جزيرة سقطرى الإستراتيجية .

– هذه المشاريع التي رأى فيها كثير من المتابعين ترسيخا للنفوذ السعودي في المحافظات الشرقية والجنوبية ذات الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية بالنسبة للمملكة والتي تمكنها من ترسيخ نفوذها في الموانئ المطلة على خليج عدن وبحر العرب وكذلك تعزيز الدور الاقتصادي للمحافظات الخاضعة للتأثير السعودي على المدى البعيد ومن خلال هذا البرنامج ما زالت المملكة العربية السعودية تقدم المشاريع التنموية والتي كان أخرها تقديم حزمة مالية تقدر بـ400 مليون دولار سنة 2022 لدعم 17 مشروعا تنمويا في ستة قطاعات وهي الطاقة النقل التعليم المياه والصحة وبناء مؤسسات الدولة .

منها 200 مليون دولار إضافية لتوفير المشتقات النفطية لتشغيل المحطات الكهربائية في اليمن. [1]

ب– مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

تأسس هذا المركز في 27 رجب 1430 الموافق ل 15 ماي / أيار 2015 لتنظيم عمليات الإغاثة الدولية و تقديم المعونات الإنسانية بمناطق الكوارث والحروب وتقديم معونات إغاثية في أكثر من 60 بلدا في العالم .

من خلال هذا المركز قدمت المملكة العربية السعودية العديد من المشاريع الإغاثية والمعونات الإنسانية في اليمن إما معونات مباشرة عبر عمليات ينفذها المركز أو من خلال الشراكة مع المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة .

ومن أهم المشاريع التي نفذها المركز في اليمن :

1– مشروع مسام لتطهير الأراضي اليمنية من الألغام

وانطلق هذا المشروع الذي اشرف عليه المركز سنة 2018 وجند 450 خبيرا في نزع الألغام وتمكن هذا المشروع من نزع أكثر من 329 ألف لغم في الفترة الممتدة من ماي 2018 إلى مارس 2022 . [2]

[1] شبكة مواقع الأناضول، "السعودية تدعم مشاريع اليمن بقيمة 400 مليون دولار"، في:
http://tinyurl.com/mrr6z3m4، **(2022/06/20)**

[2] مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، "مشروع مسام لتطهير الأراضي اليمنية من الألغام " ، في:
https://www.ksrelief.org/Programs/MASAM، (2022/06/30).

هذه الألغام التي زرعتها ميليشيات جماعة أنصار الله الحوثية في الأماكن التي فقدت السيطرة عليها، وتمكن المشروع من المساهمة في توفير الأطراف الصناعية لضحايا الألغام وقدر عددهم ب 25 ألف مستفيد.

2- مشروع مكافحة الكوليرا في اليمن

وتم تنفيذ هذا المشروع بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية سنة 2018 وتم تنفيذ ثلاث مشاريع لتعزيز مكافحة الكوليرا بمبلغ 11 مليون دولار تبرع بها المركز سنة 2018 وسبق دعم مالي أخر بقيمة 29.7 مليون دولار سنة 2017 لمنظمة الصحة العالمية لنفس الغرض .[1] تمكنت المنظمة الدولية للصحة من خلال هذا الدعم من تعزيز عمليات الكشف والرصد والوقاية من الكوليرا في عموم محافظات اليمن .

3- شراكة مع اليونسكو لدعم التعليم خارج المدرسة

وتم من خلال هذه الشراكة دعم التعليم للفئات المتضررة من انقطاع الدراسة بسبب الحرب في اليمن وتم إطلاق ثلاث مشاريع تعليم تحمل شعار" من حقي أن أتعلم" ويهدف إلى توفير الفرص التعليمية للأطفال غير الملتحقين بالمدارس والمعرضين للخطر من سن سبع سنوات إلى 14 سنة . [2]

ونفذ المشروع في فتره ما بين 2018 و 2020 ، هذه المشاريع الثلاثة تعد من اكبر المشاريع التي نفذها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في اليمن إلى جانب العديد من المبادرات الاجتماعية لتوفير الكتب الدراسية وتقديم الأضاحي في أعياد الأضحى وغيرها من المعونات التي يشرف على تنفيذها 700 مشرف من اليمن و بكلفة مالية قدرت ب 4 مليار دولار ، وتكمن أهمية هذه المشاريع والمعونات في تحسين صورة المملكة العربية السعودية في الأوساط الاجتماعية اليمنية والحفاظ على الروابط التاريخية مع الفعاليات الاجتماعية خاصة في المناطق الغير خاضعة لسيطرة جماعة أنصار الله الحوثية وذات الأهمية الإستراتيجية للمملكة.

[1] "مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية يدعم منظمة الصحة العالمية بـ11 مليون دولار لمكافحة الكوليرا في اليمن" ، Arabic 2018"، في: **http://tinyurl.com/ycbsc8my**، (2022/06/29).

[2] "اليونسكو تدعم التعليم في اليمن بتمويل من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية"، في: **http://tinyurl.com/ykd5dcwf** ، (2022/06/30).

ثالثا : الآليات الثقافية

كانت الأدوات الثقافية من أهم الآليات التي اعتمدت عليها الإستراتيجية السعودية في اليمن قبل 2011 وبعدها.

وكان قطاع التعليم من أهم القطاعات التي ركزت عليها الإستراتيجية السعودية في اليمن منذ 1976 ، ساعدت المنح المالية السعودية على بناء المدارس في اليمن وإعادة تجهيزها خاصة بعد سيول 1996 و من أهم الأدوات الثقافية التي اعتمدتها السعودية في اليمن قبل 2011، البرنامج التنفيذي للتعاون التربوي والتعليمي والذي تم تمديده للأعوام 2010 – 2012 من خلال جلسة مجلس التنسيق السعودي اليمني سنة 2010 وتم خلال سنة 2006 إنشاء مستشفى جامعي ومركز للأورام بجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا في مدينه المكلا أثناء زيارة ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز لليمن سنة 2006.[1]

بالإضافة إلى توقيع على برنامج تعاون ثقافي بين جامعة الملك عبد العزيز وكل من جامعه تعز وجامعة عدن اليمنيتين و بعد سنة 2011 ومع التغيرات السياسية والأمنية المتسارعة وتعطل القطاع التعليمي بسبب الحرب الداخلية قدمت المملكة سنة 2016 تسهيلات استثنائية للطلاب اليمنيين المقيمين في السعودية للتسجيل في الجامعات السعودية وتم منح 360 منحة تنافسية للطلاب اليمنيين سنويا ابتداء من 2018 . [2]

وبلغ عدد الطلبة اليمنيين في الدراسة الجامعية والعليا 700 طالب وطالبة في جامعة الملك عبد العزيز في جدة لوحدها وفي الداخل اليمني ومن خلال برنامج تنمية واعمار اليمن السعودي سنة 2018 تم تقديم مشروع لتطوير النظام التعليمي في محافظة المهرة ومدينة الغيضة عبر تامين الآلاف الكتب المدرسية والحقائب والطاولات الحافلات المدرسية وتم تشييد جامعة الملك سلمان التعليمية الطبية في محافظة المهرة .

وتهدف هذه المشاريع إلى كسب السكان المحليين خاصة في المحافظات المحررة من قبضة جماعة الحوثي التي تقيم بها المملكة مشاريعها الاقتصادية ذات الطابع الإستراتيجي .

---

[1] جريدة المدينة، "مجلس التنسيق السعودي اليمني يطالب إيران بالتعاون مع وكالة الطاقة"، في: **http://tinyurl.com/54y2622k**، (2022/08/06)

[2] أسماء الغابري ، " تسهيلات استثنائية للطلاب اليمنيين في الجامعات السعودية "، في: **http://tinyurl.com/yaprnmbc** ، (2022/08/20).

رابعا : الآليات العسكرية والأمنية

بعد أن ظلت السعودية لعقود ترتكز في إستراتيجيتها تجاه اليمن على الأدوات الناعمة سياسيا واقتصاديا وثقافيا لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في اليمن شهدت سنة 2015 تحولا كبيرا في الفعل الإستراتيجي السعودي بعد التغيرات السياسية والعسكرية المتسارعة في اليمن عقب سيطرة جماعة أنصار الله الحوثية على السلطة في العاصمة صنعاء بدعم عسكري إيراني .

ومثلت العملية العسكرية التي قادتها المملكة العربية السعودية تحت مسمى "عاصفة الحزم" في 25 مارس 2015 نقطة تحول إستراتيجي كبير من اعتماد على الآليات الصلبة العسكرية وأخذها لزمام المبادرة وترافق ذلك مع وفاه الملك عبد الله بن عبد العزيز وصعود الملك سلمان ابن عبد العزيز للحكم في السعودية ووصف الكاتب لبريطاني"ديفيد هيرست" David Hirst* هذا التغير الكبير بقوله :" إن ما جرى بعد موت الملك عبد الله كان بمثابة انقلاب في قصر الملك السعودي" .[1]

ارتكزت الآليات العسكرية السعودية في اليمن بعد 2011 على ثلاثة أدوات رئيسية:

1- عملية عاصفة الحزم

وهي عملية عسكرية داخل اليمن أطلقتها المملكة العربية السعودية بمشاركة كل من مصر الأردن – باكستان – السودان – المغرب ودول الخليج العربي باستثناء سلطنة عمان وكان ذلك في 25 مارس 2015 وجاءت كرد عسكري على انقلاب تحالف الحوثي و"علي عبد الله صالح "ضد الحكومة المعترف بها أمميا واستندت العملية العسكرية في شرعيتها إلى الطلب الذي قدمه الرئيس اليمني " عبد ربه منصور هادي" إلى مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية للتدخل عسكريا لمنع سيطرة جماعة أنصار الله الحوثية على اليمن وإعادة الشرعية .

كما استندت إلى قرار مجلس الأمن الصادر في 14 ابريل 2015 برقم 2216 والذي نص على أن مجلس الأمن إذ يشير إلى قراراته 2016 (2011) و 2051 (2012) و 2140 و 2201 (2015) ، وإلى بيانات رئيسه المؤرخة في 15 فبراير 2013 و 29 أوت 2014 و 28 مارس 2015 الموجهة من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة التي يحيل بها رسالة من رئيس اليمن يبلغ فيها رئيس مجلس الأمن الدولي انه طلب من مجلس التعاون لدول الخليج

* مراسل صحفي بريطاني مقيم في الشرق الأوسط (لبنان).

[1] نبيل البكري ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 108.

العربي وجامعة الدول العربية تقديم الدعم على الفور بكل الوسائل والتدابير اللازمة بما فيها التدخل العسكري لحماية اليمن وشعبها من استمرار عدوان الحوثين وإذ يؤكد المجلس من جديد التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية والتزامه بالوقوف إلى جانب شعب اليمن وإذ يكرر المجلس دعوته كل الأطراف والدول الأعضاء أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية والمس بشرعية رئيس اليمن" .[1]

وشملت عملية عاصفة الحزم إطلاق حملة جوية لقصف قوات الحوثين المتحالفة مع أنصار الرئيس السابق لمنع توسع نفوذهم في باقي الأراضي اليمنية وتنفيذ حصار بحري وجوي لمنع إيران من تزويد الحوثين بالسلاح كما شملت إنزالا عسكريا في المحافظات الجنوبية لمسانده القوات الموالية للرئيس "عبد ربه منصور هادي" وإدارة معسكرات لتدريب هذه القوات، وقد مثلت عاصفة الحزم تحولا كبيرا في تعاطي المملكة العربية السعودية مع جماعة الحوثي هذه الجماعة التي استغلت تغاضي المملكة على توسعها عسكريا في محافظات الجوف وحجة في ديسمبر / كانون الأول 2013 ثم هجومهم على معقل آل الأحمر في محافظه عمران فبراير/ شباط 2014 وذلك رغبة من المملكة في دمج الجماعة السياسية من خلال إشراكها في جلسات الحوار الوطني في محاولة للتقليل من النفوذ الإيراني على الجماعة ولكن قيام الجماعة باحتلال صنعاء جعل المملكة تدرك خطورة مشروع الجماعة ورغبتها في السيطرة على اليمن بدعم من الخصم الإقليمي إيران وقدرت صحيفة الرياض السعودية تكلفة تشغيل الطائرات المشاركة في العمليات العسكرية بنحو 130 مليون دولار .[2]

وبلغ عدد الطلعات الجوية التي نفذها طيران التحالف العربي في إطار عملية عاصفة الحزم أكثر من 90 ألف طلعه جوية حسب المتحدث بإسم قوات التحالف اللواء " احمد عسيري " وساهمت هذه العمليات الجوية بالحد من توسع قوات الحوثي في باقي المحافظات اليمنية وتمكنت قوات التحالف العربي من مساعدة القوات المساندة للحكومة الشرعية بتحرير عدن ومحافظات الجنوب من قبضة جماعة الحوثي في صيف 2015 .

---

[1] مطهر الصفاري ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 63.

[2] موقع الخليج أون لاين، "في عامها الرابع ... كم أنفقت السعودية على حربها في اليمن؟" في: **http://tinyurl.com/4cfj3p8y** ، (2022/08/04) .

2- تدريب القوات اليمنية الموالية للحكومة :

بعد إدراك المملكة العربية السعودية وشركائها في التحالف العربي لمحدودية تأثير الضربات الجوية على القوة العسكرية لجماعة الحوثي وتمكنها من التقدم بالعديد من المحافظات بسبب الدعم القبلي في المحافظات الشمالية وضعف تدريب القوات الموالية للحكومة الشرعية لجأت إلى تدريب قوات يمنية برية للدفاع عن المحافظات التي يسيطر عليها الحكومة الشرعية وإيجاد وكلاء على الأرض من أجل أحداث توازن القوى مع قوات المجلس الانتقالي الجنوبي الموالي للإمارات ذات النزعة الانفصالية وحسب تقرير لوكالة رويترز، قامة المملكة بتدريب نحو 300 مقاتل من صرواح في محافظة مأرب للدفاع عن المحافظة ضد هجوم الحوثين عليها وتمكنوا من صد الهجوم الذي تقوم بالجماعة في مأرب منذ مطلع 2021 كما أطلقت المملكة من محافظة شبوة مطلع 2022 عملية ما يسمى حرية اليمن السعيد والتي من خلالها شرعت في تدريب قوات جديدة من المحافظات الجنوبية تحت مسمى ألوية اليمن السعيد وتضم هذه القوات سبع ألوية بمجموع 14000 مقاتل مجهزين بكل الأسلحة الجديدة ، ثلاث ألوية منها أتمت تدريبها وجاهزيتها .[1]

ويقود هذه الألوية "مجدي الصبيحي " وهو رجل دين سلفي قاد المقاومة سنة 2015 ضد الحوثين في عدن وفي دماج وكتاف بمحافظة صعدة بين 2011 و 2012، ويتلقى المجندون رواتبهم وتمويلهم العسكري من السعودية، ولجأت السعودية لتدريب هذه القوات للمساعدة على السيطرة على الأرض في مواجهة تقدم قوات جماعة الحوثي .

3- تأسيس منتدى البحر الأحمر

هو منتدى أمني إقليمي يظم الدول المشاطئة للبحر الأحمر بمشاركه إثيوبيا، تم تأسيسه في ديسمبر 2017 وكان اجتماع الرياض 2018 بمثابة الإعلان الرسمي على إنشاء المنتدى ككيان أمني إقليمي جديد وقد جاء حرص المملكة العربية السعودية على إنشاء هذا المنتدى بعد إدراك المسؤولين في المملكة أنهم أهملوا العلاقات بين دول البحر الأحمر، مما ساهم في زيادة حضور المنافسين الإقليميين في المنطقة (تركيا وإيران) وركزت المملكة على البعد الأمني في إنشاء هذا المنتدى واستخدامه كأداة سياسية أمنية في إستراتيجيتها الإقليمية وحرست على دمج

[1] الجزيرة نت ، " ألوية اليمن السعيد.. 14 ألف مجند جديد يربكون المشهدين العسكري والسياسي" ، في : **https://aja.me/uamh8m** ، (2022/09/02)

اليمن في هذا الكيان الأمني الإقليمي لإبعاد الوجود الإيراني التركي في المنطقة وهذا ما أشار إليه وزير الخارجية السعودي "عادل الجبير " بقوله :" كلما زاد التعاون بين دول هذه المنطقة قل النفوذ الخارجية السلبي فيها" .[1]

وضمن هذا التوجه الأمني الإقليمي الجديد تم إطلاق مناورات الموج الأحمر في 1 يناير 2019 وهي تدريبات عسكرية بحرية ضمت كل من مصر– السعودية – الأردن – اليمن– السودان و جيبوتي وجرت هذه المناورات البحرية بمشاركه القوات البحرية والخاصة لهذه الدول تم اعتماد هذه المناورات البحرية مناورات مشتركة سنويا إذ وصلت إلى مرحلتها الخامسة في 2 يونيو 2022 .[2]

وتهدف إلى ضمان تعزيز التعاون العسكري المشترك بين الدول العربية الستة المشاطئة للبحر الأحمر ورسالة إلى القوة الإقليمية الطامحة إلى إيجاد نفوذ عسكري وسياسي في هذه المنطقة وتدخل ضمن الآليات الإستراتيجية السعودية في اليمن لإبعاد النفود الخارجي في هذا البلد خاصة الأطماع الإيرانية في التواجد في البحر الأحمر عبر موانئ اليمن ومضيق باب المندب.

المطلب الرابع : تحديات الإستراتيجية السعودية في اليمن .

[1] Zach Vertin , "**Toward a Red Sea forum: The Gulf, the Horn of Africa, and architecture for a new regional order** ", (Doha: Brookings doha center november 2019), p16

[2] العربية نت ، " اختتام مناورات تمرين " الموج الأحمر – 5 " في الأسطول الغربي "، في : **https://ara.tv/9hwa3**، (2022/07/02).

من خلال ما تقدم ذكره عن الإستراتيجية السعودية في اليمن خاصة بعد 2011 يتضح أن هذه الإستراتيجية استخدمت العديد من الآليات الناعمة والصلبة وتمكنت عبر العديد من المراحل من المحافظة على الحضور السعودي في اليمن وضمان عدم تحوله إلى محور معادي يهدد الأمن القومي والمصالح الإستراتيجية الكبرى للمملكة إلى حد ما إلى أن الواقع السياسي والأمني في اليمن بعد 2011 اوجد العديد من التحديات أمام نجاح الإستراتيجية السعودية في اليمن وأهم هذه التحديات :

أولا : التحدي العسكري والسياسي لجماعة أنصار الله الحوثية

تعد هذه الجماعة من اكبر التحديات أمام الحضور السعودي في اليمن ويعود ذلك إلى اكتساب الجماعة قدرات عسكرية وقتالية من خلال الحروب الستة التي خاضتها مع الجيش اليمني 2004 – 2010 ثم توسع نطاق سيطرتها خارج معقلها في محافظة صعدة وصولا إلى محافظتي حجة والجوف 2008 وكان أول احتكاك عسكري سعودي مع جماعة أنصار الله الحوثية سنة 2009 حين قامت الجماعة بالتوغل داخل الحدود السعودية وقتل جندي من حرس الحدود فردت المملكة بقصف مواقع الجماعة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2009 .[1]

انتهت هذه المواجهة باتفاق هدنة بين الجماعة والجيش اليمني في مقابل انسحاب الجماعة من المواقع السعودية التي احتلتها.

لعبت الظروف السياسية والأمنية في اليمن بعد ثورة فبراير 2011 دورا في اتساع نفوذ الجماعة داخل اليمن بعد هجومهم على دماج 2014 ثم وصولهم إلى صنعاء في سبتمبر 2014، وتمكنهم من خلال تحالفهم مع قوات الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" من السيطرة على مقرات الجيش اليمني في صنعاء و استيلائهم على معسكرات الجيش ومعداته ثم استيلائهم على السلطة في 2015 وبعد سنوات من التجاهل ومحاولة المملكة العربية السعودية احتواء الحوثين ودمجهم في العملية السياسية بهدف إبعادهم عن النفوذ الإيراني تحول الموقف السعودي من الجماعة بعد سيطرتهم على صنعاء وإعلانهم لمشروعهم السياسي العقائدي الموالي لإيران والمعادي للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي وجاء ذلك من خلال

[1] منتدى السياسات العربية" السياسة السعودية تجاه الحوثيين قبل عاصفة الحزم.. قراءة في المواقف والتحولات " ، منتدى السياسات العربية ، في: **http://tinyurl.com/3tvj4buw**، (2022/07/05).

رسالة وجهها "عبد الملك الحوثي" لمرشد الثورة الإيرانية "علي خامنئي " في أغسطس 2019 يعلن فيها مبايعة الجماعة لمرشد الثورة الإيرانية وانخراطها في محور المقاومة .[1]

فالجماعة اليوم تسيطر على مؤسسات الدولة اليمنية في صنعاء وتمتلك قدرات عسكرية بما فيها الصواريخ البالستية والطائرات المسيرة التي زودتها بها إيران مع انتشارها في الجغرافيا اليمنية مما جعلها اكبر تحدي عسكري وسياسي أمام المملكة واستطاعت إيران من خلالها أن تجعل منها فاعلا مهما على الساحة اليمنية لا يمكن تجاوزه في أي معادلة سياسية مستقبلية في اليمن.

ثانيا : الصراعات السياسية والعسكرية بين الأطراف الداعمة للحكومة اليمنية

بسبب خطورة التحدي الذي فرضه تقدم الحوثين عسكريا وسياسيا في المحافظات الشمالية بعد احتلالهم لصنعاء سعت المملكة العربية السعودية إلى تامين تحالفات قبلية وحزبية ومناطقية لوقف الانتشار الجغرافي للحوثين ودعم الحكومة المعترف بها أمميا .

هذه التحالفات التي تشكلت لصد تقدم قوات الحوثين تحت مسمى القوات الموالية للشرعية هي مجموعات سياسية وقبلية متباينة الأهداف والتطلعات والولاءات الإقليمية .

دفع تقدم الحوثين في المحافظات الشمالية إلى استعانة السعودية باللواء "علي محسن الأحمر" الذي يملك نفوذا عشائريا في الحاضنة الزيدية في كل من عمران وتعز واستطاع بما يملكه من خبرة عسكرية وقوات موالية ضد تقدم الحوثين وتامين تحالف مع حزب الإصلاح اليمني المنتمي لجماعة الأخوان المسلمين في تعز .[2]

الدور العسكري المتنامي للواء" علي محسن الأحمر "وحلفائه من حزب التجمع اليمني للإصلاح المدعوم من دولة قطر مكنه من الحصول على منصب نائب الرئيس وهذا ما أثار غضب قيادات في المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من دولة الإمارات العربية المتحدة هذه الخلافات أدت إلى حدوث احتكاكات مسلحة كان أخطرها سيطرة قوات المجلس الانتقالي على العاصمة المؤقتة عدن وطرد القوات الموالية للحكومة بعد معارك في أغسطس 2019 هذا التحدي الذي كاد أن يعصف بالتحالف المساند للحكومة دفع بالسعودية لعقد مشاورات بالرياض

[1] فاطمة الصمادي ، **مرجع سبق ذكره**، ص.6.

[2] عباس الضالعي ، " الفريق علي محسن الأحمر.. سيف السلم والحسم.. ولا بد من إبعاد أولا الرئيس هادي من المشهد والحد من نفوذهم " ، في : **https://www.raialyoum.com/?p=418147**، (2022/07/08).

انتهت باتفاق الرياض الذي سعت السعودية لإيجاد توافقات بين الأطراف المتصارعة والداعمة للحكومة من خلاله وفي محافظة المهرة ذات الأهمية الإستراتيجية للسعودية واجهت المملكة تحدي القبائل الموالية لسلطنة عمان فبالرغم من المشاريع الاستثمارية والمساعدات المالية التي منحتها السعودية لهذه المحافظة مازالت تواجه رفضا للوجود السعودي في المهرة .

فبعد انتشار القوات السعودية في المهرة سنة 2017 بذريعة مكافحة تهريب الأسلحة للحوثيين من الحدود العمانية اليمنية واستيلاء قوات السعودية على مطار الغيضة و ميناء نشطون في نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 ظهرت مجموعات قبلية مناوئة للوجود السعودي في المهرة بقيادة اللواء "علي سالم الحريزي" الموالي لسلطنة عمان والرافض للتغيرات في المناصب الإدارية في المحافظة والتي يتولاها أشخاص مواليين للسعودية هذه التوترات دفعت بالسعودية لمحاولة إيجاد توافقات مع شيوخ القبائل الرافضة للوجود السعودي وجاء ذلك في أعقاب زيارة نائب وزير الدفاع السعودي "خالد بن سلمان " لسلطنة عمان في 11 نوفمبر / تشرين الثاني 2019 .[1]

وتم بعد ذلك قيام الرئيس " عبد ربه منصور هادي " بتعيين " محمد علي ياسر " محافظا جديدا للمهرة والذي يحظى بقبول مجتمعي في المحافظة ، هذه الصراعات القبلية والسياسية في محافظات الجنوب والشرق اليمني والمدعومة في اغلب الأحيان من دول إقليمية منافسة (عمان – قطر – الإمارات) شكلت تحديا أمام الإستراتيجية السعودية وأدت إلى تأخر حسم الصراع المسلح مع جماعة الحوثي و تحديا للموقف السعودي الملتزم بوحدة اليمن ودعم حكومته المعترف بها أمميا .

ثالثا : الحضور السياسي والإعلامي الدولي في اليمن

المكانة الإستراتيجية التي يحتلها اليمن جعلت منه محط اهتمام دولي كبير خاصة من طرف القوى الكبرى التي لها مصالح إستراتيجية في اليمن وفي المنطقة بشكل عام هذه الأهمية جعلت من اليمن محط اهتمام سياسي وإعلامي في الدول الكبرى خاصة مع تداعيات الحرب الداخلية على الأوضاع الإنسانية والاجتماعية التي خلفها الصراع منذ 2015 وكان للأخطاء العملياتية لقوات التحالف العربي واستهدافها لمنشات مدنية من قبل طيران التحالف دورا في صدور العديد من التقارير الدولية التي تدين استهداف المنشات المدنية وتحميل قوات التحالف المسؤولية

[1] علي الذهب ، " المهرة: أعباء التاريخ وجيوسياسية التنافس الإقليمي " مركز الجزيرة للدراسات 2 مارس 2020 ، في: **http://studies.aljazeera.net/ar/article/4591** ، (2022/08/08).

القانونية والأخلاقية وتفيد تقديرات الأمم المتحدة بان الصراع في اليمن منذ 2015 أدى إلى مقتل 8530 شخصا أكثر من 60 % منهم مدنيون .[1]

هذه التقارير الأممية رافقتها حملات إعلامية تدين عمليات قصف طيران التحالف للمنشات المدنية وتدعو لوقفها مما دفع بالدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي إلى ممارسة الضغوط السياسية لوقف القتال وفرض أجندة مشاورات سياسية لإيجاد حل للصراع ويأتي اتفاق ستوكهولم في ديسمبر 2018 كأبرز الأمثلة على الضغط الذي مارسته دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا لوقف عملية تحرير الحديدة الذي كان التحالف العربي يريد تنفيذها لإخراج الحوثين من المحافظة وذلك تحت مبررات التكلفة الإنسانية الباهظة لهذه العملية هذا الاتفاق الذي لم يأتي بحلول جذرية للصراع وساهم في إطالة عمر الأزمة مع استغلال جماعة أنصار الله الحوثية لبعض بنوده الإنسانية للحصول على المساعدات ومواصلة سيطرتها على هذا الميناء الحيوي ومنه كان الحضور السياسي والإعلامي الغربي خاصة عامل ضغط على الخيارات السياسية والعسكرية للمملكة العربية السعودية في اليمن .

رابعا : طول أمد الحرب وارتفاع تكلفتها الإنسانية والمادية

دخول الصراع المسلح في اليمن عامه السابع دون حسم عسكري لأي من أطراف الصراع أدى إلى ظهور العديد من الإشكالات والتحديات داخل اليمن وعلى الدول الداعمة لأطراف النزاع وكان لارتفاع التكلفة الإنسانية والمالية للحرب اثر على الإستراتيجية السعودية في اليمن التي اعتمدت على الأدوات العسكرية بعد عاصفة الحزم لحسم سريع للصراع لصالح الحكومة اليمنية المعترف بها أمميا فبلغ إجمالي إنفاق المملكة العربية السعودية في اليمن على مختلف المجالات حسب بعض التقارير إلى 80 مليار دولار .

ومع ظهور العديد من التحديات كالصراع الداخلي بين الأطراف الداعمة للحكومة وقدرت جماعة أنصار الله الحوثية على تسيير المعارك ونقل الحرب إلى الداخل السعودي بقصف البلدات المحاذية للحدود ومطار الملك خالد الدولي في محافظه أبها وبعض المنشآت النفطية منذ سنة 2019 زاد الضغط على السعودية لإيجاد مسارات بديلة .

[1] موقع الجزيرة نت، " المدنيون ضحايا أخطاء التحالف العربي"، في: **https://aja.me/6bbu69**، (2202/11/20).

ومع انسحاب دول التحالف العربي تدريجيا من المشاركة في العمليات والتي كان أبرزها سحب الإمارات العربية المتحدة لقواتها في اليمن في 30 أكتوبر 2019 لجاءات إلى إعادة ترتيب أوراقها في اليمن برعاية اتفاق الرياض للمصالحة بين الأطراف المؤيدة للحكومة وكان لارتفاع التكلفة الإنسانية للحرب عامل مؤثر على دفع السعودية لانتهاج خيارات بديلة فلقد وصل عدد الأطفال المحتاجين لمساعدات في اليمن 7.4 مليون طفل ونزوح 400000 طفل منذ سنة 2019 حسب منظمة الهجرة الدولية .[1]

هذه التكلفة الإنسانية دفعت بالدول الغربية إلى دفع المملكة للبحث عن خيارات بديلة كان أهمها:

1- تسليم ملف المفاوضات السياسية بين الأطراف اليمنية إلى مجلس التعاون الخليجي والذي تجسد بدعوة الأمين العام للمجلس " نايف الحجرف" إلى مشاورات يمنية – يمنية خلال الفترة من 29 مارس / آذار إلى 7 ابريل / نيسان 2022 .[2]

2- الدخول في حوار إستراتيجي مع إيران الداعم الأكبر لجماعة أنصار الله الحوثية في اليمن بهدف الوصول إلى تفاهمات سياسية وأمنية في المنطقة خاصة في الموضوع اليمني هذا الحوار الذي انطلق في 9 ابريل / نيسان 2021 برعاية رئيس الوزراء العراقي "مصطفى الكاظمي" .[3]

هذه الخيارات البديلة التي من شانها منح المملكة العربية السعودية فرصة لإعادة تقييم إستراتيجياتها في اليمن وعلاقاتها بالأطراف اليمنية لإيجاد حل سياسي دائم يخدم المصالح الإستراتيجية للمملكة .

---

[1] منصور علي البشيري ، " **التكلفة الاقتصادية لحرب اليمن وأثرها على أطراف الصراع**" ، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 18 اغسطس 2018)، ص.6.

[2] موقع الجزيرة نت ، "مجلس التعاون الخليجي يدعو الأطراف اليمنية إلى مشاورات بالرياض لوقف القتال" ، في : **https://aja.me/lz2fqx** ، (2022/11/22).

[3] لقاء مكي ، "الحوار السعودي–الإيراني في بغداد وتداعياته المحتملة"، في :
https://studies.aljazeera.net/ar/article/4982، (2022/11/25).

المبحث الرابع : الإستراتيجية الإيرانية في اليمن بعد 2011

لم يكن اليمن قبل سنة 2011 ضمن الأولويات الكبرى للإستراتيجية الإيرانية في الإقليم، إلا أن المتغيرات السياسية والأمنية التي شهدها بعد 2011 وفرت لإيران فرصة تاريخية لمنافسة النفوذ السعودي في اليمن وتوسيع دائرة انتشارها الإستراتيجي في الإقليم .

ومع تصاعد حدة الصراع في سوريا وتزايد الضغوط الإقليمية والدولية على إيران وجهت اهتمامها إلى اليمن في محاولة لتخفيف الضغوط عليها وفتح جبهة صراع جديدة مع خصومها الإقليميين خاصة السعودية .

والملاحظ أن الإستراتيجية الإيرانية في اليمن تختلف عن إستراتيجيتها في العراق وسوريا ولبنان ويعود ذلك لسببين:

1- ضعف القاعدة الشيعية في اليمن مقارنه بالعراق ولبنان .

2- موقف السلطات في اليمن المعادي والرافض للتدخل الإيراني في اغلب مراحل تاريخ اليمن.

ومن أجل التعرف على الإستراتيجية الإيرانية في اليمن خاصة بعد 2011 سندرس :

- مراحل تطور العلاقات الإيرانية اليمنية .
- الأهداف الإستراتيجية لإيران في اليمن .
- آليات الإستراتيجية الإيرانية في اليمن .
- تحديات الإستراتيجية الإيرانية في اليمن .

المطلب الأول : مراحل تطور العلاقات الإيرانية اليمنية

لم تكن علاقات إيران مع اليمن ودية في اغلب فترات التاريخ، فهي تعود إلى مملكة الفرس القديمة يوم استنجد الملك الحميري اليمني "سيف بن ذي يزن" بالفرس سنة 575م لصد الغزو الحبشي لبلاده، وهذا ما مكن مملكة الفرس من احتلال أجزاء واسعة من اليمن وصولا إلى العاصمة صنعاء، ودام هذا الاحتلال حتى ظهور الإسلام .[1]

في العصر الحديث مرت العلاقات الإيرانية اليمنية بفترات متذبذبة بسبب الأطماع الإيرانية في اليمن نوجزها في ثلاث مراحل أساسية :

[1] عاتق الجار الله، "**النفوذ الإيراني في اليمن والفرص الموهوبة**"، (تركيا : اسطنبول ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، 2018)، ص. 5.

أولا : مرحلة ما قبل الوحدة اليمنية

وتعود إلى سنة 1962 يوم وقف نظام الشاه الإيراني مع الإماميين في حربهم ضد الجمهوريين في الفترة 1962 – 1970 والتي انتهت بقيام حكم الجمهورية في اليمن .

وبعد نجاح الثورة الإيرانية سنة 1979 تدهورت علاقات إيران مع اليمن بسبب وقوف نظام "علي عبد الله صالح " في جمهورية اليمن الشمالية مع العراق في الحرب العراقية الإيرانية ومشاركة القوات اليمنية إلى جانب الجيش العراقي في فترة ما بين 1980 – 1986. في هذه الفترة اعتمدت إيران في سياستها تجاه اليمن على استقطاب الطلبة اليمنيين من الطائفة الزيدية للدراسة في الحوزات العلمية في قم .

وتمكنت الجمهورية الإيرانية من استقطاب عائلة "بدر الدين الحوثي" المقيمة في محافظة صعدة اليمنية بعد زيارة "بدر الدين الحوثي" ونجله حسين إلى إيران سنة 1985 وإقامتهم بمدينة قم ومنها تم التنسيق لاستقبال ألاف الطلبة اليمنيين الذين سيكونون في المستقبل نواة الحركة الحوثية في صعدة .

ثانيا : مرحلة ما بعد الوحدة 1990 – 2011

بعد قيام الجمهورية اليمنية الموحدة سنة 1990 حاولت إيران ربط علاقات ودية مع اليمن بعد تدهور على العلاقات بدول الخليج بسبب تأييد نظام "علي عبد الله صالح" للعراق في احتلال الكويت 1990 وتجسد هذا التقارب بزيارة الرئيس اليمني لإيران سنة 1993 ثم زيارة الرئيس الإيراني "محمد خاتمي" لليمن في 15 ماي 2003 . [1]

في هذه المرحلة عملت إيران على التموضع الناعم في اليمن لاستقطاب جماعة الحوثي ودعمها ماليا ودعويا بعد إنشاء حسين بدر الدين الحوثي لجماعة الشباب المؤمن سنة 1992 بعد عودته من إيران. هذه الجماعة التي تلقى أفرادها تدريبا عسكريا وفكريا على يد الحرس الثوري الإيراني.

وبعد نشوب صراع مسلح بين جماعة الحوثي والجيش اليمني فيما يعرف بحروب صعدة الست في الفترة ما بين 2004 – 2010 تزايدت اتهامات الحكومة اليمنية لإيران بدعم جماعة الحوثي عسكريا في حربها مع الجيش اليمني، مما تسبب في تدهور علاقات الحكومة اليمنية مع إيران.

[1] فاطمة الصمادي ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 5.

ثالثا : مرحلة ما بعد 2011

وهي المرحلة التي تعزز فيها النفوذ الإيراني في اليمن وتكثف الحضور العسكري والاستخباراتي بعد ثورة فبراير 2011 التي أطاحت بنظام "علي عبد الله صالح"، إذ استغلت إيران انهيار مؤسسات الدولة وانشغال الأطراف السياسية في اليمن بالحوار الوطني لتكثيف دعمها المالي والعسكري لجماعة أنصار الله الحوثية بقيادة "عبد الملك الحوثي" الذي خلف أخاه "بدر الدين" على رأس الجماعة .

ركزت الإستراتيجية الإيرانية في هذه المرحلة على دعم جماعة أنصار الله الحوثية ومحاولة استقطاب بعض الزعامات القبلية في محافظة تعز وانفصالي الجنوب جناح "علي سالم البيض" في عدن .

وقبيل بدء تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، قامت إيران بدعم جماعة أنصار الله الحوثية المتحالفة مع قوات الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" في احتلال صنعاء 21 مارس 2014، ثم الاعتراف بالمجلس السياسي الذي شكله الحوثيون بعد انقلابهم على الحكومة المعترف بها أمميا برئاسة الرئيس "عبد ربه منصور هادي" في 12 سبتمبر 2014. [1]

هذا الانقلاب الذي عزز الحضور الإيراني على الساحة اليمنية، وأدى إلى نشوء صراع داخلي مسلح بين الجماعة الحوثية المدعومة إيرانيا والحكومة المعترف بها أمميا والمدعومة من السعودية ودول التحالف العربي بعد إعلان عاصفة الحزم في ربيع 2015 .

وقد أدخل هذا الصراع اليمن في لعبة صفرية، استخدم فيها كل طرف ما يملكه من أدوات لتحقيق أهدافه الإستراتيجية في هذا البلد، وكان بمثابة حرب بالوكالة بين السعودية وإيران.

[1] أمل العالم، "**موقع اليمن في الصراع الإيراني – الأمريكي**، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 12 فبراير 2020)"، ص.3.

المطلب الثاني : الأهداف الإستراتيجية لإيران في اليمن

كثيرا ما أثار الدور المتنامي لإيران في اليمن خاصة بعد 2011 الجدل حول طبيعة الأهداف الإستراتيجية لإيران في هذا البلد والملاحظ أن الأهداف المبتغاة من إيران في اليمن ذات الطبيعة الإستراتيجية لا تختلف كثيرا عن أهدافها في عموم المنطقة، إذ تندرج الأهداف والإستراتيجية الكبرى لإيران في اليمن ضمن الخطة العشرينية إيران 2025، التي اعتمدتها إيران سنة 2005 لتوسيع النفوذ والهيمنة في المنطقة، وتستند إيران في تدخلاتها في دول الإقليم إلى ثلاثة اعتبارات أساسية : [1]

1- محاولة الاستفادة من الانقسام وحالة الفوضى داخل دول الإقليم وضعف الحكومات بعد ثورات 2011 في المنطقة العربية .

2- اعتماد سياسة النفس الطويل بالاستثمار السياسي طويل الأمد في دعم الشركاء والحلفاء الفاعلين من دون الدول .

3- تشجيع الجماعات الموالية لها على العمل داخل أجهزة الدولة الرسمية في بلدانها والتغلغل في دواليبها مع الاحتفاظ ببنية تنظيمية خاصة وحزب الله اللبناني ابرز مثالاً على ذلك، واعتمادا على هذه الاعتبارات الثلاث انطلقت إيران في تحقيق أهدافها الإستراتيجية في اليمن وهي:

أولا : توسيع دائرة الانتشار الجغرافي في الإقليم

وجدت إيران في الأوضاع اليمنية السياسية والأمنية بعد 2011 فرصة ذهبية لتوسيع مجال نفوذها في الإقليم، فاليمن بموقعه الإستراتيجي المتميز وظروفه السياسية والأمنية منح إيران فرصة لتعزيز تحالفها مع جماعة أنصار الله الحوثية التي تربطها بإيران علاقات مذهبية ومصلحية ودعمها سياسيا وعسكريا من أجل وضعها في قمة السلطة في اليمن، واكتساب حليف سياسي في اليمن يمكّن إيران من توسيع نفوذها في الإقليم، ويُحقق الهدف الإستراتيجي الإيراني بالوصول إلى البحر الأحمر ومضيق باب المندب، الذي يعد شريان التجارة الدولية والممر الرئيسي للنفط في العالم، وتسعى إيران إلى استخدام نفوذها المتزايد في اليمن كورقة في

[1] محمد حسين القاضي ، "**الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي**" ، (الرياض: مركز الخليج للدراسات الإيرانية ، ط1 ، 2018) ، ص. 34.

مفاوضاتها مع الدول الكبرى حول برنامجها النووي وفرض حضورها في أي ترتيبات سياسية وأمنيه في المنطقة والاعتراف بمصالحها الحيوية والقبول بها كفاعل إقليمي محوري .

ثانيا : محاصرة دول الجوار الإقليمي لليمن والإضرار بمصالحها الحيوية

سعت إيران من خلال إستراتيجيتها التوسعية في الإقليم للحد من نفوذ خصومها الإقليميين والإضرار بمصالحهم الحيوية.

ووجدت إيران في تعاظم نفوذها في اليمن عبر دعم جماعة أنصار الله الحوثية فرصة للحد من نفوذ المملكة العربية السعودية في هذا البلد الذي يمثل العمق الإستراتيجي للمملكة .

وكذلك استخدام جماعة الحوثي للاعتداء على دول الجوار(السعودية والإمارات) كأداة عسكرية بالوكالة لإيران. وتسعى إيران من خلال تعزيز نفوذها في اليمن بمنع أو إعاقة أي مشاريع تكاملية مستقبلية تربط اليمن بجواره الإقليمي عبر إطالة أمد الصراع الداخلي وتعطيل اي حل سياسي لإنهاء الأزمة لا يكون في صالحها .

إن حرص إيران على تطويق دول الخليج العربي ببؤر الصراع وعدم الاستقرار، يهدف إلى إلهائها بالمخاطر الأمنية في مجالها الحيوي والتقليل من حضورها في أماكن الصراع التي تمثل أهمية إستراتيجية لإيران كالعراق وسوريا ولبنان والقرن الإفريقي .

ثالثا : التخفيف من تداعيات الحصار الاقتصادي الأمريكي الغربي على إيران

لم تكن لإيران أهداف عسكرية وسياسية في اليمن فحسب، بل كان لها أطماع اقتصادية كذلك لما يملكه اليمن من ثروات اقتصادية وفرص استثمارية، تلك خاصة الموانئ الإستراتيجية في منطقة تشهد تنافسا إقليميا ودوليا على الموانئ الإستراتيجية، لذلك وجهت إيران إستراتيجيتها تجاه القرن الإفريقي وحاولت إقامة شركات اقتصادية واستثمارية مع كل من جيبوتي سنة 2006 والصومال 2011 .

وكان الهدف من ذلك تجاوز تبعات الحصار الاقتصادي الأمريكي الغربي على إيران ومحاولة ربط شركات اقتصادية مع هذه الدول .

وفي اليمن بعد إعلان انقلاب جماعة الحوثي 2015 سعت إيران لعقد اتفاقيات اقتصادية في مجالات النقل وتوسيع الموانئ وإصلاح شبكات الكهرباء وغيرها من المشاريع أثناء زيارة "علي الصماد" رئيس المجلس السياسي للحوثيين لإيران سنة 2014 . [1]

[1] فاطمة الصمادي ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 6.

رابعا : الرغبة في التواجد في مضيق باب المندب وخليج عدن

وهذا هدف جيوستراتيجي لإيران، لإدراكها أهمية التواجد في المياه الدولية والممرات ذات الأهمية الإستراتيجية، ووجدت في الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن فرصة لتحقيق هذا الهدف وإيجاد منفذ لتعزيز حضورها في مضيق باب المندب وخليج عدن .

فالإستراتيجية البحرية الإيرانية تقوم على بناء شبكة نفوذ في منطقة مثلث المضايق شمالي المحيط الهندي تبدأ شرقا من مضيق ملقا في شبه جزيرة الملايو وشمالا مضيق هرمز وغربا مضيق باب المندب وخليج عدن .

وتهدف إيران من خلال هذا لحماية سفنها التجارية وخرق الحصار الغربي الأمريكي وزيادة قدرتها على التصعيد في مواجهة القوة الخليجية واحتل مضيق باب المندب والبحر الأحمر أهميه كبرى في الإستراتيجية الإيرانية، وبدأت محاولات تعزيز الحضور الإيراني في المنطقة منذ 2009 مع انتشار ظاهرة القرصنة البحرية وتمكن إيران من إقامة قواعد عسكرية في اريتريا بعد زيارة الرئيس أسياس أفورقي لطهران 2006 ومنحها ميناء عصب الحيوي كقاعدة بحرية إيرانية مطلة على مضيق باب المندب . [1]

وانتكست الجهود الإيرانية بعد نجاح المساعي الخليجية في دفع اريتريا لوقف عمل القاعدة البحرية الإيرانية في ميناء عصب سنة 2015، ودفع كل من جيبوتي والصومال لقطع العلاقات مع إيران سنة 2016، ولم يبق لإيران إلا فرصة تعزيز الحضور على الساحة اليمنية بهدف إيجاد نظام حليف وضمان وجود دائم في هذه الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية .

[1] محمد العربي ، " ماذا تريد إيران من التواجد في البحر الأحمر والقرن الأفريقي؟ "، في: **http://tinyurl.com/y3wmy54b** ، (2022/08/20).

المطلب الثالث : آليات الإستراتيجية الإيرانية في اليمن

ركزت إيران في إستراتيجيتها في اليمن على إقامة شراكات مع فاعلين دون الدولة وذلك لضعف السلطة الانتقالية بعد 2011 وتدهور العلاقات مع النظام الحاكم المحسوب على الخصم الإستراتيجي لإيران في المنطقة ، المملكة العربية السعودية .

وتنوعت الآليات الإستراتيجية الإيرانية في اليمن بين الأدوات الناعمة والصلبة ، إلا أنها بعد 2011 أخذت بعداً صراعيا واضحا بانخراط إيران في الصراع الداخلي اليمني، عبر دعم جماعة الحوثي عسكريا واستخدامها كأداة للحرب بالوكالة ضد السعودية وحلفائها في اليمن .

أولا : الآليات الثقافية

ركزت الإستراتيجية الإيرانية في اليمن على البعد الثقافي الديني من خلال استقطاب عائلة" بدر الدين الحوثي" المتأثرة بالثورة الإسلامية في إيران، ومن خلاله عملت على ربط العلاقات الثقافية المذهبية بين إيران والطائفة الزيدية في صعدة وما جاورها منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي .

واستطاعت إيران تطوير هوية عقائدية مشتركة مع الحوثين من أجل ضمان تبعية الجماعة فكريا وعقائديا لإيران والولاء للولي الفقيه رغم معارضة العديد من شيوخ الزيدية في صعدة لهذا التوجه الفكري والمذهبي للجماعة .

وعملت إيران على نشر المذهب الجعفري الاثني عشري في أوساط الطائفة الزيدية في اليمن من خلال تنظيم الشباب المؤمن الذي أسسه "حسين بدر الدين الحوثي" بعد عودته من إيران سنة 1992 .

هذا التنظيم الذي أشرف على إرسال أكثر من 7000 طالب يمني للدراسة في الحوزات العلمية في قم ، وبقية الجامعات الإيرانية .[1]

كما عملت إيران على نشر المذهب الجعفري من خلال إحياء المناسبات الدينية وتوزيع الكتب الشيعية واعتمدت إيران على تمويل المراكز الدينية التي تم تأسيسها في اغلب محافظات شمال اليمن إذ بلغ عددها حسب المحافظات : [2]

---

[1] أمل العالم، " **العلاقات الحوثية–الإيرانية: حلف مصلحي بغطاء مذهبي**"، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أبريل / نيسان 2015) ، ص. 4.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 4.

24 مركز في صعدة .

12 مركز في حجة .

6 مراكز في عمران .

4 مراكز في صنعاء.

وعملت هذه المراكز على استقطاب الطلبة اليمنيين في المناطق الزيدية من الأطوار الابتدائية والثانوية لتلقي دورات علمية في المذهب الجعفري الاثني عشري تتراوح بين ستة أشهر وسنتين بدعم من السفارة الإيرانية في اليمن .

وقد أسهمت هذه المساعي الإيرانية في التقليل من التمايز بين المذهب الجعفري الاثني والمذهب الزيدي ، وإيجاد نفوذ فكري وعقائدي لإيران في الأوساط الشبابية في شمال اليمن .

ثانيا : الآليات السياسية والإعلامية

ركزت إيران في إستراتيجيتها السياسية في اليمن على جماعة الحوثي بشكل أساسي ومحاولة بناء علاقات سياسية مع القوى المحلية الأخرى في تعز وجنوب اليمن بأهداف تكتيكية حسب كل مرحلة .

وعملت إيران على دعم جماعة أنصار الله الحوثية سياسيا وإعلاميا بعد2011 في محاولة لتمكين الحركة الحوثية من حكم اليمن أو فرضها كطرف أساسي في أي حل سياسي مستقبلي. وقد مر الدعم السياسي والإعلامي الإيراني لجماعة "أنصار الله الحوثية" بعد2011 بمرحلتين أساسيتين:

1- مرحلة ما قبل احتلال صنعاء سنة 2014

وتبدأ من اندلاع "ثورة فبراير" 2011 اليمنية ضد نظام "علي عبد الله صالح" إلى غاية 11 سبتمبر 2014 يوم احتلال حركة أنصار الله الحوثية لصنعاء بالتحالف مع الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" و القبائل المتحالفة معه .

في هذه المرحلة ركزت إيران على الدعم السياسي والإعلامي للحركة وتقديمها للرأي العام الإقليمي والعالمي كجماعة أقلية شيعية مضطهدة وفق مبدأ المظلومية السياسية التي تتبناه السياسة الخارجية الإيرانية .

وكذلك استخدام آلية التشيع السياسي لدمج الجماعة في محور الحركات الشيعية الموالية لإيران. لقد صرح "علي ولايتي" مستشار المرشد الأعلى:" انه يتمنى أن يكون للحوثيين في اليمن، لحزب الله في لبنان" .[1]

وركزت الإستراتيجية الإيرانية في اليمن في هذه المرحلة على الترويج الإعلامي لجماعة أنصار الله الحوثية كجماعة مضطهدة سياسيا ومذهبيا وسلط الإعلام الإيراني الضوء على هذه الجماعة منذ 2007 ، إذ عرضت قناة العالم الإيرانية 47 برنامجاً إعلاميا تتحدث فيه عن الحركة الحوثية خلال سبعة أشهر فقط .[2]

وتصاعد هذا الدعم الإعلامي والسياسي بإنشاء وتمويل القنوات الإعلامية خاصة بجماعة أنصار الله الحوثية وحلفائها من التيار الانفصالي في الجنوب جناح "علي سالم البيض". وتم إنشاء قنوات المسيرة لجماعة الحوثي وعدن لايف للحراك الجنوبي "سالم البيض"، ومجموعة الصحف لبعض القيادات اليسارية مثل صحيفة المسار والصمود وغيرها . [3]

وتبث اغلب هذه القنوات من الضاحية الجنوبية في لبنان بدعم وتأطير من كوادر حزب الله اللبناني الموالي لإيران .

2- مرحلة ما بعد إسقاط صنعاء

بعد نجاح تحالف جماعة أنصار الله الحوثية مع الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" في إسقاط العاصمة اليمنية صنعاء في 21 سبتمبر/ أيلول 2014 وإصدارهم في ستة فبراير 2015 إعلانا دستوريا بعزل الرئيس "منصور هادي" من منصبه وتعطيل الدستور وتشكيل المجلس السياسي ، سارعت إيران إلى الاعتراف بحكومة جماعة أنصار الله الحوثية برئاسة "علي الصماد" وتقديم الدعم السياسي والمالي لها .

وتركزت الإستراتيجية الإيرانية في هذه المرحلة على:

أ- دعم حكومة الحوثين وحلفائهم والسعي لكسر العزلة الدولية عنهم .

ب- تقديم نفسها كراع سياسي في هذه الحكومة ودولة قادرة على المساهمة في إيجاد حل سياسي للازمه اليمنية .

---

[1] Anthony H. Cordesman, "Iran's Military Forces and Warfighting Capabilities " , **https://www.csis.org/analysis/irans-military-forces-and-warfighting-capabilities**, (18/08/2022).

[2] أمل العالم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 4.

[3] **المرجع نفسه** ، ص. 5.

ومع تصاعد الأزمة السياسية في اليمن بعد انقلاب جماعة الحوثي ودخول البلاد في صراع مسلح وحرب بالوكالة بين إيران والسعودية بعد إعلان الأخيرة إطلاق عاصفة الحزم لدعم الحكومة المعترف بها أمميا ضد انقلاب جماعة أنصار الله الحوثية وحلفائها ، أصبح دعم إيران لحكومة الحوثين علنيا وأخذ مسارين اثنين:

1- المسار الأول: هو دمج جماعة أنصار الله الحوثية في المحور الإيراني المسمى إعلاميا بمحور المقاومة، وجاء ذلك في أعقاب زيارة وفد جماعة أنصار الله الحوثية برئاسة "محمد عبد السلام " لإيران في أوت/أغسطس 2019 وتم خلالها استقبال الوفد رسميا من قبل مرشد الثورة الإيرانية "علي خمنائي" إذ سلم الوفد رسالة من قائد الجماعة عبد الملك الحوثي يعلن فيها مبايعة المرشد الأعلى لإيران "علي خمنائي" وانخراط جماعة أنصار الله الحوثية في محور المقاومة . [1]

2- المسار الثاني : تمثل في محاولة إيران الاستفادة من الوضع الجديد وتعزيز التعاون مع حكومة الحوثين وحلفائهم وترسيخ نفوذها في هذا البلد وهذا ما أكده السفير الإيراني في زيارته لميناء عدن بعد سيطرة الحوثي عليها سنة 2015 ، إذ أكد السفير "سيد حسين تك نام" رغبة بلاده في توسيع مجالات التعاون مع اليمن .[2]

ومع تدهور الأوضاع الأمنية وتراجع نفوذ الحوثين في الجنوب بعد استعادة القوات الحكومية محافظات الجنوب بدعم من قوات التحالف العربي ، سعت إيران إلى تقديم نفسها للعب دور بَنّاء لإيجاد حل سياسي في اليمن ، فقامت برعاية لقاء جمع وفدين من جماعة أنصار الله الحوثية مع سفراء أربع دول أوروبية : وهي ألمانيا – فرنسا – بريطانيا وايطاليا وكان ذلك في أوت/ أغسطس 2018 في محاولة لتعزيز دور الجماعة على الساحة السياسية اليمنية في نفس الوقت الذي قدم فيه وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تشرح رؤية إيران للحل السياسي في اليمن وأكدت هذه الرسالة على أربعة نقاط أساسية:[3]

1- وقف إطلاق النار في جميع الجبهات العسكرية .

2- إيصال المساعدات الإنسانية إلى الشعب اليمني بشكل فوري .

---

[1] فاطمة الصمادي ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 6.

[2] مطهر الصفاري ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 60.

[3] فاطمة الصمادي ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 8.

3- استئناف الحوار الوطني اليمني وبمشاركة ممثلين عن الأحزاب السياسية والفئات الاجتماعية الأخرى .

4- تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة .

ثالثا : الآليات الاقتصادية

حاولت إيران الاستفادة اقتصاديا من تطورات الأوضاع في اليمن بعد 2011 خاصة بعد سيطرة جماعة أنصار الله الحوثية على العاصمة صنعاء واغلب محافظات الشمال سنة 2015 .

وعملت على إبرام اتفاقيات تعاون اقتصادي مع السلطة التي أقامها الحوثيون في صنعاء، تحت مسمى المجلس السياسي برئاسة "علي الصماد".

وأثناء زيارة وفد جماعة أنصار الله الحوثية لإيران برئاسة "علي الصماد" في 2 مارس / آذار 2015 تم التوقيع على اتفاق شراكة اقتصادية بين إيران وجماعة الحوثي، إذ أكد المتحدث بإسم جماعة أنصار الله الحوثية "محمد عبد السلام" التوقيع على اتفاق شراكة اقتصادية مع إيران يشمل عدة مجالات وفي مقدمتها النفط ، التجارة والكهرباء.[1]

وفي هذا الاتفاق تم توقيع مذكرة تفاهم في مجال النقل الجوي تضمنت تسيير الطيران المدني الإيراني لـ 14 رحلة أسبوعيا إلى صنعاء وتسهيل حركة التبادل التجاري بين البلدين .

ونصت الاتفاقية الاقتصادية على توسيع إيران لميناء الحديدة غربي اليمن وإقامة محطة لتوليد الكهرباء وضمان إمداد العاصمة صنعاء بالنفط لمدة سنة .

كما تم الاتفاق على توفير قطع الغيار والصيانة لمحطة مأرب الغازية، وتضمنت هذه الاتفاقية إرسال خبراء إيرانيين متخصصين في تدريب كوادر يمنية في مجالات الكهرباء والمياه والنقل والصناعة.[2]

ومن خلال هذه الاتفاقية حاولت إيران تعزيز نفوذها في اليمن ومحاولة السيطرة على ميناء الحديدة في غرب اليمن وعدن في جنوبه بما يخدم الأهداف الجيوستراتيجية لإيران وكذلك ضمان تبعية الاقتصاد اليمني للاقتصاد الإيراني وفق منظور التبعية .

---

[1] الجزيرة نت، " وفد من جماعة الحوثي يزور إيران "، في: **https://aja.me/bkgays** ، (2023/05/10).

[2] أمل العالم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 6.

وتجسد هذا التوجه بتوقيع رئيس منظمة البورصة والأوراق المالية الإيرانية "مجيد عشقي" مع محافظ البنك المركزي اليمني في صنعاء الخاضع لنفوذ جماعة أنصار الله الحوثية "هاشم إسماعيل" مذكرة تفاهم لتأسيس منظمة للبورصة في اليمن(صنعاء) في 21 جوان 2022 .[1]

تسمح هذه الاتفاقية بتسهيل حركة رؤوس الأموال بين اليمن وإيران وإدراج الشركات اليمنية بما فيها القطاع العام وفتح رؤوس أموالها أمام المساهمين الإيرانيين .

وجاءت هذه المساعي الإيرانية في المجال الاقتصادي للاستفادة من الفرص الاستثمارية التي يوفرها اليمن ومحاولة إيجاد نفوذ اقتصاديا إيرانيا عبر ربط الاقتصاد اليمني بالاقتصاد الإيراني بما يخدم الأهداف الإستراتيجية لإيران في اليمن ويعزز نفوذ حليفها السياسي في هذا البلد .

رابعا : الآليات العسكرية

ركزت إيران في إستراتيجيتها في اليمن بعد 2011 على استخدام الآليات الصلبة بشكل أساسي وعلني بعد أن كانت تخفي هذا الدعم العسكري وتنفيه باستمرار .

وتركز الدعم العسكري الإيراني على جماعة أنصار الله الحوثية وبعض حلفائها في الشمال وبعض قيادات التيار الجنوبي الانفصالي .

فقبل 2011 قامت إيران بتدريب عناصر جماعة أنصار الله الحوثية في معسكرات تابعة للحرس الثوري منذ 2004 في مدن شيراز وأصفهان ومشهد في إيران وتحدثت التقارير عن دعم إيراني لجماعة الحوثي في حروب صعدة 2004 – 2010، مما أدى إلى تدهور علاقات إيران بالحكومة اليمنية في ذلك الوقت .

ومما يجدر الإشارة إليه أن الدعم العسكري الإيراني للحوثيين في هذه المرحلة لم يكن مكثفا ولا علنيا وهذا ما أشارت إليه برقية للسفير الأمريكي "ستيفن سيش Stephen Seche" بتاريخ 12 سبتمبر 2009 والذي قال فيه:" إنه على الرغم من الاتهامات المتكررة بالدعم المادي والمالي من طهران للمتمردين الحوثين في صعدة والحرب الإعلامية التي تجري بشكل متزايد بين اليمن وإيران ، فإن نفوذ إيران في اليمن يقتصر على العلاقات الدينية".[2]

---

[1] العربية نت، "بورصة إيرانية للحوثيين في صنعاء.. والحكومة تحذر"، في: **https://ara.tv/wabn9**، (2023/05/15).

[2] World peace 365 , "iran in yemen: tehran's shadow looms large, but footprint is small", **http://tinyurl.com/47he7p7t**, November 8, 2017, (accessed : April 5, 2020).

وبعد 2011 استغلت إيران الفراغ السياسي بعد ثورة فبراير 2011 وانشغال أطراف الصراع في اليمن بالحوار الوطني لتكثيف الدعم لجماعة أنصار الله الحوثية بالسلاح وتدريب عناصر من تيار الانفصال الجنوبي جماعة "علي سالم البيض" إذ تم نقل الناشطين الجنوبيين من مدن ردفان ، لحج وعدن وتدريبهم في إيران ولبنان والذين كان لهم دور في الأعمال التخريبية في محافظات الجنوب لمنع الانتخابات الرئاسية التي تم إجراؤها في 21 فبراير 2012 وفق المبادرة الخليجية .[1]

وتم في هذه المرحلة ضبط أول شحنه سلاح موجهة للحوثيين على السفينة الإيرانية "جيهان 1" والتي أعلن عن ضبطها وزير الداخلية اليمني في حكومة الوحدة "عبد القادر قحطان" في ميناء الحديدة اليمني في فبراير شباط 2013 إذ صرح في مؤتمر صحفي: " إن الأسلحة المضبوطة على هذه السفينة تقدر بحوالي 40 طن من الأسلحة والقذائف والمتفجرات وأنها قادمة من إيران". [2]

وأصبح الدعم العسكري الإيراني لجماعة أنصار الله الحوثية مكثفا وعلنيا بعد احتلال الجماعة للعاصمة صنعاء في سبتمبر 2014 ودخول البلاد في حرب داخلية بين حكومة الرئيس "عبد ربه منصور هادي" المعترف بها أمميا وقوات جماعة أنصار الله الحوثية، وتكثف الدعم العسكري الإيراني لجماعة الحوثي بعد إطلاق المملكة العربية السعودية لعاصفة الحزم في ربيع 2015 دعما لحكومة الرئيس "عبد ربه منصور هادي" وكان الدعم العسكري الإيراني لجماعة الحوثي في هذه المرحلة يهدف إلى :

1- تعزيز قوة الجماعة بما يمكنها من فرض سيطرتها العسكرية على باقي مناطق البلاد.

2- استخدام إيران لجماعة الحوثي كأداة حرب بالوكالة ضد الخصم الإستراتيجي للمملكة العربية السعودية وحلفائها في المنطقة .

وتواترت التقارير الدولية عن ضبط شحنات الأسلحة الإيرانية الموجهة للحوثيين ذات التقنية العالية والمتطورة وتنوعت هذه الأسلحة ما بين صواريخ باليستية وصواريخ موجهة مضادة للدبابات والدروع من طراز "كوزنت" و طائرات دون طيار إيرانية الصنع من نوع " قاصف 1"

[1] مضهر الصفاري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 60.

[2] امل العالم ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 5.

لمهاجمة أنظمة الدفاع الجوي وطائرات بدون طيار نوع " أبابيل 1" حاملة لرؤوس حربية تستخدم لمهاجمة الأهداف ذات القيمة العالية والرادارات وبطاريات الدفاع الجوي .[1]

كما قامت إيران بإنشاء شبكة اتصالات خاصة للحوثيين على غرار شبكة اتصالات حزب الله في لبنان وعملت على تطوير قدرات الحوثين لإعداد الألغام البحرية والقوارب الموجهة لاستهداف السفن في البحر الأحمر ومنها مهاجمة سفينة حربية سعودية في يناير 2017 . [2]

وسعت إيران من خلال هذه الآليات العسكرية إلى تغيير موازين القوى في الداخل اليمني لصالح جماعة الحوثي واستهداف المملكة العربية السعودية في المناطق الحدودية وفي البحر الأحمر من خلال مهاجمة المطارات السعودية والسفن وحاملات النفط في البحر الأحمر .

وقد تأكد استخدام إيران للحوثيين كأداة للحرب بالوكالة ضد المصالح السعودية، بعد تصريح "لناصر شعباني" قائد عمليات ومسؤول أمن طهران نشره موقع اعتماد الإيراني سنة 2018 بقوله:" طلبنا من اليمنيين ضرب ناقلتي النفط السعوديتين وقاموا بضربها ، حزب الله في لبنان وأنصار الله في اليمن هم عمقنا" . [3]

[1] Jonathan Saul, Parisa Hafezi, Michael Georgy , "Iran steps up support for Houthis in Yemen's war - sources ", **https://www.reuters.com/article/idUSKBN16S22S/**, (22/04/2023).

[2] محمد حسن القاضي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 56.

[3] فاطمة الصمادي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 7.

المطلب الرابع : تحديات الإستراتيجية الإيرانية في اليمن

تمكنت إيران من خلال إستراتيجيتها في اليمن من إعطاء جماعة أنصار الله الحوثية دورا فاعلا في الداخل اليمني ، من خلال مجموعة الأدوات الناعمة والصلبة التي قدمتها للجماعة ، والتي تمكنت من خلالها من لعب دور إقليمي مهم في اليمن سواء في مسار الصراع الداخلي اليمني أو في محاولة إيجاد حل وتسوية لهذا النزاع على المستوى الدولي .

هذا الدور الإقليمي أعطى إيران ورقة تفاوضية مهمة مع القوى الإقليمية و الدولية في بقية الملفات التي تتشابك فيها إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإقليم .

وعلى الرغم من حشد إيران لكل إمكانياتها لإنجاح إستراتيجيتها في اليمن إلا أنها اصطدمت بجملة من المعوقات والتحديات على الساحة اليمنية ، منعت إيران من تحقيق أهدافها الإستراتيجية الكبرى في هذا البلد والتي من أهمها توسيع حضورها الاقتصادي والعسكري في أهم الممرات المائية الدولية وإيجاد نظام سياسي موالٍ يحكم عموم اليمن .

وترتبط هذه التحديات بطبيعة الأوضاع اليمنية وقدرات الخصوم الإقليمين والدوليين وقوة حضورهم على الساحة اليمنية ومحدودية أدوار حلفائها، وأهم التحديات التي واجهت السياسية الإيرانية في اليمن :

أولا : الحضور الإقليمي والدولي الفاعل على الساحة اليمنية

فالساحة اليمنية تشهد حضورا إقليميا ودوليا كبيرا متعدد الأجندات، وتنافساً شديداً مما ساهم في الحد من النفوذ الإيراني .

فالحضور الخليجي السعودي الإماراتي على وجه الخصوص ساهم في محاصرة النفوذ الإيراني في اليمن عبر استقطاب غالبية النخب الفاعلة في المجتمع اليمني وتمكنت دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية من محاصرة النفوذ الإيراني في المنطقة من خلال دفع اريتريا لقطع علاقاتها مع إيران سنة 2015 وغلق القاعدة الإيرانية فيها، والصومال سنة 2016، مما حد من الوجود الإيراني في المنطقة ومن قدرة إيران على تهريب الأسلحة عبر الجزر الاريتيرية للحوثيين في اليمن .[1]

[1] محمد العربي، **مرجع سبق ذكره.**

كما ساهم الحضور الأمريكي والغربي في المنطقة عبر الأساطيل البحرية في الحد من عمليات تهريب الأسلحة لليمن وعدم حصول إيران على منفذ في باب المندب ومراقبة مستمرة لتحركاتها في المنطقة .

ثانيا : تعقيدات الساحة اليمنية وتعدد الولاءات الإقليمية للأطراف اليمنية الفاعلة

وهذا مما حد من قدرة إيران على إقامة تحالفات دائمة مع فعاليات المجتمع اليمني على المدى الطويل ، فالنخب الفاعلة في اليمن تفضل العلاقات مع الجوار العربي خاصة الخليجي بحكم الجغرافيا والتاريخ والمصالح المشتركة .

فبالرغم من محاولة إيران استقطاب بعض فعاليات المجتمع اليمني كحزب الإصلاح في محافظة تعز والحراك الجنوبي في الجنوب مستغلة الخلافات بينها وتوتر علاقاتها مع المملكة في بعض المراحل ، إلا أن هذه الحركات سرعانما تعود إلى تحالفاتها التقليدية مع السعودية ودول الخليج .

وعلى سبيل المثال فقوات الحراك الجنوبي جناح "علي سالم البيض" التي دربتها إيران سنة 2011 ، شاركت إلى جانب قوات المجلس الانتقالي الجنوبي في تحرير محافظة الضالع من سيطرة الحوثين في منتصف 2015 م .[1]

– كان للسياسة الإيرانية ذات الصبغة الطائفية في كل من العراق ولبنان وسوريا دورا في تراجع مصداقية السياسة الإيرانية في نظر المكونات السياسية والاجتماعية في اليمن وعدم ثقتها في نوايا إيران في اليمن والمنطقة بشكل عام .

وهذا ما جاء في استطلاع مركز الجزيرة للدراسات سنة 2015 حول رأي النخبة العربية في السياسة الإيرانية الذي شمل 21 دولة عربية منها اليمن ، والذي جاء فيه معارضة 87 ٪ من المستجوبين للتدخل الإيراني في اليمن .[2]

ثالثا : ممارسات جماعة أنصار الله الحوثية في الداخل اليمني

انتهجت جماعة أنصار الله الحوثية منذ سيطرتها على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014 نهجا طائفيا واقصائيا لبقية المكونات الفاعلة على الساحة اليمنية، وقامت بممارسات ساهمت

[1] محمد حسن القاضي، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 71.

[2] فاطمة الصمادي وآخرون، "**استطلاع رأي: إيران في ميزان النخبة العربية**"، (قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 18 يناير، كانون الثاني 2016)، ص. 35.

في عزلة الجماعة داخليا وتوحد بقية الأطراف اليمنية ضدها رغم الخلافات العميقة بينهم وأهم هذه الممارسات التي يمكن رصدها :

1- ترسيخ الطائفية في المحافظات التي تسيطر عليها بإحياء المناسبات الشيعية وتغيير المناهج التربوية بما يخدم التوجه الطائفي والعقائدي للجماعة .

2- محاولة إعطاء الصراع الداخلي في اليمن بعدا طائفيا رغم أن الصراع في جوهره صراع على السلطة والنفوذ .

3- حصار المدن وقتل المدنيين كما يحدث في محافظة "تعز" التي تخضع لحصار الجماعة منذ 2015 والتي تشهد قصفاً عشوائياً ومتكرراً للمدنيين، فحسب منظمة " هيومن رايتس وتش" (HRW)، سقط أكثر من 17326 مدنيا بين قتيل وجريح في الفترة ما بين 2015 - 2021.[1]

4- محاولة الجماعة تجاوز الكيانات القبلية ذات الدور السياسي والعسكري الفاعل والتاريخي خاصة قبيلة حاشد وأسرة آل الأحمر في محافظتي عمران وتعز، مما أدى إلى تحالف القبيلة مع الحكومة الشرعية والقتال ضد الجماعة وتعاظم دورها في مواجهة المشروع الحوثي الإيراني.

5- اعتقال وسجن المعارضين لتوجه الجماعة في صنعاء والمحافظات الخاضعة لها وممارسة كل أشكال التعذيب وتجنيد الأطفال والتحكم في المساعدات الإنسانية، وهذا حسب التقارير الموثقة من طرف الأمم المتحدة، وكان آخر ممارساتها قتل حليفها الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" في ديسمبر / كانون الأول 2017 .[2]

هذه الممارسات الحوثية في الداخل اليمني و اعتداءاتها المتكررة على السعودية والإمارات وتهديدها للملاحة البحرية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب سرعت في تصنيف الجماعة كمنظمة إرهابية ، وجاء هذا التصنيف في قرار لمجلس الأمن برقم 2624 في 28 شباط / فبراير 2022 وبتأييد 11 دولة وتحفظ 4 عن التصويت .

هذا القرار الذي وسع العقوبات الدولية على الجماعة حتى 28 فبراير / شباط 2023 مع وصفها بأنها جماعة إرهابية .[3]

---

[1] العربية نت، "بالأرقام ... ضحايا الحرب والحصار الحوثي على تعز في 6 سنوات"، في: **https://ara.tv/cuxcz**، (2023/04/13).

[2] فاطمة الصمادي ، اليمن على سلم ...، **مرجع سبق ذكره**، ص. 6.

[3] "مجلس الأمن يتبنى قرارا يخضع جماعة الحوثيين ككيان لحظر السلاح"، في: **https://news.un.org/ar/story/2022/02/1095132**، (2023/05/02).

هذا التصنيف الذي حد من سعي الحكومة الإيرانية لإيجاد اعتراف دولي بحكومة الحوثي وإبطال حجج السياسة الإيرانية لمساعدة جماعة الحوثي كجماعة مستضعفة ومضطهدة سياسيا.

رابعا : عجز جماعة أنصار الله الحوثية على توسيع دائرة نفوذها الجغرافي في اليمن

فبعد سبع (7) سنوات من الصراع الدائر بين الجماعة و قوات الحكومة المعترف بها أمميا، عجزت الجماعة عن توسيع دائرة نفوذها وسيطرتها خارج المحافظات الشمالية (صنعاء وما جاورها)، رغم الدعم العسكري الكبير من إيران .

فرغم نجاح الجماعة في احتلال عدن سنة 2015م، إلا انه تم إخراجها من المدينة والجنوب بتحالف القوى الجنوبية مع قوات الحكومة الشرعية ودعم قوات التحالف العربي ، وهذا ما مثل انتكاسة للجماعة على الصعيد الداخلي ولإيران الطامحة للسيطرة على مضيق باب المندب وميناء عدن الإستراتيجي .

ومنذ بداية فبراير / شباط 2021 شن الحوثيون هجوماً على محافظة مأرب الغنية بالنفط والغاز في محاولة للسيطرة عليها لما تمثله من أهمية إستراتيجية .

هذا الهجوم الذي حشدت له الجماعة كل قواتها بدعم إيراني كبير إلا أن الجماعة عجزت عن احتلال المحافظة رغم شدة المعارك وعدد الضحايا الكبير في صفوف المدنيين وفي صفوف الجماعة بعد تدخل قوات التحالف العربي إلى جانب قوات الحكومة الشرعية .

ومثلت معركة مأرب ذات الأهداف الإستراتيجية للجماعة ومن ورائها إيران تحديا كبيراً ، فرغم نجاح قوات الحوثين في حصار المدينة، إلا أنها تراجعت في الأخير بسبب الدعم الكبير الذي تلقته قوات المقاومة في المدينة من السعودية والإمارات .

ومثل هذا الهجوم انتكاسة لسعي الجماعة للسيطرة على المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية اقتصاديا وعسكريا ، والذي تسبب في خسائر فادحة في صفوف الحوثين التي وصلت إلى حوالي 14700 مقاتلاً منذ هجوم الجماعة على مأرب في فبراير / شباط 2021 .[1]

هذا العجز الحوثي عن السيطرة على عدن و مأرب مثل انتكاسة للأهداف الإستراتيجية لإيران في اليمن وسعيها للسيطرة على ميناء عدن ومضيق باب المندب ومحافظة مأرب الغنية بالنفط والغاز .

[1] "الحوثيون يعلنون مقتل 14700 متمرد يمني في معارك مأرب منذ حزيران/يونيو"، في: **https://f24.my/8AHb**، (2022/06/20).

خلاصة الفصل

شكل التنافس الجيواستراتيجي بين المملكة العربية السعودية وإيران في اليمن نموذجا للتنافس الكبير بين الدولتين في منطقة الشرق الأوسط ، وسمحت المتغيرات السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة في الفترة مابين 2001 و 2011 وما بعدها باشتداد هذا التنافس الإقليمي الكبير بين الدولتين وتوسيع نطاقه الجغرافي .

وساهمت الأوضاع السياسية والأمنية المتدهورة في اليمن بعد "ثورة فبراير" 2011 في ازدياد حدة التنافس الإستراتيجي بين الدوليين في هذا البلد .

وجدت إيران في الأوضاع السياسية والأمنية المتدهورة في اليمن بعد ثورة فبراير 2011 فرصة ذهبية لتوسيع دائرة نفوذها في اليمن وتحقيق أهدافها الإستراتيجية ، والتي من أهمها الوصول إلى البحر الأحمر والسيطرة على مضيق باب المندب وخليج عدن .

وقامت بتجنيد كل إمكاناتها السياسية والاقتصادية والعسكرية لدعم جماعة "أنصار الله الحوثية" التي ترتبط بها عقائديا وسياسيا لأجل تمكينها من حكم البلاد .

واجهت الإستراتيجية الإيرانية في اليمن العديد من التحديات كان أهمها الرفض المجتمعي للوجود الإيراني ، وكثرة المتنافسين الإقليمين و الدوليين على الساحة اليمنية ، مما أعاق الإستراتيجية الإيرانية في اليمن من تحقيق أهدافها الإستراتيجية الكبرى .

وفي المقابل رأت المملكة العربية السعودية صاحبة النفوذ التاريخي في اليمن، في تزايد الحضور الإيراني في الساحة اليمنية من غير دعم جماعة "أنصار الله الحوثية" للسيطرة العسكرية على اليمن، وان رأت فيه تحديا لنفوذها وتهديدا لمصالحها الإستراتيجية وأمنها القومي فكثفت من دعمها السياسي والاقتصادي والعسكري لحكومة الرئيس "عبد ربه منصور هادي" المعترف بها أمميا وعمله على تأمين تحالف داخلي قبلي وسياسي لدعمها في حربها ضد جماعة أنصار الله الحوثية .

ساهمت الخلافات السياسية والمناطقية العميقة بين الأطراف الداعمة للحكومة اليمنية ولتأثيرات السلبية للدول الإقليمية الداعمة لهذه الأطراف في عرقلة عمل الحكومة اليمنية والتأثير على نجاح السياسات السعودية في اليمن وتحقيق أهدافها الإستراتيجية .

وتبقى مآلات الحرب في اليمن والتي اندلعت سنة 2015 وحدها من سيحدد مدى نجاح أي من الدولتين(السعودية وإيران) في تحقيق أهدافهما الإستراتيجية في هذا البلد.

الفصل الثالث

اليمن بين الرهانات الجيوستراتيجية الأمريكية والصينية

المبحث الأول: التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: دوافع الاهتمام الأمريكي الصيني بمنطقة الشرق الأوسط

المطلب الثاني: محددات الإستراتيجيتين الأمريكية والصينية في الشرق الأوسط

المطلب الثالث: آليات التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في اليمن بعد 2011

المطلب الأول: مراحل تطور العلاقات الأمريكية اليمنية

المطلب الثاني: الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في اليمن

المطلب الثالث: آليات الإستراتيجية الأمريكية في اليمن

المطلب الرابع: تحديات الإستراتيجية الأمريكية في اليمن بعد 2011

المبحث الثالث: الإستراتيجية الصينية في اليمن بعد 2011

المطلب الأول: تاريخ العلاقات الصينية الأمريكية

المطلب الثاني: الأهداف الإستراتيجية الصينية في اليمن

المطلب الثالث: آليات الإستراتيجية الصينية في اليمن

المطلب الرابع: تحديات الإستراتيجية الصينية في اليمن بعد 2011

المبحث الرابع: حدود التعاون والتصادم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في اليمن

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية

المطلب الثاني: مجالات التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في اليمن

المطلب الثالث: مجالات التصادم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في اليمن

خلاصة الفصل

الفصل الثالث : اليمن بين الرهانات الجيوستراتيجية الامريكية والصينية

تمهيد :

يأتي التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في اليمن في إطار الرهانات الجيوستراتيجية بين الدولتين في منطقة الشرق الأوسط والعالم .

وقد شهدت نهاية الحرب الباردة سنة 1991، تحولا في العلاقات بين الدولتين من الشراكة الإستراتيجية إلى التنافس الاستراتيجي، مدفوعا بتنامي قوة الصين على المستوى العالمي، وبروز أقاليم جغرافية ذات قيمة إستراتيجية، أصبحت ميادين للتنافس عليها بين القوى الدولية الكبرى لتعظيم المكاسب وتعزيز النفود على الساحة الدولية .

ويعتبر الشرق الأوسط أحد أهم هذه الأقاليم في النظام الدولي، لما يملكه من موارد وثروات وموقع جيوستراتيجي مهم يؤثر على مصالح الدول الكبرى، وقد ساهمت المتغيرات السياسية والأمنية التي شهدها الإقليم بوجه عام واليمن على وجه الخصوص بعد 2011، في تركيز اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية والصين على هذا البلد لما يملكه من موقع مهم بالنسبة للدولتين في إطار التنافس على تعزيز النفوذ في المنطقة والسعي لتعزيز المكاسب الاقتصادية والإستراتيجية على الساحة الدولية .

وقد ساهم إشراف اليمن على إطلالتين بحريتين (البحر الأحمر ومضيق باب المندب) في جعله ذا قيمة إستراتيجية عالية لدى القوى العالمية الكبرى، هذه القوى والتي تخوض تنافسا شديدا حول الاستثمار في الموانئ في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، وتحاول إيجاد نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري، يخدم مصالحها وأهدافها الإستراتيجية.

وستبحث الدراسة في هذا الفصل التنافس الجيوستراتيجي الأمريكي الصيني في اليمن كحالة للتنافس الدولي على هذا البلد .

المبحث الأول : التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول : دوافع الاهتمام الأمريكي الصيني بمنطقة الشرق الأوسط

كما سبقت الإشارة فإن منطقة الشرق الأوسط تحتل أهمية جيوستراتيجية كبيرة على الصعيد الدولي، وتعد من أهم المحاور والأقاليم الفرعية في النظام الدولي التي تشهد حضورا دوليا متزايدا وتعد المنطقة مجالا حيويا تتقاطع فيه مصالح كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين أكثر من أي منطقة أخرى في العالم، وذلك لمجموعة من الدوافع أهمها :

أولا : الدوافع الجيوستراتيجية

منذ اعتماد الصين سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم في عهد الرئيس "دينج شياو بينغ" (Deng Xiaoping) (1978– 1992) ، تنامت القوة الصينية في شرق القارة، وساهمت الأزمة المالية العالمية 2008 ، في زيادة نفوذ الصين الاقتصادي والجيوسياسي على المستوى العالمي، مما أدى إلى التغير في طبيعة العلاقة الصينية الأمريكية من الشراكة الإستراتيجية إلى التنافس الاستراتيجي الذي بدأت ملامحه منذ سنة 2012 بتبني إدارة الرئيس الأمريكي "باراك اوباما " (2009 – 2017) سنة 2012 سياسة إعادة التوازن في شرق آسيا، والذي سعت من خلاله الولايات المتحدة إلى احتواء النفوذ المتنامي للصين في منطقة شرق آسيا ، فكان الرد الصيني بتوجيه الاهتمام نحو الشرق الأوسط المجال الحيوي للولايات المتحدة الأمريكية عبر تبني سياسة التوازن خارج المجال عبر مد خطوط الربط الاقتصادي العملاقة كمبادرة الحزام والطريق التي تمر جميعها بمنطقة الشرق الأوسط . [1]

وهذا ما جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة تنافس جيوستراتيجي كبير بين جمهورية الصين الشعبية الطامحة إلى تعزيز نفوذها في منطقة حيوية، ومحاصرة النفوذ الأمريكي عبر توسيع نطاق تعاونها الاستراتيجي مع القوى الإقليمية المؤثرة في الإقليم كالسعودية ، الكيان الصهيوني وإيران، لضمان تعزيز مكانتها الإستراتيجية على الساحة الدولية، وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى الحفاظ على نفوذها التاريخي وحماية مصالحها الحيوية في الإقليم من خلال إعادة صياغة مقاربتها الجيوستراتيجية في المنطقة والتي تبنتها إدارة الرئيس "جو بايدن" (Joe Biden) ، بالتأكيد على أن : عملية إعادة الانتشار التي أجرتها القوات الأمريكية

[1] محمد بن صقر السلمي ، " **التنافس الأمريكي – الصيني في الشرق الأوسط** " ، (الرياض ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 22 ابريل 2021) ، ص 5

في المنطقة منذ الانسحاب الأمريكي من العراق 2012 وتقليص عدد القوات الأمريكية في عهد الرئيس" دونالد ترامب " (Donald John Trump) 2016-2020 لن تخرج الشرق الأوسط بأي حال من اهتمامات الولايات المتحدة ولن تسمح بمعادلات أمنية بديلة من القوى المنافسة كالصين وروسيا.[1]

وقد اعتبر إجماع المؤسسة الأمريكية بكل مكوناتها السياسية والعسكرية والفكرية في مقاربتها الإستراتيجية، أن الصين التي تتضاعف قوتها الاقتصادية والعسكرية والتقنية تشكل تهديدا جيوستراتيجيا كبيرا لمكانة الولايات المتحدة ومصالحها القومية في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط، وشكل ذلك دافعا جيواستراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة هذا التحدي الذي تمثله الصين، وسعت لتطوير إستراتيجية مواجهة ومنافسة للصين في الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية التي تحظى باهتمام الصين ومنها اليمن موضوع الدراسة .

ثانيا : الدوافع الاقتصادية

شكل العامل الاقتصادي دافعا مهما للقوى الدولية الكبرى للتنافس في منطقة الشرق الأوسط، هذه المنطقة الغنية بالموارد ومصادر الطاقة فدول المنطقة تمتلك حوالي 30 % من احتياطي النفط العالمي، وقد جاء الاهتمام الصيني بهذه المنطقة مع تزايد حاجتها لتامين مصادر طاقة دائمة، فالمنطقة أصبحت منذ 1995 المصَّدر الأول للنفط بالنسبة للصين بنسبة 60 % من واردتها واحتلت السعودية سنة 2012 المرتبة الأولى عالميا في تصدير النفط للصين، كما اتحتلت إيران المرتبة الرابعة .[2]

ومع توجه دول المنطقة إلى تبني استراتيجيات تنموية في مطلع الألفية الجديدة كرؤية السعودية 2030 وغيرها في دول الخليج، اندفعت الصين لتعزيز حضورها الاقتصادي لمنافسة الحضور الأمريكي، وسعت إلى إقامة شراكات تنموية اقتصادية مع دول المنطقة في مجال البنى التحتية والتبادل التجاري خدمة لمبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها سنة 2013 .

ومع تنامي الحضور الاقتصادي الصيني في منطقة الشرق الأوسط ازداد الاهتمام الأمريكي بالاستثمار في المنطقة وإعادة تجديد اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع العديد من دول الخليج

[1] **المرجع نفسه**، ص.10.

[2] أندرو سكوبيل وعليوظا نادر، "الصين في الشرق الأوسط – التنين الحذر"، **http://tinyurl.com/5n8mtj5a**، (2022/09/08).

العربي وباقي دول المنطقة، وتعزز التنافس الاقتصادي الصيني الأمريكي مع توسع مجال المنافسة في المنطقة مع اشتداد التنافس الدولي الإقليمي على موانئ البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي، فأصبحت موانئ عدن والمخا في اليمن وكيسمايو في الصومال وغيرها هدفا للإستراتيجية الصينية والأمريكية لتعزيز حضورهما الاقتصادي والاستراتيجي في المنطقة وذلك منذ سنة 2008 مع اشتداد ظاهرة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية .

ثالثا : الدوافع السياسية

مع تنامي قوة الصين الاقتصادية على المستوى الدولي سعت إلى تعزيز مكانتها السياسية على الصعيد الدولي وتوسيع نطاق نفوذها الدبلوماسي، فحاولت تقديم نموذج سياسي يقوم على المصالح واحترام سيادة الدول دون التدخل في شؤونها الداخلية في رؤية مغايرة للسياسة الغربية في المنطقة والأمريكية على وجه الخصوص ووجدت الصين في الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط بعد 2011 وما صاحبها من تغير في توجهات قيادات المنطقة، دافعا لتعزيز علاقاتها مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية كدول الخليج ، تركيا وإسرائيل .

وقد ساهمت الأزمات السياسية وحالة الاستقطاب بين إيران والدول العربية التي وقفت فيها الصين موقف الحياد وعدم الانحياز إلى دفع قيادات المنطقة إلى تطوير علاقاتها مع الصين، واستياء قادة دول المنطقة من سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية حول حقوق الإنسان والتدخل في شؤون دول المنطقة وعمليات الابتزاز السياسي وما صاحبه من تراجع التزام الولايات المتحدة بضمان أمن وسلامة المنطقة بعد 2012 ، لكنها كانت عوامل مساعدة على التقارب الصيني مع دول المنطقة.

هذا التوجه دفع الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الغربية لإعادة النظر في كثير من سياساتهم المشروطة التي تشدد على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والتركيز على المصالح الاقتصادية والإستراتيجية لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد وشكل هذا التوجه انتصارا للفكر الواقعي في السياسة الدولية، والذي تزامن مع وصول الرئيس " دونالد ترامب " لرئاسة الولايات المتحدة سنة 2016 .

رابعا : الدوافع الأمنية والعسكرية

رغم حرص الصين على عدم إظهار أي نوايا عسكرية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن طموحها لتعظيم دورها على المستوى العالمي وحاجتها إلى حماية وضمان امن أساطيلها

التجارية في المنطقة مع وجود العديد من التهديدات كالقرصنة على سواحل القرن الإفريقي منذ سنة 2008 والتهديدات الإيرانية في مضيق هرمز دفعها إلى البحث عن تعزيز حضورها العسكري في المنطقة عبر إقامة قواعد عسكرية على غرار قاعدة جيبوتي سنة 2009 في منطقة البحر الأحمر .

هذا التوجه الصيني دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى السعي لمحاصرة النفوذ العسكري المتزايد للصين، والذي حذر منه العديد من المفكرين الأمريكيين على غرار" جون ميرشايمر" الذي أكد في محاضرة له على حتمية تحول الصين من قوة اقتصادية إلى قوة عسكرية .[1]

وبدا هذا السعي الأمريكي لمحاصرة النفوذ المتعاظم للصين في آسيا منذ سنة 2012 مع إدارة الرئيس " باراك اوباما " في محاولة لإيجاد حلف شرق آسيوي ودول المحيط الهادئ ضد الصين، مما دفع الصين إلى محاولة كسر الطوق الأمريكي في شرق آسيا والبدء في تطوير الأسطول العسكري البحري لحماية حدود الصين وأساطيلها التجارية في المحيط الهندي والشرق الأوسط. وجاء هذا التوجه بعد قرار الحزب الشيوعي الصيني في مارس 2020 رصد موازنات ضخمة لإعادة تطوير وتحديد الجيش الصيني وتطوير الأسطول البحري الصيني خلال العقد المقبل لتكون قادرة على حماية حدود البلاد داخل وخارج الصين .[2]

ومع تنامي الحضور الاقتصادي الصيني في منطقة الشرق الأوسط وسعيها لتوقيع اتفاقيات استغلال الموانئ الإستراتيجية على طول الخط البحري الذي يمر بأهم موانئ الشرق الأوسط والقرن الإفريقي تزداد حاجة الصين إلى تعزيز حضورها العسكري في المنطقة وهذا ما تعتبره الولايات المتحدة تهديدا لأمن قواعدها المنتشرة في المنطقة .

[1] John J. Mearsheimer , "America, China, and the Tragedy of Great-Power Politics ", **https://fam.ag/3vcxcwq**, (12/12/2022).

[2] محمد بن صقر السلمي ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 24.

المطلب الثاني : محددات الإستراتيجيتين الأمريكية والصينية في الشرق الأوسط بعد 2011

تنطلق الإستراتيجيتين الأمريكية والصينية في الشرق الأوسط بعد 2011 من مجموعة من المحددات الأساسية الخاصة لكل دولة خدمة لأهدافها وضمانا لنجاعة خططها الإستراتيجية في الإقليم وساهمت المتغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة بعد 2011 في إعادة ترتيب الأولويات الإستراتيجية ومراجعة المحددات الأساسية لسياسة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المنطقة ورغم الطابع التنافسي بين البلدين في المنطقة والعالم إلا أن كلاً من القوتين تشتركان في مجموعة من المحددات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وهي :

1- ضمان تدفق آمن للنفط والتجارة الدولية عبر منافذ الإقليم البحرية

2- عدم السماح بانتشار السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل

3- عدم السماح بقيام نظام إسلامي متشدد في دول الإقليم

4- مكافحة ظاهرة الإرهاب

وفي مقابل ذلك التوافق وضعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين محددات أساسية خاصة لإستراتيجيتها في الإقليم تتوافق مع المتغيرات السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة.

أولا : محددات الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 2011

منذ سنة 2011 بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة تقييم استراتيجيتها في الإقليم وإعادة ترتيب محدداتها الأساسية تحت ضغط تزايد الحضور الصيني في الإقليم واختراقه لمناطق النفوذ التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية. وقد بدأت ملامح التغير في الإستراتيجية الأمريكية ومحدداتها الأساسية منذ صدور وثيقة الأمن القومي الأمريكي سنة 2015 في أواخر عهد إدارة الرئيس "باراك أوباما" وصولا إلى استراتيجية الأمن القومي لإدارة الرئيس "جو بايدن" والتي صدرت في أكتوبر 2022 والتي جاءت بتوافق كبير بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي. والتي وضعت المحددات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط وهي :

1- احتواء النفوذ المتنامي للصين في المنطقة

وهذا ما أكدت عليه وثيقة الأمن القومي الأمريكية الصادرة في 12 أكتوبر 2022 بأن الصين هي المنافس الوحيد على مستوى العالم الذي يمتلك القدرات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية

لفرض إعادة رسم النظام العالمي، ويؤشر ذلك إلى قدرة الصين على اختراق مناطق النفوذ التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط.[1]

وأمام هذا التحدي الصيني لمصالح ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وجدت أمريكا نفسها ملزمة بتطوير إستراتيجيتها وتعديلها لمواجهة هذا التحدي بحيث لا يخرج المنطقة من دائرة النفوذ الأمريكي من جهة ولا يعيقها من جهة أخرى في إدارة التنافس الإستراتيجية في مناطق أخرى من العالم، وهذا ما أشار إليه وزير الدفاع الأمريكي " لويد أوستن" حول إعادة انتشار القوات الأمريكية في المنطقة بقوله: " إن عملية تحريك القوات ما هي إلا مناورة تكتيكية اعتيادية وليست تراجعا عن الدور الأمريكي في الإقليم " . [2]

2- أولويات العمل الدبلوماسي على العسكري

وهذا أصبح اليوم خيار أساسي للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم، وذلك بأن تكون الدبلوماسية هي الأداة الأولى للقوة الأمريكية، في مقابل تراجع خيار التدخلات العسكرية الذي ورَّط الولايات المتحدة الأمريكية في حروب دامت 20 سنة وبتكلفة عالية قدرت بأكثر من 5 تريليون دولار أمريكي . [3]

هذا المحدد الجديد في السياسة الأمريكية الذي تبنته إدارة الرئيس " جو بايدن " الذي صرح أن: " البقاء في صراعات لا يمكنك كسبها يستنزف قدراتنا على القيادة في قضايا أخرى تتطلب منا اهتماما ويمنعنا من إعادة بناء الأدوات الأخرى للقوة الأمريكية ". [4]

ومنه فان الولايات المتحدة الأمريكية لن تستخدم القوة العسكرية في إستراتيجيتها الجديدة في المنطقة إلا للدفاع عن مصالح الحيوية المباشرة في أمريكا والاعتماد بشكل أساسي على الأدوات الناعمة للقوة الأمريكية .

---

[1] شادي عبد الوهاب منصور ، الردع المتكامل : الأمن القومي الأمريكي لمواجهه صراعات القوى الكبرى ، **مجلة تقديرات المستقبل** ، ع 1667 ، (14 أكتوبر 2022) ، ص 2-11.

[2] محمد صقر السلمي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 10

[3] علي فاضلي، "سياسة بايدن الخارجية: تكامل المحددات وتنافرها"، في: **https://studies.aljazeera.net/ar/article/5079**، (2022/10/29).

[4] **المكان نفسه.**

3- تقوية العلاقة مع الحلفاء التقليديين والانفتاح على شركاء جدد

وذلك بإعادة التأكيد على العلاقات التقليدية في الشرق الأوسط مع دول الخليج العربي، وباكستان وتركيا لمواجهة اختراق الصين لمجالات النفوذ الأمريكي في هذه المناطق نتيجة لسياسات الإدارات الأمريكية السابقة والتي أعطت انطباعا بتراجع أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة وتحويل اهتمامها لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، مما دفع حلفاء أمريكا للبحث عن شراكات جديدة مع الصين وروسيا .

حيث أكدت الولايات المتحدة على أن اهتمامها بمناطق أخرى لن يخرج المنطقة من حساباتها وعلى التزامها بأمن ومصالح حلفائها كما تسعى الإستراتيجية الجديدة إلى الانفتاح على شركاء جدد في المنطقة، ويظهر ذلك بالاهتمام الأمريكي بحل الأزمة السودانية، لما لهذا البلد من أهمية إستراتيجية وقطع الطريق على المطامع الصينية والروسية في السودان، وكذلك الانخراط المباشر في جهود حل الأزمة اليمنية لما يمثله اليمن من أهمية جيوسياسية في الإقليم.

4- تعديل سياسة الحرب على الإرهاب

وذلك بالتأكيد على أن محاربة الإرهاب هي المهمة الأساسية للجيش الأمريكي في المنطقة ولكن بتوجهات جديدة تستبعد إسقاط الأنظمة واحتلال الدول. وتقوم السياسة الأمريكية الجديدة على توظيف القوة العسكرية الأمريكية في عمليات خاصة لقنص قيادات داعش والقاعدة وتقديم الدعم للشركاء المحليين في محاربة الإرهاب عبر دعم الفصائل والدول التي تشترك في هذا المسعى، دون الانخراط المباشر في العمليات العسكرية .

كما تركز السياسة الجديدة في الحرب على الإرهاب، على حماية الممرات المائية الدولية بضمان الانتشار في بحر العرب وباب المندب لمحاربة تهريب الأسلحة لمناطق الصراع كاليمن والقرصنة البحرية التي تهدد الملاحة الدولية في مضيق هرمز وباب المندب ومراقبة سلوك المنافسين الإقليميين والدوليين كالصين وإيران .

5- الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان:

رغم التأكيد الأمريكي الدائم عن الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة في الخطابات السياسية للقيادة الأمريكية، إلا أن هذا المبدأ شهد تراجعا إلى مراتب دنيا أمام محددات أخرى بسبب المنافسة الشديدة للصين في المنطقة، وانزعاج الحلفاء خاصة في دول الخليج والمنطقة العربية من سياسة الإملاءات والابتزاز بهذا الملف في كل مرة، مما دفع

بالعديد من القادة الحلفاء في السعودية وغيرها بالتوجه شرقا لعقد شراكات إستراتيجية مع الصين والهند وروسيا وهو ما جعل الإدارة الأمريكية إلى تتبنى الرؤيا الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية التي تعظم المكاسب على حساب نشر الديمقراطية .

ومن خلال جملة هذه المحددات الجديدة التي أدخلت الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط يتبين أن إستراتيجية الرئيس "جو بايدن" تتقاطع بشكل كبير مع المدرسة الواقعية في السياسة الدولية، إذ تركز على تحقيق المصالح على حساب المبادئ التقليدية للسياسة الأمريكية .

ثانيا : محددات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط بعد 2011

مثل وصول الرئيس الصيني " شي جين بينغ " للسلطة سنة 2013 بداية التحول في الفكر الاستراتيجي الصيني الذي غلب عليه طابع الحيطة والحذر في السابق، والعمل على دخول مجال التنافس الجيوستراتيجي الدولي خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالسعي لتوسيع مجال النفوذ الاستراتيجي إلى أبعد نقطة في آسيا والعالم .

ومع هذا التحول اعتمدت الإستراتيجية الصينية العالمية، وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص جملة من المحددات الأساسية وهي :

1- العمل وفق سياسة الصعود السلمي للصين (peaceful rise)

وجاء هذا المحدد للسياسة الخارجية الصينية من خلال نظرية الصعود السلمي التي صاغها المفكر الاستراتيجي الصيني "زنغ بيجيان " (Zheng Bijian) والذي تولى شرح مضمونها سنة 2013 بتأكيده على أن : [1]

" الصعود الصيني على الساحة الدولية وبروزها كلاعب رئيسي يجب ألاَّ يهدد هيكلية النظام الدولي، وأن تبتعد الصين عن الطرق التقليدية لصعود القوى على المسرح العالمي، واستبعاد عقلية الحرب الباردة التي تعرف العلاقات الدولية على أسس إيديولوجية، وذلك بهدف تجنب استهداف الصين من الخصوم الدوليين كقوة تهديد للنظام الدولي ومصالح الدول الكبرى، والعمل من داخل المؤسسات الدولية واختراقها. وإظهار الصين كلاعب دولي مسؤول للوصول إلى نظام دولي متعدد الأقطاب تكون الصين القوة الرئيسية فيه " .

[1] عبد الله قرباع، "نظرية الصعود السلمي الصيني"، في: **http://tinyurl.com/5n8442nt**، (2022/08/11).

2- تقديم نموذج جديد للعلاقات الدولية

وذلك من خلال مبادئ الحياد وعدم تدخل الصين في الشؤون الداخلية للدول وحرصها على عدم التورط في النزاعات، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتشجيع دول المنطقة على إتباع الحلول السلمية ورفض سياسة احتلال الدول وإسقاط الأنظمة والدعوة إلى احترام مبادئ الأمم المتحدة والعمل على توسيع نطاق تعاونها مع القوة الإقليمية الفاعلة لضمان تعزيز مكانتها الإستراتيجية على الساحة الدولية وفرض نفسها كقوة دولية كبرى للوصول إلى الهدف الصيني الكبير وهو إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب والحد من الهيمنة الأمريكية .

وفق هذا النموذج تطرح الصين أمام دول الشرق الأوسط نموذجا جديدا للعلاقات الدولية يقوم على التعاون الاقتصادي والاحترام المتبادل انطلاقا من مبادئ التعايش السلمي الخمس التي أطلقتها في مؤتمر "بان دونغ " في الخمسينيات من القرن الماضي وهي : [1]

1- الاحترام المتبادل لسلامة الأرض

2- السيادة وعدم الاعتداء

3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية

4- المساواة والمنفعة المتبادلة

5- التعايش السلمي

وهذه المبادئ الخمس التي ما زالت تؤكد عليها الصين في علاقاتها مع دول المنطقة.

3- الاستفادة المتبادلة بين السلام العالمي والتنمية الاقتصادية

وتعمل الصين من خلال هذا المحدد على أن تكون قوة دولية تعمل على إحلال السلام والأمن الدولي في مقابل استفادتها من الفرص التنموية في هذه الدول من خلال سياسة السلام التنموي التي طرحتها الصين سنة 2005 .

ويعد هذا المحدد أهم مرتكزات السياسة الصينية في الشرق الأوسط والذي يعزز من الحضور الصيني في المنطقة من خلال الاستثمارات الكبرى في إطار مبادرة الحزام والطريق، ما يمكنها من التحكم في مفاتيح التجارة الدولية وتعزيز الحضور في الموانئ الإستراتيجية التي يمر بها طريق الحرير البحري .

[1] أندرو سكوبيل و عليوظا نادر، **مرجع سبق ذكره**، ص. 20.

هذا التوجه الذي يأتي انطلاقا من سياسة النفس الطويل التي تعتمدها الصين لتحقيق مكانتها الإستراتيجية بالتركيز على المجال الاقتصادي في علاقاتها الدولية للوصول إلى المكاسب السياسية والإستراتيجية على المدى البعيد دون إثارة انتباه ومخاوف الدول الغربية المنافسة وهذا ما أشار إليه الرئيس الصيني السابق " دينج شياو بينج " 1978 – 1992 بقوله : " لا يضرنا أن ننبطح بانتظار فرصتنا السانحة " . [1]

وهذا مبدأ دائم في السياسة الخارجية للصين

4- الحياد والبراغماتية

تتميز السياسة الصينية في الشرق الأوسط منذ تبنيها لسياسة الانفتاح الاقتصادي مطلع التسعينيات من القرن الماضي بالرغبة في البحث عن الأمن الطاقوي وتوسيع استثماراتها وفتح أسواق جديدة للبضائع الصينية في المنطقة والعالم .

وجاءت مبادرة الحزام والطريق سنة 2018 لتعزيز هذا التوجه، وتميزت العلاقات الصينية الشرق أوسطية بالطابع البراغماتي غير الإيديولوجي، الذي يركز على تبادل المنافع والمصالح مع دول المنطقة بعيدا عن الاختلافات الإيديولوجية، ورغم الأهمية الإستراتيجية للمنطقة إلا أن الصين تعتمد على سياسة الحذر والحياد والحرص على عدم التورط في النزاعات بين دول المنطقة خاصة في الصراع الإيراني الخليجي أو في ساحات الصراع في سوريا واليمن بعد "ثورات الربيع العربي" 2011 وأسست الصين إستراتيجية واضحة تقوم على الحياد وعدم تقديم أي ضمانات أمنية لأي من دول المنطقة، وتؤكد بصفة دائمة على حل النزاعات في المنطقة في مناخ من التعاون والتفاوض وإدارة الصراع وفق مبادئ الأمم المتحدة . [2]

[1] EDITORIALS, "Deng Xiaoping's lasting legacy", **http://tinyurl.com/37yx25uz**, (14/08/2022).

[2] فريدة العلمي، "البراغماتية : السياسة الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، م.2، ع. 9، (مارس 2018)، ص. 210.

المطلب الثالث : آليات التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الشرق الأوسط

أولا : الآليات السياسية

مع زيادة حدة التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الشرق الأوسط جندت الدولتين كل الإمكانيات الدبلوماسية والآليات المتاحة لاستقطاب دول المنطقة ومن خلال تطوير علاقات الدولتين السياسية مع دول المنطقة .

عملت الدولتين على عدة مسارات سياسية بهدف تعزيز حضورهما السياسي والدبلوماسي في الإقليم والانخراط في الجهود السياسية لحل أزمات المنطقة .

1- الآليات السياسية الصينية في الشرق الأوسط

انطلاقا من رغبة الصين في توسيع رقعة انتشارها الجغرافي والاستراتيجي في المنطقة، عملت على تطوير علاقاتها الدبلوماسية مع دول الشرق الأوسط عبر تكثيف الزيارات الرسمية الصينية للمنطقة منذ مطلع الألفية الجديدة القرن 21 .

وتسارعت وتيرة الزيارات الرسمية الصينية للمنطقة منذ وصول الرئيس الصيني "شي جين بينغ" للسلطة سنة 2013.

حيث زار الرئيس الصيني كلا من السعودية، إيران، مصر في الفترة ما بين 19 إلى 23 يناير/كانون الثاني 2016 ووقع خلالها ما لا يقل عن 50 اتفاقية تعاون ومذكرة تفاهم مع دول الشرق الأوسط . [1]

ووسَّعت الصين من حضورها الدبلوماسي والسياسي في المنطقة بلعب دور وسيط في السلام بين كل من السعودية وإيران خلال 2015-2016 واستضافة ندوة السلام الفلسطينية الإسرائيلية في ديسمبر/ كانون الأول 2017 ، وغيرها من المبادرات السياسية التي تقدم الصين بها نفسها وسيط محايد من أجل السلام والتنمية. وهذا ما أكد عليه وزير الخارجية الصيني "وانغ يي" أثناء زيارته إلى إيران وتركيا والسعودية في مارس/آذار 2021، إذ أكد في ختام الزيارة على تحقيق الأهداف المتوقعة المتمثلة في تعزيز التعاون مع دول المنطقة وتقديم

[1] الجزيرة نت، "**الصين في الشرق الأوسط..عن ماذا يبحث التنين؟**"، في: **https://aja.me/7v8kju**، (2022/05/11).

مساهمة الصين في إحلال السلام بالمنطقة والاتفاق على معارضة التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى . [1]

ومن خلال هذه السياسة تمكنت الصين من تطوير علاقات دبلوماسية مع معظم دول الشرق الأوسط وتوقيع اتفاقيات شراكة إستراتيجية مع كل من إيران 2016 السعودية في سنة 2017 وتركيا والكيان الصهيوني .

وعملت على تشجيع الدول الشرق أوسطية على الانضمام للمنظمات الإقليمية التي تهيمن عليها الصين كمنظمة شنغهاي، فقد انضمت إليها إيران سنة 2008 وتركيا سنة 2012 ، كما تم دعوة المملكة العربية السعودية وقبولها للانضمام إلى مجموعة البريكس، وبذلك استطاعت الصين اختراق مناطق النفوذ التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية .

2- الآليات السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط

منذ إعلان إدارة الرئيس "باراك اوباما" سنة 2012 انسحابها من العراق وتركيزها على تعزيز الحضور الأمريكي في شرق آسيا لمحاصرة النفوذ الصيني هناك ودعم الحلفاء، تتابعت الإشارات الأمريكية المضطربة حول التزامها بأمن منطقة الشرق الأوسط وتراجع أهميتها في المنظور الاستراتيجي الأمريكي وتعزز ذلك مع إدارة الرئيس "دونالد ترامب" 2016 .

مما دفع العديد من حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة كدول الخليج وإسرائيل وتركيا إلى تعزيز علاقتها بالصين وإقامة شراكات إستراتيجية معها .

هذا الوضع أثار تصاعدا للجدل في الأوساط السياسية والفكرية الأمريكية حول أهمية المنطقة مع تزايد الحضور الصيني والذي بدأ ينافس الحضور الأمريكي هناك. وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى مراجعة إستراتيجيتها في المنطقة وتجديد التأكيد على أهميتها مع وصول الرئيس "جو بايدن" للسلطة سنة 2020 ، الذي أكد أثناء قمة السعودية التي عقدت في فترة ما بين 13 إلى 16 يونيو 2022 على أن: " الولايات المتحدة الأمريكية ستظل شريكا فاعلا وناشطا ومتعاونا في الشرق الأوسط مشددا على أن واشنطن لن تنسحب وتترك الفراغ للصين وروسيا وإيران " . [2]

---

[1] د. محمد مكرم بلعاوي ، توفيق حميد ، " **الصين والشرق الأوسط إستراتيجية حقيقة أم مزاحمة تكتيكية؟** " ، (اسطنبول **المعهد المصري للدراسات** ، (28 يوليو 2021) ، ص. 4.

[2] موقع الحرة الإلكتروني، "بايدن في قمة جدة: واشنطن لن تترك الشرق الأوسط للصين وروسيا وإيران" ، في: **http://tinyurl.com/3z3c3vah** ، **(2022/12/17)**.

وفي ظل التغيرات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط أدركت الإدارة الأمريكية برئاسة " جو بايدن " الحاجة إلى تبني سياسة خارجية جديدة مع دول المنطقة أكثر براغماتية والعمل بفاعلية مما يؤشر على عودة الفكر الواقعي للسياسة الأمريكية وهذا ما أشار إليه المفكر الأمريكي "جوزيف ناي " (Joseph Nye) في إحدى تصريحاته والذي أكد على ضرورة تكييف إدارة الرئيس بايدن إستراتيجيتها مع المعطيات الجديدة في العالم انطلاقا من استقراء التاريخ .[1]

واعتمدت السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة على تعزيز الحضور السياسي والزيارات المكثفة لوزراء الدفاع والخارجية و الانخراط في الجهود الدبلوماسية لحل قضايا المنطقة وتعيين مبعوثين خاصين لكل من اليمن والسودان .

وتقود الولايات المتحدة الجهود السياسية لإيجاد حل سياسي للحرب في اليمن من خلال الرباعية التي تجمعها مع السعودية والإمارات والمملكة المتحدة .

كما تشرف على جهود حل الأزمة السياسية في السودان. والملاحظ من خلال هذه الآلية السياسية تأكيد حضورها في المنطقة وعدم ترك المجال للصين أو روسيا وضمان عدم قيام أنظمة سياسية معادية للولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيا : الآليات الاقتصادية

يركز التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الشرق الأوسط على البعد الجيوقتصادي بشكل كبير لما له من أهمية ودور في تعزيز النفوذ وتوسيع مجالات التعاون مع دول المنطقة .

وفي الوقت الذي تسعى فيه الصين إلى إقامة شراكات استثمارية وتوسيع دائرة التبادل التجاري مع المنطقة والمشاركة في جهودها التنموية، خاصة مع الدول المتعثرة ماليا والاستفادة من البرامج التنموية الإستراتيجية للدول الغنية فيها ، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز شراكاتها الاقتصادية والتاريخية وتجديد اتفاقيات التعاون الاقتصادي وتوسيعها مع شركائها التقليديين والبحث عن شراكات جديدة في المنطقة .

1- الآليات الاقتصادية الصينية في منطقة الشرق الأوسط

تركز الصين بشكل أساسي على الأدوات الناعمة في منافستها للولايات المتحدة الأمريكية وتعتمد آلياتها الاقتصادية في المنطقة على آليتين رئيسيتين :

[1] د. فراس عباس هاشم، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط: المرتكزات الجديدة لحدود الضبط الجيوسياسي"، في: **https://www.democraticac.de/?p=73811** ، (2022/11/22).

أ- مبادرة الحزام والطريق (new silk road)

وهي مبادرة اقتصادية ذات أبعاد جيوستراتيجية طرحها الرئيس الصيني " شي جين بينغ " سنة 2013 كرؤية تنموية تهدف إلى تعزيز النفوذ الاقتصادي للصين في العالم وتعرف بمبادرة القرن الاقتصادي في العالم: حزام واحد ، طريق واحد .

1- **تعريف المبادرة:** وهي مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري وطريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين ، وتقوم على إحياء وتطوير طريق الحرير التاريخي الذي كان يربط الصين بالعالم عبر القوافل التجارية وتقوم المبادرة الجديدة على مد أنابيب الغاز الطبيعي والنفط وتشييد شبكات الطرق والسكك الحديدية وخطوط الطاقة الكهربائية. ويتكون طريق الحرير الجديد من طريق بري وآخر بحري فضلا عن الطريق الرقمي . [1]

يمر الطريق البري من الصين إلى آسيا الوسطى ثم غرب آسيا وصولا إلى البحر الأبيض المتوسط، فأوروبا، بينما يمر الطريق البحري انطلاقا من الموانئ الصينية ثم جزر المحيط الهندي وموانئه وصول إلى موانئ بحر العرب والبحر الأحمر مرورا بقناة السويس إلى أن يصل إلى ميناء بيرايوس باليونان.

2- انجازات مبادرة الحزام والطريق في الشرق الأوسط

تعتبر الصين الشرق الأوسط والدول العربية على وجه الخصوص مركزا حيويا لنجاح هذه المبادرة الاقتصادية بشقيها البري والبحري، لما تملكه المنطقة من موارد وثروات، وإشرافها على الممرات المائية الدولية الثلاثة هرمز – باب المندب – قناة السويس وأهميتها للتجارة الدولية.

ومنه ركزت الصين على الاستثمار في مجال البنى التحتية وتجهيز الموانئ والاستثمار فيها خدمة لخط الحرير البحري الذي يمر عبر موانئ المنطقة كما هو مبين في الشكل :

[1] د. إسلام عيادي وآخرون، "**مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**"، (المانيا، برلين: المركز الديمقراطي العربي ، ط 1 ، 2019)، ص. 12.

خريطة توضح طريق الحرير الجديد

الخريطة رقم: (07) **المصدر: الجزيرة نت**

كانت بداية الصين مع الاستثمار في موانئ المنطقة مع ميناء "جوادر" الباكستاني من خلال مشروع الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني سنة 2013، والذي يهدف لربط مدينة كاشغر الصينية عبر طريق بري مع ميناء جوادر الباكستاني المطل على بحر العرب . [1]

وفي سنة 2013 وقعت الصين مع الحكومة اليمنية اتفاقية بتطوير وتشغيل ميناء عدن بمبلغ 507 مليون دولار بتمويل صيني، هذا المشروع الذي تعطل انجازه بسبب الحرب في اليمن سنة 2015 .

وفي سنة 2016 تمكنت الصين من الاستحواذ على حصص المستثمرين الكويتيين في مصفاة مدينة الدقم وميناءها الاستراتيجي المطل على بحر العرب في سلطنة عمان لعقد استثماري بلغت قيمته 10.7 مليار دولار . [2]

ومن خلال هذه الصفقة تعَّزز الحضور الصيني في بحر العرب من خلال ميناءي الدقم العماني وجوادر الباكستاني في انتظار إتمام مشروع ميناء عدن الإستراتيجي، ليضاف إلى

[1] الجزيرة نت، "إعادة التمركز".. ميناء غوادر والدور الجديد لباكستان في آسيا"، في: **https://aja.me/f01b7z**، (2022/11/12).

[2] " موقع القبس الإلكتروني، "اتفاق عماني صيني لإنشاء مدينة صناعية باستثمارات تتجاوز 10 مليارات دولار" ، في: **https://www.alqabas.com/article/45953** ، (2022/11/12).

موانئ القرن الإفريقي في كل من جيبوتي وكينيا خدمة لطريق الحرير البحري الذي تمر به سفن البضائع الصينية المتجهة إلى أوروبا وإفريقيا .

ومن خلال مبادرة الحزام والطريق أقامت الصين شراكات إستراتيجية مع 12 دولة عربية وتجاوز التبادل التجاري بين الصين والدول العربية إلى نحو 115 مليار دولار، وأصبحت الصين الشريك التجاري الأول للدول العربية سنة 2020 . [1]

وانضمت العديد من الدول العربية لمبادرة الحزام والطريق ومنها اليمن موضوع الدراسة الذي انضم إلى المبادرة في ابريل نيسان من سنة 2019 .

وكان من ابرز الشراكات الإستراتيجية التي أقامتها الصين في منطقة الشرق الأوسط الشراكة مع المملكة العربية السعودية سنة 2017 ، والتي وصل التبادل التجاري بينها وبين الصين 63.3 مليار دولار سنة 2018 ، لتصبح الشريك التجاري الأول للصين في منطقة غرب آسيا وكذلك توقيعها لاتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة مع إيران في مارس/آذار 2021 بالعاصمة الإيرانية طهران بمبلغ 400 مليار دولار ولمدة 25 سنة . [2]

والملاحظ من خلال هذه الاستثمارات الصينية في المنطقة ضمن مبادرة الحزام والطريق أنها بقدر ما ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الشرق أوسطية خاصة في مجال البنى التحتية، فإنها منحت للصين ضمان تدفق آمن للطاقة، وفرصة إستراتيجية للتمدد الجيوبولتيكي وتوسيع دائرة الانتشار الجغرافي لها في منطقة الشرق الأوسط. ووضعت الموانئ ذات الأهمية الإستراتيجية في المنطقة تحت السيطرة الصينية، ما ساهم في خدمة الخط البحري لمبادرة الحزام والطريق وتمكنت الصين من الوصول إلى استثمارات في الدول العربية قدرت بـ 213.9 مليار دولار ويوضح الجدول التالي قيمة الاستثمارات الصينية في الدول العربية خلال الفترة 2009 – 2021 من إجمالي 213.9 مليار دولار .

[1] موقع الحرة الإلكتروني، "مبادرة الحزام والطريق".. سياسة الصين في الشرق الأوسط تعقد مهمة بايدن " ، في: **https://arbne.ws/3vd39EV** ، (2022/10/05).

[2] **المرجع نفسه.**

قيمة الاستثمارات الصينية في الدول العربية خلال الفترة 2009-2021.

الدولة	قيمة الاستثمارات مليار دولار	الحصص
السعودية	43.5 م د	%21
الإمارات	36.2 م د	%17
العراق	30.1 م د	%14
مصر	25.8 م د	%12
الجزائر	25.7 م د	%12
بقية الدول العربية	51.8 م د	%24

الجدول رقم (03) من إعداد الباحث استنادا لبيانات جريدة الاقتصادية السعودية (2022/04/26)
https://www.aleqt.com

ب - البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (Asian Infrastructure Investment Bank)

ويعد الذراع المالية للاستثمارات الصينية في العالم، أسسته الصين سنة 2014 برأس مال قدر بـ 50 مليار دولار، واستطاعت الصين أن تدعو 35 دولة للانضمام إليه والمشاركة في رأس ماله وأن تجعل منه منافسا للبنك الدولي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن بين الدول التي سعت الصين إلى انضمامها إلى هذا البنك، الدول العربية، وكانت المملكة العربية السعودية أول الدول العربية التي انضمت سنة 2015 ثم الإمارات ومصر وغيرها من الدول العربية .

واستخدمت الصين هذا البنك لتمويل مشاريعها الاستثمارية في البنى التحتية في منطقة الشرق الأوسط وتقديم قروض مالية للدول المتعثرة ماليا، ومن خلال هذا البنك استطاعت الصين تعزيز حضورها الاقتصادي في المنطقة العربية وكان ذلك من خلال :

1- المساهمة مع دول مجلس التعاون الخليجي في إنشاء صندوق إقليمي تحت مسمى " أبردين ستاندرد إنفستكورب " برأس مال يتراوح بين 600 - 800 مليون دولار منها 90

مليون دولار مساهمة من البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) و 20% من رأس ماله من صندوق الاستثمارات العامة السعودي . [1]

ويهدف هذا الصندوق للمشاركة في التحولات الاقتصادية في المنطقة ودول الخليج على وجه الخصوص .

2- تقديم قروض مالية للدول المتعثرة ماليا لتمويل استثمارات الصين في البنى التحتية في هذه الدول .

ففي سنة 2021 قدمت الصين تمويلا ماليا من خلال البنك الآسيوي (AIIB) للعراق قدر بـ 10.5 مليار دولار لتمويل مشاريع الطاقة والبنى التحتية في إطار اتفاقية النفط مقابل الإعمار .

وفي 28 أكتوبر/ تشرين الأول 2021 ساهم البنك بـ 150 مليون دولار ضمن قرض لمصر بـ 200 مليون دولار بالشراكة مع صندوق الأوبك للتنمية الدولية (OPEC Fund)

وخصص هذا القرض لتوسيع قناة السويس . [2]

2- الآليات الاقتصادية الأمريكية

توصف العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع دول الشرق الأوسط خاصة العربية منها بالراسخة والإستراتيجية فهي تحتفظ لعقود بحضور اقتصادي مهم وتبادلات تجارية كبيرة خاصة مع دول الخليج العربي و مصر.

و مع تزايد الحضور الاقتصادي الصيني في المنطقة مع إطلاق مبادرة الحزام والطريق سنة 2013 سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجديد اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والتبادل التجاري مع دول المنطقة .

ورغم تراجع الواردات الأمريكية من النفط الخليجي والشرق الأوسط عموما إلا أن العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة مازالت قوية. إذ تعمل الولايات المتحدة على تجديد الاتفاقيات الاقتصادية وتوقيع اتفاقيات شراكة استثمارية جديدة مع هذه الدول في محاولة لمحاصرة النفوذ الاقتصادي الصيني المتنامي في المنطقة .

---

[1] العربية نت ، " البنك "الآسيوي" للعربية: صندوق "أبردين ستاندارد-إنفستكورب" جسر للتوسع بالخليج " ، في: **https://ara.tv/2pndp** ، (2022/09/28).

[2] "صندوق أوبك والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية يقيمان شراكة لتمويل البنية التحتية في مصر"، في: **http://tinyurl.com/y7d6a2zy**، (2022/11/08)

ويعتبر الخليج العربي والدول العربية نقطة ارتكاز أساسية للعلاقات الاقتصادية الأمريكية في المنطقة، وتوصف العلاقات الاقتصادية الأمريكية العربية بالإستراتيجية، وقد ارتكزت الإستراتيجية الاقتصادية الأمريكية في المنطقة على آليتين رئيسيتين :

أ- العمل على إقامة منطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية بحلول 2013 .

ب- السماح للدول الشرق أوسطية خاصة دول الخليج العربي باستثمار عوائدها المالية في سوق السندات والأوراق المالية الأمريكية .

1 - اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية (U.S.–Middle East Free Trade Area) وهي مبادرة أمريكية سنة 2003 هدفت لإنشاء منطقة تجارة حرة مع دول الشرق الأوسط بحلول 2013 رغبة في زيادة التجارة البينية والاستثمار، أعلنها الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" (George W. Bush) في 9 ماي 2003 .[1]

وتقوم من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية بعقد اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع دول المنطقة وركزت بالأساس على الدول العربية وتركيا وإسرائيل. ويعود الهدف الأساسي من هذه المبادرة إلى تعزيز النفوذ الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة النفوذ المتزايد في المنطقة لكل من الصين والاتحاد الأوروبي ومن خلال هذه المبادرة الاقتصادية استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع كل من:

- الأردن في 24 أكتوبر 2001
- البحرين 14 سبتمبر 2004
- المغرب الأقصى 15 يونيو 2004
- سلطنه عمان 19 يناير 2006
- الإمارات العربية المتحدة سنة 2004

كما أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من الاتفاقيات الإطارية للتجارة والاستثمار التي تنص على تبادل المنافع الاقتصادية والمساعدة في تطوير الخبرات والسياسات الاقتصادية

[1] زكري لامية ، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الدوافع، الخلفيات، والمخاطر" ، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة** ، ع. 4 ، (جوان 2014) ، ص. 127.

والقوانين التي تدعم دفع عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي وشملت العديد من الدول العربية منها المملكة العربية السعودية ، الجزائر ، اليمن ، قطر ، الكويت وتونس وتركيا . [1]

ومن خلال هذه الآلية استطاعت الولايات المتحدة تنمية التبادل التجاري مع دول المنطقة وزيادة الاستثمارات الأمريكية فيها رغم تفوق الحضور الاقتصادي الصيني .

فدول المنطقة ما زالت تعتمد على المنتجات الأمريكية عالية التقنية كالمعدات الطبية والصناعية، إذ بلغ حجم التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة 113 مليار دولار سنة 2020 وفقا لتقارير صندوق النقد الدولي. وبلغت الاستثمارات الأمريكية فيها حوالي 75 مليار دولار في الفترة ما بين 2000 – 2018 . [2]

2 – فتح سوق السندات والأوراق المالية الأمريكية أمام دول المنطقة

وتم ذلك منذ عهد الرئيس الأمريكي "جورج بوش"، إذ سمحت إدارته لصناديق الثروة السياسية لدول الشرق أوسطية بشراء حصص في المؤسسات المالية الأمريكية ومشروعات عقارية وشراء سندات في الخزانة الأمريكية. وبلغت استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في سوق الأوراق المالية الحكومية بالولايات المتحدة نحو 77.274 مليار دولار حتى 20 يونيو 2020 . [3]

إضافة إلى العديد من الدول العربية كمصر المغرب والجزائر، وقدرت الاستثمارات العربية في سندات الخزانة الأمريكية بنهاية مايو 2020 بنحو 247.6 مليار دولار. ويوضح الجدول التالي توزيع هذه الاستثمارات بين الدول العربية:

[1] رياض الخولي ، " تقويم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة أخرى " ، **أوراق كارنيغي** ، ع 8 ،(حزيران / يونيو 2008) ، ص ص .1-31.

[2] محمد صقر السلمي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 9.

[3] جيهان عبد السلام عباس محمود، "العلاقات الاقتصادية الخليجية / الأمريكية راسخة وأمريكا تسعى لتقويتها لمصلحتها"، في: **http://tinyurl.com/2cptv7c3**، (2022/09/28).

توزيع استثمارات الدول العربية في سوق سندات الخزانة الامريكية 2020

الدولة	المبلغ بالمليار دولار	الحصص
السعودية	128.5	% 49.9
الكويت	43.6	% 17.6
العراق	32.6	% 13.2
الإمارات	27.9	% 11.2
عمان	6.2	/
قطر	4.6	/
المغرب	4.1	/
مصر	2.2	/
البحرين	1.3	/
الجزائر	0.681	/
موريتانيا	0.543	/
لبنان	0.003	/

الجدول رقم (04) من إعداد الباحث استنادا لبيانات جريدة الاقتصادية السعودية (2020/07/20)

ثالثا : الآليات العسكرية

رغم حرص الصين على عدم إظهار أي نوايا لوجود عسكري منافس للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط إلا أن المتغيرات السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة وعلى رأسها ظاهرة القرصنة البحرية على سواحل الصومال سنة 2008 ، شكلت دافعا للعديد من القوى الدولية وعلى رأسها الصين لإرسال قوات عسكرية بحرية للمنطقة بدافع حماية سفنها التجارية والمشاركة في الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة القرصنة البحرية. هذا التغير شكل بداية لتنافس عسكري غير علني أمريكي صيني في المنطقة استخدمت فيه الدولتان العديد من الآليات العسكرية .

1- الآليات العسكرية الصينية في منطقة الشرق الأوسط

اعتمدت الصين على العديد من الآليات العسكرية لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وكان من أهم هذه الآليات .

أ – تطوير القوة البحرية الصينية

وذلك بدافع كسر الطوق الأمني الذي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرضه على الصين في شرق آسيا منذ سنة 2012 ، مما دفع إلى إقامة ما تسميه الصين بعقد اللؤلؤ لحماية الخط البحري الذي أقامته ضمن مبادرة الحزام والطريق .

وجاء ذلك بتوجيه من الرئيس الصيني " شي جين بينغ " الذي أعلن سنة 2018 " أن مهمة بناء قوة بحرية قوية لم تكن أبدا ملحة كما هي اليوم" . [1]

وتم ترجمة ذلك التوجه بإقرار الحزب الشيوعي الصيني في مارس 2021 رصد ميزانية ضخمة لإعادة تطوير وتحديث الجيش الصيني وتطوير الأسطول البحري خلال العقد المقبل ليكون قادرا على حماية حدود البلاد داخل وخارج الصين .

وتنفق الصين على تطوير جيشها بحوالي 250 مليار دولار سنويا وتمكنت سنة 2020 من امتلاك 360 قطعة بحرية عسكرية في مقابل 300 قطعة للولايات المتحدة ووفقا لتقرير مكتب المخابرات البحرية الأمريكية فإن الصين سيكون لديها 400 قطعة بحرية قتالية بحلول عام 2025 وأن الصين في عقد واحد ضاعفت من قوتها البحرية ثلاث مرات . [2]

ب – التعاون العسكري مع دول الشرق الأوسط

وذلك بإبرام العديد من اتفاقيات التعامل العسكري التي تقضي ببيع أسلحة صينية متطورة لدول المنطقة وإقامة صناعات عسكريه مشتركة .

ومن أهم هذه العلاقات علاقة الصين مع السعودية التي بدأت سنة 1987 ببيع الصين قذائف باليستية للسعودية هذه الاتفاقيات العسكرية تبقى تحتفظ بطابع السرية والغموض .

وتعتمد الصين المرونة في تمرير الصفقات العسكرية الحساسة بعكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تضع العديد من الشروط لإبرام الصفقات العسكرية .

---

[1] صفاء صابر خليفة محمدين، "الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق أنموذجًا (2013- 2021)" ، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد جامعة الإسكندرية**، ع.13، (يناير 2022)، ص. ص 154-202.

[2] أسامة أبو أرشيد ، " المنافسة الجيوستراتيجية الأميركية – الصينية على نظام عالمي جديد " ، في:
http://tinyurl.com/z2mn9n77 ، (2022/09/18)

وأشار تقرير بشبكة سي أن أن الأمريكية CNN نشرته في 5 يونيو/ حزيران 2019 " أن المملكة العربية السعودية وسعت البنى التحتية وطورت القدرات التكنولوجية المتعلقة بصناعة الصواريخ الباليستية من خلال صفقات كبرى مع الصين " . [1]

كما تحتفظ الصين بتعاون عسكري مع إيران منذ 2005 وغيرها من دول المنطقة ، واستطاعت تطوير علاقات التعاون العسكري مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة كالإمارات وإسرائيل .

ج – إقامة مناورات عسكرية لتعزيز الحضور العسكري البحري

وكانت بداية أول انتشار عسكري بحري صيني في المنطقة سنة 2008 مع إرسال سفن البحرية الصينية للمشاركة في مكافحة القرصنة البحرية، ونجاح الصين في الحصول على أول قاعدة عسكرية في جيبوتي سنة 2009 .

وفي إطار التعاون العسكري المتنامي بين الصين وإيران فقد تم إجراء العديد من المناورات البحرية المشتركة كان أهمها : [2]

– تدريبات بحرية مشتركة بالقرب من مضيق هرمز في تموز / يونيو 2017

– مناورات روسية صينية إيرانية تحت مسمى "الحزام الأمني البحري في الخليج" في خليج عمان في ديسمبر/ كانون الأول 2019 .

2– الآليات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط

تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بوجود عسكري كبير في منطقة الشرق الأوسط رغم الحديث المستمر عن إعادة هيكلة القوات الأمريكية في المنطقة وصدور العديد من التقارير التي تتحدث عن انسحاب الولايات المتحدة من منطقة الشرق الأوسط .

ومع تنامي العلاقات العسكرية الصينية الروسية مع دول المنطقة خاصة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا ، السعودية والإمارات العربية المتحدة، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مضطرة إلى تعديل إستراتيجيتها في المنطقة والتأكيد على أن التغيير في هذه الإستراتيجية لا يعني أبدا الخروج منها وترك المجال لروسيا والصين .

---

[1] محمد عابد، "تطور علاقات السعودية مع الصين وروسيا..إستراتيجية أم تكتيك؟"، في: **http://tinyurl.com/32669eba** ، (2022/10/12).

[2] ديبيكا ساراسوات، "الروابط بين إيران والصين: تضافر الاستراتيجيات الجغرافية الاقتصادية"، في: **http://tinyurl.com/2p92w7k4**، (2022/11/17).

وتجسد هذا التغيير في اعتماد إدارة الرئيس "دونالد ترامب" أسلوب الردع (للحلفاء) للحد من التعاون بينها وبين الصين، بإصدار قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال عقوبات وقعها سنة 2017 للضغط على الدول التي تشتري السلاح من روسيا أو الصين بعد صفقة صواريخ S400 بين تركيا وروسيا. [1]

واعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في إستراتيجيتها العسكرية الجديدة في المنطقة على آليتين رئيسيتين :

1- مواصلة بيع الأسلحة للحلفاء في المنطقة

إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تحتفظ بالصدارة العالمية في توريد الأسلحة لمنطقة الشرق الأوسط بحصة بلغت 50% من مبيعات السلاح العالمية للمنطقة وتشير " لورين وودز" (Lauren Woods) ، الباحثة في المركز الأمريكي للسياسة الدولية بواشنطن : " أن الولايات المتحدة باعت أسلحة بقيمة 20 مليار دولار في أسبوعين لكل من السعودية والكويت والإمارات في صيف 2022 رغم تعهدات إدارة بايدن بربط بيع الأسلحة الأمريكية بالتزام الحكومات المحلية بحقوق الإنسان" . [2]

وجاء هذا التراجع من قبل إدارة الرئيس "جو بايدن" بدافع المنافسة مع الصين، حيث يقول الجنرال " كينيث ماكنزي " (Kenneth F. McKenzie) قائد القوات المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط : " أن مبيعات السلاح إلى الشرق الأوسط ساعدت الزبائن هناك في عدم الاعتماد أكثر على الصين وروسيا في مشترياتهم من العتاد القتالي " . [3]

2- إعادة تقييم الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في المنطقة:

وذلك من خلال إدخال جملة من التعديلات على الإستراتيجية العسكرية في المنطقة في محاولة لمواكبة التغييرات الإقليمية وتقليل الأعباء المالية وأشارت الباحثة الأمريكية " كريستين ماكفان"*

[1] " صادرات الأسلحة الغربية للشرق الأوسط .. إذكاء أم احتواء للصراعات؟ "، في: **https://p.dw.com/p/3j2XH** ، (2022/02/26).

[2] "مبيعات الأسلحة الأمريكية تتزايد رغم تعهدات بايدن"، في: **http://tinyurl.com/4rfapbxk**، (2022/11/12).

[3] **المرجع نفسه.**

* عسكرية أمريكية في القوات الجوية وزميلة عسكرية في معهد واشنطن في الفترة (2020-2021).

إلى أهم التعديلات التي أدخلتها إدارة الرئيس "جو بايدن" على الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وهي : [1]

1- الانتقال إلى تناوبات قصيرة المدى وغير متوقعة لحاملات الطائرات الأمريكية، والتراجع عن سياسة الانتشار الدائم في المنطقة للحفاظ على عنصر المفاجأة وتأخير التنبؤ عند الخصوم .

2- نقل المقرات وأجهزة الاستخبارات والاستطلاع إلى أوروبا خاصة المقرات الأمامية للتقليل من التكلفة المادية لنشر القوات في الخارج .

3- الحد من عمليات النشر المستمر للأصول القتالية الأمريكية وتكثيف التمارين والمناورات مع دول المنطقة والتي توفر تواجد أمريكيا مكررا يردع العدو ويضمن التعاون الإقليمي ويطمئن الحكومات المحلية الحليفة .

4- الاستثمار في الدفاع الصاروخي للمنطقة وضمان تزويدها بمنظومات دفاعية لمواجهة التهديدات الإيرانية والجماعات المرتبطة بها .

ومن خلال هذه التعديلات في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، تم تزويد الإمارات والسعودية بأنظمة دفاع جوي متطورة لمواجهة تهديد الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة التي خربتها الجماعات المرتبطة بإيران خاصة جماعه الحوثي في اليمن .

وتم إجراء أضخم مناورة في الشرق الأوسط تحت إشراف البحرية الأمريكية بعنوان " أي أم اكس". [2] والتي تعني العمل على الأنظمة المسيرة عن بعد، وذلك في 3 فبراير 2022 ودامت 18 يوما بمشاركة 60 دولة من الخليج واليمن ومصر وجيبوتي، وشاركت فيها إسرائيل وجرت في البحر الأحمر وبحر العرب في محاولة لإظهار دعم الولايات المتحدة لحلفائها في المنطقة والتأكيد على استمرار حضورها في الإقليم .

[1] Christine McVann, "Reshaping U.S. Force Posture in the Middle East" , **http://tinyurl.com/4dru4n29**.

[2] منى المنجومي، "60 دولة تناور عسكريا في البحر الأحمر"، في: **http://tinyurl.com/yckkwj3z**، **(2022/11/03)**.

المبحث الثاني : الإستراتيجية الأمريكية في اليمن بعد 2011

ان الخصائص الجيوبوليتيكية لليمن جعلت منه بلدا مهما للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة وبالنظر إلى ضرورة الوجود الأمريكي في هذه المنطقة ذات الأهمية الجيوستراتيجية والحاجة إلى تأمين القوات الأمريكية وأساطيلها البحرية وممرات التجارة الدولية ويرجع تركيز الاهتمام الأمريكي على اليمن إلى عدة عوامل أهمها :

1- الموقع الجغرافي المهم لليمن والذي يشرف على مضيق باب المندب والجزر اليمنية ذات الأهمية الإستراتيجية في البحر الأحمر وبحر العرب

2- قرب اليمن من منابع النفط في الخليج العربي

3- الثروات الباطنية في اليمن التي حصل الأمريكيون على معلومات مهمة عنها

4- تزايد المنافسة الدولية والإقليمية في المنطقة على الموانئ الإستراتيجية وتعزيز النفوذ خاصة من المنافس الصين منذ 2009

المطلب الأول : مراحل تطور العلاقات الأمريكية اليمنية

بدأ الاهتمام الأمريكي منذ مطلع القرن العشرين بإقامة علاقات مع اليمن وتثبيت الوجود الأمريكي في هذه المنطقة المهمة من العالم، وقد مرت العلاقات اليمنية الأمريكية بثلاث مراحل أساسية :

1- مرحلة ما قبل الوحدة اليمنية (1946-1990)

2- مرحلة ما بعد الوحدة اليمنية (1990 - 2011)

3- مرحلة ما بعد "ثورة 11 فبراير 2011"

أولا : مرحلة ما قبل الوحدة اليمنية (1946- 1990)

ترجع البدايات الأولى للعلاقات الأمريكية اليمنية إلى سنة 1798 حين وصلت أول سفينة شحن تجارية أمريكية لميناء المخا اليمني وعادت محملة بـ 326 طناً من مادة البن، فكانت بداية العلاقات بين البلدين تجارية قبل ان تكون دبلوماسية، وبعد تلك الزيارة تم تقديم طلب أمريكي لحاكم اليمن لفتح مركز تجاري أمريكي في ميناء المخاء المطل على البحر الأحمر.

وتعود أول الاتصالات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليمن إلى سنة 1910 يوم قام القنصل الأمريكي " تشارلز موزر" (charles moser) بإجراء مفاوضات سرية مع حاكم اليمن " الإمام يحيى حميد الدين " (1904-1948) حول إمكانية عقد معاهدة صداقة بين اليمن

والولايات المتحدة الأمريكية وفي سنة 1918 تقدم " الإمام يحيى حميد الدين " بطلب إلى الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون " (Woodrow Wilson) (1913-1921) للاعتراف باستقلال اليمن عن الدولة العثمانية هذا الاعتراف الأمريكي باستقلالية اليمن الذي جاء في أعقاب توقيع أول اتفاقية للصداقة والتجارة وحرية الملاحة بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1945، وقد تم الاعتراف الرسمي باستقلال اليمن في 4 مارس 1946 وإقامة أول علاقة دبلوماسية بين البلدين في ماي / مايو 1946 . [1]

ومع اندلاع الثورة اليمنية ضد حكم الإمامة في 26 سبتمبر 1962 وإعلان قيام الجمهورية اليمنية ، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية للاعتراف بحكومة الجمهوريين وكان ذلك في 19 ديسمبر 1962 .

ومع تصاعد الحرب بين الملكيين والجمهوريين داخل اليمن سعت الولايات المتحدة للوساطة بين الطرفين في جنوب اليمن ، كما أيدت الولايات المتحدة استقلال جنوب اليمن عن بريطانيا في 30 نوفمبر 1967 ، وتم الاعتراف الأمريكي بجمهورية اليمن الشعبية في 7 ديسمبر 1967.

وجاءت الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1967 لتؤثر على العلاقات اليمنية الأمريكية بسبب الدعم الأمريكي لإسرائيل، فقامت جمهورية اليمن الشمالية وكذلك دولة الجنوب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودامت هذه القطيعة سبع سنوات وتم استئناف العلاقات مع الجمهورية اليمنية في الشمال في يوليو 1972 في عهد الرئيس اليمني القاضي " عبد الرحمن الأرياني " (1967-1974) . [2]

في الوقت الذي استمرت فيه القطيعة مع جمهورية اليمن الجنوبي التي دخلت في حلف مع السوفيات .

وشهدت سنوات الثمانينيات من القرن الماضي تحسنا العلاقات الأمريكية اليمنية وتركيزها على الجانب الاقتصادي مع اكتشاف الشركة الأمريكية "هنت"* للنفط في منطقة صرواح بمحافظة مأرب سنة 1984 م والتي أعقبها تدشين أول مصفاة للنفط في مأرب في أبريل 1986

[1] الأفندي محمد أحمد حسن ، " العلاقات اليمنية الأمريكية : قراءة لمحددات العلاقة في سبعة عقود " ، **شؤون العصر**، مج 18، ع 54-55 ، (2014/12/31) ، ص. ص 5-48.

[2] **المرجع نفسه** ، ص. 6.

بحضور نائب الرئيس الأمريكي في حينها "جورج بوش" الذي أكد أن التعاون في الإنتاج النفطي يعني شراكة أكبر مع الشعب اليمني .[1]

وهي إشارة إلى تحول العلاقات اليمنية الأمريكية إلى علاقات مباشرة دون الحاجة إلى الوساطة السعودية التي ظلت لعقود .

ثانيا : مرحلة ما بعد الوحدة اليمنية (1990-2011)

ساعدت الظروف الدولية بنهاية الحرب الباردة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي بتعجيل الوحدة بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي ، وقامت الجمهورية اليمنية الموحدة في 22 مايو 1990 والتي نالت اعتراف وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت في هذه الوحدة مصلحة إستراتيجية أمريكية ونموذجاً ديمقراطياً يمكن تعميمه في دول المنطقة .

وعملت الحكومة اليمنية برئاسة الرئيس السابق " علي عبد الله صالح " على تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة لتعويض ضرر المقاطعة الخليجية بسبب المواقف اليمنية من احتلال العراق للكويت سنة 1990 وأمام تزايد تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن بسبب حرب الانفصال سنة 1994 وجنوب صعده 2006 – 2010 بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي وتصاعد خطر الإرهاب مع تمركز تنظيم القاعدة في جنوب وشرق اليمن، ركزت العلاقات اليمنية الأمريكية على البعد الأمني بعد انتكاسة الانتقال الديمقراطي في اليمن .

وجاءت حادثة اعتداء تنظيم القاعدة في اليمن على المدمرة الأمريكية " USS Cole " في 12 أكتوبر 2000 في ميناء عدن ومقتل 17 بحارا أمريكيا لتجعل من القضايا الأمنية أولوية في العلاقات اليمنية الأمريكية وساهمت في انخراط اليمن في الجهود الأمريكية في الحرب على الإرهاب التي جاءت في أعقاب أحداث سبتمبر 2001 .

وكان انخراط الحكومة اليمنية في الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعاطيها بإيجابية مع المبادرات الأمريكية حول السلام العربي الإسرائيلي ، يهدف للحصول على مساعدات اقتصادية، مقابل تغاضي أمريكا على ممارسات نظام " علي عبد الله صالح" مع خصومه في الداخل اليمني وجاءت زيارة الرئيس اليمني " علي عبد الله صالح " لواشنطن في نوفمبر 2001 لتعزيز هذا المسعى مع توقيع الحكومة اليمنية مع الجانب الأمريكي اتفاقية

[1] **المرجع نفسه** ، ص. 23.

* شركة هنت أويل: هي شركة نفط وغاز مستقلة مقرها مدينة دلاس الأمريكية.

ثنائية لمكافحة الإرهاب ، تسمح للولايات المتحدة بتنفيذ عمليات في الداخل اليمني ضد تنظيم القاعدة.[1]

وعملت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة مع تفاقم أزمة النظام الداخلية في اليمن على التوسط بين الحكومة اليمنية وخصومها في اللقاء المشترك المعارض بهدف تجنب انهيار اليمن الذي إن حصل سيؤثر على الجهود الأمريكية لمحاربة تنظيم القاعدة في المنطقة، ومنه جاءت الرعاية الأمريكية في فبراير 2009 للحوار بين الرئيس " علي عبد الله صالح " ومعارضيه في أحزاب اللقاء المشترك .

ومع تسارع الأحداث في اليمن وتصاعد الأزمات الداخلية السياسية والاقتصادية والأمنية والتي أدت إلى قيام "ثوره 11 فبراير" 2011 وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أمام واقع سياسي وأمني جديد يهدد المكاسب الأمنية التي حققتها مع الجانب اليمني .

ثالثا : مرحلة ما بعد ثورة 11 فبراير 2011 في اليمن

مثلت "ثورة 11 فبراير 2011" في اليمن بداية لنهاية نظام "علي عبد الله صالح" في اليمن، الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وانطلقت معه الجهود الأمريكية في محاولة لمنع انهيار الدولة في اليمن وتجنب تداعيات ذلك على المصالح الإستراتيجية لأمريكا في المنطقة .

وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية التكيف مع تطور الأحداث في اليمن بعد ثورة 11 فبراير ، وإظهار الدعم والمساندة للمرحلة الانتقالية والقطيعة مع نظام " علي عبد الله صالح " بعد أحداث "جمعة الكرامة" 18 مارس 2011 ومقتل 53 شابا من المتظاهرين .

ودعت الولايات المتحدة إلى ضمان انتقال سلمي للسلطة في اليمن، والبحث عن قيادة جديدة انطلاقا من المبادرة الخليجية التي رعاها مجلس التعاون العربي لدول الخليج ، في محاولة لضبط حدود التغير في اليمن .

وتعزز دعم إدارة الرئيس " باراك اوباما " (2008 – 2016) للعملية السياسية الانتقالية، بإصدار مكتب العقوبات التابع للخزانة الأمريكية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 ، برنامج العقوبات في اليمن ضد الأفراد والكيانات التي تهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي في اليمن

[1] **المرجع نفسه** ، ص. 29.

وفرض العقوبات على كل شخص أو كيان يعرقل عملية تنفيذ المبادرة الخليجية بين الحكومة والمعارضة.[1]

ومع تطور الأحداث في اليمن وقيام جماعة أنصار الله الحوثية المتحالفة مع الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" بالانقلاب على الحكومة المعترف بها أمميا: حكومة "الرئيس عبد ربه منصور هادي" سنة 2015، فقد عارضت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الانقلاب وسارعت إلى دعم ومساندة "التحالف العربي" بقيادة المملكة العربية السعودية الذي أطلق ما يسمى بـ"عاصفة الحزم" في مارس 2015 لدعم الحكومة المعترف بها أمميا، إذ صرح وزير الخارجية الأمريكي في إدارة أوباما "جون كيري " (John Kerry) : " أن بلاده تثني على العمليات التي تقودها السعودية في إطار التحالف العربي ، وأن بلاده تدعم التحالف من خلال المشاركة في المعلومات الاستخباراتية والإسناد اللوجيستي والمساعدة في التحديد والاستهداف " . [2]

ومع تطور الصراع المسلح في اليمن بين جماعة أنصار الله الحوثية والحكومة الشرعية وحلفائها وتزايد الاستقطاب السعودي الإيراني وانخراطهما في الصراع اليمني ، بدأت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في اليمن بالتحول التدريجي من موقف الدعم لعمليات التحالف العربي إلى دور الوسيط السياسي لإنهاء الحرب .

وجاء هذا التطور تحت ضغط الإعلامي الغربي الأمريكي، وتقارير منظمات حقوق الإنسان الغربية حول الوضع الإنساني والأخطاء العسكرية لقوات التحالف العربي في اليمن، وكانت حادثة قصف طائرات التحالف العربي لصالة عزاء في صنعاء يوم 8 أكتوبر/ تشرين الثاني 2016 والذي خلف سنة 150 قتيلاً بداية للتحول في الموقف الأمريكي الذي انتهى مع مجيء إدارة الرئيس " جو بايدن " 2020 بوقف الدعم العسكري لعمليات التحالف العربي في اليمن، وتعيين مبعوث أمريكي لرعاية حل سياسي شامل في اليمن وكان ذلك في خطاب بايدن في 4 فبراير/ شباط 2021 حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم .

---

[1] شيماء حسن، "تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة في اليمن"، في: **http://tinyurl.com/mt4tms7s** ، (2022/12/16).

[2] **المرجع نفسه** .

المطلب الثاني : الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في اليمن

يعكس الاهتمام الأمريكي باليمن ومنطقة البحر الأحمر ككل، الأهمية الجيوستراتيجية الكبرى لليمن ، الذي حظي باهتمام قديم من واضعي الإستراتيجية الأمريكية في الإقليم، وتسعى الولايات المتحدة من خلال هذا الاهتمام لتحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية الكبرى وأهمها .

أولا : منع القوى الدولية والإقليمية المنافسة من تعزيز النفوذ في اليمن ومنطقة البحر الأحمر وبحر العرب

ويعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف التي ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقه ، في مختلف المراحل السياسية، من أجل أن تبقى منطقة البحر الأحمر وبحر العرب منطقة نفوذ خالص للولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذا ما أشار إليه الرئيس الأمريكي السابق " ريتشارد نيكسون " (Richard Nixon) 1969 – 1974 عند توليه الحكم سنة 1969 بأن هدفه التمسك بالمراكز التي حصلت عليها بلاده في منطقة البحر الأحمر ومن ضمنها الجزر اليمنية وباب المندب .[1]

وكانت رئاسة الأركان الأمريكية سنة 1948 قد وضعت المتطلبات الإستراتيجية الأمريكية في شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر والجزر اليمنية ، هذه المتطلبات التي قضت بعدم السماح لمواطئ قدم لأي دولة معادية محتملة في هذه المناطق ، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات الودية مع دولها من خلال المساعدات الاقتصادية والاجتماعية والتعاون في قضايا الدفاع . [2]

وزادت أهمية تعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 وما أعقبها من سعي العديد من الدول الكبرى لتعزيز تواجدها الاقتصادي والعسكري في المنطقة كالصين التي تسعى لإقامة خط الحرير البحري الذي يمر بالموانئ اليمنية ومضيق باب المندب منذ 2016 ، وإلى جانب مواجهة الحضور الصيني في اليمن وموانئه ، تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على منع إيران من توسيع نفوذها الجغرافي في الإقليم، والذي بدأ يتعزز مع انخراط إيران في الصراع اليمني منذ 2015 ، ومحاولتها البحث عن موطئ قدم في مضيق

---

[1] إياد جاسم محمد، "البحر الأحمر في الإستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة (1991–2010)" ،**المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية** ،ع 17 ، (ديسمبر 2020) ، ص.ص 14–25.

[2] **المرجع نفسه** ، ص. 20.

باب المندب وقد أشار وزير الخارجية الأمريكي الأسبق " هنري كيسنجر" (Henry Kissinger) 1973 – 1977 إلى ذلك بقوله : " إن التحدي الأعظم في الشرق الأوسط هو الهيمنة المحتملة على المنطقة من قبل إيران ، وأن واشنطن يجب عليها ان تعارض زيادة التوسع الإقليمي لإيران " . [1]

وتعزَّز هذا الهدف الاستراتيجي الأمريكي في اليمن ومنطقة البحر الأحمر وما ارتبط بها من جزر إستراتيجية ، مع اشتداد التنافس الدولي والإقليمي على إقامة القواعد العسكرية في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي منذ سنة 2009 وانطلاق ما يسمى بحرب الموانئ بين العديد من القوى الإقليمية الشرق أوسطية و القوى العالمية الكبرى كالصين، فرنسا، وروسيا وغيرهم.

ثانيا : الاستفادة من الفرص الاستثمارية وتعزيز التعاون الاقتصادي مع اليمن

تعود بداية الاهتمام الأمريكي لتنمية العلاقات الاقتصادية مع اليمن إلى بداية العلاقات السياسية بين البلدين خلال عهد " الإمام يحيى حميد الدين " سنة 1946 ، إذ تم التوقيع على أول اتفاق تجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية واليمن في يوليو 1946. وفي سنة 1961 حصلت الشركة الأمريكية "جون ماكوم" على أول ترخيص للتنقيب عن النفط في منطقة الساحل الغربي اليمني المطل على البحر الأحمر .

ومع اكتشاف النفط في اليمن سنة 1984 في منطقة صرواح بمحافظة مأرب من قبل الشركة الأمريكية هنت تعززت مساعي الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع الشراكة الاقتصادية مع اليمن خاصة في مجال النفط، وهذا ما أشار إليه نائب الرئيس الأمريكي " جورج بوش " أثناء زيارته لليمن سنة 1986، إذ أكد أن التعاون في الإنتاج النفطي يعني شراكة أمريكية أكبر مع الشعب اليمني . [2]

وزاد الاهتمام الأمريكي باليمن مع ورود التقارير الاستخباراتية التي تفيد بوجود احتياطات ضخمة من النفط و الغاز في اليمن، ما يجعله بديلا مستقبليا للنفط الخليجي، وجاءت أهم هذه التقارير من السفير الأمريكي السابق " ستيفن سيش " Stephen Seche سنة 2008، والتي أشار فيها إلى وجود احتياطيات ضخمة من الغاز والنفط في محافظات الجوف وشبوة ومأرب .

---

[1] نون بوست ، "القواعد البحرية وسباق الهيمنة على البحر الأحمر.. طموح إيراني أيضًا" ، في: **https://www.noonpost.com/19097**، **(2023/02/12)**.

[2] الأفندي محمد أحمد حسن ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 23.

ثالثا : دمج اليمن في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في الإقليم

مع قيام الوحدة في اليمن، تعززت العلاقات الأمريكية اليمنية خاصة في شقها الأمني، ومع إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2001 لإستراتيجية الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت قضايا الأمن ومحاربة الإرهاب أهم الأولويات الأمريكية في علاقاتها مع اليمن وذلك لسببين :

1- تمركز تنظيم القاعدة منذ سنة 2000 في محافظة شبوة ، الضالع وحضرموت، والتهديد الذي أصبح يشكله على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وأمن الملاحة الدولية.

2- عجز الحكومة اليمنية على محاربة التنظيم وتأكد ذلك بعد هجوم التنظيم على المدمرة الأمريكية "يو إس إس كول" (USS Cole) في عدن في 12 أكتوبر 2000 .

ومن خلال ما سبق، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية لدمج اليمن في الإستراتيجية العسكرية والأمنية الأمريكية في المنطقة والتي تشمل كلاً من الصومال وجيبوتي، لمواجهة الأخطار الأمنية التي تهدد الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وأهمها الإرهاب والقرصنة البحرية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من خلال مساعيها لدمج اليمن في إستراتيجيتها الأمنية والعسكرية في منطقة البحر الأحمر وبحر العرب، إلى ترتيب الأوضاع الأمنية في الخليج العربي وتعزيز النفوذ الأمريكي وتوفير الدعم اللوجستي للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، من خلال التسهيلات التي تسعى للحصول عليها في الموانئ والجزر اليمنية ومنع تعرض السفن التجارية والعسكرية الأمريكية للهجوم من السواحل اليمنية .

رابعا : مجابهة التحديات والأخطار الناجمة عن انهيار الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن بعد 2011 على المصالح الأمريكية

مثلت ثورة 11 فبراير 2011 في اليمن أكبر تحدٍ لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وذلك خوفا من تداعياتها على الأمن الإقليمي، والخوف من فقدان المكاسب الأمنية التي حصلت عليها من خلال تعاون نظام " علي عبد الله صالح " في محاربة الإرهاب وإعطاء التسهيلات الأمنية للقوات الأمريكية لمحاربة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب داخل اليمن .

ويعود تخوف الولايات المتحدة من التغييرات السياسية والأمنية التي شهدها اليمن بعد ثورة 2011 إلى :

1- احتمال تفكك الدولة اليمنية وتأثير ذلك على الأمن الإقليمي.

2- قيام نظام سياسي غير متعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لا يخدم إستراتيجيتها السياسية والأمنية في المنطقة.

ولذلك كان من أهم الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في اليمن بعد ثورة 11 فبراير 2011 منع انهيار الدولة اليمنية ومحاولة احتواء أي تغيير سياسي يخرج اليمن من دائرة النفوذ الأمريكي .

وأشار مدير الاستخبارات الأمريكية السابق " جيمس كلابر " (James Clapper) في عهد الرئيس " باراك اوباما " إلى هذا التخوف من سقوط الدولة في اليمن بقوله : " أن تدهور الحكم سيشمل تحديات خطيرة للمصالح الأمريكية والإقليمية ، بما في ذلك أنه سيجعل تنظيم القاعدة في وضع أفضل يسمح له بتدبير وتنفيذ اعتداءات " . [1]

هذا التخوف هو الذي دفع بالولايات المتحدة بالعمل على منع انهيار الدولة في اليمن ومرافقة التحولات السياسية والأمنية في هذا البلد لمنع تحوله إلى جبهة معادية للمصالح الأمريكية في المنطقة، وضمان تعاون أي نظام سياسي مستقبلي مع الإستراتيجية الأمريكية في الإقليم .

[1] عبد الله عبد الحليم أسعد عبد الحليم ، " **الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)**" ، أطروحة ماجستير غير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية، (جامعة النجاح الوطنية في نابلس. فلسطين ، كلية الدراسات العليا، 2012) ، ص. 119.

المطلب الثالث : آليات الإستراتيجية الأمريكية في اليمن

أولا : الآليات السياسية

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على الحضور الدائم في مختلف المراحل السياسية في تاريخ اليمن، فكانت أول دولة تعترف باستقلال اليمن عن السلطة العثمانية في 4 مارس 1946 بعد أن كانت قد عقدت اتفاقية الصداقة والتعاون بينها وبين اليمن سنة 1945 .

وبعد اندلاع ثورة 26 سبتمبر 1962 التي قادها الجمهوريون ضد نظام الإمامة، سارعت إلى التوسط بين الطرفين الذين خاضا حربا داخلية وتورطت فيها كل من السعودية ومصر بدعم أحد الطرفين ، وعملت على التوسط بين الطرفين المتحاربين، إذ كلف الرئيس الأمريكي " جون كيندي" (John Kennedy) 1961 – 1963 السفير الأمريكي " ألسويرث بانكر " (Bunker Ellsworth).[1] بمشروع حل الأزمة اليمنية، هذه الأزمة التي انتهت بتوقيع اتفاقية الخرطوم سنة 1970، وتقاسم السلطة بين الطرفين وإقرار النظام الجمهوري في اليمن وإلغاء الملكية. وبعد قطع العلاقات الأمنية الأمريكية بسبب الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1967، عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 1972 .

وكانت سنة 1980 بداية لمرحلة جديدة في العلاقات الأمريكية اليمنية، بالتركيز على الجانب الاقتصادي بعد مشاركة شركة هنت الأمريكية في اكتشاف النفط وإنتاجه منذ 1986 .

وبعد إعلان الوحدة اليمنية سنة 1990 لقيام الجمهورية اليمنية عملت الولايات المتحدة على تعزيز العلاقات مع حكومة " علي عبد الله صالح " دون المرور عبر السعودية، واستطاعت دفع اليمن في مبادرة الشرق الأوسط الكبير وضمان دعمه للتسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين سنة 1991، ومع تنامي التهديدات الأمنية التي كان وراءها تنظيم القاعدة دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في شراكة أمنية مع الحكومة اليمنية، ووقعت معها اتفاقية للتعاون الأمني بين البلدين، ومع تدهور الأوضاع السياسية بين نظام " علي عبد الله صالح " وشركائه في الائتلاف الحاكم منذ 2005، والذين شكلوا ما يسمى "اللقاء المشترك" تزايدت الشكوك الأمريكية حول استغلال الرئيس اليمني " علي عبد الله صالح " لعلاقته بالولايات المتحدة ليكرس سلطته وانفراده بالحكم .

[1] الأفندي محمد أحمد حسن ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 6.

هذا التوجه ساهم في تفاقم الأوضاع السياسية بعد 2005 مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة التوسط لإيجاد توافق سياسي وطني بعد انتخابات 2006 ، وهذا التوسط ساهم في سياسة بين صالح وأحزاب اللقاء المشترك برعاية أمريكية في فبراير 2009 . [1]

1- مرحلة ما بعد " ثورة 2011 "

شكلت ثورة الشباب اليمني ضد نظام " علي عبد الله صالح " تحديا كبيرا لمصالح الولايات المتحدة التي ترتبط بعلاقات إستراتيجية مع الحكومة اليمنية، وهذا ما دفعها إلى العمل على حل الأزمة وإيجاد مخرج سياسي يجنب انهيار الدولة .

واعتمدت في ذلك مجموعة من الأدوات السياسية :

1- دعوة الرئيس " علي عبد الله صالح " إلى الاستجابة لمطالب الشعب والتنحي عن الحكم

2- محاولة احتواء التغيير القادم بممارسة الضغط المزدوج على السلطة والمعارضة لقبول تنحي الرئيس وبقاء مؤسسات الحكم عبر دعم المبادرة الخليجية التي تم إطلاقها في 3 ابريل 2011 من قبل مجلس التعاون الخليجي والتهديد بمعاقبة كل من يعرقل تنفيذها.

3- دعم إدارة الرئيس " باراك أوباما " سنة 2011 للمرحلة الانتقالية بزيادة الدعم المالي لحكومة الرئيس المؤقت " عبد ربه منصور هادي " وضمان التزامه ببنود الاتفاقية الأمنية لمحاربة الإرهاب الموقعة بين الدولتين .

2- مرحلة ما بعد انقلاب جماعه أنصار الله الحوثية على السلطة 2015

كان انقلاب الجماعة على السلطة اليمنية الانتقالية في مطلع 2015 أكبر تحدٍ تواجهه الولايات المتحدة في اليمن، ويعود ذلك لخطورة سيطرة الجماعة المتحالفة مع إيران على مقاليد السلطة في اليمن .

هذا الواقع الجديد دفع إدارة الرئيس " باراك أوباما " لدعم عملية عاصفة الحزم التي أطلقتها المملكة العربية السعودية مع مجموعة من الدول لإعادة حكومة الرئيس " عبد ربه منصور هادي " للسلطة في نيسان / ابريل 2015 والتي جاء الإعلان عنها من العاصمة واشنطن من طرف السفير السعودي هناك .

[1] الأفندي محمد أحمد حسن، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 32.

ومثل هذا الدعم شكلاً من أشكال الانخراط غير المباشر في الصراع الداخلي في اليمن وموقفا داعما للحلفاء في مجلس التعاون الخليجي بسبب المخاطر الأمنية والسياسية التي تمثلها جماعة أنصار الله الحوثية على مصالح الطرفين ووقوف إيران خلفها .

ثم جاء تأييد الولايات المتحدة للقرار الأممي الذي أصدره مجلس الأمن برقم 2216 الصادر بتاريخ 14 ابريل 2015 والذي يطالب جماعة " أنصار الله الحوثية " بالتراجع عن الانقلاب والأعمال العسكرية والعودة للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية .

ومع اشتداد الصراع الداخلي في اليمن بدأت الولايات المتحدة تدريجيا في تغيير مواقفها السياسية من الصراع والتحول نحو الدفع بحل سياسي بين أطراف الصراع ، وبدا هذا التوجه مع دفع إدارة الرئيس " دونالد ترامب " أطراف الصراع للدخول في مشاورات السويد التي انتهت باتفاق ستوكهولم في 13 سبتمبر 2018 ، والذي أوقف عملية تحرير الحديدة التي كانت تحضر لها قوات الحكومة اليمنية بدعم من التحالف العربي .

ورغم فشل هذه الاتفاقية في حل الأزمة اليمنية واصلت الولايات المتحدة العمل على إيجاد تسوية سياسية للصراع اليمني مع مجيء الرئيس الأمريكي "جو بايدن" في 2021 والذي أعلن في خطابه حول السياسة الخارجية في 4 شباط / فبراير 2021 عن قرارات سياسية مهمة بشان الملف اليمني أهمها : [1]

1- إنهاء الدعم الأمريكي لكافة العمليات العسكرية الهجومية في اليمن

2- دعم جهود الأمم المتحدة لحل النزاع في اليمن

3- تعيين السيد " تيموثي ليندر كينغ " (Timothy Lenderking) مبعوث أمريكيا خاصا في اليمن للإشراف على الجهود الأمريكية لإيجاد حل سياسي دائم للأزمة

ومن اجل تسهيل الطريق أمام إيجاد حل سياسي في اليمن ألغت الولايات المتحدة تصنيف جماعة الحوثي كجماعة إرهابية، الذي أقره الرئيس السابق ترامب وتوجت هذه المساعي الأمريكية بإلزام طرفي الصراع اليمني. لتوقيع هدنة بين الحكومة اليمنية وجماعة أنصار الله الحوثية في 2 ابريل 2022 تحت إشراف الأمم المتحدة ودعم دول التحالف العربي وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية .

[1] SULTAN ALAMER , " biden and the War in Yemen: The Larger Context of the Shifts in the American Position " , **https://carnegieendowment.org/sada/84326**, (12/02/2023).

ثانيا : الآليات الاقتصادية والمالية

تعود العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليمن إلى سنة 1798 بوصول أول سفينة تجارية أمريكية إلى ميناء المخا اليمني على البحر الأحمر، ومع مرور الوقت تزايد عدد السفن التجارية الأمريكية القادمة إلى اليمن إلى 11 سفينة سنة 1804، وكان النشاط التجاري لهذه السفن نقل البن اليمني إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومع تزايد الحركة التجارية الأمريكية مع اليمن تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى السلطات اليمنية يومها لطلب إنشاء مركز تجاري أمريكي في مدينة المخا الساحلية . [1]

ونظرا للأهمية الاقتصادية التي يمثلها اليمن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والتي تعززت مع اكتشاف النفط في اليمن سنة 1980 وحصولها على معلومات مؤكدة على الاحتياطات النفطية والغازية الضخمة والتي وصلت حسب معلومات إدارة الطاقة الأمريكية إلى حوالي 3مليارات برميل نفط و 17 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي . [2]

وقد استخدمت الولايات المتحدة مجموعة من الآليات الاقتصادية والمالية للاستفادة من هذه الفرص الاستثمارية وتحقيق أهدافها الإستراتيجية، من خلال استخدام المساعدات المالية لتحقيق أهدافها السياسية والعسكرية في مختلف المراحل السياسية التي مر بها اليمن في تاريخه الحديث .

1- مرحلة ما قبل 2011

ركزت العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع اليمن قبل 2011 على الاستثمار في قطاع الطاقة ويعود أول ترخيص للشركات الأمريكية في اليمن إلى سنة 1961 بحصول شركة " جون مالكوم " (John Malcolm) على تراخيص البحث عن النفط لمدت خمس سنوات، وتمكنت الولايات المتحدة من تحويل هذا الترخيص إلى اتفاقية لمدة 30 سنة قابلة للتجديد في حال اكتشاف النفط بكميات كبيرة .

[1] إياد جاسم محمد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 21.

[2] "كيف يؤثر النفط على حاضر السياسة في اليمن ومستقبلها؟"، في: **http://tinyurl.com/46ft8mpt** ، (2022/12/19).

ومنحت هذه الاتفاقية الشركة الأمريكية الامتياز بالتنقيب في مساحة قدرها 10,000 كلم مربع من السهل الساحلي المطل على البحر الأحمر شمالا وصولا إلى مدينة المخا جنوبا وبعرض 60 ميلا في اليابسة و 12 ميلا في البحر . [1]

وفي سنة 1984 تمكنت الشركة الأمريكية " هنت أويل " (Hunt Oil) من اكتشاف النفط في منطقة صرواح بمحافظة مأرب اليمنية ومن المشاركة في إنتاج النفط الخام في اليمن .

وساهمت شركة " هنت اويل " الأمريكية في بناء أول مصفاة لتكرير النفط في اليمن والتي تغطي معظم حاجيات السوق اليمنية المحلية من المشتقات النفطية كما ساهمت في مشروع مد أنبوب النفط من منطقة صافر في شرق البلاد إلى ميناء رأس عيسى على البحر الأحمر بطول 417 كلم .

وتبلغ حصتها في القطاع النفطي رقم 18 بمأرب 38.5% . [2]

وتمكنت هذه الشركة خلال تواجدها في اليمن والذي انتهى سنة 2005 من إنتاج أكثر من واحد مليار برميل من النفط .

أعطت هذه المشاركة الأمريكية من خلال شركة " هنت اويل " فرصة للولايات المتحدة لتعزيز حضورها الاقتصادي، وفتح مجال التعاون الاقتصادي والشراكة الإستراتيجية المتعددة مع اليمن في قطاعات اقتصادية أخرى .

وشهدت سنة 2004 توقيع اتفاقية العلاقات التجارية والاستثمارية بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية، وكان ذلك في العاصمة الأمريكية واشنطن في 6 فبراير 2004 بين وزير الخارجية اليمني " أبو بكر الغربي " والممثل التجاري الأمريكي " روبرت زوليك ". [3]

وكانت هذه الاتفاقية خطوة أولى نحو التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، هذا المسعى الذي جاء في إطار عمل الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة منطقة تجارة حرة شرق أوسطية في ضمن مشروع " الشرق الأوسط الكبير" الذي جاءت به إدارة الرئيس بوش الابن سنة 2001 .

---

[1] إياد جاسم محمد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 19.

[2] المؤتمر نت، "الحياة: اليمن ينهي عقد شركة «هنت» الأميركية " ، في:
https://www.almotamar.net/23932.htm، (2023/02/11) .

[3] موقع سويس انفو، "رهانات المستقبل و إكراهات الحاضر"، في: **http://tinyurl.com/2hyefrbx**، (2023/01/03).

وقد هدفت الولايات المتحدة الأمريكية عبر هذه الآلية التجارية إلى رفع الحواجز الجمركية وتعزيز التبادل التجاري بين الدولتين والذي يصب في صالح الولايات المتحدة الأمريكية ولكن الظروف السياسية والأمنية في اليمن عطلت الكثير من هذه السياسات الأمريكية وأجلت استفادة الولايات المتحدة الأمريكية منها .

2- مرحلة ما بعد 2011

أدت ثورة فبراير 2011 في اليمن إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني، والذي انعكس على الأوضاع الاقتصادية والاستثمار الأجنبي، وأدى إلى تعطيل العديد من الاتفاقيات الاستثمارية والتجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليمن .

ومع سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحفاظ على حضورها السياسي وضمان تطبيق اليمن لبنود الاتفاقيات الأمنية الموقعة، كانت ملزمة بتقديم المساعدات الاقتصادية المالية والإنسانية للحكومة الانتقالية في اليمن .

واعتمدت الولايات المتحدة في هذه المرحلة على آليتين رئيسيتين :

أ - المساعدات المالية والإعانات المقدمة للحكومة الانتقالية المعترف بها، إذ تم رفع العون الاقتصادي المالي ليصل إلى 630 مليون دولار منذ بداية المرحلة الانتقالية حسب التصريح لوزارة الخارجية الأمريكية في آذار / مارس 2014 . [1]

وعملت من أجل دعم الحكومة الانتقالية على تنظيم مؤتمر لندن 2012 لدعم اليمن والذي تم فيه إقرار مبلغ 7.9 مليار دولار لإنجاح المرحلة الانتقالية في اليمن .

ب - المساعدات الإنسانية عن طريق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)

1- التعريف بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)

هي وكالة تابعة للحكومة الأمريكية الفيدرالية تأسست في عهد الرئيس الأمريكي "جون كينيدي" سنة 1961 وتقوم بإدارة المساعدات الخارجية التي تمنحها حكومة الولايات المتحدة وتعمل وفق توجيهاتها .

وتعَّرف الوكالة نفسها على أنها تعمل على تعزيز التقدم البشري وتوسيع المجتمعات الحرة المستقرة، وتفتح الأسواق وتخلق الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، وأنها تعمل في أكثر من 100 دولة لتعزيز الازدهار الاقتصادي وتعزيز الديمقراطية والحكم الصالح وحماية حقوق

[1] شيماء حسن ، **مرجع سبق ذكره.**

الإنسان وتحسين الصحة العالمية، وأنها تقدم الأمن الغذائي والزراعة وتحسين الاستدامة البيئية ومواصلة التعليم وتقديم المساعدات الإنسانية في أعقاب الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان . [1]

2- نشاطات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في اليمن

عملت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في اليمن منذ تأسيسها، وبدأت في التركيز على اليمن منذ سنة 2009 بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والأزمات السياسية التي انتهت بثورة فبراير 2011 .

ومع انطلاق الصراع المسلح سنة 2015 بين جماعة " أنصار الله الحوثية " والحكومة اليمنية كثفت الوكالة من مساعداتها المالية والإنسانية بسبب تدهور الأوضاع الإنسانية جراء الحرب الداخلية .

وتستهدف برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في اليمن دعم استقرار المجتمعات المحرومة والأمن الغذائي وقطاعي التعليم والصحة، كما تعمل مع الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا على تحسين السياسات ورفع كفاءة وقدرة المسؤولين الحكوميين على التسيير الراشد .

وقامة الوكالة منذ اندلاع الصراع الداخلي في اليمن سنة 2015 بمجموعة من المبادرات الشمولية والإعانات المالية أهمها :

أ - مولت الوكالة 24 مشروع مياه و كهرباء وصرف صحي اقترحها السكان المحليون في المحافظات اليمنية ومن خلال برنامج " مجتمعات قوية معا " التابع للوكالة، وقامت بتأهيل عدد من المدارس والمراكز الصحية والمتنزهات في الفترة بين 2018 - 2022 حيث استفاد منها حوالي 400 ألف يمني . [2]

ب - عملت منذ 2018 بالتعاون مع السكان المحليين على إعادة تأهيل قطاعات المياه والكهرباء والمنشآت الصحية والتعليمية في محافظات أبين ، عدن ولحج وتعز .

ج - منح منظمة اليونيسيف (UNICEF) التابعة للأمم المتحدة سنة 2022 مبلغ 15.1 مليون دولار لدعم التدخلات المنقذة للحياة في اليمن وجاءت على دفعتين :

---

[1] " الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) " ، في: **https://www.globalhealthlearning.org**، (2023/01/23).

[2] " USAID helps 400,000 Yemenis with better community services and peaceful collaboration ", **http://tinyurl.com/8jfsaasj**, (17/02/2023).

1- الدفعة الأولى بقيمة 10 مليون دولار لدعم المياه والصرف الصحي وتدخلات التغذية التي استفاد منها ما يقارب 325,000 طفل يمني نازح

2- الدفعة الثانية بقيمة 5.1 مليون دولار تُوَزَّع كَهِبَاتٍ مالية على نحو 100,000 طفل مصاب بسوء التغذية الحاد.

د - الشراكة مع الصندوق اليمني الاجتماعي للتنمية (Social Fund for Development)، قامت الوكالة الأمريكية بتمويل وتنفيذ مشروع اليمن لمواجهة الأزمة الطارئة بقيمة 11.2 مليون دولار لتوفير فرص العمل واستعادة الخدمات الأساسية (الصحة ، التعليم وإحياء القطاع الزراعي المحلي) ، من أجل بناء قدرة الأسر والمجتمعات المحلية الضعيفة على تحمل أعباء الأزمة المستمرة منذ 2015

وفي سنة 2020 تم الإعلان عن برنامج اقتصادي بقيمة 27.4 مليون دولار تحت مسمى " برنامج الإنعاش الاقتصادي " هدفه دعم التعافي الاقتصادي في اليمن، وتعزيز سبل العيش والنمو الاقتصادي ورفع دخل الأسر، وأوضحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن البرنامج سيعمل على بناء قدرة مؤسسات اليمن الرئيسية بما في ذلك البنك المركزي ووزارة المالية وهيئة الجمارك ومؤسسة الموانئ . [1]

وفي إطار هذا المسعى، جاء لقاء محافظ البنك المركزي اليمني " أحمد غالب " مع فريق من البنك الفيدرالي الأمريكي في العاصمة واشنطن في 27 ابريل 2022 تم في خلال هذا اللقاء مناقشة العلاقات المالية والخدمات البنكية التي يقدمها البنك الفيدرالي الأمريكي للبنك المركزي اليمني من أجل تطوير أدائه وتسهيل التبادل التجاري والمعاملات المالية بين اليمن وبقية بلدان العالم .

وتهدف الولايات المتحدة من خلال جملة هذه المساعدات المالية إلى الإشراف على النظام المالي اليمني وضمان تبعيته للنظام المالي الأمريكي في سياق حرب النفوذ مع المنافس الصيني في المنطقة، ومنع إيران من التسلل إلى النظام المالي اليمني للتهرب من العقوبات الأمريكية المفروض عليها منذ 1998.

[1] "مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن (الوكالة الأمريكية للتنمية) – مارس 2019"، في: **http://tinyurl.com/ye8et5fu** ، (2023/01/19).

وقد بلغ مجموع المساعدات المالية المقدمة من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في اليمن منذ 2015 نحو 3.6 مليار دولار .[1]

ويوضح الجدول التالي مجموع المساعدات المالية التي أعلنتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لليمن في الفترة 2016 – 2023 .

مجموع المساعدات المالية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في اليمن للفترة 2016-2023

السنة	المبلغ / مليون دولار	الجهات المستهدفة	المدة
2016	328 م . د	مساعدات غذائية (ضحايا الصراع في شمال اليمن + قطاع المياه والصحة)	3 سنوات من 2016 إلى 2019
2019	14.46 م . د	الأمومة والطفولة + تدريب الطواقم الطبية	–
2020	27 م . د	إنعاش القطاع الاقتصادي	–
2021	165 م . د	مساعدات غذائية منقذة للحياة لعموم المواطنين	–
2022	15.1 م . د 422 م . د	الأطفال النازحين وضحايا سوء التغذية مساعدات غذائية	–
2023	36 م . د	مساعدات غذائية للأشخاص الأكثر احتياجا	2027-2023

الجدول رقم (05) من إعداد الباحث

المصدر: https://www.undp.org

ثالثا : الآليات الثقافية

تعتبر الأدوات الثقافية من أهم الأدوات الناعمة التي تستخدمها الدول في دعم إستراتيجيتها الموجهة لبسط النفوذ والهيمنة في إقليم أو دولة ما .

وقد أشار المفكر الأمريكي " جوزيف ناي "(Joseph Nye) إلى أهمية هذه الآلية في كتابه القوة الناعمة الذي صدر سنة 2004 والتي عرفها بقوله : " هي الطريقة غير المباشرة للحصول على ما تريد ، تسمى أحيانا التوجه الثاني للقوة فقد يتمكن بلد ما من الحصول على النتائج التي

[1] المهرة بوست، "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعلن عن برنامج لإنعاش اقتصاد اليمن"، في: **https://almahrahpost.com/news/18527** ، (2023/01/07).

يريدها في السياسة العالمية ، لان هناك بلداناً أخرى معجبة مثله وتحذو حذوه وتتطلع إلى مستواه من الازدهار والانفتاح ، تريد أن تتبعه ، وبهذا المعنى فإن من المهم أيضا وضع جدول الأعمال لاجتذاب الآخرين في السياسة العالمية وليس فقط لإرغامهم على التغيير بتهديدهم بالقوة العسكرية أو العقوبات، فهذه القوة الناعمة ، جعل الآخرين يريدون ما تريد أي تختار الناس بدلا من إرغامهم " . [1]

وانطلاقا من هذا المعنى الذي نظر له جوزيف ناي تبنت الإدارات الأمريكية المتلاحقة على الأدوات الثقافية وجعلتها من أهم الأدوات والآليات لتنفيذ إستراتيجيتها، ودعم نجاحها في العالم. وفي اليمن تنوعت هذه الأدوات حسب كل مرحلة من مراحل العلاقات الأمريكية اليمنية خاصة بعد ثورة فبراير 2011، ومن أهم المبادرات الثقافية التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في اليمن بعد 2011 :

1- برنامج استجابة RGP المدعوم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) سنة 2012 والذي يهدف إلى دعم تعليم الفتيات في اليمن ، وتمكَّن البرنامج من تعليم أكثر من 250,000 فتاة عبر برامج التعليم النظامي وغير النظامي . [2]

2- إطلاق برنامج استجابة لمشروع دعم منظمات المجتمع المدني وتأهيلها للمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني اليمني 2012 . [3]

وجاءت أهم هذه المبادرات في الفترة ما بين 2012 – 2015 قبل اندلاع الحرب الداخلية والتي تضمنت مجموعة من المشاريع والدورات التدريبية لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز مشاركتها في جلسات الحوار الوطني اليمني ، وتركزت هذه الدورات في محافظات تعز ، اب وحضرموت والضلع والعاصمة صنعاء .

[1] Joseph S. Nye Jr , " **Soft Power: The Means To Success In World Politics** " , (New York , Public Affairs , 2004) , p7.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] المرصد اليمني لحقوق الإنسان ، " برنامج استجابة المدعوم من الوكالة الأمريكية للتنمية " ، في:
https://www.yohr.org/?ac=3&no=4084&d_f=152&t_f=48&lang_in=Ar ، (2023/01/21).

3- إطلاق السفارة الأمريكية لبرنامج " رواد الغد " وهو برنامج موجه لخريجي المراحل الثانوية في اليمن من أجل الدراسة في الجامعات الأمريكية في الشرق الأوسط، هذا البرنامج الذي يمنح الطلبة المتفوقين امتياز الدراسة في الجامعات الأمريكية والحصول على الامتيازات التالية : [1]

أ – تغطية رسوم الدراسة لمدة أربع سنوات.

ب – التأمين الصحي للطالب.

ج – الحصول على مبلغ مالي كمصروف شهري .

د – التدريب والتأهيل.

وانطلق هذا المشروع سنة 2017 في اليمن

رابعا : مبادرة اصنع مكانا للشباب اليمني MAP Yemen سنة 2020

وهي مبادرة ثقافية موجهة للشباب اليمني لترسيخ قيم التسامح والعمل من اجل بناء السلام في عموم اليمن .

وجاءت هذه المبادرة بدعم أمريكي من مؤسسة " وثائق" ذات التوجيه التابعة للمنظمة الأمريكية (المعهد الأمريكي للديمقراطية) National Democratic Institute، وتحت إشراف رئيسة الملحقية الثقافية والإعلامية للسفارة الأمريكية في اليمن " زينيا باغانيني " (Zennia Paganini) والتي أوضحت الهدف من هذه المبادرة في قولها: "نحن بحاجة لتعزيز أهداف السياسة الأمريكية من خلال الاستثمار في الشباب اليمني".

وتقوم المبادرة على تدريب وتأهيل الشباب اليمني لتعزيز التواصل من خلال التواصل الافتراضي بين شباب اليمن بسبب ظروف الصراع الداخلي .

وكانت أول نقطة لهذه المبادرة في جامعة تعز اليمنية من خلال مبادرة (MAP Point) والتي جاءت في ختام برنامج تدريبي لحوالي 30 شاباً من مختلف أنحاء اليمن أشرفت عليه السفارة الأمريكية في اليمن، من خلال حضور القائمة بالأعمال في السفارة الأمريكية " كاثي ويستلي" (cathy westley) وتدشينها لهذه المنصة الشبابية، كما تم منح هذه المنصة كمبيوترات مكتبية وجهاز حاسوب محمول وجهاز مشغل DVD وانترنت عالي السرعة .

كما تم منح كتب علمية وأكاديمية لطلبة جامعة تعز .

[1] " موقع السفارة الأمريكية، "**مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية تعلن عن فتح باب التقديم لبرنامج المنح الدراسية "رواد الغد"** "، في: **http://tinyurl.com/2vyenf8u** ، (2023/01/27).

وصرحت القائمة بأعمال السفير الأمريكي في اليمن "كاثي ويسلي" بشأن هذه المبادرة قائلة: "ستمثل (نقطة ماب) حضور الولايات المتحدة في اليمن بطريقة لم تكن ممكنة منذ إغلاق سفارتنا في صنعاء 2015 ونأمل أن تكون (نقطة ماب) منصة لتعزيز تواصلنا معكم ومع طلاب جامعة " تعز" وبحث إمكانية التواصل الافتراضي مع شباب اليمن خارج تعز إلى أن تتمكن مرة أخرى من الالتقاء شخصيا ". [1]

وحرصت الولايات المتحدة الأمريكية على توسيع هذه المبادرة إلى محافظات حضرموت والمهرة التي عرفت اكبر عدد من الشباب المشارك، وقد جاءت المشاريع الثقافية الأمريكية في اليمن من اجل ترسيخ الحضور الأمريكي وتكوين قيادات بالمجتمع المدني تدافع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة، وتكوين جماعات شبابية في المناطق غير الخاضعة لسلطة جماعة " أنصار الله الحوثية"، وتمكنت هذه المبادرات الثقافية من دعم نوادي لقرابة 600 شاب وشابة في اليمن، بهدف إنشاء نخبة شبابية تؤمن بالقيم الليبرالية وتكون عونا للسياسات الأمريكية في اليمن .

رابعا : الآليات الأمنية والعسكرية

تعززت العلاقات الأمريكية اليمنية في جانبها الأمني والعسكري منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، مع تزايد الأخطار الأمنية في منطقه الشرق الأوسط وازدياد متطلبات الأولويات الأمنية الأمريكية في الإقليم، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير آلياتها العسكرية والأمنية في اليمن حسب متطلبات كل مرحلة ووفقا لحاجياتها الأمنية في اليمن والإقليم بشكل عام .

1- مرحلة ما قبل 2011

بدأ التعاون الأمني والعسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية واليمن في أعقاب حادثه اعتداء تنظيم القاعدة المتمركز في اليمن على المدمرة الأمريكية " يو اس اس كول " في ميناء عدن 18 أكتوبر 2000 .

هذه الحادثة التي أظهرت عجز قوات الأمن اليمنية عن محاربة تنظيم القاعدة وأعطت الولايات المتحدة فرصة لتعزيز الشراكة الأمنية مع الحكومة اليمنية. وازدادت أهمية اليمن في

[1] " موقع السفارة الأمريكية في اليمن، "القائمة بأعمال سفير الولايات المتحدة لدى اليمن كاثي ويستلي تفتتح [نقطة ماب] في جامعة تعز " ، في: **http://tinyurl.com/yuku558s**، (2023/01/21).

الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما أعقبها من إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة "الحرب على الإرهاب" في العالم .

وتفاعل النظام اليمني بايجابية مع هذه السياسة الأمنية طمعا في العون الاقتصادي الأمريكي وخوفا من تعرض اليمن إلى ضربة عسكرية أمريكية بسبب وجود تنظيم القاعدة في جنوب وشرق اليمن. وقد عززت زيارة الرئيس اليمني " علي عبد الله صالح " لواشنطن في نوفمبر 2001 انخراط اليمن في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في الإقليم .

وتم التوقيع خلالها على اتفاقية ثنائية بين الطرفين لمحاربة الإرهاب والتي نصت على : [1]

أ – تتولى الولايات المتحدة الأمريكية تدريب وحدات الحرس الجمهوري اليمني وخفر السواحل والمساعدة في حراسة الحدود اليمنية.

ب – فتح مكتب للمباحث الفيدرالية الأمريكية وجهاز الاستخبارات (CIA) في اليمن.

ج – السماح للطائرات الأمريكية بدون طيار بقتل وتتبع عناصر القاعدة داخل الأراضي اليمنية

د – تقديم تسهيلات للعمليات العسكرية البرية ضد تنظيم القاعدة عند الضرورة.

مكنت هذه الاتفاقية الأمنية للولايات المتحدة من ضمان انخراط اليمن في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في الفترة ما بين 2001 – 2010 وسمحت لها بتتبع عناصر القاعدة في جزيرة العرب وقتل العديد من قادة التنظيم، كان أبرزها قيام طائرة بدون طيار بقتل " أبو علي الحارثي" في مأرب 2009 والتوغل العسكري بريا في محافظة أبين سنة 2009 . [2]

وكان العون الاقتصادي المالي أحد أهم الأدوات المحفزة للشراكة الأمنية الأمريكية اليمنية، لحاجة اليمن للمساعدات الاقتصادية والتي وصلت سنة 2011 إلى 150 مليون دولار، والتي يذهب اغلبها لتمويل متطلبات تدريب الأجهزة الأمنية والعسكرية اليمنية .

2- مرحلة ما بعد 2011

شكلت الأوضاع السياسية والأمنية بعد ثوره فبراير 2011 في اليمن تحديات أمام الإستراتيجية الأمنية العسكرية للولايات المتحدة في هذا البلد، ما دفعها إلى محاوله التأقلم مع تطورات الأوضاع السياسية والأمنية واستخدام العديد من الأدوات الأمنية والعسكرية المناسبة لتطورات الأوضاع الأمنية في اليمن وكان أهمها :

[1] "التقرير الاستراتيجي اليمن 2012 "، في: **http://tinyurl.com/22ynx46a** ، (2023/01/03).

[2] الأفندي محمد أحمد حسن ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 30.

أ – دعم الحكومة الانتقالية لضمان التزامها ببنود الاتفاقية الأمنية الموقعة سنة 2001

وكان ذلك بحرص للولايات المتحدة على دعم المرحلة الانتقالية التي أسست لها المبادرة الخليجية، هذا الدعم الذي كان سياسيا واقتصاديا، إذ رفعت الولايات المتحدة العون الاقتصادي لليمن ليصل إلى 630 مليون دولار في نوفمبر 2011 . [1]

هذا الدعم الاقتصادي كان في مقابل التزام حكومة الرئيس الانتقالي " عبد ربه منصور هادي " بالاتفاقية الأمنية الموقعة بين اليمن والولايات المتحدة والسماح للولايات المتحدة الأمريكية بالإشراف المباشر على العمليات العسكرية في محاربة تنظيم القاعدة في اليمن .

كما منحت الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ 247 مليون دولار خلال السنة المالية 2012 – 2013 للحكومة اليمنية مخصص لغرض بناء قدرات قوات الأمن المكلفة بمحاربة تنظيم القاعدة .[2]

ب – الدعم العسكري لعملية عاصفة الحزم 2015

أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها لعملية عاصفة الحزم العسكرية التي أطلقها التحالف العربي لدعم الحكومة اليمنية المعترف بها أمميا ضد انقلاب جماعة " أنصار الله الحوثية " سنة 2015، هذا الانفلات الذي رأت فيه الولايات المتحدة تعزيزاً للنفوذ الإيراني في اليمن ومنطقة البحر الأحمر .

وكان دعم الولايات المتحدة لعاصفة الحزم من خلال المشاركة في المعلومات الاستخباراتية والإسناد اللوجيستي والمساعدة على تحديد الأهداف واستهدافها، وكذلك تزويد طائرات التحالف بالوقود في الجو .

كما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مع التحالف العربي خلية التخطيط المشترك لتنسيق العمليات العسكرية و الاستخباراتية مقرها العاصمة السعودية "الرياض" .

كما شاركت السفن البحرية الأمريكية في تفتيش السفن في بحر العرب والبحر الأحمر لاعتراض شحنات الأسلحة الإيرانية الموجهة إلى جماعة " أنصار الله الحوثية " عبر ميناء الحديدة .

---

[1] شيماء حسن ، **مرجع سبق ذكره.**

[2] **المرجع نفسه.**

هذا الدعم العسكري الذي تعزز بوصول الرئيس " دونالد ترامب" سنة 2017 للحكم تجسيدا لرغبته في الحد من النفوذ الإيراني في الإقليم وكان ذلك برفع الحظر الذي أقرته إدارة الرئيس "باراك اوباما " في أواخر عهدها على صفقة الأسلحة الأمريكية الموجهة للسعودية بمبلغ 1.3 مليار دولار .

وقد تم إيقاف الدعم العسكري الأمريكي للعمليات العسكرية في اليمن في 4 فبراير 2021 مع مجيء إدارة الرئيس " جو بايدن " التي انخرطت في جهود الوساطة السياسية لإيجاد حل سلمي للصراع في اليمن .

ج – إنشاء فرقة العمل المشتركة (CTF-153)

وهي فرقة عسكرية بحرية أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب المناورة الضخمة التي قامت بها البحرية الأمريكية في فبراير 2022 في البحر الأحمر والتي ضمت 60 دولة شرق أوسطية .

هذه القوه البحرية هي فرقة عمل بحرية دولية بقيادة الولايات المتحدة تضم أكثر من 15 دولة تم الإعلان عنها في المقر الإقليمي للبحرية الأمريكية في البحرين في 17 ابريل 2022 . [1]

ومن أهم الدول المشاركة السعودية، الأردن، مصر، الإمارات العربية المتحدة إضافة إلى كل من اليمن الصومال .

وتعد فرقة العمل المشتركة (CTF-153) الغرفة الرابعة التي تنشئها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لبسط النفوذ في الخليج العربي وبحر العرب، وأوضح قائد القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية الفريق " براد كوبر " (Brad Cooper) في البحرين أهداف ونطاق عمل هذه القوات بقوله : " ان فرقة العمل (CTF-153) التابعة للبحرية الأمريكية المشتركة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم بدوريات في الممر المائي بين مصر و المملكة العربية السعودية عبر مضيق باب المندب إلى المياه قبالة الحدود العمانية " .[2]

وأضاف " كوبر" : " هذه مياه مهمة من الناحية الإستراتيجية تستدعي اهتمامنا " .

---

[1] علي الذهب ، " التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر وتداعياته على الأمن القومي العربي" ، في: **http://studies.aljazeera.net/ar/article/5484**، (2023/01/18).

[2] المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ، " قوة بحرية أمريكية في البحر الأحمر والخليج، المهام والأهداف"، في: **http://tinyurl.com/fn8n367h** ، (2023/01/27).

وعن أهداف القوة البحرية (CTV153) جاء في بيان الإعلان عنها أنها قوه متعددة الجنسيات لمنطقة البحر الأحمر لزيادة التنسيق بين القوات البحرية الإقليمية والردع ضد الأنشطة غير القانونية والمقصود بها الاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة .

وتشكل القوه البحرية الجديدة أداة عسكرية إضافية لمنع تهريب الأسلحة للحوثيين في اليمن في مسعى أمريكي للضغط على جماعة " أنصار الله الحوثية " للجلوس على طاولة المفاوضات والقبول بالحل السلمي وهذا ما أوضحه كوبر في حديثه عن مهام هذه القوة إذ قال : " إن القوة الجديدة ستؤثر على قدرة الحوثيين على الحصول على مثل هذه الأسلحة (الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة) ، وسنكون قادرين على القيام بذلك بشكل حيوي ومباشر أكثر مما نفعله اليوم " .[1]

كما تسعى الولايات المتحدة من خلال هذه القوة إلى بسط النفوذ العسكري على طول المنطقة الممتدة من البحر الأحمر إلى بحر العرب مرورا بمضيق باب المندب وخليج عدن، ومنع أي قوة دولية أو إقليمية منافسة من تعزيز حضورها العسكري في هذه المنطقة المهمة استراتيجيا

د – التواجد الأمني في المحافظات الساحلية اليمنية المطلة على بحر العرب .

تركز الولايات المتحدة الأمريكية على المحافظات المطلة على بحر العرب من خلال تكثيف النشاط الدبلوماسي والعسكري مع السلطات المحلية في هذه المحافظات، وتركيز الجهد الدبلوماسي والعسكري على محافظتي المهرة وحضرموت اليمنيتين لما تملكه المحافظتين من احتياطيات نفطية وإطلالة بحرية واسعة وإستراتيجية على بحر العرب .

ومنذ مطلع سنة 2022 تركز الحضور الأمريكي في محافظة حضرموت الغنية بالنفط والتي تتمتع باستقرار امني وسياسي وإطلالة بحرية إستراتيجية ، حيث قام السفير الأمريكي في اليمن " ستيفن فاجن " (Steven Fagin) بزيارتين إلى هذه المحافظة منذ تعيينه في جوان / حزيران 2022، الأولى في يونيو 2022 والثانية في نوفمبر / تشرين الثاني 2022، وجاء تركيز الولايات المتحدة على هذه المحافظة إلى جانب محافظة المهرة بعد تزايد الحضور الصيني فيها عبر نشاطات القائم بأعمال السفارة الصينية في اليمن .

[1] **المرجع نفسه.**

والتقى السفير "فاجن" خلال زيارته الثانية السلطات المحلية للمحافظة، وأكد على الدعم الأمريكي للمحافظة في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب ودعم القطاعات الحيوية المرتبطة بالموانئ والتنمية .[1]

وفي نفس الفترة قام فريق الشؤون المدنية في الجيش الأمريكي بزيارة للمحافظة والتقى خلالها بالمسؤولين المحليين وتم مناقشة الاحتياجات الأمنية للمحافظة .

وتؤكد هذه الزيارات الدبلوماسية والعسكرية الأمريكية لمحافظة حضرموت اليمنية على سعي أمريكا لتعزيز حضورها الاقتصادي والأمني في هذه المنطقة الحيوية .

وهذا ما أكد عليه الخبير الاستراتيجي اليمني " علي الذهب " في حوار مع قناة " عربي 21" إذ أوضح أن نشاط الولايات المتحدة في حضرموت له بعدان :

الأول عسكري في إطار التطلعات الأمريكية من حيث الموقع الذي تتمتع به محافظة حضرموت وارتباطها بجزيرة سقطرة .

أما البعد الثاني فهو أمني يتعلق بالإرهاب وتهديدات إيران وحضورها في المنطقة، إضافة إلى التهديدات المتعلقة بالتنافس مع الصين في المنطقة وفي جيبوتي والسواحل اليمنية.[2]

وأما محافظة المهرة فيعود الاهتمام الأمريكي بها إلى سنة 2018 مع زيارة السفير الأمريكي السابق " كريستوفر هينزل " (Christopher Henzel) للمحافظة في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 والتي ركزت على مكافحة، الإرهاب وتهريب المخدرات، ومنع وصول السلاح للحوثيين عبر حدود المحافظة مع عُمان .[3]

وناقش السفير سبل دعم الولايات المتحدة للسلطات المحلية في المحافظة. وتشير العديد من التقارير الإعلامية إلى وجود عسكري أمريكي في مطار الغيظة العسكري بالمهرة، والذي تتخذه المملكة العربية السعودية قاعدة لقواتها العسكرية في المحافظة .

ومن خلال ما سبق يتبين تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على المحافظات المطلة على بحر العرب في شرق اليمن، من أجل ضمان أمن المسارات المائية، والحد من النشاطات الصينية

---

[1] اشرف الفلاحي، "ما وراء اهتمام واشنطن بمحافظة حضرموت اليمنية؟" ، في: **http://tinyurl.com/7xvz2erv**، (2023/01/28).

[2] **المرجع نفسه.**

[3] موقع يمن شباب نت،" السفير الأمريكي يزور"المهرة " ويتحدث عن مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة للحوثيين "، في: **https://yemenshabab.net/news/61654**، (2023/01/30).

فيها، ومنع إيران من التواجد في هذه المنطقة الإستراتيجية المهمة كما تسعى لكسب موافقة السلطات المحلية في هذه المحافظات لإقامة قاعدة عسكرية دائمة في جزيرة سقطرة مستقبلاً .

المطلب الرابع : تحديات الإستراتيجية الأمريكية في اليمن بعد 2011

واجهت الإستراتيجية الأمريكية في اليمن العديد من التحديات السياسية والأمنية قبل 2011 وبعدها، هذه التحديات التي أعاقت إلى حد ما تحقيق الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية هناك وأهمها:

أولا : هشاشة الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن قبل وبعد 2011

شكّلت الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن أكبر التحديات أمام الإستراتيجية الأمريكية في هذا البلد، فاليمن في أغلب فترات تاريخه الحديث لم يعرف الاستقرار الأمني والسياسي حتى بعد قيام الوحدة بين الشمال والجنوب سنة 1990، هذه الوحدة التي دعمتها الولايات المتحدة الأمريكية ورأت فيها تجربة ديمقراطية ناجحة في الإقليم يمكن تعميمها ، ولكن تدهور الأوضاع السياسية والأمنية بعد حرب انفصال الجنوب سنة 1994 ثم دخول البلاد في أزمة سياسية بعد الخلافات بين أحزاب اللقاء المشترك اليمنية وحكومة علي عبد الله صالح منذ 2009 عقدت الأوضاع أكثر فأكثر، وقد أدت الحروب التي خاضتها الحكومة اليمنية مع جماعة أنصار الله الحوثية (2004–2010) وتنظيم القاعدة إلى إضعاف الحكومة اليمنية والتأثير على الشراكة الأمنية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي أعقاب ثورة فبراير 2011 الشعبية اليمنية ضد سلطة الرئيس "علي عبد الله صالح" وما تبعها من اختلالات أمنية، ساهمت في تراجع السياسة الأمريكية في اليمن وتناقضت في بعض الأحيان تبعا لتغير الإدارات الأمريكية المتعاقبة (أوباما، ترامب وبايدن) في الفترة 2015–2021.

ثانيا : تحدي جماعة أنصار الله الحوثية

منذ ظهور جماعة أنصار الله الحوثية كفاعل مهم على الساحة اليمنية حاولت الولايات المتحدة الأمريكية احتواء الجماعة والتغاضي في كثير من الأحيان عن ممارستها السياسية والعسكرية،وذلك بغرض إحداث توازن في المشهد اليمني بعد تمدد تنظيم القاعدة وتحالفه مع العديد من القبائل اليمنية، وجاء تأكيد السفير الأمريكي "جيرالد فايرستاين" (Gerald M. Feierstein) سنة 2012 على وجوب مشاركة جماعة الحوثي في جلسات الحوار الوطني في

اليمن في هذا السياق بقوله : " إن جماعة الحوثي فصيل سياسي يمني ولابد من مشاركتها في الحياة السياسية كأي تيار سلمي ".[1]

ومع تنفيذ جماعة الحوثي بالتحالف مع قوات الرئيس علي عبد الله صالح انقلاب 2015 على سلطة الرئيس " عبد ربه منصور هادي " وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة لدعم عملية "عاصفة الحزم" العسكرية بقياده المملكة العربية السعودية للحد من توسّع سيطرة الحوثيين في الداخل اليمني خاصة في مأرب وعدن .

ورغم رفع جماعة أنصار الله الحوثية لشعار الموت لأمريكا إلا ان الجماعة لم تهاجم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ويؤكد الخبير الاستراتيجي اليمني " علي الذهب " في حوار لقناة " عربي 21 " أن الحوثيين التزموا للولايات المتحدة عبر قنوات خلفية أو بطريقة غير مباشرة بمواجهة تنظيم القاعدة في اليمن . [2]

وبرغم الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لدمج الحوثيين في العملية السياسية في أعقاب إلغاء إدارة بايدن لتصنيف جماعة "أنصار الله الحوثية" كمنظمة إرهابية، والذي أقرته إدارة الرئيس دونالد ترامب في ديسمبر 2020 [3]، وذلك في محاولة لكسب تأييد الجماعة للحل السياسي الذي تطرحه إدارة الرئيس "بايدن" في اليمن، إلا أن الجماعة ما زالت تسعى لتعطيل الحل السياسي بإيعاز إيراني لمنع الولايات المتحدة من تحقيق مكاسب سياسية في اليمن، ودفعها للاعتراف بالمكاسب السياسية والعسكرية التي حققتها الجماعة والإقرار بالنفوذ الإيراني في البلاد، فجماعة "أنصار الله الحوثية" شكلت تحدياً سياسياً وأمنياً للولايات المتحدة الأمريكية وفاعلا لا يمكن تجاوزه في أي حل سياسي مستقبلي وأن أي تعاطٍ مع الجماعة سيرغم الولايات المتحدة على تقديم تنازلات للجماعة في مقابل انخراطها في مسعى إيجاد حل سياسي للأزمة في اليمن .

ومع إدراك الولايات المتحدة لحجم النفوذ الإيراني في اليمن وعلى جماعة أنصار الله الحوثية، كان لابد عليها العمل للحد من هذا النفوذ عبر سلسلة من الإجراءات كان أهمها، إعلان

---

[1] شيماء حسن ، **مرجع سبق ذكره**.

[2] اشرف الفلاحي ، " كيف تبدو إستراتيجية إدارة بايدن تجاه الحوثيين وأزمة اليمن؟ "، في: **http://tinyurl.com/muu5pfh8**، (2023/03/02).

[3] "بلينكن: أمريكا تلغي منظمة إرهابية 16 فبراير"، في:

https://www.reuters.com/article/idARAL4N2KI2P2، (2023/03/03).

الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2019 عن جائـزة تبلغ 15 مليون دولار مقابل المعلومات تدل على مكان القائد الإيراني رفيع المستوى في الحرس الثوري " عبد الرضا شهراني " الذي يعمل في اليمن والذي لديه سوابق باستهداف الأمريكيين وحلفائهم في المنطقة .[1]

كما عززت الولايات المتحدة الأمريكية من عمليات تفتيش السفن القادمة لليمن لمنع تهريب الأسلحة الإيرانية للحوثيين من خلال الغرفة الدولية البحرية CTV 153 ورغم عجز إيران عن تعزيز نفوذها في الممر المائي الدولي في البحر الأحمر بعد فشل جماعة أنصار الله الحوثية في السيطرة على عدن ومحافظات شرق اليمن ، إلا ان أنها ما زالت تمتلك فرصة لتعطيل الحل السياسي الذي تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية في اليمن وفرض شروطها في بقية الملفات العالقة في إطار العلاقات الأمريكية الإيرانية .

ثالثا : ضغوطات الداخل الأمريكي على السياسة الخارجية الأمريكية في اليمن

مثلت ضغوطات الداخل الأمريكي سواء من الإعلام أو منظمات حقوق الإنسان وكذلك المشاحنات بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي تحديات كبيرة على الإستراتيجية الأمريكية في اليمن سواء قبل 2011 أو بعدها .

فرغم مساندة إدارة الرئيس باراك أوباما لعملية عاصفة الحزم التي أطلقتها المملكة العربية السعودية لدعم الحكومة اليمنية سنة 2015 ، إلا ان أخطاء التحالف العربي العسكرية والتي تسببت في سقوط ضحايا مدنيين منذ حادثة قصف طائرات التحالف لصالة العزاء في صنعاء 8 أكتوبر/ تشرين الثاني 2016 والتي ذهب ضحيتها 150 قتيلاً ، أدى إلى تزايد ضغوطات الداخل الأمريكي على إدارة الرئيس أوباما في أوت / أغسطس 2016 بتقليص الدعم العسكري لعملية عاصفة الحزم وخفض عدد المستشارين العسكريين الأمريكيين لدى قوات التحالف العربي ، وتجميد صفقة أسلحة أمريكية كانت موجهة للسعودية . [2]

ومع وصول الرئيس " دونالد ترامب " للسلطة سنة 2017 سمح باستئناف بيع الأسلحة للمملكة العربية السعودية في تموز يوليو 2017 التي علقتها إدارة اوباما .

---

[1] أمل العالم، "**موقع اليمن في الصراع الإيراني–الأميركي**"، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، شباط/ فبراير 2020)، ص.4.

[2] شيماء حسن علي ، **مرجع سبق ذكره.**

إلا ان الضغوطات السياسية تواصلت مع اعتماد مجلس الشيوخ الأمريكي بالأغلبية الجمهورية في فبراير/ شباط 2019 قرارا يدعو إدارة الرئيس ترامب إلى الانسحاب الكلي من الحرب في اليمن وتوقيف الدعم لعمليات التحالف العربي هناك .

هذه الضغوطات السياسية والإعلامية ومن منظمات المجتمع المدني الأمريكي ساهمت في تراجع الولايات المتحدة عن الدعم العسكري للحرب في اليمن، وتحول السياسة الأمريكية إلى دعم الحل السياسي الشامل هذا التوجه التي تجسد مع عودة الديمقراطيين للسلطة في الولايات المتحدة مع انتخاب الرئيس " جو بايدن " 2020 وقراره بإنهاء الدعم الأمريكي لكافة العملية العسكرية الهجومية وما يتعلق بها من صفقات التسليح .

رابعاً: الحضور الصيني في اليمن

يمثل تزايد الحضور الصيني في اليمن تحديا جيو سياسيا كبيرا للولايات المتحدة الأمريكية، والذي تزايد مع سعي الصين لتطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الحكومة اليمنية منذ 2013 م.

ورغم إتباع الصين لسياسة الحذر والحياد تجلى الصراع اليمني الذي اندلع سنة 2015، إلا أنها حافظت على حضور سياسي فاعل من خلال التواصل الدائم مع الحكومة اليمنية المعترف بها اميا، وباقي الأطراف اليمنية الفاعلة بما فيها جماعة أنصار الله الحوثية.

ومنذ توقيع الهدنة في اليمن سنة 2022 برعاية أممية، كثفت الصين من حضورها الدبلوماسي والاقتصادي خاصة في المحافظات ذات الإطلالة البحرية (عدن، حضرموت، المهرة) في جنوب وشرق اليمن ، لما تمله من مؤهلات اقتصادية وهذا ما مثل نقطة للاحتكاك الجيوستراتيجي مع الولايات المتحدة في اليمن بصفة عامة وفي هذه المحافظات ذات الأهمية الإستراتيجية بصفة خاصة.

المبحث الثالث : الإستراتجية الصينية في اليمن بعد 2011

تعتبر الإستراتجية الصينية في اليمن جزءاً من إستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام و منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي على وجه الخصوص .

هذه المنطقة التي تعد مركز اهتمام القوى الإقليمية والدولية في إطار التنافس الدولي والإقليمي على موانئ المنطقة ومواردها، وأهمية التواجد في هذه المنطقة الإستراتجية بدافع الضرورات الأمنية وحماية المصالح الاقتصادية وضمان حركة الملاحة الدولية في هذا الممر البحري الدولي .

وإذا كان الحضور الصيني في اليمن قديما نسبيا، إلاَّ أن المنافسة الصينية مع الولايات المتحدة حول المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية في العالم ، زادت من أهمية اليمن بمنظور الإستراتيجية الصينية ، مدفوعا بالمتغيرات السياسية والأمنية في اليمن بعد 2011 والتي ساهمت في زيادة الحضور الإقليمي والدولي هناك وسعي القوى الدولية والإقليمية لإيجاد مراكز نفوذ استراتيجي في موانئه وجزره ذات الأهمية الإستراتجية .

المطلب الأول : تاريخ العلاقات الصينية اليمنية

تعود العلاقات الصينية اليمنية تاريخيا إلى محطات قديمة ، بداية من الألفية الأولى من الميلاد مع القوافل التجارية التي كانت تنقل البخور والتوابل اليمنية إلى الصين في مقابل الحرير والذهب والفضة الصينية عبر طريق الحرير القديم .

وجاءت زيارة الرحالة الصيني " تشنغ خه" على متن أسطول تجاري لليمن سنة 1416م حين زار ميناء عدن ، في إطار جولة للأسطول الصيني لتعزيز العلاقات التجارية والدبلوماسية بين الصين وقارتي آسيا وإفريقيا ، هذه الزيارة التي تؤكد الأهمية الإستراتجية التي حظي بها اليمن عند الصينيين منذ القدم. وللوقوف عند مسارات العلاقات الصينية اليمنية وتطورها تاريخيا ندرس ثلاث مراحل أساسية في العصر الحديث :

أولا : مرحلة ما قبل الوحدة اليمنية 1949 – 1990

وتبدأ مع تأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة 1949 بقيادة الزعيم " ماو تسي تونغ" (Mao Zedong) 1893 – 1976 ، هذه الفترة التي عملت فيها الصين على إحياء علاقاتها التاريخية مع الدول العربية، وسعت لكسب الاعتراف الدبلوماسي بجمهورية الصين الشعبية على حساب جمهورية الصين الوطنية (تايوان) .

وتعود أول علاقات الصين الدبلوماسية مع اليمن في العصر الحديث إلى المملكة المتوكلية في شمال اليمن ، في عهد الإمام "يحيى حميد الدين" وكان ذلك في 24 سبتمبر 1956، والذي أعقبه اعتراف المملكة المتوكلية في اليمن بجمهورية الصين الشعبية في 31 أوت / أغسطس 1956 وتم فتح أول مفوضية دبلوماسية صينية في اليمن في محافظة تعز سنة 1957 .[1]

وجاءت أول زيارة وفد يمني رفيع المستوى إلى الصين في 13 يناير 1958، وتم التوقيع خلالها على اتفاقية الصداقة بين البلدين .

وبعد قيام ثورة الجمهوريين في اليمن سنة 1962 ضد نظام الإمامة، سارعت الصين إلى تأييد الثورة اليمنية والاعتراف بحكومة الجمهوريين وكان ذلك في 26 سبتمبر 1962 ، وتم التوقيع على اتفاقية الصداقة اليمنية الصينية في يونيو / جوان 1964 .

وكان من نتائج هذا التقارب الدبلوماسي الصيني اليمني ، تأييد اليمن لاستعادة الصين مقعدها في مجلس الأمن الدولي من تايوان في ديسمبر 1971 ، في مقابل تعزيز العلاقات التجارية أو المساعدات التنموية الصينية لليمن، وتُوجت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بزيارة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إلى الصين في 24 ديسمبر 1987 .[2]

أما عن العلاقات الصينية مع جنوب اليمن فبدأت بصفة رسمية في 30 نوفمبر 1967 مع إرسال الصين برقية تهنئة للرئيس اليمني الجنوبي " قحطان الشعبي" 1967 – 1969 بمناسبة إعلان جنوب اليمن استقلاله عن الاستعمار البريطاني، وإعلان قيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ذات التوجه الاشتراكي، وتم إرسال وزير الخارجية الصيني حينها "تشن بي" برقية لوزير خارجية جمهورية جنوب اليمن ، تعلمه باعتراف الحكومة الصينية بالجمهورية الجديدة في جنوب اليمن .

ثانيا : مرحلة ما بعد الوحدة اليمنية 1990 – 2011

تعززت العلاقات الصينية اليمنية مع قيام الوحدة بين شطري اليمن سنة 1990 بعد مسارعة الصين إلى الترحيب بمشروع الوحدة اليمنية ، وتم التركيز في هذه المرحلة الممتدة من سنة 1990 إلى 2011 على تعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين .

---

[1] حمادة وهبة مسعد احمد غنا، "العلاقات اليمنية الصينية (1956–1962)" ، **مجلة كلية الآداب**، جامعة سوهاج ، م 40 ، ع 2 ، (أبريل 2015) ، ص. ص. 1088–1161.

[2] وو فو قوي (عبد الكريم)، "العلاقات الصينية اليمنية"، في: **http://tinyurl.com/2bbp33fs**، (2023/03/28).

وكان ذلك التوجه نحو تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين مدفوعا برغبة اليمن في جذب استثمارات أجنبية في القطاع النفطي وتخفيف أعباء الأزمة الاقتصادية في تلك المرحلة ، بعد تدهور علاقاته مع دول الخليج العربي في مقابل رغبة جمهورية الصين الشعبية تعزيز انفتاحها على الاقتصاد العالمي عبر سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي التي أطلقها الرئيس الصيني " دينغ شيا بينغ " سنة 1978 والتي تعززت باعتماد سياسة اقتصاد السوق سنة 1993 .[1]

وشهدت هذه المرحلة العديد من الزيارات المتبادلة بين الدولتين على مستوى القيادات السياسية العليا للبلدين وكان أهمها : [2]

1- زيارة الرئيس اليمني "علي عبد الله صالح" للصين في فبراير 1998

2- زيارة نائب الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" لبكين في 31 مارس 1999

3- زيارة الرئيس اليمني لبكين سنة 2006.

4- زيارة نائب الرئيس الصيني " شي جين بينغ " إلى اليمن في 24 يونيو 2008

ومن خلال هذه الزيارات المتبادلة تم تعزيز التبادل الاقتصادي والتجاري وجذب الاستثمارات الصينية في القطاع النفطي اليمني .

وتزايد الاهتمام الصيني بالموانئ اليمنية منذ 2005 المخا وشبوة، وبلغ إجمالي ما تم توقيعه من اتفاقيات وبروتوكولات تعاون بين البلدين في هذه الفترة نحو 47 اتفاقية بحلول سنة 2004 شملت التعاون في كافة المجالات الاقتصادية .

ثالثا : مرحلة ما بعد 2011

أثرت الظروف السياسية والأمنية التي شهدها اليمن بعد ثورة فبراير 2011 الشعبية ضد نظام " علي عبد الله صالح " على تطور العلاقات الصينية اليمنية وأجلت طموح جمهورية الصين الشعبية في تعزيز حضورها السياسي والاقتصادي في اليمن، إلا أن الصين حرصت على الحضور السياسي والتواصل الدائم مع الأطراف السياسية في البلاد ، وتركزت السياسة الصينية في اليمن بعد 2011 على :

---

[1] منصور فالح إسماعيل الحيصة ، " **الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى (1990 – 2008)** " ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، (جامعة مؤتة ، قسم العلوم السياسية ، 2008) ، ص.30.

[2] وو فو قوي (عبد الكريم) ، **مرجع سبق ذكره.**

1- دعم عملية الانتقال السياسي في اليمن وتشجيع الحوار اليمني الذي انطلق سنة 2012 والترحيب بنتائجه .

2- الاعتراف بشرعية الحكومة اليمنية برئاسة الرئيس المؤقت "عبد ربه منصور هادي"، والحرص على التواصل الدائم معها .

3- التواصل مع الأطراف الفاعلة في الأزمة اليمنية دون الاعتراف بشرعية الكيانات الموازية للحكومة اليمنية، خاصة حكومة الحوثيين التي أعلنت سنة 2015 بعد احتلالهم صنعاء

4- الدعوات المستمرة بالعمل على إيجاد حل سياسي دائم بقيادة الأمم المتحدة يضمن وحدة اليمن واستقراره.

وتميزت السياسة الصينية في اليمن في هذه الفترة بالسعي إلى تقديم نفسها كوسيط حيادي في الأزمة دون الانخراط في دعم أي من الأطراف المتحاربة بعد 2015 ، وهذا ما أدى بالأطراف السياسية في اليمن لقبول الدور الصيني والتعاطي معه بايجابية .

ومن أهم المحطات السياسية في العلاقات الصينية اليمنية في هذه المرحلة :

1- زيارة الرئيس " عبد ربه منصور هادي " للصين سنة 2013 والتي تم خلالها التوقيع على عدد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية.

2- لقاء الرئيس الصيني " شي جين بينغ " مع رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني " رشاد محمد العليمي " خلال قمة الرياض التي جمعت الصين مع الدول العربية في المملكة العربية السعودية في ديسمبر 2022 ، وإعلانه دعم الصين لمجلس القيادة الرئاسي الذي تم تشكيله بقرار جمهوري بتاريخ 7 ابريل 2022 من طرف الرئيس السابق " عبد ربه منصور هادي"

وكان من أهم المحطات التاريخية في العلاقة بين البلدين في هذه المرحلة ، توقيع مذكره تفاهم بين حكومتي البلدين لانضمام اليمن لمبادرة الحزام والطريق ، في 25 ابريل 2019 خلال الدورة الثانية لمنتدى الحزام والطريق بالتعاون الدولي المنعقد بالعاصمة الصينية بكين .

ومنذ إعلان الهدنة بين الأطراف اليمنية المتحاربة برعاية أممية في 2 ابريل 2022 ، عاودت الصين نشاطها الدبلوماسي في اليمن من خلال سفيرها الحالي "كانغ يونغ" (Kang Young) وتركز نشاطها في هذه الفترة الأخيرة على التواصل وزيارات الوفود الصينية إلى المحافظات المحررة على الساحلين الغربي والشرقي لليمن في محاولة لربط العلاقات مع السلطات المحلية

في كل من تعز، حضرموت ، شبوة ذات الأهمية الإستراتجية والإطلالة البحرية على البحر الأحمر وبحر العرب .

المطلب الثاني : الأهداف الإستراتجية الصينية في اليمن

تسعى الصين من خلال إستراتيجيتها في اليمن إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتجية الكبرى وهي :

أولا : خدمة مبادرة الحزام والطريق

هذه المبادرة الاقتصادية التنموية التي أطلقتها الصين سنة 2013 والتي ركزت على إقامة طريق بري وطريق بحري للتجارة الصينية مع العالم ، والتي يعتبر اليمن بموقعه الجغرافي ومؤهلاته الاقتصادية والتنموية نقطة ارتكاز أساسية في طريق هذه المبادرة، وعملت الصين منذ توقيع الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" في بكين سنة 2013 على اتفاقيات تنموية واستثمارية في إطار هذه المبادرة لترسيخ نفوذها الاقتصادي في اليمن، وإن كانت ظروف الحرب الداخلية التي اندلعت في اليمن سنة 2015 قد أجلت تطبيق هذه الاتفاقيات، إلا أن الهدنة الموقعة بين الأطراف اليمنية المتحاربة في 2022 سمحت للصين بمعاودة نشاطها الدبلوماسي والاقتصادي بهدف إحياء الاتفاقيات الاقتصادية وتوسيعها، وهذا ما أكد عليه السفير الصيني في اليمن "كانغ يونغ" في حوار صحفي مع موقع الحرف 28 اليمني، إذ أكد أن موقع اليمن الممتاز يجعلها تتمتع بدور مهم في مشروع الحزام والطريق ، كما أضاف انه يمكن بعد تحقيق السلام ، التعاون في ثلاث مجالات : [1]

1- استعداد الصين للمشاركة في اعادة اعمار اليمن.

2- استئناف مشاريع التعاون والاتفاقيات بين البلدين وتطويرها مستقبلاً.

3- توسيع التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق.

وتهدف الصين من خلال إستراتيجيتها في اليمن إلى استكمال الخط البحري لمبادرة الحزام و الطريق، والذي يمر بالسواحل اليمنية عبر مضيق باب المندب ثم البحر الأحمر، وصولا إلى البحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس، ومنه كان السعي لإيجاد مراكز ارتكاز خلال السعي

[1] عماد جسار ، " السفير الصيني في حوار مع الحرف 28 : موقع اليمن الممتاز يجعلها تتمتع بدور مهم في مشروع "الحزام والطريق" لولا الحرب " ، في: **https://alharf28.com/p-31470**، (2023/03/28).

عبر استئجار الموانئ المطلة على هذا الممر المائي الدولي واستغلالها اقتصاديا كنقطة اتصال مع موانئ القرن الإفريقي التي تستأجرها في كل من الصومال وكينيا .

ثانيا : تعزيز المكانة الدولية للصين

تهدف الصين منذ مطلع الألفية الجديدة إلى تعزيز مكانتها الدولية عبر انخراطها في حل الأزمات الدولية والحضور الاقتصادي والسياسي في المحاور الجيوستراتيجية المهمة في العالم والتي تشهد منافسة دولية على تعزيز النفوذ ، واليمن يقع في احد أهم المراكز الجيوستراتيجية في العالم بإشرافه على أهم ممر تجاري دولي عبر مضيق باب المندب وأرخبيل سقطرة والجزر اليمنية الواقعة على طول هذا الممر التجاري الدولي .

وزادت الأهمية الإستراتجية منذ 2008 مع أعمال القرصنة وتهديد الجماعات الإرهابية وصولا إلى التنافس الدولي على تأجير واستغلال الموانئ على ضفتي البحر الأحمر والقرن الإفريقي في كل من جيبوتي والصومال واريتريا .

وفي إطار المنافسة الصينية مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة زادت أهمية اليمن في الإستراتجية الصينية في المنطقة بهدف تعزيز الحضور الاقتصادي والسياسي في منطقه كانت إلى وقت قريب منطقة نفوذ استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية .

ومن خلال عضوية الصين الدائمة في مجلس الأمن الدولي ، سعت إلى تعزيز دورها في إيجاد حل سياسي دائم للازمة الأمنية والسياسية في اليمن وتعزيز تواصلها مع الأطراف الداخلية والخارجية المؤثرة في الأزمة.

ثالثا : ضمان الاستقرار السياسي والأمني في اليمن

وهذه مصلحة صينية بالأساس، فالحرب التي اندلعت سنة 2015 في اليمن أجلت العديد من المشاريع الاستثمارية للصين وهددت سلامة العاملين الصينيين هناك .

ومنه كان حرص الصين على دعم وحدة واستقرار اليمن ، والدعوات المتكررة لإيجاد حل سياسي دائم يحفظ وحدة اليمن واستقراره ، والعمل على دعم الجهود الإقليمية والدولية لحل الأزمة اليمنية .

وتهدف الصين من خلال هذا المسعى إلى المشاركة في إعادة إعمار اليمن واستئناف الاتفاقيات الاقتصادية والاستثمارية مع الحكومة اليمنية وعلى رأسها اتفاق سنة 2013 حول ميناء عدن الاستراتيجي.

كما أن استقرار اليمن هو ضمان للأمن والسلام في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي ذات الأهمية الإستراتجية للمصالح الصينية وأمن الممر الملاحي الدولي الذي تعبره السفن التجارية الصينية المتجهة إلى أوروبا وإفريقيا .

رابعا : العمل على إقامة قواعد بحرية دائمة على إحدى الجزر اليمنية

منذ 2005 بدأت ملامح التغير في المدركات الجيوستراتيجية للقادة الصينيين عبر إعادة تقييم الفضاء الجيواستراتيجي الذي تتحرك فيه المصالح القومية الصينية ، ومنذ ذلك الوقت بدأ سعي القيادة الصينية للعب أدوار جيوسياسية مهمة على الساحة الدولية .

هذه الرغبة جاءت مدفوعة بالمنافسة مع كل من الهند والولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهندي، ومحاولة الصين كسر الطوق الأمني والسياسي الذي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرضه على الصين في جنوب شرق آسيا، والذي أعلنت عنه الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس " باراك أوباما " سنة 2012 .

ولمواجهة التحدي الهندي الأمريكي للصين في المحيط الهندي اعتمدت القيادة الصينية ما يسمى بإستراتيجية عقد اللؤلؤ، وهي إستراتيجية تقوم على إنشاء شبكة من القواعد البحرية تمتد من بحر الصين الجنوبي وصولا إلى الشرق الأوسط والقرن الإفريقي، وتقول الباحثة الفرنسية " ماريان بيرون دواز " (Marianne Péron-Doise)* " ان البحرية الصينية تعمل على تحقيق وجودها في المحيط الهندي من خلال إستراتيجية (عقد اللؤلؤ) التي تسمح ببناء شبكة من القواعد البحرية والعلاقات الاقتصادية والحماية الأمنية الصينية على طول خطوط الاتصال البحرية، التي تمتد من بحر الصين الجنوبي إلى القرن الإفريقي ، كل لؤلؤة (جزيرة) هي نقطة ارتكاز عسكرية ومنطقة نفوذ جيوسياسي للصين.[1] واستطاعت الصين بناء العديد من القواعد البحرية في كل من ميانمار، تايلاند ، بنغلاديش سريلانكا وباكستان وعُمان كما هو موضح في الشكل التالي :

* مصطلح عقد اللؤلؤ أطلقه المحللون الأمريكيون على إستراتيجية الصين لإنشاء قواعد بحرية دائمة ومتصلة من بحر الصين الجنوبي وصولا إلى بحر العرب

* باحثة بمركز الدراسات الإستراتيجية في باريس

[1] Pierre Journoud ," **L'énigme chinoise - Stratégie, puissance et influence de la Chine depuis la Guerre froide** " , (l'harmattan , Paris , 2017) , P.221.

خريطة توضح نقاط ارتكاز إستراتيجية عقد اللؤلؤ الصينية

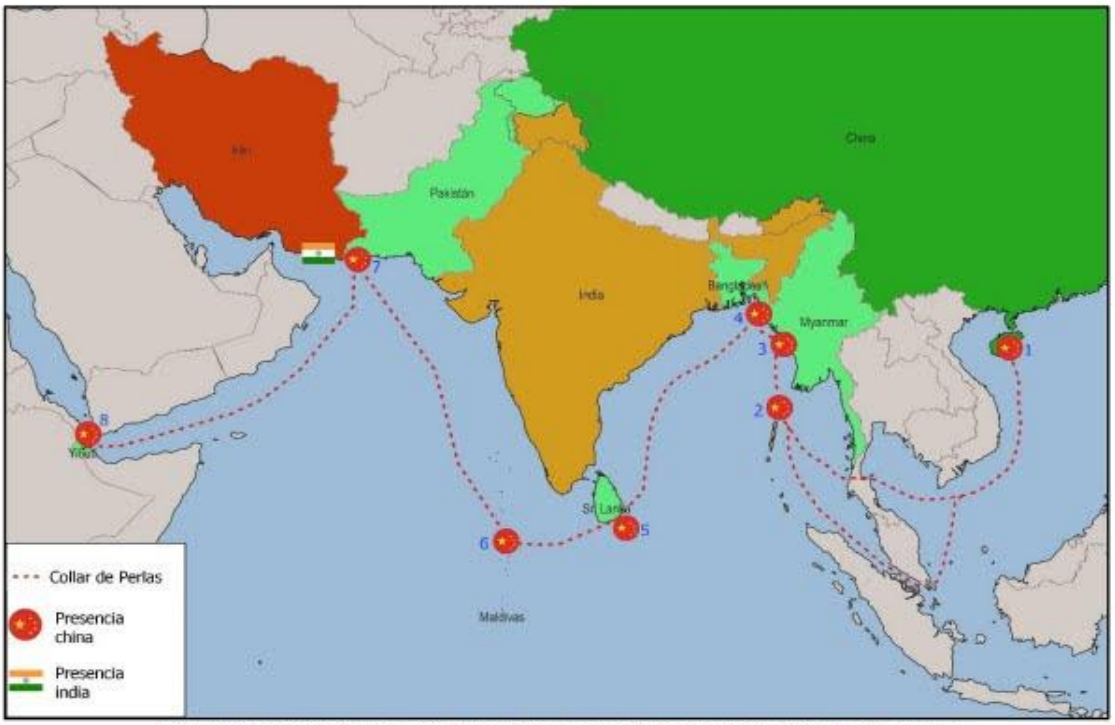

Figura 2. Estrategia del «Collar de Perlas» de China. Fuente: elaboración propia

الشكل رقم (08) **المصدر: lejournaldelafrique.com**

وتأتي الجزر والموانئ اليمنية على رأس أهداف الصين الإستراتجية لاستكمال عقد اللؤلؤ ومنه جاء ترشيح قادة ومسؤولي الحزب الشيوعي الصيني للجزر اليمنية الواقعة في بحر العرب لاحتضان هذه القواعد البحرية الصينية خاصة أرخبيل سقطرة ، وجزيرة ميون اليمنية الواقعة في المدخل الشمالي لمضيق باب المندب . [1]

هذه الجزر اليمنية الواقعة في بحر العرب وعلى مداخل مضيق باب المندب تدرك الصين مدى أهميتها في إكمال الخط البحري لمبادرة الحزام والطريق وكونها مناطق ارتكاز إستراتيجية في منطقة تحتل أهمية اقتصادية وعسكرية لتعزيز النفوذ الصيني في بحر العرب ومنطقة القرن الإفريقي التي تشهد حضورا دوليا متزايدا منذ 2008 .

[1] محمد سيف حيدر ، "الصينيون قادمون : الصين وطموحاتها الجديدة في خليج عدن" ، **مجلة مدارات إستراتيجية** ، ع .2 ، (يناير / فبراير 2010) ، ص. ص. 167-169.

المطلب الثالث : آليات الإستراتجية الصينية في اليمن

تعتمد الإستراتجية الصينية في اليمن على الآليات الناعمة للقوة الصينية بشكل أساسي ، والتي تمثل خيارا أساسيا للإستراتيجية الصينية في العالم من اجل تعزيز النفوذ وخدمة المصالح القومية الصينية دون إثارة المخاوف الأمنية والسياسية من الدور الصيني في المناطق المستهدفة .

وفي اليمن تعتمد الإستراتجية الصينية على مجموعة من الآليات الناعمة انطلاقا من مبدأي الحياد والبراغماتية .

أولا : الآليات السياسية

حرصت الصين في مختلف المراحل التاريخية في علاقاتها مع الجمهورية اليمنية على ربط علاقات صداقة وتعاون دون التدخل في شؤونها الداخلية.

ومنذ قيام الوحدة اليمنية سنة 1990 سارعت الصين إلى الترحيب بها ودعمها ، والتزمت بالحياد في حرب 1994 بين الشمال والجنوب المطالب بفك الارتباط مع حكومة الرئيس " علي عبد الله صالح " .

وبعد نهاية الحرب ، واصلت الصين علاقاتها مع الحكومة اليمنية وتم التركيز على تطوير التعامل الاقتصادي بين البلدين وجذب الاستثمارات الصينية لليمن .

وكانت للصين طموحات كبيرة في تطوير علاقاتها الإستراتيجية سياسيا واقتصاديا مع اليمن، وجاءت ثورة فبراير 2011 التي أدخلت اليمن في سلسلة من الأزمات السياسية والأمنية، وأجلت معها تحقيق الأهداف الإستراتجية للصين هناك ، وكان أخطر هذه الأزمات انقلاب جماعة "أنصار الله الحوثية" المتحالفة مع الرئيس السابق "علي عبد الله صالح"، على الحكومة الشرعية المعترف بها أمميا.

واعتمدت الصين في هذه المرحلة جملة من الآليات السياسية التي سعت من خلالها للحفاظ على حضورها السياسي في اليمن دون التدخل المباشر في الأزمة وأهم هذه الآليات السياسية:

1 – دعم شرعية الحكومة اليمنية

وكان ذلك بتصويت الصين لصالح القرار الأممي الصادر في 14 ابريل 2015 برقم 216 والذي أعطى الشرعية لحكومة الرئيس هادي وحظر بيع السلاح لجماعة أنصار الله الحوثية وطالب هذا القرار بنزع سلاح الجماعة وانسحابها من المدن التي احتلتها .[1]

وكان هذا التصويت هو الثاني للصين في مجلس الأمن بخصوص الأزمة اليمنية ، فقد أيدت الصين إلى جانب روسيا في أكتوبر 2011 قرار مجلس الأمن رقم 2014 ، والذي يدعو الأطراف اليمنية إلى التوصل إلى اتفاق سياسي قائم على المبادرة الخليجية لتحقيق انتقال سلمي للسلطة في اليمن .

وحرصت الصين على التواصل الدائم مع الحكومة اليمنية والتأكيد على شرعيتها ووحدة اليمن واستقراره وكان ذلك من خلال عدة لقاءات أهمها زيارة " الرئيس عبد ربه منصور هادي" للصين في 2013 .

واستمرت علاقات الصين مع الحكومة الشرعية في اليمن بمساندة الصين لعملية الانتقال السياسي الذي حدثت، بتشكيل المجلس الرئاسي اليمني في 7 نيسان / ابريل 2022 والذي بموجبه نقل صلاحيات الرئيس هادي إلى مجلس القيادة برئاسة " رشاد العليمي " وتم عقد لقاء بين الرئيس الصيني " شي جين بينغ " ورئيس مجلس القيادة اليمني رشاد العليمي في الرياض خلال القمة العربية الصينية التي عقدت في السعودية في ديسمبر 2022 وفي خلال هذا اللقاء أكد الرئيس الصيني دعم الصين لوحدة واستقلال اليمن والعمل على إيجاد حل سياسي دائم تشارك فيه كل الأطراف اليمنية .[2]

وجاءت هذه المواقف الصينية الداعمة للحكومة اليمنية المعترف بها أمميا نتيجة تطور العلاقات الصينية السعودية ورغبتها في استقرار الأوضاع السياسية والأمنية من أجل استئناف مشاريعها المعطلة في اليمن .

---

[1] رايموندلي ، " **الصين والحرب في اليمن**"، (الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 3 مايو 2015) ، ص. 2.

[2] صحيفة سبق الإلكترونية، " الرئيس الصيني يؤكد دعم بلاده لمجلس القيادة الرئاسي اليمني خلال لقاء جمعه مع "العليمي" "، في: **https://sabq.org/saudia/0tkx6gf363** ، (2022/12/10).

2 – التواصل الدائم مع الأطراف الداخلية الفاعلة في الأزمة اليمنية

حرصت الصين خلال سنوات الأزمة اليمنية منذ 2015 الى التواصل مع الفواعل السياسية في اليمن من خلال سفرائها أو ممثليها الدبلوماسيين ، فعقدت العديد من اللقاءات مع الأطراف اليمنية في الشمال والجنوب ضم ابرزها جماعة أنصار الله الحوثية وقيادات من حزب الإصلاح اليمني في تعز ورئاسة المجلس الانتقال للجنوبي برئاسة "عيدروس الزبيدي " .

وعلى عكس الأطراف الإقليمية والدولية التي تملك علاقات مع الفواعل اليمنية ، لم تقَدِم الصين أي دعم مادي عسكري أو مالي للأطراف المتحاربة، ولم تعترف بأي تغييرات سياسية خارج إطار شرعية الحكومة اليمنية ، في مقاربة سياسية تهدف إلى الموازنة بين الأطراف اليمنية المتصارعة والحفاظ على مصالحها الإستراتجية في اليمن والمنطقة بشكل عام .

يقول عماد الأزرق * : " أن الصين تقف على مسافة واحدة من أطراف الأزمة اليمنية وحرصت بكين أكثر من مرة على حث الحوثيين على تطبيق قرارات مجلس الأمن بالانخراط في المفاوضات التي توسطت فيها الأمم المتحدة ، وسحب القوات من مؤسسات الحكومة ، كما دعت الأطراف المختلفة المعنية بالأزمة اليمنية ، إلى الحوار وحل الصراع السياسي وإعادة الاستقرار والنظام في البلاد ". [1]

وأكسبت هذه المواقف الصينية وتواصلها الدائم مع أطراف الصراع الداخلي في اليمن ، ثقة ودعم كل الأطراف اليمنية ، التي أصبحت تدعو الصين إلى لعب ادوار سياسية لحل الصراع.

وهكذا نجحت الصين فيما فشلت فيه الولايات المتحدة، فتدرج الموقف الصيني في الأزمة اليمنية من الحذر والترقب إلى التدخل الايجابي لكسب ثقة أطراف الصراع، والعمل على حل سياسي دائم يضمن وحدة اليمن واستقراره، وهذا ما يخدم الأهداف الإستراتجية للصين في اليمن والمنطقة بشكل عام .

3– التواصل مع الحكومات المحلية في الداخل اليمني:

عملت الصين على تكثيف نشاطها الدبلوماسي داخل اليمن منذ إعلان الهدنة بين الأطراف اليمنية المتصارعة التي توسطت فيها الأمم المتحدة سنة 2022 ، هذه الجهود الدبلوماسية الذي يشرف عليها السفير الصيني في اليمن "تشاو تشينغ " الذي حرص على الاتصال مع

* صحفي مصري بوكالة الأنباء الصينية شينخوا.

[1] Farida Ahmed ," How Does China Look at South Yemen ? " , **https://south24.net/news/newse.php?nid=2577**, (27/04/2023).

كل أطراف الصراع ويقود منذ 2020 جهوداً صينية لتعزيز النشاط الدبلوماسي والاقتصادي مع المناطق اليمنية المحررة من سيطرة الحوثيين والتي تملك إطلالات بحرية على البحر الأحمر وبحر العرب .

وفي هذا الإطار جاءت زيارة الوفد الصيني لمحافظة حضرموت الغنية بالنفط والمطلة على بحر العرب من خلال ميناء المكلا الاستراتيجي، وكان ذلك في 6 فبراير 2023 برئاسة القائم بأعمال السفارة الصينية في اليمن السفير" تشاو تشينغ " (Zhou Jingwen) وتم استقبال الوفد من محافظ حضرموت . [1]

وبحث الوفد جوانب الشراكة التجارية والتنموية مع السلطات المحلية، وجاءت هذه الزيارة في إطار سباق دولي على هذه المحافظة الإستراتجية المطلة على بحر العرب منذ 2020 .

وفي نفس المسعى شارك السفير الصيني لدى اليمن عبر "تقنية الزوم" في فعاليات ندوة نظمتها محافظة تعز لدراسة العلاقات اليمنية الصينية وفرص الاستثمار والشراكة اليمنية الصينية وذلك في 15 يناير 2023 .

وجاء تنظيم هذه الندوة بالتعاون بين منظمة بريكس والسفارة الصينية في اليمن، وقد مثلت هذه المساعي مع الحكومات المحلية في المحافظات ذات الثقل الاستراتيجي ألية لتعزيز الحضور الصيني وكسب ثقة الأطراف المحلية من اجل استئناف مشاريع الحزام والطريق وعلى رأسها الموانئ اليمنية خاصة ميناء المخاء في محافظة تعز وميناء المكلا في محافظة حضرموت، وهذا ما أكد عليه السفير الصيني خلال الندوة إذ قال : " إن جمهورية الصين الشعبية تعمل لتطوير علاقاتها مع الجمهورية اليمنية وأنها مستعدة للشراكة مع اليمن في حزمة مشاريع الحزام والطريق وأنها تعمل جاهدة على مساعدة اليمن من أجل السلام وإعادة الأمن والاستقرار ". [2]

[1] عبد الله الشاذلي ، " ثروة وجغرافيا: تزايد الاهتمام الدولي بحضرموت " ، في:
https://south24.net/news/news.php?nid=3198، (2023/05/17).

[2] " الندوة البحثية الأولى لدراسة العلاقات وفرص الاستثمار والشراكة اليمنية . الصينية، بالتعاون مع سفارة جمهورية الصين الشعبية ومنظمة بريكس يمن"، في: **https://www.mofa-ye.org/Pages/22530**، (2023/05/15).

ثانيا : الآليات الاقتصادية

ركزت العلاقات الصينية اليمنية في أغلب فتراتها على التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين والذي تضمن اتفاقيات تجارية واستثمارية مشتركة في القطاعات الإستراتجية التي تهم البلدين وتخدم الأهداف الإستراتجية الكبرى لكليهما حسب كل مرحلة.

1 – مرحلة ما قبل الوحدة اليمنية 1958 – 1990

بدأ التعاون الإقتصادي بين الصين واليمن بصورة فعلية في 12 يناير 1958 مع توقيع البلدين معاهدة الصداقة والتعاون المشترك والتي تضمنت .[1]

أ– اتفاقية تعاون علمي وتقني وثقافي

ب– معاهدة تجارية بين البلدين

ج– اتفاقية لبناء مصنع الغزل والنسيج بصنعاء.

د – قرض بقيمة 70 مليون فرنك سويسري لانجاز طرق ومصانع وحفر الآبار

وبموجب هذه المعاهدة قدمت الصين قروضاً ومساعدات مالية لتطوير العديد من مجالات التنمية في اليمن وكان أهمها :

أ– مشروع طريق صنعاء – الحديدة

ب– مشروع طريق صنعاء – صعدة

ج– مصنع الغزل والنسيج في كل من صنعاء وعدن

وتعزز التعاون الاقتصادي الصيني اليمني مع قيام الجمهورية اليمنية سنة 1962 وكان من أهم أدواته الاقتصادية إنشاء اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين الصين واليمن سنة 1987 أثناء زيارة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح للصين .[2]

وبلغ عدد الاتفاقيات الاقتصادية وبروتوكولات التعاون بنهاية هذه المرحلة 38 اتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري .

---

[1] زيد المحبشي، "العلاقات اليمنية الصينية في عهد الإمام أحمد"، في: **http://tinyurl.com/f8x9dwfn** ، (2023/03/18).

[2] على عاطف ، " العلاقات الصينية اليمينية.. تنطلق إلى آفاق جديدة"، في:

http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/a200212/12a3.htm، (2023/04/22).

2 – مرحلة ما بعد الوحدة اليمنية 1990 – 2011

تركز الاهتمام الصيني في هذه المرحلة على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري وترقية الاستثمارات الصينية في اليمن، وكان هذا التوجه مدفوعا بتبني الصين لسياسة الانفتاح على العالم ورغبة القيادة اليمنية في جذب الاستثمارات الأجنبية لمواجهه الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد.

واعتمدت الإستراتجية الصينية في آلياتها الاقتصادية في هذه المرحلة على آليتين رئيستين :

أ– زيادة معدلات التبادل التجاري بين الصين واليمن

شهدت فترة ما بعد الوحدة اليمنية نموا متسارعا للتبادلات التجارية بين البلدين وتم التوقيع خلال هذه الفترة على أكثر من 47 اتفاقية شملت التعاون في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية .

وتستورد الصين البترول من اليمن في مقابل استيراد اليمن للمنتجات الصناعية الصينية والمنتجات الغذائية ومواد البناء والأجهزة الكهرومنزلية والمنتجات الكهربائية .

وعرف التبادل التجاري بين البلدين نموا متسارعا من 70 مليون دولار سنة 1990 إلى أكثر من 3 مليار دولار سنة 2010 .

ويوضح الجدول التالي:

معدلات التبادل التجاري بين الصين واليمن خلال الفترة الممتدة من (1990 إلى 2010)

السنة	حجم التبادل التجاري	قيمة الصادرات اليمنية	قيمة الصادرات الصينية
1990	70 مليون دولار	/	/
1992	140 مليون دولار	70 م د	70 م د
1995	234.17 مليون دولار	150.19 م د	84.98 م د
2000	911.76 مليون دولار	735.51 م د	176.25 م د
2001	661.06 مليون دولار	451.36 م د	209.69 م د
2005	3 مليار دولار	/	/
2010	3.9 مليار دولار	/	/

الجدول رقم (06) من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات:

http://www.chinatoday.com.cn

وعرفت هذه الفترة زيادة في نسبة تصدير النفط الخام اليمني إلى الصين، إذ أصبحت اليمن ثاني أكبر مصدر للنفط الخام في المنطقة سنة 1999 بمقدار 4.1 مليون طن سنويا بعد سلطنة عُمان .

ب- توجيه الشركات الصينية للاستثمار في اليمن:

ساهمت الزيارات المتبادلة بين قيادات البلدين في زيادة حضور الشركات الصينية في اليمن وإقامة العديد من المشاريع الإنمائية. حيث تعمل الشركات الصينية في اليمن في مجالات البناء والطرق والبترول ومن أهمها نجد :

- الشركة الصينية للطرق والجسور والتي تعمل في اليمن منذ نحو أربعين (40) سنة.
- الشركة الصينية للمنتجات المائية.
- شركة هواوي للاتصالات HUAWEI.
- شركة البترول والكيماويات الصينية Sinopec.
- شركة سينوكيم للكيماويات Sinochem.

وتعزز الحضور الاستثماري لشركات الصينية الكبرى بعد زيارة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح للصين سنة 1998 ثم زيارته التالية في 2006، والتي عرض خلالها منح اليمن أرضا مجانية لأي مشروع صيني صناعي أو تجاري تفوق قيمته 10 مليار دولار .[1]

وقد تم خلال تلك الزيارة التوقيع مع الجانب الصيني على اتفاقية تعفي الصادرات اليمنية من التعريفة الجمركية في مقابل توقيع الشركات الصينية على مشاريع استثمارية في قطاعات الكهرباء والنفط والبنية التحتية بقيمة مالية وصلت إلى واحد مليار دولار .

وكانت الشركات الصينية سنة 1996 قد حصلت على 12 عقد مقاولاتية بقيمة 47 مليون دولار .

وترتكز الاستثمارات الصينية الكبرى في القطاع النفطي اليمني إذ استطاعت شركتي سينوبك وسينوكيم من الاستثمار في القطاع النفطي منذ سنة 2000 وتمكنت من تعزيز حصصها في هذا القطاع خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 .

[1] **المرجع نفسه.**

وكان من أهم هذه الاستثمارات : [1]

توقيع شركة سينوبك النفطية الصينية سنة 2005 صفقة بقيمة 72 مليون دولار للتنقيب عن النفط واستخراجه في القطاع رقم 69 بمحافظة شبوة و القطاع 71 بمحافظة حضرموت

اشترت شركة سينوكيم حصة تقدر ب 16.7 % في القطاع النفطي رقم 10 بمحافظة شبوة بقيمة 465 مليون دولار سنة 2008 .

وبحلول سنة 2011 بلغ إنتاج الشركتين الصينيتين سيينوبك(Sinopec) وسينوكيم (Sinoche) في القطاعات النفطية اليمنية نحو 20 ألف برميل يوميا، بما يعادل 8% من إجمالي الناتج اليمني من النفط الخام .

3- مرحلة ما بعد 2011 :

عملت الصين في مطلع 2011 على تعزيز تعاونها الاقتصادي والتجاري مع اليمن رغم تصاعد الأزمة السياسية بعد ثورة فبراير 2011 ، إذ وصل عدد الاتفاقيات وبرتوكولات التعاون الاقتصادي مع الحكومة الانتقالية برئاسة الرئيس عبد ربه منصور هادي سنة 2013 إلى 55 اتفاقية ومذكرة تعاون .

وبعد تعزز نشاط شركاتها النفطية في اليمن ، عملت الصين في هذه المرحلة على التوجه نحو الاستثمار في إدارة وتشغيل الموانئ الإستراتجية في كل من عدن و المخاء وحضرموت خدمة لأهداف مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها سنة 2013 .

وجاءت الحرب الداخلية في اليمن سنة 2015 لتعطل المشاريع الاستثمارية الصينية في اليمن ضمن مبادرة الحزام والطريق، فقد صَّرح السفير الصيني في اليمن كانغ يونغ (Kang Young) سنة 2020 : " أن الحرب منعت مشاركة اليمن مع الصين في مبادرة الحزام والطريق " .[2]

ومع بدء الجهود الدولية والإقليمية لوقف الحرب في اليمن والعمل على الوصول إلى اتفاق سلام بين الأطراف المتصارعة في اليمن عاودت الدبلوماسية الصينية سعيها لاستئناف مشاريعها التي عطلتها الحرب والبحث عن فرص استثمارية جديدة خاصة في المناطق المطلة

[1] عدن الغد ، " تقرير يرصد مراحل تصدير النفط الخام اليمني إلى الصين ولماذا تعاملت بحذر مع الشأن اليمني وسعت إلى تحسين علاقاتها مع دول الخليج ؟ " ، في: **https://adengad.net/posts/583305** ، (2023/03/18).

[2] موقع السفارة الصينية في اليمن، " السفير الصيني لدى اليمن كانغ يونغ يؤكد مواصلة الصين لتعزيز علاقات الصداقة مع اليمن "، في: **http://tinyurl.com/yy42w2vj** ، (2023/04/02).

على البحر الأحمر وبحر العرب، ومن أهم الأدوات الاقتصادية التي عملت الصين عليها في اليمن في هذه الفترة :

أ- توقيع اتفاقية تشغيل وإدارة ميناء عدن سنة 2013

وجاءت هذه الاتفاقية بين الحكومتين الصينية واليمنية سنة 2013 لتعطي الصين امتياز تشغيل وإدارة ميناء عدن الاستراتيجي جنوب اليمن، والذي يعد هدفا استراتيجيا قديما للصين.

وجاءت هذه الصفقة بقيمه 507 مليون دولار بتمويل صيني، بعد إلغاء الحكومة اليمنية سنة 2012 عقدا يمنح مؤسسة موانئ دبي الإماراتية حق إدارة وتشغيل الميناء.

وتم التوقيع على هذا الاتفاق في تشرين الثاني نوفمبر 2013 بين الشركة الصينية لهندسة الموانئ (CHEC) ومؤسسة موانئ خليج عدن في العاصمة الصينية بكين لتوسيع وتعميق محطة الحاويات بميناء عدن جنوب اليمن .[1]

ويشمل المشروع بناء رصيف إضافي في الميناء بطول 100 متر وعرض 18 متر ، وكذلك تعميق وتوسيع القناة الملاحية الخارجية للميناء بطول 7400 متر وعرض 250 م وعمق 18 متراً وكذلك توسيع وتعميق القناة الداخلية للميناء بطول 3000 متر وعرض 230 متر وعمق 18 متر .

ب- التوقيع على انضمام اليمن لمبادرة الحزام والطريق سنة 2019

دعمت الصين الجهود الإقليمية والدولية لإيجاد حل سياسي للصراع في اليمن، ومع بوادر اتفاق سياسي بعد مشاورات السويد سنة 2019 بين الحكومة اليمنية وجماعة " أنصار الله الحوثية" عملت الصين على ضم اليمن لمبادرة الحزام والطريق، وكان ذلك خلال القمة الثانية لمنتدى " طريق الحرير" التي عقدت بالعاصمة الصينية بكين 2019، وتم خلالها توقيع مذكرة تفاهم في أبريل /نيسان 2019 لانضمام اليمن إلى مجموعة "طريق الحرير" . [2]

ومثل هذا الانضمام نجاحاً للإستراتيجية الصينية في اليمن من اجل تعزيز الشراكة الصينية اليمنية والعمل على استفادة الشركات الصينية من مشاريع إعادة الاعتمار في حال نجاح مبادرات السلام في اليمن، وكذلك تمكين الصين من استئناف المشاريع المعطلة بسبب الحرب

---

[1] اشرف الفلاحي، "اليمن يبحث مع الصين انضمامها لـ"طريق الحرير" البحري"، في: **http://tinyurl.com/52j5j73s**، (2023/04/08).

[2] عبد الحميد الكبي ، " أهمية اليمن استراتيجيا لطريق الحرير الصيني" ، في:
https://www.chinainarabic.org/?p=75518 ، (2023/05/18).

التي اندلعت سنة 2015، ومن أهمها اتفاقية تأهيل وتسيير ميناء عدن الاستراتيجي ، الذي يمثل أحد أهم الأهداف الإستراتجية الكبرى للصين في اليمن والمنطقة بشكل عام، والذي يخدم بشكل مباشر طريق الحرير البحري الصيني الذي يمر بالمنطقة .

ج – المساعدات المالية والإنسانية:

بالرغم من ان الصين تتهم في أوساط المنظمات الدولية الإنسانية على أنها اقل الدول الكبرى تقديما للمساعدات الإنسانية في العالم مقارنة بمكانتها الاقتصادية الكبرى، إلا أنها في السنوات الأخيرة شرعت في الإعلان عن العديد من المساعدات الإنسانية للمجتمعات المنكوبة ومناطق الصراع من خلال إنشائها "الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي" (CIDCA) سنة 2018 .

وفي اليمن بالرغم من ان المساعدات الإنسانية الصينية في اليمن لا تقارن بمساعدات الدول الإقليمية ومساهمات الدول الكبرى إلا أنها حرصت على تقديم بعض المساعدات الإنسانية للبلاد في أعقاب الحرب الأهلية سنة 2015 .

وجاءت المساعدات الإنسانية الصينية لليمن على شكل بعثات طبية وتقديم اللقاحات لمواجهة مرض كوفيد 19 سنة 2020 ، ومن أهم المساعدات الإنسانية الصينية:

1 – إعفاء الحكومة الصينية لليمن من ديون مستحقة بمبلغ 730 مليون يوان صيني بما يعادل 100 مليون دولار وذلك في 19 أكتوبر 2017 . [1]

2 – تقديم الحكومة الصينية لدفعات من المعونات الغذائية للمناطق المختلفة في اليمن بشكل عاجل سنة 2017 بقيمة مالية قدرها 150 مليون يوان صيني .

3 – تقديم 5 مليون الدولار " لبرنامج الغذاء العالمي" في اليمن و2 مليون دولار " لمنظمة الصحة العالمية " لتمويل مشاريعها في اليمن لمكافحة وباء الكوليرا . [2]

4 – تقديم مساعدة إلى اليمن تتضمن 120 جهازاً لتوليد الطاقة الشمسية الصغيرة و 10 أجهزة لتوليد الطاقة الشمسية الكبيرة بمبلغ قدره 500 ألف يوان صيني .

5 – المساعدات الطبية، والتي بدأت سنة 1966 بإرسال الصين للبعثات الطبية، ومنذ ذلك الوقت إلى سنة (2023) أرسلت الصين إلى اليمن 3500 طبيبا عالجوا أكثر من 10 ملايين شخص وأجروا 600 ألف عملية جراحية .

---

[1] العربية نت، "الصين تعفي اليمن من ديون تفوق 100 مليون دولار" في: **https://ara.tv/we6af**، (2023/05/22).

[2] " المساعدات الغذائية الصينية تصل إلى اليمن"، في: **http://tinyurl.com/mrxxbbn5** ، (2023/05/22).

6 – تبرعها بمستشفى الصداقة اليمنية الصينية المسمى بمستشفى 48 النموذجي الذي جاء بتكلفة 12 مليون دولار .

هذا المستشفى الذي بدأ العمل به في يوليو 2010 ، وتم استلامه في 3 يوليو 2013، والذي يحتوي على 120 سريراً وبقدرة استيعابية قدرها 500 مريض يوميا، كما قامت الصين سنة 2014 بتقديم تجهيزات طبية حديثة لهذا المستشفى بقيمة 5 مليون دولار . [1]

ثالثا : الآليات العسكرية

يعود الاهتمام الصيني العسكري والاستراتيجي باليمن إلى سنة 2009 مع ترشيح قادة الحزب الشيوعي الصيني للجزر اليمنية الواقعة قبالة بحر العرب والبحر الأحمر لاحتضان قواعد عسكرية صينية، وجاء ذلك في أعقاب التغيرات في الفكر الجيوستراتيجي الصيني ودخوله مجال المنافسة الجيواستراتيجية الكبرى مع الولايات المتحدة الأمريكية في الإقليم .

وبقدر ما شكل الصراع اليمني الذي اندلع سنة 2015 تحديا للمصالح الاقتصادية الصينية وتعطيلا للعديد من مشاريع مبادرة الحزام والطريق في اليمن ، إلا أنه منح الصين فرصة تاريخية لتعزيز حضورها السياسي والأمني في المنطقة ، وتطوير علاقات أمنية عسكرية مع دولها .

هذا الحضور الذي بدأ سنة 2008 بإرسال البحرية الصينية لثلاث سفن حربية إلى خليج عدن للمشاركة في الجهود الدولية لمكافحة القرصنة البحرية على سواحل الصومال وخليج عدن .

ورغم حرص الصين على عدم التورط في النزاعات المحلية في الشرق الأوسط ومنها الحرب الداخلية في اليمن، إلا أنها عملت وفق مقاربة أمنية تقوم على دعوة دول المنطقة للعمل وفق مبدأ الأمن الجماعي، وحل الخلافات والنزاعات في المنطقة عن طريق الحوار دون تدخل أطراف خارجية، وكذلك العمل على استغلال اضطرابات أمنية في الإقليم لتعزيز الحضور العسكري في المنطقة .

واعتمدت الإستراتجية الصينية في جانبها العسكري في اليمن بعد 2011 على الآليات التالية:

1 – تعزيز التعاون العسكري مع الحكومة اليمنية:

[1] وكالة الأنباء اليمنية ، " العلاقات اليمنية الصينية .. 60 عاما من النجاح والشراكة المتميزة " ، في: **https://www.sabanew.net/story/ar/9235**، (2023/05/09).

بالرغم من أن التعاون العسكري الصيني اليمني كان محدودا قبل 2011 بسبب انخراط الحكومة اليمنية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية منذ 2001، إلا أنها سعت إلى عقد اتفاقيات تعاون عسكري بعد 2011، وكان الاتفاق على تدعيم التعاون العسكري بين الصين واليمن خلال لقاء بين قادة عسكريين كبار من البلدين في بكين في 23 سبتمبر 2013 .

وفي خلال هذا اللقاء، قال رئيس اللجنة العسكرية المركزية الصينية " شي جين بينغ " (Xí Jìnpíng) لوزير الدفاع اليمني آنذاك " محمد ياسر احمد " : " أن الصين ستعمل مع الجانب اليمني على رفع التعاون بين جيشي البلدين في مختلف المجالات إلى مستوى جديد ... وأن تقوية التعامل العسكري بين الصين واليمن لن يعزز العلاقات الثنائية فحسب، بل سيساهم أيضا في تحقيق السلام والاستقرار الإقليمي والعالمي ".[1]

ومن خلال هذه الاتفاقية عملت الصين على تعزيز التعاون مع الجيش اليمني في المجالين البحري والجوي والدفاع الجوي، حيث تم إنشاء حوض عائم كمنحة من الحكومة الصينية للقوات البحرية اليمنية سنة 2013 .

2 – تعزيز حضور بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني في خليج عدن:

يؤدي أسطول السلاح البحري لجيش التحرير الشعبي الصيني مهام حراسة الملاحة البحرية في خليج عدن منذ 2008 وبدأ هذا الحضور يتعزز منذ سنة 2010 بإرسال سفينة إنزال بحري من طراز "يوجاو" (Yuzhao) وهي سفينة هجوم برمائي، وفي سنة 2014 تم إرسال غواصة هجومية تعمل بالديزل والكهرباء من طراز " سونغ " (Song). [2]

جاءت هذه التعزيزات العسكرية لسفن البحرية الصينية في خليج عدن مع اشتداد التنافس الصيني الأمريكي في المحيطين الهادي والهندي، ولتتجاوز مهام المراقبة البحرية إلى إيجاد مراكز نفوذ في خليج عدن والذي تعزز بإطلاق بحرية جيش التحرير الصيني 42 فرقة عمل مراقبة بحرية سنة 2015 تعمل بالتناوب رغم تراجع عمليات القرصنة البحرية في خليج عدن .

---

[1] صحيفة الشعب اليومية أون لاين ، " الصين واليمن تتعهدان بتعزيز العلاقات العسكرية " ، في:
http://arabic.people.com.cn/31660/8407494.html، (2023/05/12).

* أستاذ مساعد للشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن

[2] Blake Herzinger, Ben Lefkowitz ," China's Growing Naval Influence in the Middle East ", **https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/chinas-growing-naval-influence-middle-east**, (12/05/2023).

وجاءت سياسة تعزيز تواجد قوات البحرية الصينية في المنطقة ضمن استراتيجية المهام التاريخية الجديدة التي أطلقها الرئيس الصيني " هو جين تاو " سنة 2004 والتي تم التأكيد عليها في الوثيقة الإستراتجية العسكرية السنوية للصين سنة 2015 ، والتي أكدت على ضرورة الوجود الصيني في أعالي البحار. إذ بات أمنها القومي أكثر تأثيراً بالاضطرابات الدولية والأزمات الإقليمية والإرهاب والقرصنة والكوارث الطبيعية الخطيرة والأوبئة، وأصبح تأمين المصالح عبر البحار فيما يخص الطاقة والموارد وخطوط التواصل البحري الإستراتجية فضلا عن المؤسسات والأفراد والأصول في الخارج مسألة وشيكة ومن الضروري للصين ان تضع هيكلة قوة عسكرية بحرية حديثة تترافق مع مصالح أمنها وتنميتها القوميتين وأن تحمي سيادتها الوطنية وحقوقها ومصالحها البحرية وأن تحمي أمن خطوط التواصل البحري الإستراتجية ومصالحها عبر البحار وأن تشارك في التعامل البحري من أجل تأمين الدعم الاستراتيجي لتتحول إلى قوة بحرية " . [1]

3- العمل على إنشاء نقاط ارتكاز استراتيجي في إحدى الموانئ اليمنية:

تقوم سياسة التوسع العسكري الصيني في المنطقة على الجمع بين التوسع التجاري والاستراتيجي، واستخدام سفن جيش التحرير الشعبي لمرافقة السفن التجارية ومن ثم البحث عن نقاط ارتكاز استراتيجي في الموانئ التي تشغلها الصين. هذه السياسة التي تعتمد التدرج من الاستثمار الاقتصادي إلى التعاون العسكري وصولا إلى الاستخدام العسكري لهذه الموانئ

وقد أثار الباحث الأمريكي " ديفيد شين"* (David Chin) إلى ذلك بقوله : " إن جعبة الصين الحالية من الأسهم وحقوق التشغيل في العديد من موانئ الدول المطلة على البحر الأحمر سيمنحها قوة البقاء الإقليمية اللازمة لإستراتيجية أمنية للبحر الأحمر" .

وتعتمد الصين للحصول على قاعدة عسكرية في اليمن مقاربة تدريجية تبدأ بتأجير الموانئ وتشغيلها، ثم العمل على جعلها متعددة الخدمات مع ضمان مرافقة أمنية من البحرية الصينية للسفن التجارية وصولا إلى استخدامها كنقطة ارتكاز استراتيجي لسفن البحرية الصينية هذه المقاربة التي استخدمتها الصين مع جيبوتي التي بدأت الاستثمارات الصينية فيها سنة 2013 بتوسيع أحد الموانئ وتهيئة البنية التحتية ثم عقد صفقة التعاون الدفاعي سنة 2014 التي

[1] Zach Vertin **," Great power rivalry in the Red Sea China's experiment in Djibouti and implications for the United States** " , (Doha: Brookings Doha Center, June 2020) , p7.

* أستاذ مساعد للشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن .

مكنت الصين من تأجير قاعدة عسكرية بعقد قيمته 20 مليون دولار سنويا هذه القاعدة التي تم افتتاحها سنة 2017 والتي تقدر طاقتها الاستيعابية بـ 10 ألف جندي وكانت أول قاعدة عسكرية صينية في البحر الأحمر والتي وصفتها الصين بأنها منشأة الدعم عسكري ونقطة قوة إستراتيجية .

هذه الإستراتجية التي بدأت تطبقها الصين مع اليمن منذ 2013 مع اتفاقية لتشغيل وتهيئة ميناء عدن ومع إقرار الهدنة بين أطراف الصراع اليمني سنة 2020 ، تسعى الصين لاستئناف هذه الاتفاقيات وتفعيلها .

رابعا : الآليات الثقافية

تعود علاقات التعاون الثقافي بين الصين واليمن في العصر الحديث إلى سنة 1958 مع توقيع معاهدة الصداقة والتعاون المشترك بين البلدين في العاصمة بكين ، والتي تضمنت اتفاقية للتعاون العلمي والفني والثقافي بين البلدين .

وبموجب هذه الاتفاقية تم إرسال أول بعثة طلابية يمنية إلى الصين سنة 1959 وقدر عدد الطلاب يومها ب 30 طالبا يمنيا .[1]

وجاءت زيارة الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح إلى الصين سنة 1987 والتي حصل خلالها على تعهد الصين بتدريب الكوادر البشرية اليمنية في المعاهد والجامعات الصينية في أكثر من 20 مجالاً أهمها : الاقتصاد والاتصالات والتكنولوجيا والعلوم الطبية، وبلغ عدد الطلاب اليمنيين في الصين سنة 2020 حوالي 5000 طالباً وطالبة .

[1] زيد المحبشي ، **مرجع سبق ذكره.**

مخطط يوضح أرقام ومعلومات عن اليمنيين في الصين

الشكل رقم: (09) **المصدر: https://almasdaronline.com**

ومن المشاريع الثقافية الصينية في اليمن تبرع الصين سنة 2008 بمشروع بناء المكتبة الوطنية الكبرى في العاصمة اليمنية صنعاء .

هذا المشروع الذي تم منحه أثناء زيارة نائب الرئيس الصيني يومها " شي جين بينغ " سنة 2008 إلى اليمن .

هذا المشروع الذي قدمته الصين لليمن بتكلفة 50 مليون دولار يتضمن بناء مكتبة وطنية على مساحة 30,000 متر مربع يشتمل على مكتبة تتسع لمليون كتاب ومسرح داخلي بـ 800 مقعد وقاعة مؤتمرات ومدرج وصالة سينما[1] ، وقد سلم المشروع في يناير 2019.

كما وقعت الصين مع الحكومة اليمنية مذكرة تفاهم لمشروع ترجمة متبادلة للأعمال الكلاسيكية بين البلدين وذلك في 31 أكتوبر 2022

وسيقوم البلدان طبقا لهذه المذكرة بترجمة ما لا يقل عن 20 عنواناً ثم توسيعه ليصل إلى نحو مائة عنوان خلال مدة زمنية قدرها خمس سنوات .[2]

[1] " تدشين مشروع المكتبة الوطنية الكبرى في صنعاء " ، في: **https://ar.wikinews.org/?curid=16650** ، (2023/05/22).

[2] وكالة الأنباء اليمنية، "اليمن والصين توقعان مذكرة تفاهم لمشروع ترجمة متبادلة للأعمال الأدبية الكلاسيكية"، في: **https://www.sabanew.net/story/ar/91551** ، (2023/05/26).

المطلب الرابع : تحديات الإستراتيجية الصينية في اليمن بعد 2011

من خلال ما سبق ذكره حول الإستراتجية الصينية في اليمن وما حددته من أهداف، وجندت من آليات وأدوات سياسية واقتصادية وأمنية، تتبين الأهمية الكبرى التي توليها السياسة الصينية لهذا البلد ورغبتها في تعزيز حضورها الاستراتيجي في هذه المنطقة المهمة من العالم، إلا أن تطبيق الإستراتجية الصينية في اليمن والإقليم بشكل عام واجهته جملة من التحديات الأمنية والسياسية التي عطلت الكثير من المشاريع الاقتصادية والأهداف الإستراتجية والتي يمكن رصدها في:

أولا : شدة الخلافات السياسية بين الأطراف الداخلية الفاعلة في الصراع اليمني

حالة الخلاف السياسي الكبير بين فواعل الصراع اليمني وتعدد ولاءاتها الإقليمية والدولية، يحد من قدرة أي طرف دولي على دفع هذه الأطراف للعمل على إيجاد حل سياسي شامل وسلام دائم يحفظ وحدة اليمن واستقراره .

فالصين رغم احتفاظها بعلاقات متوازنة بين أطراف الصراع اليمني: الحوثيين في الشمال والمجلس الانتقالي الجنوبي والتجمع اليمني للإصلاح الذي يسيطر على المناطق الوسطى كمحافظة تعز، إلا أنها لا تملك التأثير السياسي على هذه الأطراف المحلية لدفعها لإيجاد حل للصراع .

فالأطراف الثلاثة المذكورة زيادة على الحكومة اليمنية المعترف بها أمميا، ترتبط بعلاقات تحالف مع كل من الإمارات والسعودية وإيران وتركيا وسلطنة عمان .

هذه التحالفات حدت من قدرة الصين على التأثير على هذه الأطراف ودفعتها إلى محاولة البحث عن حل مع الدول الإقليمية الداعمة لهذه القوى الداخلية .

ثانيا : الخلافات الإقليمية الكبيرة بين إيران ودول الخليج العربي

تعلم الصين أن نجاح إستراتيجيتها في اليمن مرهون بالتوافق مع القوى الإقليمية الداعمة للأطراف اليمنية، وأن الصراع المسلح في الداخل اليمني الذي اندلع سنة 2015 ما هو إلا حرب بالوكالة بين إيران ودول الخليج العربي خاصة مع السعودية .

هذه الحرب التي عطلت مصالح الصين الإستراتيجية وأوقفت العديد من المشاريع الاستثمارية لمبادرة الحزام والطريق والتي كان من أهمها :

مشروع تأهيل وتشغيل ميناء عدن الاستراتيجي في سنة 2013.

وهذا ما دفع الصين لمحاولة التوفيق بين إيران والسعودية والدفع نحو تقارب سياسي سيساهم في حال نجاحه في إيجاد حل سياسي للصراع اليمني ومنه عودة الاستثمارات الصينية إلى اليمن .

وبدأت هذه المحاولات الصينية منذ زيارة وزير الخارجية الصيني " وانغ بين" للمنطقة في مارس/ آذار 2021 إلى كل من إيران تركيا والسعودية والتي أعلن في ختامها عن تحقيق الهدف الصيني المتمثل في تعزيز التعاون مع دول المنطقة وتقديم مساهمة الصين في إحلال السلام بالمنطقة .

وكانت الخلافات الشديدة بين إيران والسعودية قد حدت من قدرة الصين على اتخاذ مواقف سياسية واضحة من الصراع اليمني، مما جعلها تفضل الحذر والانتقائية في مواقفها السياسية في محاولة لإيجاد توازن بين أطراف الصراع الإقليمي للحفاظ على مصالحها الإستراتجية مع هذه الأطراف وتمكنت الدبلوماسية الصينية بعد سنوات عديدة من الوساطة إلى عقد اتفاق مصالحة تاريخية بين المملكة العربية السعودية وإيران في العاصمة بكين في 10 مارس / آذار 2023 .[1]

هذا الاتفاق الذي سيؤدي في حال نجاحه إلى الإسراع في إيجاد حل سياسي للصراع في اليمن، ويعود بالنفع على المصالح الإستراتجية الكبرى للصين في اليمن خاصة في جانبها الاقتصادي.

ثالثا : الحضور التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية في الإقليم

فالمنطقة تعتبر منطقة نفوذ أمريكي خالص منذ سنة 1948، وتحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات تحالف إستراتيجية مع اغلب دول الإقليم كدول الخليج العربي ومصر والعديد من دول القرن الإفريقي، واليمن على مر تاريخه الحديث كانت له علاقات مميزة مع الولايات المتحدة، والتي زادت رسوخا منذ انخراطه في الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب سنة 2001 .

هذا الحضور الأمريكي مثل تحديا للإستراتيجية الصينية التي بدأت تنافس الولايات المتحدة في الأقاليم ذات الأهمية الإستراتجية منذ سنة 2013 .

[1] صحيفة الشعب اليومية اونلاين، "خبراء: اجتماع وزيري الخارجية السعودي والإيراني يدفع موجة المصالحة في المنطقة"، في: **http://tinyurl.com/4z3jtpfb**، (2023/04/11).

ورغم نجاح الصين في اختراق العديد من مراكز النفوذ الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في جوانبها الاقتصادية مع دول الخليج واليمن، إلا أن هذه الدول ما تزال ترتبط بعلاقات إستراتيجية و أمنية واقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية .

ورغم محاولة الصين منافسة هذا الحضور من خلال إقامة علاقات تعاون استراتيجي مع حلفاء الولايات المتحدة وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية وانخراطها منذ 2019 في جهود البحث عن حل سياسي للصراع اليمني إلا أنها تجد نفسها مضطرة للتعاون مع الولايات المتحدة في الملف اليمني وعدم قدرتها على تجاوز الحضور الأمريكي في هذا البلد .

رابعا : المنافسة الإقليمية والدولية على الموانئ والجزر اليمنية

منذ انطلاق ما يسمى بحرب الموانئ في القرن الإفريقي سنة 2009 بين القوى الإقليمية والدولية انخرطت الصين في المنافسة على تأجير واستغلال موانئ المنطقة لتحقيق أهداف استراتيجية ضمن مبادرة الحزام وطريق .

ومن التحديات التي واجهتها الصين في اليمن وجود العديد من المنافسين الإقليميين والدوليين على موانئ وجزر اليمن .

وتشكل الإمارات العربية المتحدة والمتمثلة في مؤسسة موانئ دبي العالمية أكبر تحدٍ يواجه سعي الصين للاستحواذ على الموانئ والجزر اليمنية، فرغم فوز الصين بعقد تأهيل وتشغيل ميناء عدن الاستراتيجي سنة 2013 بعد فسخ الحكومة اليمنية لعقد مؤسسة "موانئ دبي العالمية" لتشغيل الميناء ، إلا أن الحضور الإماراتي في الموانئ والجزر اليمنية بدأ يتعزز بعد استيلاء القوات الإماراتية على جزيرة ميون على المدخل الشمالي لمضيق باب المندب هذه الجزيرة التي كانت الصين تسعى لإيجاد نفوذ فيها مع قيام الإمارات بالعمل على إنشاء قاعدة جوية في الجزيرة وذلك حسب تقرير لوكالة " أسوشيتد برس " الأمريكية (Associated Press). والذي تحدث عن صور من الأقمار الصناعية تظهر مدرج طائرات بطول 1.85 كلم في الجزيرة إلى جانب ثلاثة حظائر للطائرات .[1]

كما تشهد الموانئ التي تهتم الصين بالاستثمار فيها كميناء المكلاً بحضرموت وميناء "نشطون" بمحافظة المهرة حضورا سعوديا إماراتيا ، إذ تعمل السعودية على وضع خطط تنموية

[1] الجزيرة نت ، " التحالف السعودي الإماراتي: قاعدة جزيرة ميون اليمنية هدفها التصدي للحوثيين " ، في: **https://aja.me/4afilp** ، (2023/05/30).

تنافس الرغبة الصينية في الاستثمار في كل من المهرة ، وحضرموت ، الغنيتين بالموارد الطبيعية واللتين تملكان إطلالة بحرية إستراتيجية على بحر العرب .

هذه المنافسة مع الدول الإقليمية هي جزء من التحديات الكبرى ، أمام الصين في اليمن والتي تضاعفت مع سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز حضورها الاقتصادي والعسكري في جزيرة سقطرى ذات الأهمية الإستراتيجية، هذه الجزيرة التي تضعها الصين ضمن أهدافها الإستراتيجية الكبرى في اليمن.

المبحث الرابع : حدود التعاون والتصادم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في اليمن

المطلب الأول : طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية

تعتبر العلاقات الصينية الأمريكية الأكثر أهمية وتأثيرا في السياسة الدولية في القرن 21، وتوصف هذه العلاقة بالاستثنائية والخصوصية .

وقد تأرجحت العلاقات الأمريكية الصينية في أغلب فتراتها بين التعاون والتصادم، رغم ما يجمع الدولتين من شراكة إستراتيجية معلنة.

وبدأت العلاقات الأمريكية الصينية من خلال معاهدة "وانغشيا" عام 1845، وتعززت عبر خلال التحالف بين البلدين ضد اليابان خلال حرب المحيط الهادي التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد اليابان في الفترة ما بين (1941 – 1945).[1]

ومرت العلاقات بين الدولتين بفترات من التعاون والتصادم والتنافس والحروب بالوكالة حسب متطلبات كل مرحلة .

أولا : مرحلة العداء بين الدولتين (1945 – 1971)

وبدأ هذا العداء مع قيام جمهورية الصين الشعبية ذات التوجه الشيوعي سنة 1949 ورغم ان الولايات المتحدة لم تعادِ في البداية حكومة "ماو تسي تونغ" (Mao Zedong ogg) (1948 – 1994) إلا ان دعم الصين الشعبية للرئيس الكوري الشمالي "كم إل سونغ" (Kim Il Sung) (1948 – 1994) في حربه ضد الجنوب المتحالف مع الولايات المتحدة أدى إلى صدام عسكري بين البلدين وحرب بالوكالة، وكان ذلك في الفترة بين (1950 – 1953)، كما كان دعم الصين للمتمردين الشيوعيين في فيتنام ضد الوجود الأمريكي، عامل توتر وصدام بين الدولتين.

وتميزت هذه المرحلة بالتحالف بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي ضد الوجود الأمريكي في كل من كوريا والفيتنام .

[1] " موقع المعرفة، "العلاقات الأمريكية الصينية"، في: **http://tinyurl.com/3tr7ktwp** ، (2023/02/22).

ثانيا : مرحلة الانفتاح بين الدولتين (1972 – 2011)

وجاء هذا التقارب بعد تصاعد الخلاف بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي وكان ذلك في عهد الرئيس الأمريكي " ريتشارد نيكسون " (Richard Nixon) (1969 – 1974) الذي قام بزيارة إلى الصين سنة 1972 .

وتم خلالها الاتفاق مع الرئيس "ماو تسي تونغ" على إرساء التفاهم بين البلدين حول جزيرة تايوان .

وتم الاعتراف الأمريكي بجمهورية الصين الشعبية في يناير كانون الثاني 1979 في عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (Jimmy Carter) (1977 – 1981) .

وقد تميزت هذه المرحلة بثبات مستويات التعاون في ملفات دولية عديدة أهمها توقيع الاتفاق الأمريكي الصيني حول تايوان في يونيو/ حزيران 1982 والذي يقضي بتخفيض مبيعات السلاح الأمريكي لتايوان في مقابل التزام الصين بحرية الملاحة الدولية في مضيق تايوان .[1]

ومع تبني الصين لسياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم تعززت العلاقات الأمريكية الصينية مدفوعة بنهاية الحرب الباردة سنة 1991 ، وكان ذلك من خلال الزيارة التاريخية للرئيس الصيني " دينج شياو بينغ " (1978 – 1992) للولايات المتحدة وتطورت علاقات الأمريكية الصينية في عهد الرئيس الصيني " جيانغ زيمين " 1993 – 2003 الذي استطاع ان يرفع مستوى علاقات البلدين إلى شراكة إستراتيجية في أعقاب انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية سنة 2001 وبدعم أمريكي في عهد الرئيس "بيل كلينتون " (Bill Clinton) 1993 – 2001[2]، الذي وضع الصين في مرتبة الدولة المفضلة والأحق بالرعاية، مما سمح للصين بالدخول إلى السوق الأمريكية وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والسياسي بين البلدين واستمرت هذه العلاقة التعاونية إلى عهد الرئيس "جورج بوش الابن"(George W Bush) 2001 – 2009.

[1] فرانسوا غودمو ، تر: محمود العابد ،" **العلاقات الصينية–الأميركية: الجذور التاريخية والمستقبل الغامض** " ، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 27 أكتوبر 2013)، ص. 3.

[2] المرجع نفسه ، ص. 4.

ثالثا : مرحلة التنافس الجيواستراتيجي بعد 2012

مع تنامي قوة الصين الاقتصادية وتزايد مؤشرات الإنفاق العسكري الصيني، بدأ التخوف الأمريكي من تنامي قوة الصين الاقتصادية والعسكرية ، خصوصاً بعد وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008 التي عزّزت المكانة الاقتصادية للصين في العالم .

وبدأ التركيز الأمريكي على محاولة تحجيم القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية في آسيا منذ سنة 2012 مع إدارة الرئيس " باراك أوباما " التي وضعت إستراتيجية محاصرة النفوذ الصيني في شرق آسيا، وهذا ما قابلته الصين بإستراتيجية "التوازن خارج المجال" والتي تقضي بتوسيع النفوذ الصيني في مناطق النفوذ التقليدي للولايات المتحدة خاصة في غرب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط .

ومع وصول الرئيس الصيني " شي جين بينغ " للسلطة سنة 2013 وإطلاقه مبادرة "الحزام والطريق" الاقتصادية دخلت الدولتين في مرحلة تنافس جيوستراتيجي كبير على المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية في العالم كإفريقيا والشرق الأوسط. وازداد الحضور الاقتصادي والعسكري في العديد من المناطق الجيوستراتيجية في العالم خاصة منطقة المحيطين الهادئ والهندي منذ 2009 .

وأظهرت الصين في هذه المرحلة ندية كبيرة للولايات المتحدة عبر رفضها سياسة الإملاءات، وجاء ذلك في محادثات أنكوراج في ولاية " ألاسكا " بين الصين والولايات المتحدة في الفترة ما بين 18 – 19 مارس 2021 والتي جمعت وزير الخارجية الصيني " وانغ يي " بنظيره الأمريكي " أنتوني بلينكن " والتي حذر فيها وزير الخارجية الصيني الولايات المتحدة الأمريكية من مغبة استخفافها بتصميم بلاده على حماية سيادتها ومصالحها وأمنها .[1]

وكانت هذه أهم المؤشرات السياسية على تحول العلاقة بين البلدين من التعاون إلى التنافس الجيوستراتيجي والذي مكن الصين من ضبط حدود التعاون والتصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية وفق ما تمليه مصلحتها القومية في مختلف ملفات السياسة الدولية ومنها اليمن موضوع الدراسة .

[1] أسامة أبو أرشيد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 2.

المطلب الثاني : مجالات التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في اليمن

بالرغم من دخول العلاقات الأمريكية الصينية مرحلة التنافس الجيوستراتيجي الكبير منذ 2012، إلا إنها احتفظت الدولتين ما تزال تحتفظ بعلاقات تعاون في المجالات التي تخدم مصالح الدولتين في السياسة الدولية .

وفي اليمن موضوع الدراسة تحتفظ الدولتين بعلاقات تعاون في ثلاث مجالات رئيسية :

1- محاربة "الإرهاب".

2- العمل على إنهاء الحرب في اليمن.

3- ضمان أمن الملاحة الدولية عبر مضيق باب المندب

أولا : الحرب على الإرهاب في اليمن

وتأتي في سياق الحرب العالمية التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد تنظيم القاعدة منذ سنة 2001 ، والتي كان اليمن أهم محطاتها بسبب اتخاذ تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، اليمنَ مقرا له منذ 2002 .

وبالرغم أن الصين لا تشارك الولايات المتحدة الأمريكية عمليا في هذا الحرب، إلا أنها تدعمها منذ 2001 ، وتستفيد منها .

فالصين تخشى من تمدد فكرة تنظيم القاعدة إلى الداخل الصيني خاصة في المناطق ذات الأغلبية المسلمة، وتعمل مع القوى الدولية والإقليمية في منطقه الشرق الأوسط على احتواء ماتسميه "التشدد الإسلامي"، وذلك منذ انطلاق مواجهاتها للحركات المسلحة في تركستان الشرقية بالداخل الصيني سنة 2009 .

وكذلك تجمع الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية مصلحة إستراتيجية في القضاء على ما يسمونه "الإرهاب" خاصة في منطقة باب المندب والقرن الإفريقي ، لتفادي تأثير ذلك على سلامة الممر التجاري الدولي وحماية الاستثمارات الصينية والأمريكية في موانئ المنطقة .

ورغم عدم معارضة الصين للعمليات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد تنظيم القاعدة في اليمن وتنظيم حركة الشباب الصومالية في الصومال ، إلا أنها تؤكد دائما على ضرورة أن يعطى الدور القيادي في مكافحة الإرهاب للأمم المتحدة من خلال مقاربة شامله سياسية تنموية أمنية لخصها المبعوث الصيني في الأمم المتحدة في دورة لمجلس الأمن

الدولي بتاريخ 16 ديسمبر 2022 ، والتي خصصت لمناقشة نهج عالمي جديد لمكافحة الإرهاب بقوله: " أنه يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في ظل هذه الحاجات ، زيادة تخصيص الموارد بشكل ملائم لمساعدة الدول النامية على تعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب وبناء القدرات على المستويات التشريعية والقضائية وإنفاذ القانون، وشّدد على أن الوسائل العسكرية وحدها لا يمكنها تحقيق هدف القضاء على الأرض الخصبة للإرهاب، وأن هناك حاجة لمعالجة الأعراض والأسباب الجذرية، وتسخير الوسائل السياسية والاقتصادية والقضائية وغيرها للتعامل مع القضية بشكل شامل ".[1]

وتنسجم هذه الرؤية الصينية مع محددات الإستراتيجية الصينية في الإقليم والتي تقضي بعدم التورط في النزاعات المحلية والتركيز على البعد الاقتصادي والسياسي لتجنب تداعيات ذلك على المصالح الاقتصادية والاستثمارات الصينية في المنطقة، مع دعم الأجهزة الأمنية للدول والحكومات التي تكافح "الجماعات الإرهابية" .

ثانيا : العمل على إنهاء الحرب في اليمن

منذ اندلاع ثورة الشباب اليمني في فبراير 2011 ضد نظام علي عبد الله صالح وما تبعته من تطورات سياسية وأمنية كان أخطرها انقلاب جماعة الحوثي على الحكومة الانتقالية سنة 2014 وما تبعه من اندلاع الحرب الأهلية سنة 2015 ، عملت الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية على منع انهيار الدولة في اليمن، كما عملا معا على مستوى مجلس الأمن على وقف الحرب في اليمن ودعم وحدته و استقراره وجاء ذلك من خلال :

1- دعم الصين و الولايات المتحدة الأمريكية للقرار الأممي رقم 2014 الصادر في أكتوبر 2011 لدعم عملية الانتقال السلمي للسلطة في اليمن وفق المبادرة الخليجية

2- دعمت الصين والولايات المتحدة الأمريكية القرار الأممي رقم 2216 الذي يقضي بحظر مبيعات الأسلحة للحوثيين ويعترف بشرعية حكومة الرئيس هادي سنة 2015 .

[1] صحيفة الشعب اليومية ،" الصين تعارض تسييس واستغلال قضايا الإرهاب " ، في:
http://arabic.people.com.cn/n3/2022/1216/c31664-10185200.html ، (2023/06/18).

3- في سنة 2022 دعمت كل من الصين والولايات المتحدة مبادرة الأمم المتحدة لإبرام هدنة بين طرفي الصراع في اليمن (التحالف الغربي وجماعة أنصار الله الحوثية) والتي بدأت في 2 أبريل 2022 .[1]

وبدأ التعاون في هذا المجال بين الدولتين من خلال مشاركة الصين منذ 2008، في جهود محاربة القرصنة في القرن الإفريقي والتي ظهرت سنة 2008 وكان هذا التعاون بين الدولتين من خلال مجموعة الاتصال الدولية لمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية وخليج عدن حيث أرسلت الصين في 26 ديسمبر 2008 مدمرتين حربيتين وسفينة إمداد باتجاه خليج عدن للمساهمة في الجهود الدولية لمكافحة القرصنة البحرية في المنطقة، وقامت بنشر 30 فرقة عمل بحرية على مدى عقد كامل 2008 – 2018 ولقيت هذه المشاركة ترحيبا من الولايات المتحدة، فقد أشاد الجنرال الأمريكي " توماس وودهاوس " قائد القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا سنة 2017 بالاستثمارات الصينية في البنية التحتية في أفريقيا وتحدث عن مجالات التعامل الكثيرة التي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية التعاون فيها مع الجيش الصيني بقوله: " إن الهدف المعلن للجيش الأمريكي هو العمل مع الصين في إفريقيا كجهتين لهما مصلحة في السلام والأمن والاستقرار " .[2]

وتعمل الدولتان على وقف الحرب في اليمن والدفع بعملية سياسية بقيادة الأمم المتحدة من أجل التوصل لحل سياسي دائم للصراع اليمني يحفظ وحدة اليمن واستقراره وعدم انهيار الدولة وهذه مصلحة استراتيجيه للدولتين رغم حالة التنافس الشديد بينهما في اليمن والمنطقة بشكل عام .

ثالثا : ضمان أمن الملاحة الدولية عبر مضيق باب المندب

تجمع كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية مصلحة إستراتيجية في ضمان أمن الملاحة البحرية عبر مضيق باب المندب، الذي يعد شريانا حيويا للتجارة الدولية ، فهو الطريق البحري الذي تمر عبره ناقلات النفط والسفن التجارية والأساطيل الحربية .

وتتفق الدولتان على عدم تعريض أمن الملاحة الدولية عبر مضيق باب المندب للخطر من أي جهة كانت .

1 إسراء إيهاب حافظ العزيزي وآخرون ، **مرجع سبق ذكره.**

2 Zach Vertin, **op, cit**, p2.

وانعكس هذا التعاون بين الدولتين في اليمن بعد محاولات جماعة الحوثي السيطرة على مضيق باب المندب في مارس 2015، وتجسد هذا التعاون في دعم الصين والولايات المتحدة الأمريكية للقرار الأممي رقم 2216 الصادر في أبريل 2015 الذي يفرض عقوبات على قيادات جماعة الحوثي والرئيس السابق علي عبد الله صالح وإدانة سلوك الطرفين المتحالفين لزعزعة أمن واستقرار اليمن وتهديد الملاحة الدولية من خلال استهداف مضيق باب المندب .

ورغم حالة العداء والتنافس بين الصين والولايات المتحدة في المنطقة منذ سنة 2018 إلا أن الدولتين تساهمان في الحفاظ على أمن الملاحة الدولية في خليج عدن وبحر العرب بدافع المصلحة الإستراتيجية المشتركة لهما ترفضان أي محاولات لزعزعة الاستقرار في هذا الممر المائي الدولي .

المطلب الثالث : مجالات التصادم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في اليمن

بقدر ما تتفق الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين على أهمية إنهاء الصراع الداخلي في اليمن والحفاظ على وحدته واستقراره خدمة لضمان المصالح الإستراتيجية الكبرى للدولتين، وتعملان معا على تحقيق ذلك، إلا أن الدولتين دخلتا في تنافس شديد وصراع في اليمن من اجل السيطرة على المنافذ البحرية الحيوية كالموانئ و الجزر ذات الأهمية الإستراتيجية والسعي لضم اليمن لمشاريعهما الإستراتيجية في المنطقة .

وتزداد مؤشرات التنافس الذي وصل إلى مرحلة الصدام الاستراتيجي بين الدولتين في هذا البلد مدفوعا بتزايد قوة وحضور الصين في المنطقة وعلى المستوى العالمي، ويرتكز التنافس بينهما في اليمن على ثلاثة مجالات رئيسية :

1- المجال الدبلوماسي والسياسي.

2- الصراع على الموانئ ذات الأهمية الإستراتيجية.

3- الصراع على النفوذ الأمني والعسكري في خليج عدن.

أولا : المجال الدبلوماسي والسياسي

اتخذ التنافس الأمريكي الصيني في اليمن في شقه السياسي تكثيف النشاط الدبلوماسي لسفيري الدولتين في اليمن وذلك منذ توقيع الهدنة بين الأطراف المتحاربة في اليمن برعاية الأمم المتحدة سنة 2022 .

كثفت الصين من نشاطها الدبلوماسي مع الأطراف السياسية الفاعلة في اليمن وكذلك مع الحكومة اليمنية، ويقود هذا النشاط الدبلوماسي القائم بالأعمال الصيني في اليمن "شاو تشنغ" الذي قام بالعديد من الزيارات واللقاءات مع أطراف الصراع في اليمن كان أهمها :[1]

1- المشاركة في ندوة تعز بمناقشة العلاقات الصينية اليمنية وذلك في 15 جانفي 2023

2- زيارة القائم بالأعمال الصيني رفقة وفد سياسي واقتصادي لمحافظة حضرموت في 6 فبراير 2023.

3- زيارة الوفد الدبلوماسي الاقتصادي لمحافظة عدن وميناءها الاستراتيجي سنة 2023.

وشملت الجهود الدبلوماسية المكثفة للقائم بالأعمال الصيني في اليمن تكثيف العلاقات مع مجلس القيادة الرئاسي الذي يقود اليمن ، ففي شهر واحد عقد " شاو تشنغ " 5 لقاءات منفصلة مع أعضاء مجلس القيادة الرئاسي اليمني والملاحظ من هذا النشاط الدبلوماسي الصيني العمل على تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع الحكومة والأطراف اليمنية في منافسة للجهود الأمريكية .

وبالمقابل تعمل الولايات المتحدة على زيادة التواصل مع القيادات اليمنية والمجلس الرئاسي من خلال المبعوث الأمريكي لليمن " تيم ليندركينغ " وكذلك زيادة نشاطات القائم بالأعمال الأمريكي في اليمن في المحافظات الساحلية ذات الأهمية الإستراتيجية لمنافسة الجهود الصينية في هذه المحافظات .

وجاءت زيارة السفير الأمريكي في اليمن "ستيفن فاغن " إلى محافظة حضرموت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 لبحث ترتيبات أمنية وسياسية واقتصادية في المحافظة الغنية بالنفط وذات الأهمية الإستراتيجية لمينائها المطل على بحر العرب، وجاءت هذه الجهود لقطع الطريق أمام المحاولات الصينية لاستمالة الحكومات المحلية في المحافظات الساحلية شبوة، المهرة، حضرموت، عدن.

ومما يلاحظ أن الجهود الصينية بعد 2022 حققت مكاسب دبلوماسية على حساب الدبلوماسية الأمريكية في اليمن، وأصبحت الصين تحظى بتقدير كل الأطراف اليمنية وتمت

[1] فريدة احمد، " من ينهي الصراع في اليمن، الصين أم الولايات المتحدة؟ "، في:
https://south24.net/news/news.php?nid=3485، (2023/06/17).

دعوتها في العديد من المناسبات للعب دور أكبر والمساهمة في إيجاد حل سياسي للصراع اليمني.

ثانيا : الصراع على الموانئ والجزر ذات الأهمية الإستراتيجية

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية إستراتيجية استحواذ الصين على الموانئ والجزر في رسم الصعود الصيني في المنطقة والعالم فعملت على عرقلة الخطط الصينية للسيطرة على جزر وموانئ اليمن .

وتعتبر الموانئ والجزر اليمنية ذات الأهمية الإستراتيجية والمطلة على البحر الأحمر وخليج عدن ذات أهمية كبرى في مشروع " الحزام والطريق " والذي بدأت الصين في العمل على الاستحواذ عليها من خلال الاتفاق الصيني اليمني لتهيئة وإدارة ميناء عدن الاستراتيجي سنة 2013 ، هذا الاتفاق الذي كان بداية لصراع صيني أمريكي على الجزر والموانئ اليمنية .

ومنذ إعلان الصين عن افتتاح أول قاعدة عسكرية صينية خارج البر الصيني في جيبوتي سنة 2017 عملت الولايات المتحدة الأمريكية على منع تكرار هذا النموذج في اليمن .

وتعتمد الولايات المتحدة في صراعها مع الصين حول الجزر والموانئ اليمنية على شركائها الإقليميين المتنفذين في اليمن لإعاقة حصول الصين على منافذ إستراتيجية في الموانئ والجزر اليمنية ، خاصة دولة الإمارات العربية المتحدة ذات الحضور العسكري والسياسي في العديد من الموانئ والجزر اليمنية كما هو موضح في الخريطة الموالية .

خريطة توضح التواجد الاماراتي في موانئ وجزر اليمن والقرن الافريقي

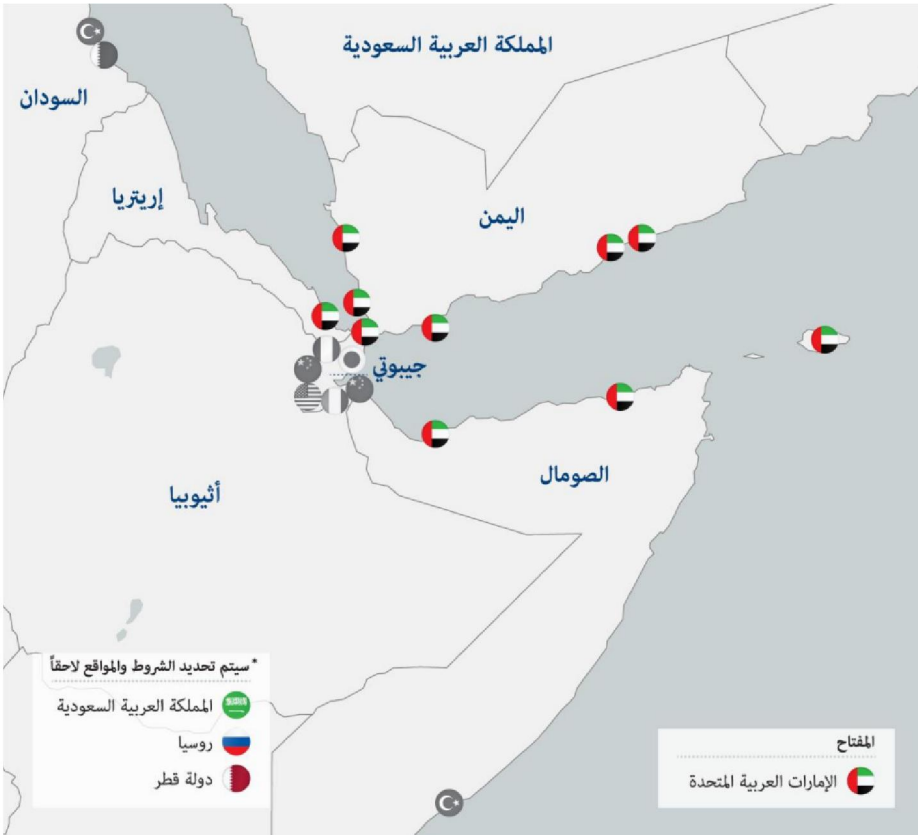

الشكل رقم: (10) المصدر: كتاب منافسات البحر الأحمر مركز بروكينغز الدوحة 2019

وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية حليفتها الإمارات العربية المتحدة كأداة في هذا الصراع مع الصين، فقد تمكنت الإمارات العربية المتحدة من فرض سيطرتها على العديد من الموانئ والجزر اليمنية منذ 2015 عبر انخراطها في الصراع اليمني وقيامها بتدريب قوات يمنية في المدن الساحلية ما مكنها من تعزيز وجودها في هذه الأماكن الإستراتيجية في البحر الأحمر وخليج عدن، وكان لها ذلك بعد نجاحها في طرد " جماعة أنصار الله الحوثية " من مدينة عدن وميناءها سنة 2015 ثم ميناء مدينة المخا 2016 وجزيرة ميون الإستراتيجية في البحر الأحمر. وفي نفس السنة تمكنت الإمارات والقوات اليمنية الموالية لها من طرد تنظيم القاعدة من مدينة المكلا في أبريل 2016 وفي أبريل 2018 استطاعت رفقة القوات الموالية لها من الوصول إلى جزيرة سقطرة وسيطرت على ميناءها الاستراتيجي وأعادت تأهيل مطار الجزيرة .[1]

واستفادت الولايات المتحدة الأمريكية من الوجود الإماراتي في هذه الموانئ والجزر خاصة جزيرتي "بريم" و "سقطرة" الاستراتيجيين لعرقلة الطموحات الصينية في هذه المواقع . وتلعب

[1] Zach Vertin , " **Red Sea Rivalries: The Gulf, the Horn, and the new geopolitics of the Red Sea**", (Doha : Brookings Doha Center , August 8, 2019) , pp 6-7.

الإمارات العربية المتحدة هذا الدور في اليمن بمباركة ورضا أمريكي وقد عبر وزير الدفاع الامريكي السابق "جيمس ماتيس" (James Mattis)* 2017 – 2019 في أعقاب سيطرة الإمارات والقوات الموالية لها على باب المندب في ابريل/نيسان 2015 بإطلاق اسم "إسبرطة الصغرى" على الإمارات في إشارة تاريخية إلى تلك الدولة اليونانية والصغيرة التي حاربت الفرس في البحر الأبيض المتوسط .[1]

ومن خلال الوجود الإماراتي والقوات الموالية لها في هذه المنافذ الإستراتيجية، واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق ميزة إستراتيجية على حساب المنافس الصيني من خلال ضمان إشرافها على هذه الممرات المائية والجزر الإستراتيجية عبر شركائها الإقليميين والحد من الطموحات الصينية فيها .

ثالثا : الصراع على النفوذ الأمني والعسكري في خليج عدن

بدأ الصراع الأمريكي الصيني حول الانتشار العسكري في منطقة خليج عدن وباب المندب، منذ سنة 2017 والتي أعلنت فيها الصين افتتاح قاعدتها العسكرية في جيبوتي هذه الخطوة التي رأت فيها الولايات المتحدة بداية سياسة انتشار عسكري صيني في منطقه البحر الأحمر وخليج عدن التي تعتبرها منطقة نفوذ خالص لها ولقواتها العسكرية .

وجاءت بدايات الانتشار العسكري الصيني في المنطقة منذ 2008 في إطار الجهود الدولية لمكافحة القرصنة، وكان ذلك بترحيب أمريكي ومع مرور السنوات زادت الصين من عدد سفنها في خليج عدن والتي وصلت في حزيران/يونيو 2022 إلى أكثر من 100 سفينة عسكرية لبحرية جيش التحرير الصيني وقرابة 30 ألف جندي رغم تراجع ظاهرة القرصنة البحرية في المنطقة.

هذه المؤشرات دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير موقفها من الوجود العسكري الصيني من الترحيب إلى العمل مع حلفائها للحد من هذا الانتشار العسكري الصيني المتزايد وكان ذلك مع مجيء إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب 2016 – 2020 .

وبدأ هذا التغير في الموقف الأمريكي بإعلان مستشار الأمن القومي " جون بولتون " (John Bolton) 2018 – 2019 في ديسمبر 2018 عن إستراتيجية أمريكية جديدة لمحاربة السلوك العدواني العسكري للصين .

[1] Ammar Al-Ashwal, " Yemen and the Curse of Geography: Bab al-Mandab Disputed by Great Power Rivalries " , **https://carnegieendowment.org ,** (07 may 2023).

وأكد على هذا التوجه الأمريكي تقريرا أرسله قائد القيادة العسكري الأمريكية في إفريقيا "ستيفن تاونسند " (Stephen Townsend) إلى الكونغرس في يناير 2020 والذي أشار فيه إلى: " أن الصين جهة فاعلة وخبيثة تهدد على حد سواء الاستقرار الإفريقي، وقدرة وصول الولايات المتحدة إلى المنطقة ونفوذها" .[1]

وتعتمد الصين في صراعها على النفود العسكري مع الولايات المتحدة في خليج عدن والبحر الأحمر على إستراتيجية تقوم على ثلاثة جهود رئيسية: الانتشار العسكري والاستثمارات في البنية التحتية الحيوية (الموانئ) ومبيعات الأسلحة، وتشترط الحكومة الصينية أن يكون لدى المؤسسات الخاضعة لسيطرة الدولة التي تستثمر في القطاعات المهمة في الخارج، ضمان القدرة على خدمة الأصول العسكرية الصينية، مما يؤدي إلى زوال الخط الفاصل بين الوجود التجاري والعسكري الصيني في الخارج، وهو ما يعبر عنه بمصطلح الاندماج العسكري المدني.[2]

هذه الإستراتيجية تمكن قوات بحرية جيش التحرير الصيني من الانتشار في الموانئ التي تشغلها الشركات الصينية واتخاذها نقاط ارتكاز عسكرية، وتتحول مع مرور الوقت لقواعد عسكرية كما حدث مع جيبوتي .

وفي مقابل هذه الإستراتيجية الصينية تعمل الولايات المتحدة الأمريكية للحد من الانتشار العسكري الصيني في اليمن بدعم سيطرة حلفائها على الجزر والموانئ الإستراتيجية التي تسعى الصين للاستحواذ عليها واتخاذها قواعد عسكرية وكذلك دمج دول المنطقة بما فيها اليمن في تحالف عسكري بحري وتجسد ذلك بإنشاء قوة المهام المشتركة CTF 153 في ابريل / نيسان 2022 وهي رابع فرقة عسكرية للبحرية الأمريكية في منطقه البحر الأحمر وخليج عدن وكان الهدف غير المعلن هو عرقلة الانتشار العسكري الصيني في المنطقة. وتتفوق الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصراع على النفوذ العسكري في بحر العرب وخليج عدن على الوجود الصيني الذي ما يزال في بدايته، ويعود ذلك إلى الوجود العسكري التاريخي للولايات المتحدة في المنطقة منذ 1948، وارتباط أغلب دول المنطقة بشراكة أمنية عسكرية مع الولايات المتحدة بما فيها اليمن الذي تربطه شراكة إستراتيجية أمنية مع أمريكا منذ سنة 2001 إلى اليوم.

[1] " Zach Vertin , " **Great power rivalry in the Red Sea : China's experiment in Djibouti and implications for the United States** " , (Doha : Brookings Doha Center , June 2020) , p 2.
[2] Grant Rumley , Carol Silber , " Navigating China’s Security Presence in the Middle East and North Africa " , **https://www.washingtoninstitute.org** , (12 june 2023).

خلاصة الفصل :

درسنا في هذا الفصل التنافس الجيوستراتيجي الكبير بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في اليمن ، هذا البلد الذي يحتل مكانة جيوسياسية تؤثر في المصالح الإستراتيجية الكبرى للدولتين ، والذي يعتبر من أهم المحاور الجيوبوليتيكية في العالم الذي تتقاطع فيه المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية للعديد من القوى الدولية والإقليمية .

– وقفنا في هذا الفصل عند تاريخية العلاقات اليمنية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية والتي بدأت بشكل رسمي في فترة متقاربة كانت مع نهاية الحرب العالمية الثانية دون إغفال العلاقات التاريخية الضاربة في القدم بين اليمن والدولتين .

وحددنا الأهداف الإستراتيجية الكبرى للدولتين والتي تصب في تعزيز المكانة الدولية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين خدم للمصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية للدولتين في منطقة ذات أهمية جيوستراتيجية كبيرة .

ومن خلال دراسته إستراتيجية الدولتين في اليمن تبين أن الصين ركزت على البعد الجيو اقتصادي من خلال مبادرة " الحزام والطريق " والتي تهدف إلى خدمة المصالح الاقتصادية في اليمن والمنطقة والتي تعزز في النهاية الحضور السياسي والأمني للصين في خليج عدن والبحر الأحمر .

في مقابل تركيز إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على البعد الجيو أمني من خلال الشراكة الإستراتيجية التي أقامتها مع الحكومة اليمنية سنة 2001 لمحاربة الإرهاب، هذه الإستراتيجية التي تهدف في جوهرها للحفاظ على النفوذ السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية ومراقبة حركة الخصوم الدوليين والإقليميين في هذه المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية الكبيرة للولايات المتحدة ، ومنع أي قوة دولية من تعزيز حضورها الأمني والعسكري فيها .

ومن خلال الوقوف مع أحداث ثورة فبراير 2011 في اليمن توصلت الدراسة إلى وجود تحديات سياسية وامنية على مصالح الدولتين خاصة بعد انطلاق الحرب الداخلية اليمنية سنة 2015 بين الحكومة اليمنية وجماعة " أنصار الله الحوثية " ، وتباينت معها سياسة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في كيفية التعاطي مع هذا الصراع الذي أثر بشكل كبير على مصالح الدولتين وشكلت تهديدا أمنيا في أهم ممر تجاري دولي .

دفعت الأزمة اليمنية الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى التعاون لإيجاد تسوية سياسية تحقق سلاما دائما في اليمن يحفظ وحدته واستقراره ، خدمة لمصالح الدولتين .

وفي المقابل فتح الصراع اليمني وتداعياته السياسية والأمنية المجال لتنافس شديد بين الدولتين وصل إلى حد الصراع على تعزيز النفود الاقتصادي والأمني وسعى كل منهما للحد من نفوذ الآخر .

ومن خلال ما سبق تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت الحفاظ على نفوذها الأمني والعسكري في اليمن من خلال تعزيز دور حلفائها الإقليمين في اليمن والحد من الطموحات الصينية، وفي المقابل تمكنت الصين من كسب ثقة الأطراف السياسية الفاعلة في اليمن وضمان تواصلها الدائم مع الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، مما عزز دورها في إيجاد حل سياسي للصراع القائم وذلك بعد نجاحها في عقد اتفاق المصالحة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية في 10 آذار / مارس 2023 .

وفي الفصل الموالي والأخير ستتناول الدراسة الانعكاسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية للتنافس الدولي والإقليمي على الواقع اليمني .

الفصل الرابع

انعكاسات التنافس الدولي والإقليمي في اليمن على الواقع اليمني

المبحث الأول: الانعكاسات السياسية للتنافس الدولي والإقليمي على اليمن بعد 2011

المطلب الأول: انعكاسات الصراع في اليمن على الخارطة السياسية الداخلية

المطلب الثاني: عسكرة المشهد السياسي في اليمن

المطلب الثالث: التأثير الإقليمي والدولي على عملية التسوية السياسية

المطلب الرابع: مستقبل التسوية السياسية للازمة اليمنية

المبحث الثاني: الانعكاسات الأمنية والعسكرية للتنافس الدولي والإقليمي على اليمن

المطلب الأول: المشهد العسكري والأمني الجديد في اليمن بعد 2015

المطلب الثاني: تهجين القطاع الأمني والعسكري في اليمن

المطلب الثالث: انتشار مظاهر الفساد والمحسوبية في القطاع العسكري والأمني

المطلب الرابع: التأثير الخارجي على القوات الأمنية والمجموعات العسكرية في اليمن

المبحث الثالث: الانعكاسات الاقتصادية للتنافس الدولي والإقليمي على اليمن

المطلب الأول: انعكاسات الصراع المحلي والإقليمي على قطاع النفط اليمني

المطلب الثاني: انعكاسات الصراع اليمني على القطاع المالي والنقدي في اليمن

المطلب الثالث: انعكاسات الصراع اليمني على نشاط المؤسسات الاقتصادية في اليمن

المطلب الرابع: الفرص الاقتصادية الممنوحة لليمن في ضل التنافس الدولي والإقليمي بعد 2011

المبحث الرابع: الانعكاسات الاجتماعية للتنافس الدولي والإقليمي على اليمن

المطلب الأول: الانقسام المجتمعي في اليمن بعد 2011

المطلب الثاني: انعكاسات الصراع اليمني على القطاع التعليمي في اليمن

المطلب الثالث: تداعيات الصراع على القطاع الصحي في اليمن

المطلب الرابع: تداعيات الصراع اليمني على الوضع الإنساني اليمني بعد 2015

خلاصة الفصل

الفصل الرابع : انعكاسات التنافس الدولي والإقليمي في اليمن على الواقع اليمني

كان للتنافس الإقليمي والدولي في اليمن بعد 2011 تأثيرا على مجريات الأحداث السياسية والأمنية في مرحلة تحول سياسي كبير، ومع اندلاع الصراع المسلح الداخلي سنة 2015 ازدادت الأوضاع الداخلية تعقيدا .

هذا الصراع المسلح بين الحكومة المعترف بها أمميا وجماعة " "أنصار الله الحوثية" " سمح للقوى الإقليمية وعلى رأسها السعودية وإيران بالانخراط في هذا الصراع، في محاولة للتأثير على مسار الأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية، من اجل خدمة كل طرف لأهدافه الإستراتيجية وتطلعاته الجيوسياسية في اليمن والإقليم بشكل عام .

في حين واصلت القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والصين إدارة هذا الصراع لمنع خروجه عن السيطرة وتأثيره على المصالح الأمنية والاقتصادية للدولتين في هذا الموقع الجيوستراتيجي المهم، وسعيهما للمساهمة في الوصول إلى حل سياسي دائم ينهي الصراع ويمكن الدولتين من الاستفادة من الفرص الاقتصادية ومشاريع إعادة الاعمار في هذا البلد .

وقد افرز الصراع اليمني منذ 2015 تحديات كبيرة في الواقع اليمني كان من أهمها :

انهيار المنظومة السياسية والأمنية والاقتصادية للدولة وحصول انقسام مجتمعي حاد، ناهيك عن تفاقم الأزمة الإنسانية، مما جعل اليمن رهينة لصراع الإرادات الإقليمية والدولية ومحاولة هذه القوى توجيه الصراع ونتائجه لخدمة أهدافها الإستراتيجية في اليمن بشكل عام .

وستعالج الدراسة في هذا الفصل أهم الانعكاسات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية للصراع اليمني الذي هو في حقيقته صراع إقليمي دولي بأدوات محلية، وإمكانية استفادة اليمن من هذا الاهتمام الدولي والإقليمي بما يحقق وحدة واستقرار البلاد وتثمين مواردها الاقتصادية .

المبحث الأول : الانعكاسات السياسية للتنافس الدولي والإقليمي على اليمن بعد 2011

المطلب الأول : انعكاسات الصراع في اليمن على الخارطة السياسية الداخلية

تعود جذور اغلب الأزمات السياسية في اليمن إلى ما قبل 2011 وكانت إرهاصا لأزمات سياسية سابقة وصراع القوى المحلية حول السلطة والثروة بين الشمال والجنوب .

ويعد الصراع السياسي الذي أعقب ثورة فبراير 2011 من اخطر الصراعات السياسية التي شهدها اليمن ، وأدى التمرد العسكري الذي قامت به جماعة " "أنصار الله الحوثية" " بالتحالف مع الرئيس السابق ""علي عبد الله صالح "" إلى تدويل الأزمة اليمنية وفتح المجال للأطراف الإقليمية والدولية بالتدخل بشكل مباشر في الشأن اليمني، والتأثير على عملية إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية الجديدة التي أفرزها الصراع اليمني بعد 2015 ، مستفيدة من حاجة القوى السياسية الجديدة في اليمن إلى دعم إقليمي لتعزيز نفوذها السياسي والعسكري الداخلي .

وكان من أبرز التحولات في المشهد السياسي اليمني: تراجع دور الأحزاب الوطنية وظهور أحزاب وتشكيلات سياسية مناطقية بتحالفات قبلية وذات توجه طائفي أو انفصالي ترتبط بجهات إقليمية نافذة، ومن أهم هذه التشكيلات السياسية الجديدة :

أولا : جماعة "أنصار الله الحوثية"

تمكنت هذه الجماعة رغم حداثة وجودها على الخارطة السياسية من فرض نفسها كفصيل سياسي وعسكري مهم في اليمن، من خلال سيطرتها على اغلب مناطق شمال اليمن بما فيها العاصمة صنعاء، وذلك من خلال تحالف سياسي قبلي مع الرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح " وحلفاؤه القبليون في حزام صنعاء.

واستطاعت الجماعة الحصول على دعم سياسي وثقافي وعسكري كبير من جمهورية إيران الإسلامية، بعد إعلان قيادة الجماعة سنة 2020 انضمامها للمحور الإيراني المسمى إعلاميا " بمحور المقاومة " مما جعل الجماعة وكيلا استراتيجيا لإيران في اليمن، تمكنت من خلاله إرسال رسائل سياسية وعسكرية لخصومها الإقليميين خاصة المملكة العربية السعودية، وتعزيز نفوذها الإقليمي في منطقة إستراتيجية عالية الأهمية .

وتعتمد الجماعة خطابا عقائديا طائفيا تمكنت من تجنيد أبناء الطائفة الزيدية في محافظات صنعاء، صعدة، وعمران، وغيرها من محافظات الشمال، وهو خطاب يقترب من المذهب

الإثني عشري في إيران ومن خلال الدعم العسكري الإيراني والإمداد القبلي في حزام صنعاء تمكنت من السيطرة على اغلب محافظات الشمال باستثناء محافظة تعز .

فمن الجانب السياسي قامت الجماعة بإصدار الإعلان الدستوري في 6 فبراير 2015 من طرف واحد، وتشكيل مجلس رئاسي مكون من خمسة أعضاء وتشكيل مجلس وطني انتقالي مكون من 551 عضوا ليحل محل البرلمان اليمني، وتشكيل حكومة كفاءات وطنية.[1]

وعلى الصعيد العسكري نجحت في تجنيد أبناء القبائل المتحالفة معها لدعم صراعها العسكري مع الحكومة اليمنية المعترف بها أمميا والمدعومة من التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية منذ ابريل 2015 .

– ورغم فشل الجماعة في السيطرة على عموم المحافظات اليمنية بعد إخراجها من عدن في ربيع 2015 إلا أنها استطاعت المحافظة على مكاسبها السياسية في المحافظات الشمالية وفي محيطها الجغرافي وحاضنتها الزيدية، مما جعل منها طرفا أساسيا في أي عملية تسوية سياسية مستقبلية للصراع اليمني، وما الحوارات التي شاركت فيها الجماعة كطرف أساسي منذ ستوكهولم 2018 إلى غاية الهدنة الأممية سنة 2022 إلا تأكيدا لهذا الدور السياسي والعسكري للجماعة في الداخل اليمني .

ثانيا : المجلس الانتقالي الجنوبي

ويعد من أهم الأطراف السياسية والعسكرية في المحافظات الجنوبية (عدن ، أبين ، الضالع) حيث استفاد من الفراغ الذي خلفَّه انهيار الحزب الاشتراكي اليمني، فمنذ تأسيسه في 11 مايو 2017 برئاسة " عيدروس الزبيدي " محافظ عدن السابق، عمل على فرض نفسه ممثلا سياسيا وعسكريا للمحافظات الجنوبية وناطقا رئيسيا باسم القضية الجنوبية .[2]

وقد ساهم دعم دولة " الإمارات العربية المتحدة " عسكريا وسياسيا لهذا المجلس في تعزيز حضوره في المحافظات الجنوبية، ورغم التزامه بدعم الحرب التي تقودها الحكومة اليمنية ضد جماعة "أنصار الله الحوثية" منذ 2015 إلا أنه شكل تحديا سياسيا وأمنيا للحكومة اليمنية في المحافظات الجنوبية ، خاصة العاصمة المؤقتة عدن .

---

[1] هند فلاح على هاجد العازمي، "الصراع اليمني وتأثيره على المحيط الإقليمي 2011–2021 "، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الإسكندرية**، المجلد 7، ع: 14، (يوليو 2022)، ص ص. 225 – 564.

[2] عادل دشيلة، "أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن"، **مجلة رؤية تركية**، السنة 8، ع: 2، (9 مايو 2019)، ص. ص 129 – 149.

– يخوض المجلس الانتقالي صراعا على النفوذ مع حزب الإصلاح اليمني في المحافظات الشرقية في اليمن، مما تسبب في إشكالات أمنية كثيرة منها قيام قوات المجلس بطرد قوات الحكومة اليمنية من عدن في 30 يناير 2018 وسيطرته على ثلاث معسكرات للقوات الحكومية .

ورغم توسط التحالف العربي بقياده المملكة العربية السعودية وانسحاب قوات المجلس الانتقالي من معسكرات الحكومة، إلا ان الاشتباكات تجددت في أغسطس 2019 .

وعلى الصعيد السياسي قام المجلس بإعلان الإدارة الذاتية في محافظات الجنوب في 26 ابريل 2020 كخطوة لتعزيز نفوذه السياسي والعسكري في المحافظات الجنوبية، ليرسم بذلك المجلس الانتقالي نطاقه الجغرافي المناطقي في المحافظات الجنوبية، مستفيدا من الدعم العسكري الذي تقدمه الإمارات العربية المتحدة واستخدامها له في صراعها الإقليمي مع دولة قطر التي ترعى حزب التجمع اليمني للإصلاح .

وتعزز الدور السياسي والعسكري للمجلس الانتقالي الجنوبي من خلال مؤتمر الرياض في نوفمبر / تشرين الثاني 2019 والذي جاء لمعالجة الاختلالات الأمنية والسياسية بين المجلس الانتقالي والحكومة اليمنية .

وتأكيدا على دوره في محافظات الجنوب تم تعيين رئيسه عيدروس الزبيدي كعضو في مجلس القيادة الرئاسي ممثلا لمحافظات الجنوب والذي تم الإعلان عنه في 7 ابريل 2023 .

ثالثا : التجمع اليمني للإصلاح

ويعتبر هذا الحزب من الأحزاب القليلة التي استطاعت المحافظة على وجودها ونفوذها في الساحة السياسية اليمنية رغم العديد من التحديات التي واجهت الحزب في أعقاب أحداث 11 فبراير 2011 وما أعقبها .

ويتوزع نفوذ الحزب في محافظات صنعاء، تعز، مأرب، شبوة، المهرة أي في محافظات شمال وشرق اليمن .

وشهدت مرحلة ما بعد 2011 تراجعا لقوة هذا الحزب بسبب صراعه مع نظام ""علي عبد الله صالح " " ثم جماعة " "أنصار الله الحوثية" " بعد استيلائها على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014 في معركة السيطرة على شمال اليمن .

ومن خلال تحالف الحزب مع قبيلة آل الأحمر ذات النفوذ القوي في شمال اليمن خاصة في محافظة تعز والتي ينحدر منها بعض قادة الحزب وبما تملكه من قوة عسكرية ممثلة في اللواء "علي محسن الأحمر" نائب رئيس الجمهورية اليمنية سابقا، حافظ الحزب على وجوده وسمح لهم تحالف الحزب مع قبيلة آل الأحمر بالتغلغل في المؤسسة العسكرية اليمنية. وبعد اندلاع المواجهة العسكرية بين الحوثي والحكومة اليمنية المعترف بها أمميا سنة 2015 اختارت قيادة الحزب بعد مماطلة وهدنة غير معلنة مع جماعة " "أنصار الله الحوثية" ، اختاروا التحالف مع الحكومة والقتال معها ضد الحوثيين، ويتمركز نفوذ الحزب في محافظات تعز ومأرب بصورة رئيسية ضمن القوات العسكرية والقبلية الداعمة للحكومة اليمنية في حربها ضد الحوثيين.

واجه الحزب خصمين كبيرين أولهما جماعة "أنصار الله الحوثية" في الشمال بعد 2015 في محاولة كل طرف تعزيز نفوذه وقوته السياسية في المحافظات الشمالية، وفي الجنوب واجه تحدي المجلس الانتقالي الجنوبي الذي تدعمه الإمارات العربية المتحدة، والتي ترى في الحزب امتدادا لنفوذ جماعة الإخوان المسلمين التي تصنفها دولة الإمارات العربية المتحدة تنظيما إرهابيا .

وساعد تحالف الحزب مع عائلة آل الأحمر والتي تحتفظ بعلاقات تاريخية مع المملكة العربية السعودية في الحفاظ على وجود الحزب وتواصله مع التحالف العربي باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لحاجة التحالف العربي ممثلا في المملكة العربية السعودية لحلفاء في مناطق سيطرة الحكومة لتعزيز الجبهة السياسية والعسكرية في مواجهة جماعة الحوثي الحليف لإيران في اليمن .

ورغم تحفظ المملكة العربية السعودية على بعض قيادات الحزب إلا أنها سمحت بمشاركة الحزب في الحكومة اليمنية وبعض ألوية الجيش اليمني في محافظتي تعز ومأرب، وتعزز دور الحزب سياسيا من خلال مشاركته في مؤتمر الرياض سنة 2015 مستفيدا من تغير الوضع الإقليمي وسعي المملكة العربية السعودية لإيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية .

واستطاع الحزب الحصول على هذه المكانة بعد بذل قيادته لجهود كبيرة للحفاظ على علاقة متوازنة مع المملكة العربية السعودية، حيث أبدى الحزب استعداده لدعم التحالف العربي، ومنع وسائل الإعلام التابعة له من توجيه انتقادات مباشرة لسياسة المملكة في اليمن وكذلك تجميد

عضوية بعض أعضائه الذين يجاهرون بمعاداة المملكة العربية السعودية كالناشطة السياسية "توكل كرمان " الحاصل على جائزة نوبل للسلام والمقيمة في تركيا .[1]

ومن خلال ما سبق ذكره عن الأحزاب والتشكيلات السياسية التي عززت نفوذها على الخريطة السياسية اليمنية بعد 2011 يتبين أن تلك التشكيلات السياسية تحتفظ بنفوذ سياسي في مناطق جغرافية محددة ومستفيدة من الدعم القبلي في مناطقها ، مما يكرس الدور التقليدي للعامل القبلي في الممارسة السياسية في اليمن ويمنح شيوخ القبائل وزعمائها كلمة الفصل في الشأن السياسي اليمني ، خاصة القبائل ذات النفوذ الكبير والتي تحتفظ بعلاقات تاريخية مع القوى الإقليمية .

كما يبرز تأثير القوى الإقليمية ودورها في إعادة رسم خارطة الجغرافيا السياسية في اليمن بما يخدم أهدافها الإستراتيجية ويمنحها قوة التأثير وضمان خدمة أي حل مستقبلي للأزمة اليمنية لمصالحها الإستراتيجية وتعزيز دور حلفائها في الداخل اليمني .

المطلب الثاني : عسكرة المشهد السياسي اليمني

أعطى قيام جماعة الحوثي بالانقلاب على الحكومة اليمنية واحتلال صنعاء سنة 2014، رسالة لبقية الأطراف السياسية اليمنية بأهمية السلاح لتحقيق الأهداف السياسية، وهذا ما أدى إلى عسكرة المشهد السياسي اليمني، وأصبح تحقيق الأهداف السياسية مرهونا بالقدرة على تغيير الموازين العسكرية .

ومع انطلاق عاصفة الحزم التي أطلقها التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية في مارس 2015 للحد من تقدم الحوثيين عسكريا في بقية المحافظات اليمنية، ظهرت الحاجة إلى وجود قوات محلية في المحافظات التي استهدفها الحوثيون وحلفاؤهم، فعملت كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة على إنشاء وتدريب قوات عسكرية محلية لوقف تمدد جماعة "أنصار الله الحوثية" عسكريا، وذلك بسبب انقسام وضعف الجيش اليمني .

هذا التوجه سمح بظهور مجاميع أمنية في المحافظات التي تخضع لسلطة جماعة الحوثي وكانت البداية في محافظة عدن الجنوبية التي كانت هدفا للحوثيين، فاستطاعت المقاومة الجنوبية التي أشرفت دولة " الإمارات العربية المتحدة " على تدريبها وتسليحها طرد الحوثيين

[1] مطهر الصفاري ، "علاقة السعودية بحزب الإصلاح اليمني حالة استثنائية "، **http://tinyurl.com/5bunhark**، (2023/08/13).

من عدن وميناءها في صيف 2015، وهذا ما أعطى لهذه القوات أدوارا سياسية في المحافظات الجنوبية، وانطوت سياسيا تحت ما يسمى بالمجلس الانتقالي الجنوبي الذي تأسس سنة 2017. هذا المجلس الذي دخل في صراع سياسي وعسكري مع قوات الحكومة اليمنية، واستغل حاجة قوات التحالف العربي لقواته في معارك شبوة وحضرموت ضد الحوثيين لفرض أجندته السياسية وسلطته في محافظات أبين والضالع ولحج بالإضافة إلى نفوذه وسلطته في العاصمة المؤقتة عدن .

وأما في المحافظات الشرقية حضرموت، شبوة، المهرة استطاع شيوخ القبائل تكوين مجموعات عسكرية من أجل مواجهة الحوثيين ظاهريا. وفي الواقع عملت هذه المجموعات وهي النخبة الحضرمية في حضرموت والشبوانية في شبوة وبعض المجاميع في المهرة على فرض رؤيتها السياسية وسلطتها في هذه المحافظات، مكَّنها من إدارة الشؤون الاقتصادية والسياسية في مناطقها الجغرافية وفرض حمايتها الأمنية لحقول النفط والموانئ والمطارات في تلك المحافظات.

وفي المنطقة الغربية وتحديداً في مدينة المخا وميناءها الاستراتيجي في ألوية العمالقة العسكرية وبعد دمجها مع قوات العميد " طارق صالح " نجل أخ الرئيس السابق علي عبد الله صالح– قامت هذه المجموعات المسلحة، والتي أشرفت دولة الإمارات العربية المتحدة على تدريبها وتسليحها – بتشكيل ما يسمى المكتب السياسي للمقاومة الوطنية في 25 مارس 2021 برئاسة العميد " طارق صالح " .[1]

هذا المكتب السياسي للمقاومة حظي بتأييد وترحيب قوى دولية وإقليمية فاعلة، وجاء ذلك من خلال ترحيب السفير البريطاني لدى اليمن " مايكل آرون " (Michael Aron) بإشهار المكتب السياسي، والاجتماعي، وقام السفير بعقد لقاءً افتراضيا مع طارق صالح .

وفي محافظة مأرب استطاع حزب الإصلاح اليمني من خلال قوات المقاومة العسكرية التي شكلها سنة 2015 ، دعم قوات الجيش الوطني بالتعاون مع اللواء "علي محسن الأحمر" كما سيطر الحزب على قوات عسكرية قبلية تتبع مشايخه من آل الأحمر القبلية المتنفذة في كل من

[1] مركز المخا للدراسات الإستراتجية ،" المكتب السِّياسي لطارق صالح في تعز.. الأهداف والسِّياق والتَّداعيات "، **https://mokhacenter.org**، (2023/06/17).

تعز وتخوم صنعاء ومأرب[1]، وهذا ما عّزز الدور السياسي للحزب وحافظ على علاقات متينة مع المملكة العربية السعودية مما مكنه من التغلغل في المؤسسات السياسية والعسكرية للحكومة اليمنية في كل من مأرب شبوة وتعز .

ومن خلال ما سبق ذكره عن عسكرة المشهد السياسي اليمني بعد 2015 ودور هذا المتغير في تعزيز نفوذ القوى السياسية اليمنية التي تملك اذرعاً عسكرية، يتبيَّن أن هذه القوى ما كان لها ان تحافظ على نفوذها ودورها في الشأن السياسي وتعزيز أجندتها السياسية لولا السند العسكري والقبلي ودعم وتسليح القوى الإقليمية والدولية .

وتمكنت هذه القوى السياسية التي تملك قوات عسكرية تابعة لها من فرض حضورها السياسي في كل من مؤتمر الرياض 2019 وفي تشكيلة مجلس القيادة الرئاسي اليمني الذي يضم قادة وممثلي الفصائل السياسية التي لها ثقل عسكري في مناطقها التقليدية والتي تساند الحكومة اليمنية في حربها ضد جماعة "أنصار الله الحوثية"، كما هو مبين في الجدول التالي :

[1] بشرى المقطري، "حزب الإصلاح اليمني وتحوّلات السلطة"، **http://tinyurl.com/yrket58s**، (2023/07/12).

جدول يبين أعضاء مجلس القيادة الرئاسي وانتماءاتهم السياسية والعسكرية

الاسم	الصفة	الانتماء السياسي	الانتماء العسكري
رشاد محمد العليمي	رئيسا	المؤتمر العام	/
سلطان العرادة	عضوا	المؤتمر الشعبي العام (مأرب)	الجيش الوطني
طارق محمد صالح	عضوا	المجلس السياسي للمقاومة الوطنية	قوات حراس الجمهورية
عبد الله العليمي باوزير	عضوا	التجمع اليمني للإصلاح	/
عبد الرحمان المحرمي (ابو زرعة)	عضوا	سلفي مستقل	ألوية العمالقة
عيدروس قاسم الزبيدي	عضوا	المجلس الانتقالي الجنوبي	قوات الأحزمة الأمنية والدعم والإسناد الجنوبية
فرج سالمين البحسني	عضوا	مستقل / محافظة حضرموت	المنطقة العسكرية الثامنة في الجيش الوطني
عثمان حسين مجلى	عضوا	شيخ قبلي ينتمي للمؤتمر الشعبي العام / محافظة صعدة	/

الجدول رقم: (07) **المصدر: من إعداد الباحث**

المطلب الثالث : التأثير الإقليمي والدولي على عملية التسوية السياسية

منذ سنة 2018 ومع نهاية مرحلة الصراع المفتوح بين الأطراف المختلفة في اليمن 2015 – 2018 أدركت الأطراف الإقليمية المتورطة في النزاع اليمني عدم قدرة وكلائها المحليين في الداخل اليمني على تحقيق الأهداف الإستراتيجية لكل طرف إقليمي رغم حجم الدعم السياسي والعسكري الكبير.

وتزايدَ الضغط من القوى الدولية صاحبة المصلحة الإستراتيجية في اليمن خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية على الأطراف الإقليمية ووكلائها في الداخل اليمني للوصول إلى تسوية سياسية للصراع اليمني تحفظ وحدة واستقرار اليمن وتسمح لتلك القوى بضمان مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية والأمنية في اليمن والمنطقة بشكل عام .

ومنذ انطلاق مسار التسوية السياسية في اليمن بين أطراف النزاع من خلال مؤتمر ستوكهولم 2018 وصولا إلى الهدنة الأممية التي توصلت إليها الأمم المتحدة في 2 ابريل 2022 .

عملت القوى الإقليمية ذات الحضور السياسي والعسكري في اليمن وكذلك كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية على ضمان المشاركة في إيجاد تسوية سياسية تخدم مصالحها الإستراتيجية ومصالح حلفائها في الداخل اليمني. ويتبين ذلك من خلال مواقف هذه القوى الإقليمية والدولية من التسوية السياسية ومواقف أطراف النزاع الداخلية وشكل التسوية السياسية المنشودة .

أولا : مواقف الأطراف الإقليمية والدولية من التسوية السياسية المنشودة

1 – موقف المملكة العربية السعودية

سعت المملكة العربية السعودية منذ 2018 إلى العمل على إيجاد تسوية سياسية في اليمن بعد التداعيات الأمنية والسياسية الكبيرة للصراع اليمني عليها أولاً ثم على محيطها الإقليمي، عير هجمات الحوثيين وضرباتهم العسكرية على المراكز الحيوية في المملكة وكذلك من حيث قدرة حلفاء المملكة العربية السعودية في الداخل اليمني على حسم المعركة ضد جماعة "أنصار الله الحوثية".

ومع تفاقم الصراع الداخلي بين الأطراف اليمنية الداعمة للحكومة اليمنية خاصة بين حكومة الرئيس " هادي" والمجلس الانتقالي الجنوبي والذي وصل إلى حد الاشتباكات العسكرية في كل من عدن وشبوة سنة 2019، سارعت المملكة إلى عقد مؤتمر الرياض في 5 نوفمبر 2019

من اجل ترتيب الأوضاع السياسية والأمنية في صفوف الجبهة المناوئة لجماعة "أنصار الله الحوثية" .

وجاء مؤتمر الرياض لمعالجة الإشكالات الأمنية والسياسية التي كانت وراءها المجموعات السياسية والعسكرية المدعومة من دولة " الإمارات العربية المتحدة " والتي دخلت في صراع مسلح مع قوات الحكومة اليمنية، مما شكل تحديا كبيرا للنفوذ السعودي وعرقلة لمساعي السعودية في إيجاد حل سياسي دائم .

وكذلك جاءت الخطوة السعودية كمبادرة إستباقية قبل تسلم إدارة بايدن السلطة في الولايات المتحدة سنة 2020 ، هذا الأخير الذي وعد بإنهاء الحرب في اليمن وإيجاد حل سياسي دائم للصراع اليمني .

وكان من أهم مخرجات مؤتمر الرياض بين الفصائل اليمنية المساندة لشرعية الحكومة اليمنية، الدعوة إلى توحيد القوات الأمنية تحت سلطة الجيش اليمني وتشكيل حكومة جديدة يشارك فيها كل من المجلس الانتقالي الجنوبي وحزب التجمع اليمني للإصلاح، وتم ذلك بعد عام من عقد هذا المؤتمر بإصدار الرئيس "عبد ربه منصور هادي" في 18 ديسمبر 2020 قرارا برقم 7 لعام 2020 يقضي بتشكيل حكومة جديدة وفقا لتوصيات مؤتمر الرياض في ملحقه السياسي والاقتصادي .[1]

ورغم العديد من التحديات الأمنية والسياسية تسعى المملكة العربية السعودية في اليمن لإيجاد حل سياسي يجنب المملكة تداعيات الصراع اليمني، ويحفظ وحدة اليمن واستقراره خدمة للمصالح السياسية والأمنية السعودية، دون أن يخرج اليمن من دائرة النفوذ السعودي الخليجي بشكل عام.

2 – موقف جمهورية إيران الإسلامية

تختلف الرؤية الإيرانية للحل السياسي في اليمن مع الرؤية الغربية والسعودية بشكل عام، فرغم عدم تحقيق إيران لهدفها الاستراتيجي في اليمن من تمكين جماعة "أنصار الله الحوثية" والسيطرة على عموم الأراضي اليمنية، إلا أنها استطاعت تكريس نفوذ الجماعة وضمان مشاركتها في أي ترتيب سياسي مستقبلي في اليمن .

[1] هند فلاح على هاجد العازمي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 549.

فإيران مستفيدة من الصراع اليمني عبر اتخاذ دعمها لأي حل سياسي في اليمن كورقة تفاوض مع خصومها الإقليميين وفي مفاوضاتها مع الولايات المتحدة في ملف البرنامج النووي الإيراني. ومنه فإن إيران لا يمكن أن تدعم حلاً سياسياً دائماً، إلا إذا أُخِذَ في الحسبان مكاسب حليفها الداخلي (جماعة أنصار الله الحوثي) وحصولها على اعتراف إقليمي ودولي بمكاسبها السياسية والعسكرية في الداخل اليمني .

ومنه فالموقف الإيراني من الحل السياسي جاء على لسان وزير الخارجية الإيراني" حسين أمير عبد اللهيان " الذي أكد في اتصال مع الأمين العام للأمم المتحدة " أنطونيو غوتيريش " دعم طهران الحل السياسي لإنهاء الحرب في اليمن ورفع ما وصفه بالحصار .

ودعا إلى قيام الأمم المتحدة بدور أكبر لوقف الحرب في اليمن وإطلاق الحوار السياسي .[1]

3 – موقف الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية

رغم التنافس الشديد بين الدولتين في المنطقة بشكل عام إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين تشتركان في ضرورة إدارة الصراع اليمني وعدم خروجه على السيطرة، ومنذ سنة 2018 مع بدء المساعي الأممية لإيجاد حل سياسي في اليمن، دعمت الدولتين هذا التوجه من خلال المواقف الرسمية لكل دولة وكذلك من خلال مجلس الأمن الدولي الذي عملت من خلالها الدولتين على دعم الحوار السياسي والتنديد بأعمال العنف خاصة محاولة جماعة الحوثي السيطرة على محافظة مأرب .

وبعد الإعلان عن نقل سلطات الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" إلى مجلس القيادة اليمني الذي جاء بعد مؤتمر الرياض الذي عقد تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي في ابريل 2022 أيدت كل من الصين والولايات المتحدة الخطوة باعتبارها خطوة مهمة نحو توحيد الجهود الداخلية لإحلال السلام في اليمن، وجاء ذلك من خلال بيان صحفي لمجلس الأمن الدولي الصادر بتاريخ 2022/4/13 والذي رحب بإعلان النقل السلمي للسلطة في اليمن معربا عن أمله في أن يشكل ذلك خطوة مهمة نحو الاستقرار والتسوية السياسية الشاملة بقياده الأمم المتحدة.[2]

---

[1] الجزيرة نت، " إيران تدعو لوقف الحرب في اليمن وتعلن دعمها الحل السياسي "، **https://aja.me/maqq2m**، (2023/07/13).

[2] د. حسنين توفيق إبراهيم ،" تحولات المشهد السياسي اليمني: الفرص.. التحديات.. آفاق المستقبل"، **https://acpss.ahram.org.eg/News/17489.aspx**، (2023/05/16).

ثانيا : موقف أطراف النزاع الداخلية في اليمن من التسوية السياسية

أفرز الصراع اليمني الذي دام أكثر من سبع سنوات، قوى عسكرية سياسية متنَّفذة في مناطق جغرافية محددة، هذه القوى التي استطاعت رسم جغرافية سياسية في اليمن تجاوزت الجغرافية التقليدية وأصبحت تمثل معطى جيوسياسياً جديداً في اليمن يجب مراعاته في أي عملية تسوية سياسية. ورغم اتفاق هذه الأطراف الداخلية على ضرورة التوجه نحو حدث سياسي دائم يخدم استقرار اليمن ووحدته إلا أن هناك تبايناً في سياسة هذه الأطراف .

1 – موقف جماعة أنصار الله الحوثية

رغم كل المكاسب السياسية والعسكرية التي حققتها في محافظات الشمال في اليمن وسيطرتها على مؤسسات الدولة في العاصمة صنعاء، إلاَّ أن الجماعة عجزت عن الوصول إلى المراكز الحيوية في عموم اليمن خاصة حقول النفط والموانئ الإستراتيجية، مما أثر على مشروع الجماعة للسيطرة وحكم اليمن، ومنه جاءت موافقة الجماعة على الهدنة الأممية التي أعلنت في مسعى منها لاكتساب شرعية سياسية، والمحافظة على المكاسب الميدانية في الداخل اليمني .

ورغم ذلك فالجماعة ما تزال تقوم بالعمليات العسكرية خاصة تلك الموجهة نحو محافظة مأرب بهدف السيطرة على حقول النفط وتعزيز موقفها التفاوضي في المستقبل .

كما انخرطت الجماعة في حوار مباشر مع المملكة العربية السعودية بوساطة عُمانية لتكريس شرعيتها السياسية وتقوية موقفها التفاوضي مع الخصوم، وجاء هذا المسعى بعد اتفاق المصالحة السعودية الإيرانية الذي تم بوساطة صينية .

2 – موقف المجلس الانتقالي الجنوبي

يركَّز المجلس الانتقالي الجنوبي على وضع قضية استقلال الجنوب وحق أهله في تقرير المصير على رأس أجندته السياسية، مستفيدا من الدعم العسكري والسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك حاجة الحكومة اليمنية لقواته في مواجهة تمدد جماعة "أنصار الله الحوثية" في محافظة شبوة .

ومنه يسعى المجلس الانتقالي بقيادة عيدروس الزبيدي بترسيخ سلطته في المحافظات الجنوبية الثلاثة عدن ، الضالع ولحج .

ورغم إدراك قيادة المجلس لتحفظ المملكة العربية السعودية وكل من الصين والولايات المتحدة على توجهاته الانفصالية، إلا أنه حاول فرض ذلك بسلطة الأمر الواقع والسعي للحصول على

المزيد من التنازلات من طرف الحكومة اليمنية في مقابل موافقته على المشاركة في حل سياسي مستقبلي .

واستطاع المجلس من خلال مشاركته في مؤتمر الحوار الوطني في الرياض الحصول على مقعد في مجلس القيادة الرئاسي وتكريس سلطته في الجنوب، في مقابل دعم عملية التسوية السياسية، وجاء ذلك في تصريح لرئيس المجلس الانتقالي عيدروس الزبيدي والذي أصبح عضوا في المجلس الرئاسي بقوله : " أن عدن ستكون عاصمة كل اليمن ومنطلقا لتحرير واستعادة كل اليمن " .[1]

3 – موقف حزب التجمع اليمني للإصلاح

هذا الحزب الذي يعمل داخل صفوف الحكومة اليمنية الذي استطاع تكريس نفوذه السياسي والعسكري ضمن أجهزة الحكومة والجيش اليمني، مستفيدا من تحسن علاقاته بالمملكة العربية السعودية الداعم الرئيسي للحكومة اليمنية ، وقد ابدى موقفه من الحل السياسي بدعوته إلى إعادة مؤسسات الجمهورية والطابع الوطني للدولة في مواجهة للمشروع العقائدي الحوثي والانفصالي الجنوبي .

ورغم مساندة الحزب وحلفائه القبليين في مأرب وتعز للحل السياسي، إلا أن قيادة الحزب تخشى من تأثير نفوذ المجلس الانتقالي الجنوبي ومن سعي المملكة العربية السعودية لإيجاد تفاهمات مع جماعة "أنصار الله الحوثية" في أعقاب اتفاق المصالحة السعودية الإيرانية على مخرجات التسوية السياسية وتأثيرها على مصالح الحزب ونفوذه .

[1] حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**.

المطلب الرابع : مستقبل التسوية السياسية للازمة اليمنية

مع إدراك القوى الإقليمية المتورطة في النزاع اليمني ووكلائها المحليين لصعوبة تحقيق انتصار عسكري لأي طرف، ومع تزايد الضغوط الدولية من القوى ذات المصلحة في إيجاد تسوية سياسية سلمية للنزاع في اليمن، اتفقت الأطراف الإقليمية والدولية على وجوب الدفع بعملية التسوية السياسية الشاملة، لإنهاء هذا الصراع الذي دام أكثر من سبع سنوات.

أولا : المتغيرات السياسية المساعدة لانجاز تسوية سياسية في اليمن

يبدو أن هناك ثلاث متغيرات أساسية شهدتها الساحة الإقليمية والداخلية اليمنية وهي :

1 – اتفاق المصالحة السعودية الإيرانية

هذا الاتفاق الذي تم التوصل إليه بوساطة صينية في 10 آذار / مارس 2023 وما أعقبه من خطوات سياسية تمثلت في إعادة الحوار بين المملكة العربية السعودية وجماعة الحوثي برعاية عُمانية، حيث قام وفد سعودي بزيارة إلى العاصمة صنعاء في 2023/4/14 ولقاء المسؤولين الحوثيين في خطوة تمهد لاتفاق سياسي داخلي ووقف التصعيد العسكري على الحدود السعودية اليمنية .

وفي هذا الإطار تم تبادل الأسرى والمختطفين بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي بإطلاق صراح 900 أسير ومختطف .[1]

وجاءت هذه المصالحة وما أعقبها لتُبرِز الدور الصيني المتنامي لإيجاد تسوية سياسية تخدم المصالح الصينية المتنامية في اليمن وقدرة الأطراف الدولية ذات المصلحة الإستراتيجية في اليمن على التقليل من حدة التنافس الإقليمي الكبير بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية في اليمن وعموم منطقة الشرق الأوسط .

2 – تشكيل مجلس القيادة الرئاسي اليمني

جاء هذا المجلس بدعم من المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي بعد مشاورات الرياض في الفترة ما بين 29 مارس إلى 7 ابريل 2022 برعاية مجلس التعاون الخليجي .

[1] عادل دشيلة ، " تحديات التسوية السياسية في اليمن وسيناريوهات المستقبل"، **http://tinyurl.com/4ynahkaz**، (2023/05/12).

وجاء هذا المجلس ليعالج الصراعات السياسية والأمنية بين الأطراف الداعمة للحكومة اليمنية من اجل توحيد صفوف الجبهة المناوئة لجماعة الحوثي استعدادا للدخول في مسار التسوية السياسية .

ويضم المجلس أهم التشكيلات العسكرية والسياسية النافذة في اليمن باستثناء جماعة "أنصار الله الحوثية" و يهدف إلى توحيد المؤسستين العسكرية والأمنية .

3 – إعلان الهدنة الأممية بين الأطراف المتحاربة في الداخل اليمني

وهي الهدنة التي عمل عليها المبعوث الأممي " هانس غروندبرغ " بدعم أمريكي صيني والتي تم توقيع عليها في 2 ابريل 2022 بين الحكومة اليمنية وجماعة "أنصار الله الحوثية" والتي شملت وقف الأعمال القتالية بين الطرفين، والسماح بدخول المواد الغذائية وتسهيل التجارة في مناطق سيطرة جماعة "أنصار الله الحوثية" وعبر تسيير رحلتين تجاريتين أسبوعيا عبر مطار صنعاء الدولي .

وكذلك دخول 18 سفينة من سفن المشتقات النفطية خلال مدة الهدنة والتي حددت بشهرين قابلة للتمديد .[1]

وجاءت هذه الهدنة التي حظيت بدعم إقليمي ودولي كبير من اجل تهيئة الظروف لانطلاق حوار سياسي بين الأطراف المتحاربة في اليمن .

وتشير هذه المتغيرات الثلاثة إلى دور وتأثير القوى الإقليمية والدولية للوصول إلى تسوية سياسية تضمن وحدة اليمن واستقراره، وتخدم المصالح المشروعة للقوى الدولية والإقليمية في اليمن، وأهمية تكامل الدورين الإقليمي والدولي في حل هذه المعضلة السياسية والأمنية التي تهدد الأمن والاستقرار في أهم ممر بحري دولي .

ثانيا : معوقات التسوية السياسية في اليمن

تقف أمام الوصول إلى تسوية سياسية حقيقية تحفظ وحدة اليمن واستقراره، العديد من المعوقات الداخلية ومن أهمها :

[1] مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، " اتفاقية الهدنة ابريل – نيسان 2022" ، **http://tinyurl.com/dc2ykrm4**، (2023/06/06).

1 – إشكالية بناء الدولة اليمنية

عانى اليمن عبر تاريخه السياسي الحديث من إشكالية عدم قيام دولة المؤسسات والمواطنة والنظام الجمهوري، فكثيرا ما كانت تحكم سير مؤسسات الدولة في اليمن الولاءات القبلية والمناطقية حسب الجهات المتنفذة في السلطة، فالوحدة اليمنية التي تم التوصل إليها بين الشمال والجنوب سنة 1990 كان ينظر إليها على أنها فرصة تاريخية لإقامة مؤسسات وطنية وتجربة ديمقراطية رائدة في المنطقة، لكن ممارسات نظام "علي عبد الله صالح " وتحالفاته القبلية واستئثاره بالسلطة، ساهم في بروز دعوات الانفصال الجنوبية، وضعَّف من سيطرة الدولة على المناطق التي تملك فيها القبائل سلطة ونفوذاً موازياً لسلطة الدولة .

وجاءت أزمة 2011 وما أعقبها من انهيار مؤسسات الدولة الأمنية والسياسية بعد انقلاب جماعة الحوثي، لتزيد من تدهور سلطة الدولة وضعف مؤسساتها، هذا الواقع الذي يتطلب جهدا داخليا كبيرا لإنشاء مؤسسات فعلية وحقيقية في البلاد.

2 – الانقسام المجتمعي والمناطقي الحاد

هذا الانقسام الذي تكرس بعد نشوب الصراع المسلح سنة 2015 والذي كان من أبرز أثاره انقسام مناطقي بين الشمال والجنوب وكذلك مناطق شرق اليمن، مَّما عزز سلطة الحكام القبليين وأمراء الحرب في هذه المناطق، ويبرز العامل الطائفي الذي بدأ يجد له مكاناً في المجتمع اليمني مع سياسات جماعة "أنصار الله الحوثية" التي تعتمد خطابا طائفيا لم يكن معروفا في المجتمع اليمني قبل 2011، هذه الانقسامات ستكون من اكبر المعوقات أمام التسوية السياسية المنشودة في اليمن .

3 – انقسام المؤسسة الأمنية

وجاء ذلك في أعقاب انقلاب جماعة "أنصار الله الحوثية" على الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا سنة 2015 وما أعقبه من سيطرة الجماعة على العديد من المناطق العسكرية التابعة للجيش اليمني، مما أدى إلى انقسام الجيش اليمني بين قسم تحت سلطة الحكومة اليمنية في مناطق سيطرتها والقسم الأخير تحت سيطرة جماعة الحوثي، وكذلك ظهور تشكيلات عسكرية مناطقية في مختلف المناطق اليمنية .

هذا المعطى الأمني يطرح إشكالية صعوبة توحيد المؤسسة الأمنية والعسكرية في اليمن تحت سلطة وطنية واحدة وامتناع العديد من هذه القوى العسكرية الجديدة عن تسليم سلاحها .

هذا الإشكال الذي وقف في كثير من الحوارات السابقة التي رعتها الأمم المتحدة أمام الوصول إلى تسوية سياسية في اليمن، وقد أشار إلى ذلك المبعوث الأممي الأسبق في اليمن "إسماعيل ولد الشيخ" سنة 2016 في ختام مشاورات الكويت التي انعقدت في الفترة ما بين ابريل وأغسطس 2016 .

إذ قال في إحاطته المقدمة لمجلس الأمن الدولي: "**انه تبين في نهاية المشاورات أن الحوثيين ليسوا مستعدين في هذه المرحلة لتقديم التنازلات في الشق الأمني أو الدخول في خطة أمنية جامعة**".[1]

هذا الموقف ينسحب على كل الأطراف التي تمكنت من الحصول على تشكيلات عسكرية في مختلف المناطق، مما يجعل ملف توحيد السلاح تحت سلطة وطنية واحدة من اكبر الإشكاليات المعيقة للتوصل لحل سياسي في اليمن .

ثالثا : طبيعة التسوية السياسية المنشودة في اليمن

بعد سنوات الصراع وما أعقبها من انعكاسات سياسية وأمنية في الواقع اليمني وتأثيرها على الأمن الإقليمي ومصالح القوى الإقليمية والدولية، أصبح العمل على إيجاد تسوية سياسية شاملة في اليمن ضرورة إقليمية ودولية، وقناعة ومسعى للأطراف الإقليمية والدولية المتنافسة في اليمن ، ومن خلال ما سبق ذكره عن المتغيرات الإقليمية المساعدة على الدفع لعملية تسوية سياسية وما يقف أمام هذه التسوية من معوقات يمكن أن تعطل هذه التسوية أو تؤثر بشكل سلبي على مخرجاتها النهائية، وكذلك مواقف كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية و الصين والولايات المتحدة الأمريكية الداعمة لانجاز تسوية سياسية في اليمن، يُطرح التساؤل حول شكل التسوية السياسية التي ينشدها كل طرف إقليمي أو دولي .

ومن خلال ما عرضته الدراسة من مواقف هذه الأطراف وغيرها تبين أن شكل التسوية السياسية في اليمن تتراوح بين سيناريوهين اثنين :

– **الأول :** تسوية سياسية تحكمها إرادة القوى السياسية العسكرية المتنفذة والتي افرزها الصراع اليمني وما يريده رعاتها في الإقليم، وتكون هذه التسوية السياسية مبنيةً على قاعدة المحاصصة السياسية بين هذه القوى، مما ينتج نظاماً سياسياً هجيناً لا يحقق الاستقرار السياسي، وستكون

[1] شيماء فاروق سلامه، " التسوية السياسية في اليمن : التحديات والفرص "، **https://democraticac.de/?p=74767**، (2023/04/15).

هذه التسوية باستنساخ للتجربة اللبنانية والعراقية، ما يمنع إقامة دولة مؤسسات قوية في اليمن ويجعل البلاد معرضة بشكل دائم لانعكاسات أي أزمة سياسية وأمنية بين القوى الإقليمية المنافسة.

– **الثاني** : العمل على تسوية سياسية حقيقية يتمكن من خلالها اليمن من توحيد مؤسساته السياسية والمالية والعسكرية وإقامة نظام سياسي عادل يحل مشكلة الصراع على الثروة والسلطة. ويقوم على اللامركزية واسعة الصلاحيات لدفع خطر التفكك والانفصال، وذلك عبر تمكين النظام الفيدرالي الذي تم اعتماده في مخرجات الحوار الوطني سنة 2014 .

هذا الحل يتطلب تنازلات حقيقية من أطراف النزاع الداخلية سياسياً وأمنياً وضغوطاً إقليمية ودولية تدفع هذه القوى للتوصل إلى هذا الحل.

ويتبين من خلال هذين السيناريوهين أن السيناريو الأول يخدم القوى المتَّنفذة في اليمن ذات التوجهات الانفصالية كالمجلس الانتقال الجنوبي، أو جماعة أنصار الله الحوثية التي تسعى إلى المحافظة على مكاسبها السياسية والعسكرية في مناطق نفوذها مما يضعف الدولة اليمنية ولا يخدم الاستقرار السياسي والأمني على المدى البعيد ويتلاقى هذا التوجه مع ما تريده كل من الدولتين الداعمتين لهذين الطرفين "الإمارات العربية المتحدة" و"جمهورية إيران الإسلامية" .

أما السيناريو الثاني فهو في صالح الدولة والشعب اليمني ويخدم الاستقرار الأمني والسياسي داخل اليمن، ويعالج أسباب الصراع المزمنة في هذا البلد حول السلطة والثروة كما يخدم المصالح الإستراتيجية لكل من السعودية ،الصين والولايات المتحدة التي تهدف إلى تحقيق استقرار سياسي وامني دائم في اليمن والإقليم .

فاليمن كان على الدوام يمثل مشكلة أمنية للمملكة العربية السعودية في تحقيق استقرار سياسي وامني دائم مع ما تملكه المملكة العربية السعودية من نفوذ وعلاقات تاريخية مع اغلب الأطراف الفاعلة في الداخل اليمني، يخدم المصالح الإستراتيجية العليا للمملكة العربية السعودية ويمنع سيطرة أي قوى مناوئة لها في اليمن ويمنع من تجدد الأزمات السياسية والأمنية في هذا البلد .

وكذلك فإن مصلحة الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية تكمن في قيام سلطة سياسية قوية وتحقيق استقرار دائم يمكَّن الدولتين من العمل على تحقيق أهدافهما الإستراتيجية، ويمنع أي اختلال أمني في أهم ممر تجاري بحري دولي، وهذا ما يحقق المصالح الإستراتيجية العليا للدولتين رغم الطابع التنافسي للعلاقة بينهما .

المبحث الثاني: الانعكاسات الأمنية والعسكرية للتنافس الدولي والإقليمي على اليمن

أدى الصراع المسلح الذي اندلع في اليمن سنة 2015 بين الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا وجماعة " أنصار الله الحوثية "، إلى تداعيات كبيرة على المشهد الأمني والعسكري في اليمن، كان أخطرها انقسام الجيش اليمني، مما أدى إلى تقليص سلطة ونفوذ الجيش الوطني وبقية المؤسسات الأمنية الرسمية، فأمام حاجة طرفي النزاع لحسم المعركة، قام كل منهما بالاستعانة بالمجموعات المسلحة المناطقية التي تشكلت بحكم الحاجة الأمنية في مناطقها المختلفة مما أدى إلى إعادة تشكيل الخارطة الأمنية والعسكرية في اليمن وبروز العديد من الانعكاسات السلبية في القطاع العسكري والأمني كان من أبرزها:

1- تهجين القطاع الأمني والعسكري.

2- المحسوبية والولاء القبلي والسياسي في تسيير المؤسسات الأمنية.

3- خضوع المؤسسات الأمنية والعسكرية للنفوذ الخارجي.

المطلب الأول : المشهد العسكري والأمني الجديد في اليمن بعد 2015

افرز الصراع اليمني المسلح عدداً من التشكيلات المسلحة في مختلف المناطق اليمنية إلى الجانب الجيش الوطني اليمني، الذي أعيد هيكلته وتنظيمه بعد سيطرة جماعة "أنصار الله الحوثية" على العديد من المناطق العسكرية في المحافظة الشمالية واستيلائها على العتاد العسكري للجيش اليمني بعد احتلال العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014.

وبعد سبع سنوات من الصراع المسلح الذي انتهى بهدنة هشة بين الأطراف المتصارعة، سنة 2022 في انتظار التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تشكل واقعٌ أمني وعسكري جديد في الساحة اليمنية ببروز تشكيلات مسلحة رديفة للجيش اليمني في أغلب المناطق، والتي اشرف التحالف العربي بقيادة كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة على تدريب وتسليح اغلبها والاستعانة بها في الحرب ضد جماعة الحوثي المدعومة إيرانياً.

خريطة توضح مناطق سيطرة التشكيلات العسكرية في اليمن 2022

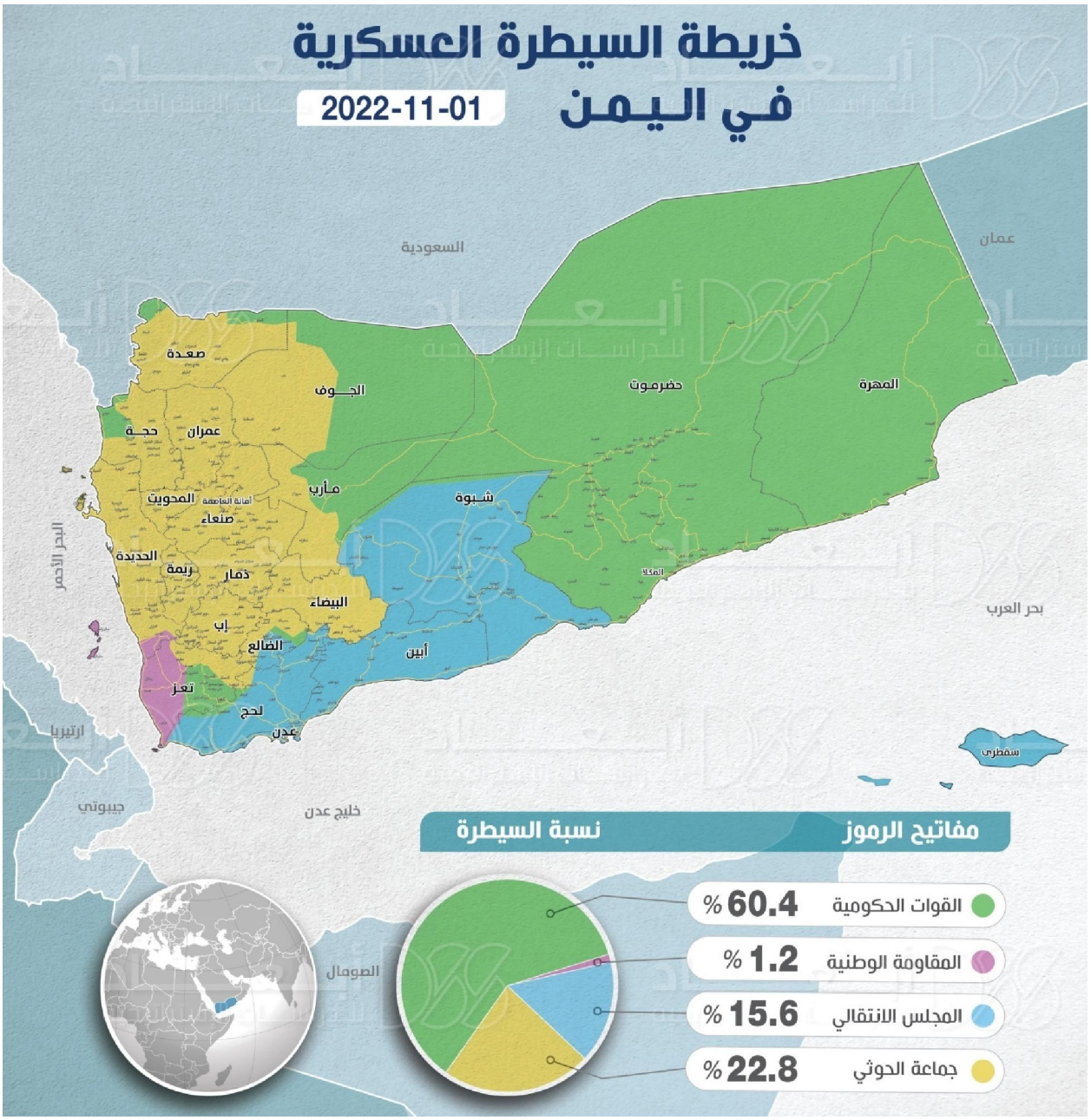

الشكل رقم:(11) **المصدر: مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية 02 نوفمبر 2022**

ومن أبرز التشكيلات العسكرية التي تمتلك نفوذ عسكريا في اليمن منذ 2018 :

أولاً: الجيش الوطني اليمني

وهو التشكيل الرسمي المساند للحكومة اليمنية والذي قامت حكومة الرئيس "عبد ربه منصور هادي" بإعادة هيكلته بعد انقلاب جماعة الحوثي سنة 2015 واستطاع الجيش الوطني الحفاظ على أربع مناطق عسكرية تابعة للجيش الوطني من أصل سبع مناطق وهي :

1- المنطقة العسكرية الأولى ومقرها محافظة حضرموت.

2- المنطقة العسكرية الثانية ومقرها محافظة المهرة.

3- المنطقة العسكرية الثالثة ومقرها محافظة مأرب.

4- المنطقة العسكرية الرابعة ومقرها محافظة عدن.

واستمر الجيش اليمني في هذه المرحلة ما بعد 2015 بالعمل بالقرار الجمهوري رقم 104 سنة 2012 القاضي بإعادة هيكلة القوات المسلحة.

يحتفظ الجيش اليمني بعتاد متوسط وأسلحة آلية وقد تم تعيين اللواء "محمد علي المقدشي" رئيسا للأركان العامة في مايو 2015 من طرف الرئيس "عبد ربه منصور هادي" لإعادة بناء الجيش. وتعاني قوات الجيش اليمني من ضعف سيطرتها على عموم المناطق اليمنية خاصة في الشمال الذي تسيطر عليه جماعة الحوثي والجنوب الذي تسيطر عليه المجموعات المسلحة الجنوبية.

وترتكز قوات الجيش اليمني بصفة رئيسية في محافظة مأرب والمحافظات الشرقية ، ويقدر عدد إفراد الجيش اليمني حسب تقدير السلطات الرسمية في منتصف 2018 بحوالي 170,000 بين جندي وضابط. [1]

وتمكن الجيش الوطني من استعادة قرابة 80% من قواته البشرية التي فقدها بعد انقلاب الحوثي – صالح 2015.

ويعاني الجيش من ضعف التسليح واعتماده في القطاع الجوي على قوات التحالف العربي بشكل كبير.

ثانيا : قوات جماعة "أنصار الله الحوثية"

استطاعت الجماعة بعد الانقلاب على الحكومة اليمنية في مطلع 2015 بالتحالف مع الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" السيطرة على قوات الجيش الوطني اليمني في المناطق العسكرية الثلاثة الرئيسية وهي: [2]

1- المنطقة العسكرية الخامسة

2- المنطقة العسكرية السادسة

[1] علي الذهب، " المشهد العسكري والأمني "، **https://twitter.com/ali_al_dahab?lang=ar**، (2023/05/05).

[2] عاتق الجار الله وآخرون، "**تقرير مركز المخا الاستراتيجي السنوي (اليمن: 2021-2022)**"، (اسطنبول: مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، 2023)، ص. 90.

3- المنطقة العسكرية السابعة

وهذه المناطق الثلاثة تضم 80% من المقدرات المادية و اللوجستية للجيش اليمني، مما ساهم في زيادة قوة الجماعة وسيطرتها على المحافظات الشمالية .

إلى جانب ذلك قامت الجماعة بإنشاء ما يعرف باللجان الشعبية كقوات رديفة يقودها قادة الجماعة الموالين عقائديا لزعيم الجماعة "عبد الملك الحوثي " .

وتضم اللجان الشعبية العديد من الألوية أهمها لواء الهادي، لواء القاسم وكتائب الحسين ويتم تجنيد أفراد هذه اللجان من أبناء القبائل المتحالفة مع الجماعة والذين يتم تأهيلهم عقائديا فيما تسميه الجماعة بالدورات الثقافية .

ويتراوح عدد قوات جماعة الحوثي ما بين 180 إلى 200 ألف مقاتل إلى جانب قيادات الجماعة الذين استطاعت دمجهم في صفوف ما تبقى من قوات الجيش اليمني التابع لها . [1]

كما قامت جماعة الحوثي باستهداف ما يسمى "بالمنطقة العسكرية المركزية" مقرها العاصمة صنعاء تحت قيادة اللواء "عبد الخالق بدر الدين الحوثي" الشقيق الأصغر لزعيم الجماعة، مهمتها الرئيسية حماية العاصمة صنعاء والدفاع عنها .

ومنذ قيام الجماعة بإعدام الرئيس السابق سنة 2017 ، فر العديد من قيادات الجيش الوطني الخاضعين لسلطة الجماعة والذين يوالون الرئيس السابق وقيادات حزب "المؤتمر الشعبي العام" والتحق المئات منهم باللواء "طارق محمد صالح" في الساحل الغربي لليمن ضمن ما يسمى بقوات "حراس الجمهورية" .

وتعتمد جماعة "أنصار الله الحوثية" في تسليحها بشكل رئيسي على الأسلحة الإيرانية المهربة عبر البحر .

ثالثا : قوات الأحزمة الأمنية والدعم والإسناد بالمحافظات الجنوبية

وهي قوات تتبع المجلس الانتقالي الجنوبي تشكلت في أعقاب هجوم جماعة "أنصار الله الحوثية" على عدن ومحافظات الجنوب سنة 2015 وظهرت بشكل رسمي سنة 2017 مع تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي.

[1] **المرجع نفسه** ، ص. 100.

يشكل أبناء المحافظات الجنوبية الثلاثة لحج، الضالع، أبين اغلب عناصرها وتم تدريب الوحدات الأولى منها في قاعدة "عصب" الإماراتية في "اريتريا". وقد تم إنشاء مركز تدريب لهذه القوات في قاعدة العند في محافظة لحج .

يرأس " قوات الدعم والإسناد" اللواء "صالح أحمد السيد" بينما يرأس قوات "الحزام الأمني" العميد "محسن عبد الوالي".

ويعتبر "عيدروس الزبيدي" القائد العام لهذه القوات التي توكل إليها مهمة حفظ الأمن والدفاع عن المحافظات الجنوبية والعاصمة المؤقتة عدن، وتشير تقديرات محلية أن عدد هذه القوات وصل سنة 2020 إلى نحو 33 ألف مقاتل ومجنَّد .[1]

وتعتمد هذه القوات على التدريب والتسليح من دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل رئيسي .

ومع اكتسابها خبرات قتالية وتدريبية أوكلَت لها قوات التحالف العربي تدريب قوات النخب الأمنية من شبوة وحضرموت، وشاركت في قتال تنظيم القاعدة في مدينة المكلا 2016، وقتال الحوثيين في شبوة 2021 .

وتحتفظ هذه القوات باستقلال قرارها العسكري رغم المحاولات العديدة لضمها لسلطة وزارة الدفاع اليمنية ولو بصورة شكلية .

رابعا: القوات المشتركة

وهي تشكيل عسكري يمني تم إنشاؤه من قبل قوات التحالف العربي سنة 2019، والذي قام بإنشاء غرفة عمليات مشتركة في الساحل الغربي من مدينة المخا لمحافظة تعز إلى الأجزاء الجنوبية لمحافظة الحديدة، في محاولة للاستفادة من انضمام العديد من قيادات الحرس الجمهوري الموالي للرئيس السابق "علي عبد الله صالح" بعد ان قام الحوثيون بقتله سنة 2017.

وتتكون القوات المشتركة من فصيلين رئيسيين :

1- ألوية العمالقة

وهي مجموعة عسكرية يمنية تنتمي للتيار السلفي تقاتل الحوثيين في الساحل الغربي وعلى تخوم مدينة الحديدة ويقودها "عبد الرحمن صالح المحرمي" المكنى بأبي زرعة ، وهي قوات مدربة وأكثر تسليحاً ، تم الإشراف على تدريبها وتسليحها من طرف قوات التحالف العربي ويستعين بها للقيام بالمهمات الخاصة .

[1] المرجع نفسه ، ص. 97.

يصل عدد ألويتها إلى 12، يضم اللواء الواحد منها بين 360 إلى 1800 جندي .[1]
شاركت ألوية العمالقة إلى جانب قوات التحالف العربي في تحرير باب المندب وميناء المخا من سيطرة جماعة "أنصار الله الحوثية" سنة 2017 فيما يعرف بمعركة " الرمح الذهبي" .
كما حررت مديريات بيحان وعسلان والعين في محافظة شبوة من قبضة جماعة الحوثي في نهاية 2021 .[2]

وتحضى هذه القوات بثقة قيادة التحالف العربي بحكم استقلاليتها وقدراتها القتالية ، وتوكل إليها في الوقت الحالي حماية حقل " جنة هنت" النفطي وهو ثالث حقل منتج في اليمن ويقع بمديرية عسلان في محافظة شبوة .

2- حراس الجمهورية

وهي مجموعة مسلحة اشرف العميد طارق صالح قائد الحرس الرئاسي السابق في عهد الرئيس "علي عبد الله صالح" على تشكيلها في 29 ابريل 2018 بعد قيام الحوثيين بقتل عمه الرئيس السابق، وتتكون بشكل رئيسي من بقايا قوات الحرس الجمهوري وتم إطلاق اسم حراس الجمهورية على هذه المجموعة التي اتخذت من مدينة المخا بالساحل الغربي لليمن مقراً لها، وتضم خمساً ألوية عسكرية يشرف عليها ضباط سابقون في الحرس الجمهوري، وتم تدريب هذه القوات في مدينة قصعية وعدن والمخا من طرف القوات الإماراتية، وهي جزء رئيسي من القوات المشتركة والتي يقودها العميد طارق محمد صالح وتعمل بشكل مباشر مع قوات التحالف العربي.

خامسا : ألوية اليمن السعيد

وهي قوات يمنية خاصة أشرفت المملكة العربية السعودية على تشكيلها وتدريبها للمشاركة في الدفاع عن محافظة مأرب بعد هجوم جماعة الحوثي عليها سنة 2021 ، وتضم سبعة (7) ألوية عسكرية بعدد 14 ألف مقاتل تحت إمرة القائد العام لهذه القوات وهو رجل الدين السلفي بشير الصبيحي قائد سابق في المقاومة الجنوبية في منتصف 2015 ضد قوات جماعة "أنصار الله الحوثية" .

---

[1] علي جبلي، "**مراكز الطاقة في اليمن وجغرافيا الصراع... دراسة في الأبعاد والتحديات**"، (اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي، 8 جوان 2022) ، ص. 32.

[2] علي الذهب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 93.

وينتمي أغلب أفرادها للتيار السلفي الموالي فكريا وعقائديا للمملكة العربية السعودية، وينحدر أغلب عناصرها من المحافظات الجنوبية باستثناء لواء واحد من محافظة مأرب وسط اليمن

وكان من أهم دوافع المملكة العربية السعودية من إنشاء هذه القوات إلى جانب دعم الجيش الوطني في معركة مأرب 2021 توحيد المجموعات العسكرية المقاتلة للحوثيين ومنع التصادم بينها، وذلك من خلال العمل على التحام قوات ألوية اليمن السعيد مع ألوية العمالقة للدفاع عن مدينه مأرب .

وكذلك من اجل تحجيم القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي والتي دخلت في صراعات مسلحه مع قوات الجيش الوطني اليمني منذ 2019 في كل من عدن وشبوة مما اثر على سير المعارك ضد جماعة "أنصار الله الحوثية" .

ومن خلال ما سبق ذكره يتبين ان هذه التشكيلات العسكرية والتي تشكلت في اليمن منذ بداية الصراع صنعت واقعا عسكريا وأمنيا جديدا في الساحة اليمنية بما تملكه من قوة بشرية وعتاد عسكري رديف ومنافس للجيش الوطني .

وقوة وتوزيع هذه التشكيلات المسلحة على الجغرافيا اليمنية حتى نهاية 2022 . [1]

[1] **المرجع نفسه**، ص. 106.

جدول يوضح الأطراف المنخرطة في الصراع اليمني وعدد القتوات التابعة لها (ديسمبر 2022)

الأطـــراف المنخـرطة في الحـــرب
والقوَّات التابعة لها حتى ديسمبر 2022

أطراف الحرب / بيانات القوات	الحكومة والقوَّات المنخرطة شكـــليًا تحـــت مظلَّتها			جماعة الحوثي	القاعدة وداعش
القوات والجهة المسيطـــرة	قوات وزارة الدفاع (الجيـش الوطني)	قـوات المجلـس الانتقالي الجنوبي	القـوات المشتركة	قوات الجيـش واللجان الشعبية	مقـاتلو أنصـار الشريعة وداعش
القـوة الفاعلة ميدانيًا (بالآلاف)	200	30	30	180	7-5
قدرات التسليح	متوسطة	متوسطة	فوق المتوسطة	فوق المتوسطة	ضعيفة
السيطرة الجغرافية	%60	%10	%5	%25	غير مباشرة

المصـــدر: مركـــز المخـــا للدراســـات الاســـتراتيجية

ملاحظـــة: من التقرير الاستراتيجي (2021-2022)

الجدول رقم: (08) **التقرير الاستراتيجي (2021-2022)**

مركز المخا للدراسات الاستراتيجية

المطلب الثاني : تهجين القطاع الأمني والعسكري في اليمن

دفعت الحاجة العسكرية للدعم والإسناد الحكومة اليمنية في حربها ضد جماعة الحوثي، للسماح بتشكيل مجموعات عسكرية في المناطق غير الخاضعة لسلطة جماعة أنصار الله، مما عزز من سلطة ونفوذ هذه المجموعات العسكرية التي اشرف التحالف العربي الداعم للحكومة اليمنية على تشكيل وتدريب أغلبها للاستعانة بها في العمليات العسكرية ضد جماعة الحوثي .

وفي اجتماع لمجلس الدفاع الوطني اليمني المنعقد في الرياض في مايو 2015، أعطى الرئيس "عبد ربه منصور هادي" الأمر بدمج كل مقاتلي المقاومة الشعبية ضمن القوات المسلحة في مأرب والجوف، كما أصدر الرئيس قراراً جمهورياً برقم 60 لسنة 2016 يعزز دور قوات المقاومة الجنوبية وزيادة عدد ألويتها إلى عشرة (10) ألوية . [1]

* باحثة سياسية في المعهد الايطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI).

[1] علي الذهب، **مرجع سبق ذكره**، ص. 86.

وقد ساهمت هذه القرارات في إعادة تشكيل المشهد العسكري والأمني في اليمن وإضفاء الشرعية على هذه المجموعات المسلحة وتنامي عملية التهجين في القطاع الأمني والعسكري بين التنظيمات العسكرية الرسمية وغير الرسمية مما أدى إلى ما أسمته الباحثة الايطالية "إليونورا أرديماغني" (Eleonora Ardemagni) * بالأمن المرقع .

ويعبر المصطلح على تأثير الانقسامات في المشهد العسكري والأمني وضعف تحكم القيادة المركزية الوطنية في المشهد الأمني والعسكري لصالح المجموعات الأمنية المحلية وأدت هذه الظاهرة في اليمن إلى تعدد الجهات الأمنية والعسكرية المتنافسة فيما بينها والتي تحكمها علاقات القوه الأفقية لا العمودية . [1]

فاغلب المجموعات المسلحة التي تُعلِن ولاءها السياسي للحكومة اليمنية والتي تم ضُّم أغلبها شكليا إلى المناطق العسكرية الخاضعة لسلطة الجيش اليمني تعمل باستقلالية تامة، وتركزُ على البعد المناطقي في عملها العسكري ولا تلتزم بقرارات قيادة الجيش اليمني مما أدى إلى إضعاف جبهة الشرعية وبروز الصراعات المسلحة بين هذه المجموعات في مناطقها وقوات الجيش الوطني، كما حدث بين قوات المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات الجيش اليمني، في عدن شهر أغسطس 2019 .

ولمعالجة هذا الانعكاس السلبي على أداء ووحدة القرار الأمني والعسكري اليمني، عملت الحكومة اليمنية بدعم من التحالف العربي ممثلا في المملكة العربية السعودية على توحيد القطاع العسكري والأمني تحت قياده وطنية جامعة، فجاءت توصية مؤتمر الرياض المنعقد في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 في الشق الأمني على توحيد القوات العسكرية وضم تشكيلات المجلس الانتقالي العسكري لوزارة الدفاع اليمنية وترقيتها تحت قيادة قوات التحالف لمدة لا تزيد عن الستين يوماً .[2]

ومع بقاء الخلافات والصراعات بين المجلس الانتقالي والحكومة اليمنية تعثر هذا المسعى.

ومع تأسيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني في 7 ابريل 2022 والذي يضم قادة أغلب المجموعات العسكرية المستقلة، كانت قضية توحيد القوات العسكرية تحت سلطة وزارة الدفاع الوطني أولى اهتماماته، فقد قام رئيس المجلس الرئاسي اليمني رشاد العليمي في 30 ابريل

[1] ELEONORA ARDEMAGNI ," Patchwork Security: The New Face of Yemen's Hybridity", **http://tinyurl.com/3t82cp66**, (20/06/2023).

[2] علي جبلي ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 27.

2023 بإصدار قرار إنشاء هيئة العمليات المشتركة وتعيين قائد عسكري لها وهو القيادي الجنوبي اللواء صالح علي طالب وينوبه اللواء الركن يوسف الشراجي من قادة الجيش اليمني في تعز .[1]

وكان الهدف من إنشاء الهيئة توحيد القرار العسكري اليمني، ويُظهِر التعيين صعوبةَ دمج المجموعات المسلحة في الجيش اليمني، وخطورة ذلك على وحدة وسلطة المؤسسة الأمنية العسكرية، وتحوُّلِها من نظام مؤسسات وطني إلى منظومة أمنية وعسكرية هجينة تكون المجموعات المسلحة المناطقية في قلب هياكلها العسكرية .

المطلب الثالث : انتشار مظاهر الفساد والمحسوبية في القطاع العسكري والأمني

أدى تشرذم المؤسسة الأمنية وتهجينها إلى تنامي سلطة القادة العسكريين وتحولهم إلى أمراء حرب في مناطقهم الجغرافية .

وساهم الاستقطاب الأمني والسياسي في اليمن بين الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا وجماعة "أنصار الله الحوثية"، إلى استعانة الحكومة برموز النظام السابق وحلفائه القبليين الذين يملكون خبرات عسكرية ومقاتلين موالين لهم من أبناء القبائل .

فمنذ بداية المعارك سنة 2015 استعانت الحكومة باللواء علي محسن الأحمر المنحدر من قبيلة آل الأحمر ذات النفوذ العسكري والسياسي في شمال اليمن لإعادة تشكيل الجيش اليمني ومع انضمام طارق صالح والعديد من قادة الحرس الجمهوري بصفوف جبهة الحكومة سنة 2017، تعزّزت سلطة الرجلين الذْين يقودان شبكة من المحسوبية والقرابة العشائرية داخل قوات الجيش اليمني .

وبدأت ملامح الفساد المالي في دواليب مؤسسات الجيش اليمني بالظهور، فقد صَّرح وزير الدفاع اليمني محمد المقدشي في نيسان / ابريل 2019 : " أن 70% من عدد قوات الجيش اليمني عبارة عن أسماء وهمية تتقاضى أجورا دون أن تنخرط في المعارك " .[2]

وقد اعتبر ذلك مؤشراً خطيراً على حجم الفساد والمحسوبية داخل الجيش اليمني، ومن بين اكبر أسباب تراجع قواته أمام قوات جماعة "أنصار الله الحوثية" .

---

[1] خالد عبد الواحد، " تشكيل هيئة العمليات المشتركة.. توحيد القوات اليمنية أم شرعنة لمليشيات الانتقالي؟" ، **https://www.noonpost.com/47020**، (2023/07/18).

[2] AMMAR AL-ASHWAL , " Where is the Yemen War Heading ? " , **https://carnegieendowment.org/sada/81565** , (12/06/2023).

وتشير العديد من التقارير أن أغلب القادة المتنفذين في صفوف الجيش اليمني وقادة المجموعات المسلحة الداعمة له في بقية المناطق، تقود شبكات مالية وتجارية ضخمة وعقوداً استثماريه مع المؤسسات الاقتصادية الوطنية والأجنبية، فقد أشارت تقارير دولية إلى أن علي محسن الأحمر أحد أبرز قادة الجيش الوطني كان يتفاوض بشكل مباشر مع الصين سنة 2014 لإبرام عقود الطاقة، ويقوم أبناؤه بصفتهم وكلاء في مأرب ببيع منتجات الطاقة اليمنية.[1]

كما شهدت محافظات حضرموت وشبوة الغنيتين بالنفط والغاز صراعاً عسكرياً بين المجموعات المسلحة للسيطرة على حقول النفط وموانئ تصديره فيما أطلق عليه سنة 2020 بحرب الموارد الاقتصادية .

وإلى جانب الفساد المالي، دخل عامل القرابة والعشائرية في تكوين الألوية العسكرية خاصة في محافظات الثالوث النفطي في اليمن، شبوة ومأرب وحضرموت، ويرجع ذلك إلى حاجة قوات الجيش الوطني لدعم أبناء القبائل في هذه المناطق، والذين التحقوا بمراكز تدريب قوات الجيش الوطني بدافع الدفاع عن مناطقهم القبلية ومواردها الاقتصادية، التي يتحكم شيوخ العشائر في تسييرها عبر المؤسسات الاقتصادية .

وقد أدى تواصل دول التحالف العربي السعودية والإمارات مع شيوخ القبائل ومنحهم امتيازات ماليه في مقابل دعم الجيش اليمني والمجموعات المسلحة المرتبطة به، إلى تمتعهم بسلطات أمراء الحرب في مناطقهم، إذ جمعوا بين ثلاث امتيازات: الثروة والسلاح والسلطة وتحولوا إلى وسطاء بين سكان مناطقهم القبلية والدول التي تدعمهم .

وفي المحافظات الجنوبية يستغل المجلس الانتقالي الجنوبي قبضته حيث يسيطر على الموارد المالية للدولة في هذه المناطق من إيرادات الجمارك والضرائب ومنع تحويلها إلى البنك المركزي اليمني، مما أثر بشكل كبير على المداخيل المالية للحكومة اليمنية وأضعف رقابة البنك المركزي اليمني على المداخيل المالية للدولة .

ويؤدي ظهور المحسوبية والفساد والولاء المناطقي في صفوف قوات الجيش اليمني والمجموعات العسكرية الداعمة إلى تراجع البعد الوطني في عمل هذه القوات، والتقليل من كفاءتها القتالية وتحولها إلى ميليشيات زبائنية تدافع عن مناطقها الجغرافية ومصالحها المالية الضيقة على حساب المصالح العليا اليمن .

[1] **المرجع نفسه** .

المطلب الرابع : التأثيرات الخارجية على القوات الأمنية والمجموعات العسكرية في اليمن

في سياق التنافس الإقليمي والدولي الكبير في اليمن، انخرطت القوى الإقليمية في دعم وتشكيل الوحدات العسكرية على امتداد الجغرافيا اليمنية منذ اندلاع الصراع المسلح سنة 2015، وذلك من أجل دعم وإسناد الحلفاء المحليين في الداخل اليمني وتعزيز النفوذ الاستراتيجي لتلك القوى الإقليمية.

وتجدر الإشارة إلى ان انخراط القوى الدولية في دعم وتشكيل المجموعات العسكرية والانخراط المباشر في الصراع كان محدودا باستثناء الدعم الأمريكي لعاصفة الحزم، والذي توقف مع مجيء إدارة الرئيس "جو بايدن" سنة 2020 .

وهذا بعكس القوى الإقليمية صاحبة المصلحة الإستراتيجية في اليمن، وهي السعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة، هذه القوى الثلاثة أشرفت على تشكيل وتدريب المجموعات العسكرية واختيار القادة العسكريين والقبليين الموالين فكريا وسياسيا لكل دولة من هذه الدول.

ويبرز دور دول "التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن" في إنشاء وتدريب أهم التشكيلات العسكرية على امتداد الجغرافيا اليمنية، في إطار دعم وإسناد الجيش الوطني اليمني في حربه مع جماعة "أنصار الله الحوثية" .

وقد أشرفت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على إنشاء المجموعات العسكرية واختيار قياداتها من زعماء القبائل والحركة السلفية الموالية عقائديا وفكريا للسعودية، إذ تمكنتا من تشكيل أكثر من ستين (60) وحدة قتالية ما بين ألوية عسكرية وكتائب قتالية من محافظة صعدة شمالا إلى عدن جنوبا ومن المهرة شرقا إلى تعز والحديدة غربا .

فقد شكلت المملكة العربية السعودية 25 لواءً عسكريا من القبائل اليمنية على طول الحدود اليمنية السعودية، مع ضمان رواتبهم ودعمهم بالسلاح منذ 2015، وتشترك مع الإمارات في تدريب وتسليح نحو إثنا عشرة 12 وحدة قتالية .[1]

وتحتفظ المملكة العربية السعودية بنفوذ قوي في الجيش اليمني في مأرب من خلال دعم تولي القيادات العسكرية الموالية للمملكة بالعربية السعودية، وتنسيق عملياته مع المجموعات العسكرية المساندة للحكومة المعترف بها دوليا .

[1] نايف القداسي، "اليمن: "جيش رديف" تحت إدارة التحالف"، **http://tinyurl.com/fe7abhch**، (2023/05/16).

وأما الإمارات العربية المتحدة المساند الرئيسي للسعودية في التحالف العربي، فقد أشرفت على إنشاء وتدريب أكثر من 30 تشكيلا عسكريا في المحافظات الجنوبية (قوات الدعم والإسناد والأحزمة الأمنية) والتي تتبع "المجلس الانتقالي الجنوبي" في كل من لحج والضالع وأبين والعاصمة المؤقتة عدن .

كما تدعم ماليا وعسكريا ألوية حراس الجمهورية العشرة في الساحل الغربي تحت قيادة اللواء "طارق محمد صالح" .

وبلغ عدد القوات التي أشرفت الإمارات العربية المتحدة على تدريبها وتسليحها في الساحل الغربي والجنوبي نحو 200 ألف مقاتل، موزعة في المناطق الإستراتيجية التي تسعى الإمارات للاحتفاظ بالنفوذ العسكري والسياسي فيها كالمطارات والموانئ وجزيرتي سقطرى وميون . [1]

– وأما جمهورية إيران الإسلامية فتحتفظ بنفوذ كبير على القوات الموالية لجماعة "أنصار الله الحوثية" خاصة قوات ما يسمى باللجان الشعبية التي يشرف عليها قادة جماعة "أنصار الله الحوثية" ومدربين عسكريين من حزب الله اللبناني، وتم إعداد أفرادها عقائديا في دورات تدريبيه من أجل ضمان الولاء العقائدي والسياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وتمكنت إيران منذ 2012 من تطوير القدرات الجوية والصاروخية للقوات التابعة لجماعة الحوثي من خلال مراكز الجيش اليمني وعتاده الذي استولت عليه جماعة الحوثي سنة 2015 وكذلك تزويد الجماعة بالصواريخ الباليستية والطائرات بدون طيار، والتي لم يكن الجيش اليمني يمتلكها قبل 2015 .

ومن خلال ذلك، تمكنت إيران من توجيه عمل قوات جماعة الحوثي في اليمن واتخاذها وكيلا استراتيجيا يخدم سياستها في المنطقة وتوظيفها كأداة عسكرية في صراعها الإقليمي مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية .

وقامت جماعة "أنصار الله الحوثية" بتوجيه ضربات عسكرية لمواقع إستراتيجية في المملكة العربية السعودية كمطار الملك خالد الدولي عدة مرات، وكذلك الهجوم بالمسيرات على مطار أبو ظبي الدولي في تموز / يوليو 2019 .

– ويتبين من خلال ما سبق ذكره عن التأثير الإقليمي للدول الثلاثة على المجموعات المسلحة والقوات الأمنية في اليمن، تأثير العامل الخارجي في توجيه عمل هذه المجموعات المسلحة

[1] AMMAR AL-ASHWAL , **op . cit**.

اليمنية واستخدامها كأدوات إستراتيجية في صراعها الإقليمي وسعيها لتعزيز نفوذها السياسي والعسكري في اليمن بما يتيح لها ضمان عدم مساس أي حل سياسي مستقبلي للازمه اليمنية بمصالحها الإستراتيجية في اليمن والإقليم بشكل عام وما حققته من مكاسب جيوسياسية .

ومن أكثر الانعكاسات سلبية للتغلغل الخارجي في القطاعات الأمنية والمجموعات المسلحة اليمنية انعكاسه على عملية إعادة تشكيل الجيش اليمني الجديد الذي سيخضع لأجندة المجموعات العسكرية المتنفذة وداعميها الخارجيين، وذلك بفرض قيادات معينة واستبعاد أخرى والتأثير على عقيدة ووطنية ووحدة الجيش اليمني والقوات الأمنية واستقلالية عملها عن التوجه الخارجي .

المبحث الثالث : الانعكاسات الاقتصادية للتنافس الدولي والإقليمي على اليمن

انعكست الحرب الداخلية في اليمن والتي هي احد أوجه التنافس الإقليمي على اليمن، على الوضع الاقتصادي اليمني الهش قبل الحرب، والذي ازداد تدهوراً في الفترة ما بين 2015 – 2018 ما أثر على من استفادة اليمن من الفرص الاقتصادية التي منحتها الدول الكبرى والإقليمية المتنافسة على اليمن في إطار صراعها على الموارد والمراكز الاقتصادية ذات الأهمية في المنطقة والعالم .

وقد كان للحرب الداخلية انعكاسات سلبية على ثلاثة قطاعات اقتصادية رئيسية :

1- القطاع النفطي.

2- القطاع المالي والنقدي للدولة.

3- المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة.

المطلب الأول : انعكاسات الصراع المحلي والإقليمي على قطاع النفط اليمني

يعد القطاع النفطي موردا هاما للاقتصاد اليمني، إذ يمثل 50% من إيرادات الميزانية العامة، وقد أثرت الحرب الدائرة في البلاد خلال الفترة ما بين 2015 – 2017 على إنتاج النفط والغاز، مما انعكس بشكل كبير على الموارد المالية للحكومة اليمنية، وبشكل مباشر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للشعب اليمني .

ويعود تراجع الإنتاج النفطي إلى ثلاث أسباب رئيسية :

1- الحرب بين الحكومة اليمنية والحوثيين 2015 – 2021.

2- سيطرة تنظيم القاعدة على سواحل حضرموت 2015.

3- التنازع على إدارة المواقع النفطية بين الأطراف الداعمة للحكومة اليمنية.

أولا : الحرب بين الحكومة اليمنية والحوثيين

أثرت الحرب التي اندلعت سنة 2015 على القطاع النفطي وأدت إلى توقف الإنتاج في العديد من المواقع النفطية بسبب الصراع المسلح بين الطرفين، وذلك لوقوع خطوط أنابيب نقل النفط تحت سيطرة الحوثيين رغم احتفاظ الحكومة اليمنية والقوات الداعمة لها بسيطرتها على حقول النفط الأساسية في كل من عدن، مأرب شبوة وحضرموت .

وتوقف تصدير النفط من حقول مأرب عبر خط مأرب الحديدة، بسبب سياسة إضعاف الحوثيين من خلال الحصار البحري والجوي الذي فرضته قوات التحالف العربي الداعمة للحكومة اليمنية، مما أدى إلى انخفاض إنتاج مصفاة مأرب بـ 4.8% .

كما توقف إنتاج مصفاة عدن لتكرير البترول بصفة نهائية سنة 2015 بسبب شن الحوثيين الحرب على عدن والمحافظات الجنوبية في صيف 2015 .

كما توقف تصدير الغاز المسال من حقول سافر في مأرب عبر ميناء بلحاف بمحافظة شبوة بسبب وقوع هذا الخط تحت سيطرة جماعة "أنصار الله الحوثية"، مما أدى إلى توقف إنتاج النفط في شبوة ومأرب .

وساهم تهديد الحوثيين بضرب السفن القادمة لليمن وهجومهم على ميناء " المكلا" النفطي في محافظة "حضرموت" 2022 بمنع الحكومة من تصدير النفط، وفقدت بذلك مصدر دخل للعملة الصعبة قُدِرَ بـ 1 مليار دولار في الفترة ما بين أكتوبر/ جويلية 2022 .

وقد أدت الحرب بين الحكومة اليمنية وجماعة "أنصار الله الحوثية" وسياسات إضعاف الحوثيين اقتصاديا إلى انخفاض إنتاج النفط والغاز في اليمن بنسبه 67.8% ونسبة 80.3% تواليا سنة 2019 مقارنة بسنة 2014 .[1]

ومع بداية سعي الأمم المتحدة ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية للتوصل إلى حل سياسي وفرض هدنة بين الأطراف المتصارعة في اليمن منذ 2018، عاودت الحكومة اليمنية السعي لزيادة إنتاج النفط وإعادة تشغيل الحقول المتوقفة، رغم العديد من الصعوبات خاصة في الجانب الأمني الذي ما زال يعيق عملية تصدير النفط والغاز، وكذلك ضعف سيطرة الحكومة على الحقول والموارد النفطية أمنيا .

ثانيا: سيطرة تنظيم القاعدة في اليمن على سواحل حضرموت أبريل 2015

وكان ذلك سبب انشغال القوات الحكومية والقبائل الداعمة لها بالحرب مع الحوثيين، إذ سيطر تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" على سواحل حضرموت وتمكَّن من فرض سيطرته على ميناء المكلا. أحد أهم الموانئ في اليمن: مما أدى إلى توقف إنتاج المحافظة للنفط لمدة 18

[1] مركز المخا للدراسات الإستراتيجية ، " حرب الموارد الاقتصادية في اليمن " ، **https://mokhacenter.org/printall.html?l=a,0,3,c,1,2,2,4285**، (2023/06/02).

شهراً، وتمكن خلالها التنظيم من بيع النفط في المكلا لعملاء محليين وأجانب عبر قوارب في البحر .

وقد تم إخراج تنظيم القاعدة من سواحل حضرموت في أبريل 2016 من طرف قوات "النخبة الحضرمية" التي دربتها "الإمارات العربية المتحدة"، هذه القوة التي لا تزال تسيطر على حقول وميناء المكلا النفطي في حضرموت، وتشرف على الحماية الأمنية لحقول المحافظة وموانئها النفطي .

ثالثا: التنازع على إدارة الحقول والموانئ النفطية فيما بين القوات الداعمة للحكومة اليمنية

كان هذا التنازع الذي ظهر بين الأطراف الداعمة للحكومة اليمنية في حربها ضد جماعة "أنصار الله الحوثية" بين محورين رئيسيين :

1- محور عدن شبوة وحضرموت.

2- محور مأرب المهرة.

وكان لهذا التنازع انعكاسات سلبية على عمل الحقول والموانئ النفطية، وتحصيل البنك المركزي اليمني لمواردها المالية، مما انعكس سلبا على الوضع المالي للحكومة اليمنية وقدرتها على إدارة الإنتاج النفطي للبلاد وتسويقه .

يظهر تدخل العامل الإقليمي الممثل في "دولة الإمارات العربية المتحدة" التي أشرفت على تدريب وتسليح أغلب المجموعات المسلحة التي تسيطر على حقول وموانئ اليمن في الساحل الجنوبي والشرقي لليمن، وهذا ما أدخل العامل النفطي في عمل وسيطرة المجموعات المسلحة ومن يدعمها وأدى إلى استخدامه من طرف القوى الإقليمية لتعزيز النفوذ في اليمن.

وقد نتج عن ذلك ظهور عمليات نهب وفساد عن طريق بيع النفط وتهريبه في السوق السوداء من طرف المجموعات المتنفذة، وقد أشار إلى ذلك المدير التنفيذي لشركة صافر النفطية الحكومية سنة 2017 بقوله : " إن الوحدات الأمنية المسؤولة عن حماية حقول النفط في مأرب تقوم بسرقة النفط وبيعه وتهريبه، وأن قادة عسكريين وراء هذه العملية. كما أنها تبيعه لمناطق سيطرة جماعة الحوثي" .[1]

وتتنازع مجموعتان بارزتان السيطرة على الموارد النفطية في اليمن: الأولى ممثلة في جماعة حزب التجمع اليمني للاصلاح وحلفاؤه القبليون في كل من مأرب ومحافظة المهرة، والثانية

[1] Muneer Binwaber, "Oil's Impact on Tensions in Southern Yemen", **http://tinyurl.com/yx2f6fcd**, (Aug 9, 2019).

جماعة المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات العربية المتحدة وما يرتبط به من مجموعات أمنية، وهي النخبة الشبوانية والنخبة الحضرمية في كل من شبوة و حضرموت .

وعمدت كل من هذه المجموعات المسلحة إلى السيطرة على الموارد النفطية في قطاعها الجغرافي وظهر ذلك بشكل رئيسي في ثلاث محافظات:

1- حضرموت

تعد من أكبر المحافظات اليمنية على الساحل الشرقي إنتاجا للنفط قبل الحرب بما يقارب 355,000 برميل يوميا وتدير شركة بتروسيلا الحكومية، عملية استكشاف النفط والغاز في المحافظة وما يتصل بهذا القطاع من مشاريع .

ورغم أن إدارة الشركة يسيطر عليها مقربون من الزعيم القبلي "حميد الأحمر" المقرب من عائلة آل الأحمر المتحالفة مع حزب الإصلاح اليمني، إلا أن الحماية الأمنية والعسكرية لحقول النفط وميناء المكلا، تقع تحت حماية قوات النخبة الحضرمية التي قامت بتحرير المحافظة وسواحلها من تنظيم القاعدة بدعم وإسناد من دولة الإمارات العربية المتحدة سنة 2016. ورغم أن قوات النخبة الشبوانية تتبع المنطقة العسكرية الرابعة للجيش اليمني، إلا أنها تعمل بشكل منفصل عن الحكومة .[1]

وبسبب الصراع على إدارة وتسيير وحماية المنشآت النفطية وتوزيع مواردها في المحافظة، عُقِد اجتماع قبلي في حضرموت في منتصف تموز/ يوليو 2019 وتم خلاله دعوة الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" لتغيير إدارة شركة بتروسيلا النفطية الموالية لآل الأحمر وحزب الإصلاح .

2- محافظة شبوة

تعد من المحافظات المهمة في إنتاج وتسويق النفط والغاز، إذ يمر بالمحافظة أنبوب نقل النفط من حقول مأرب إلى ميناء بلحاف الاستراتيجي، كما تضم منشآت بالحاف لتصدير الغاز المسال عبر ميناء المدينة، وتضم محافظة شبوة حقل "جنة هنت" النفطي، والذي يعد ثالث حقل منتج في اليمن بعد حضرموت ومأرب .

وظهر التنازع على موارد المحافظة بعد محاولات الحوثيين المتكررة السيطرة على المحافظة الغنية بالغاز والمطلة على بحر العرب .

[1] علي جبلي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 35.

وتقع المحافظة تحت النفوذ العسكري والأمني للمجلس الانتقالي الجنوبي، الذي أشرف بدعم من الإمارات العربية المتحدة على إنشاء "النخبة الشبوانية" سنة 2017 في إطار حرب النفوذ مع حزب الإصلاح اليمني وحلفائه القبليين في المحافظة .

وأثناء هجوم جماعة "أنصار الله الحوثية" على شبوة سنة 2021 وسيطرتها على مديريات بيجان وعسلان والعين دفعت الإمارات العربية المتحدة بقوات العمالقة لتحرير هذه المديريات ومنذ ذلك الوقت تسيطر هذه المجموعات المسلحة على شبوة وحقولها وميناء بلحاف الاستراتيجي لتصدير الغاز المسال .

3- محافظة مأرب

وتعد هذه المحافظة مركز الإنتاج النفطي في اليمن وينتج حقل مأرب النفط والغاز بكميات كبيرة، وتدير عملية الإنتاج والتوزيع في هذه المحافظة، الشركة الحكومية "صافر" التي تعد أكبر منتج للغاز وثاني منتج للنفط في اليمن .

وأدت الحرب الداخلية في اليمن منذ 2015 إلى تراجع إنتاج الشركة في حقول مأرب وشبوة وتوقفه في كثير من الأحيان، بسبب اعتماد الشركة على خفض أنابيب نقل النفط والغاز لتسويق منتجاتها عبر ميناء "رأس عيسى" على الساحل الغربي وميناء بلحاف بشبوة المطل على بحر العرب .

– وقد تعرض الأنبوب الناقل للنفط والذي يمر على المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي إلى عديد من محاولات التخريب وسرقة النفط وبيعه في السوق السوداء، مما اضطر الحكومة إلى وقف العمل به منذ 2015. وساهمت الاضطرابات الأمنية في شبوة إلى توقف الإنتاج في حقل العقلة شبوة بسبب العمليات العسكرية بين الحوثي والقوات الحكومية، وكذلك الصراع بين الأطراف الداعمة للحكومة في شبوة والمتمثلة في القوات الحكومية التي تتبع حزب الإصلاح اليمني وقوات النخبة الشبوانية المدعومة من المجلس الانتقالي الجنوبي، هذه الصراعات أدت إلى تراجع الإنتاج النفطي والغازي لشركة "صافر" الحكومية من 40,000 برميل من النفط الخام يوميا و2.4 مليار متر مكعب من الغاز سنة 2013 إلى 10,000 برميل نفط يوميا سنة 2017 بعد استئناف عمليات الإنتاج والتصدير بشكل جزئي.

وأدى التخريب المستمر والنهب الذي يتعرض له أنبوب نقل النفط من حقول مأرب إلى ميناء "رأس عيسى" من الساحل الغربي إلى سرقة النفط وبيعه في السوق السوداء بما يقارب مليون برميل من النفط منذ توقف عمليه التصدير عبر هذا الخط سنة 2014 .[1]

ومنذ سنة 2018 عاودت الحكومة العمل على زيادة الإنتاج النفطي في اليمن مستغلة اتفاقيات الهدنة الأممية خاصة اتفاق الهدنة الموقعة بين الحكومة اليمنية وجماعة "أنصار الله الحوثية" سنة 2022 .

المطلب الثاني : انعكاسات الصراع اليمني على القطاع المالي والنقدي في اليمن

انعكس الصراع المسلح 2015 على القطاع المالي والنقدي للدولة اليمنية، وظهرت العديد من الأزمات المالية التي أثرت على أداء الحكومة اليمنية وقدرتها على الالتزام بتأمين المواد الأساسية للمواطن اليمني .

ومن أهم الانعكاسات السلبية على القطاع المالي والنقدي انقسام المنظومة المالية بين الحكومة وجماعة "أنصار الله الحوثية" وعدم قدرة الحكومة على تحصيل الإيرادات الجبائية والضرائب في عموم اليمن .

وتعود مجمل الانعكاسات السلبية على القطاع المالي والنقدي في اليمن بعد 2015 إلى الأسباب التالية :

أولا : سياسات إضعاف الحوثيين اقتصاديا

وذلك من خلال ترافق الحرب العسكرية التي تشُنها الحكومة اليمنية بدعم من التحالف العربي على جماعة "أنصار الله الحوثية" مع الحرب الاقتصادية بهدف إضعاف الحوثيين اقتصاديا وحرمانهم من الموارد المالية والتأثير على قدرتهم لمواصلة الحرب مع الحكومة، وتمثلت سياسات التحالف العربي الاقتصادية ضد جماعة الحوثي المسيطرة على العاصمة "صنعاء" والعديد من المحافظات في الشمال اليمني في: [2]

1- نقل مقر البنك المركزي من العاصمة صنعاء إلى العاصمة المؤقتة للحكومة اليمنية في عدن وكان ذلك في سبتمبر 2016.

[1] علي جبلي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 30.

2 مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، حرب الموارد الاقتصادية في اليمن ، **مرجع سبق ذكره**.

2- الحصار البري والبحري والجوي الذي فرضه التحالف العربي المساند للحكومة اليمنية على مناطق سيطرة الحوثيين منذ فبراير 2015 .

وأدت هذه السياسات إلى انقسام المنظومة المالية للدولة بين الحكومة وجماعة "أنصار الله الحوثية" واستحواذ هذه الأخيرة على أموال الجباية والضرائب في المناطق التي تقع تحت سيطرتها .

وأدى الحصار البحري لتوقف ميناء "رأس عيسى" النفطي، مما أدى إلى وقف إنتاج حقول مأرب وأثر على إيرادات الخزينة العامة للدولة .

ثانيا : حرب الموارد الاقتصادية في مناطق سيطرة الحكومة

كانت هذه الحرب من أجل فرض السيطرة على الموانئ والحقول النفطية والمؤسسات الاقتصادية في المحافظات التي تخضع لسلطة الحكام المحليين الذين ساهمت الحرب في تقوية نفوذهم في مناطق سيطرتهم .

وأدى ذلك إلى تحكمهم في كثير من الفترات، في مداخيل الجمارك والضرائب ومنع وصولها إلى البنك المركزي .

وأبرز مثال على ذلك قيام " المجلس الانتقالي الجنوبي" الذي يسيطر على محافظات الجنوب: عدن لحج والضالع بإعلان ما يسمى بالإدارة الذاتية للجنوب في 26 ابريل / نيسان 2020، حيث سيطر على مقر البنك المركزي في عدن وصادر أمواله، كما سيطر على ميناء المحافظة ومطارها وقام بفتح حساب مصرفي جديد وخاص تُوَردُ إليه عوائد الجمارك والضرائب في هذه المحافظات الثلاثة .[1]

وتم التراجع فيما بعد عن هذه الإجراءات بعد مفاوضات الرياض التي انتهت بإعلان مجلس القيادة الرئاسي سنة 2022 .

ثالثا : تراجع الدعم المالي والإقليمي والدولي للحكومة اليمنية

وَفَّر الدعم المالي الإقليمي والدولي للحكومة اليمنية في بداية النزاع الداخلي فرصة لتغطية عجز النفقات العمومية خاصة من دول التحالف العربي وبشكل أساس من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة .

[1] **المرجع نفسه.**

وكان هذا الدعم المالي في الفترة ما بين 2012 – 2019 يهدف لمنع انهيار الحكومة اقتصاديا وفي إطار الدعم المقدم لها في حربها ضد جماعة "أنصار الله الحوثية" .

فكان إجمالي ما قدمته المملكة العربية السعودية لدعم توريد المشتقات النفطية لليمن حوالي 610 مليون دولار خلال ذروة الصراع اليمني 2015 – 2018، وكان لهذا الدعم دور في تخفيف الضغط على النفقات المالية للحكومة اليمنية .[1]

ومع تراجع هذا الدعم المالي الإقليمي بعد 2018 و دخول أطراف الصراع في حوار ترعاه الأمم المتحدة لإيجاد تسوية سلمية للازمة اليمنية، زادت الضغوط المالية على الحكومة اليمنية مع ارتفاع فاتورة الغذاء والطاقة .

وعلى سبيل المثال وصلت تكلفه تشغيل المحطات الكهربائية في اليمن إلى 55 مليون دولار شهريا وفي الفترة ما بين مارس إلى منتصف يوليو 2022 أنفقت الحكومة اليمنية ما يقارب من 150 مليون دولار لتغطية نفقات تشغيل المحطات الكهربائية .

كما بلغت فاتورة استيراد السلع الأساسية كالأرز والحليب والزيوت والقمح 3.21 مليار دولار

وشهدت فاتورة استيراد القمح ارتفاعا من 700 مليون دولار سنة 2019 إلى 1 مليار دولار سنة 2021 .

وأدت هذه النفقات الحكومية مع تراجع الدعم المالي من دول التحالف العربي، إلى عجز في تغطية النفقات العامة وتآكل الاحتياطات النقدية والودائع المالية في البنك المركزي اليمني .

كما أدى سماح دول التحالف العربي بوصول السفن التجارية إلى ميناء الحديدة في إطار الجهود الإقليمية والدولية لتشجيع جماعة "أنصار الله الحوثية" على الانخراط في الجهود الأمنية للتوصل لحل سلمي للازمة سنة 2022 إلى حرمان الحكومة اليمنية من عوائد الضرائب والجمارك في مناطق سيطرة الجماعة، مما أضاع على الخزينة العمومية ما يقارب 700 مليار ريال يمني .[2]

وقد أدت هذه الأسباب مجتمعة إلى انعكاسات سلبية على الوضع المالي والنقدي للدولة اليمنية وظهرت العديد من الأزمات أهمها أزمة السيولة النقدية وتوقف رواتب الموظفين والمتقاعدين في الفترة 2017 – 2018 خاصة في مناطق سيطرة جماعة "أنصار الله الحوثية"، وكان من أهم

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **المرجع نفسه.**

الانعكاسات على القطاع المالي تدهور قيمة العملة اليمنية أمام الدولار، مما أثر على قدرة الحكومة اليمنية على الوفاء بالتزاماتها بتوفير الحاجيات الأساسية والنفقات العامة. وتعدّ الفترة ما بين 2014 – 2018 من أصعب الفترات وأكثرها سلبية على المالية العامة وسعر صرف الريال اليمني أمام الدولار الأمريكي .

ويوضح الجدول التالي أهم المؤشرات المالية والنقدية في اليمن خلال الفترة ما بين 2014 – 2018.[1]

جدول يوضح أهم المؤشرات المالية والنقدية في اليمن خلال الفترة 2014-2018

السنة القطاع المالي	2014	2015	2016	2018
إيرادات الخزينة العامة	/	%50	%60	/
سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار		215 ر/ د	400 ر/ د	450 ر/ د
الاحتياط النقدي للبنك المركزي اليمني	4.2 مليار دولار	/	485 مليون دولار	/
قيمه الناتج المحلي	2.2 تريليون دولار	1.1 تريليون دولار	900 مليون دولار	/

الجدول رقم: (09) **المصدر: من إعداد الباحث**

وشهدت بداية سنة 2019 تحسناً لسعر صرف الريال اليمني أمام الدولار مستفيدا من الوديعة المالية السعودية في البنك المركزي اليمني لدعم سعر صرف الريال، ثم حدث تراجع في سعر صرف الريال اليمني، بسبب انقسام العملة اليمنية وذلك لاعتماد البنك المركزي اليمني في عدن والخاضع لسلطة الحكومة المعترف بها أمميا لأوراق نقدية جديدة رفضت جماعة الحوثي المسيطرة على المحافظات الشمالية التعامل بها ويوضح الشكل التالي سعر صرف الريال اليمني في الفترة ما قبل 2019 وما بعدها : استنادا إلى تقرير عن تطور الأوضاع المالية والنقدية في اليمن أصدره البنك الدولي سنة 2021. [2]

[1] منصور علي البشيري ، **مرجع سبق ذكره،** ص. 4 .

[2] ALIA AGHAJANIANGIANLUCA MELE, "Economic consequences of the war in Yemen: from macroeconomic shocks to microeconomic pain", in: **http://tinyurl.com/4jzd7nwf**, (06/07/2023).

مخطط يوضح سعر صرف الريال اليمني في الفترة (2016-2021)

Figure 2: Average Rial-to-Dollar Exchange Rate, June 2016 – June 2021

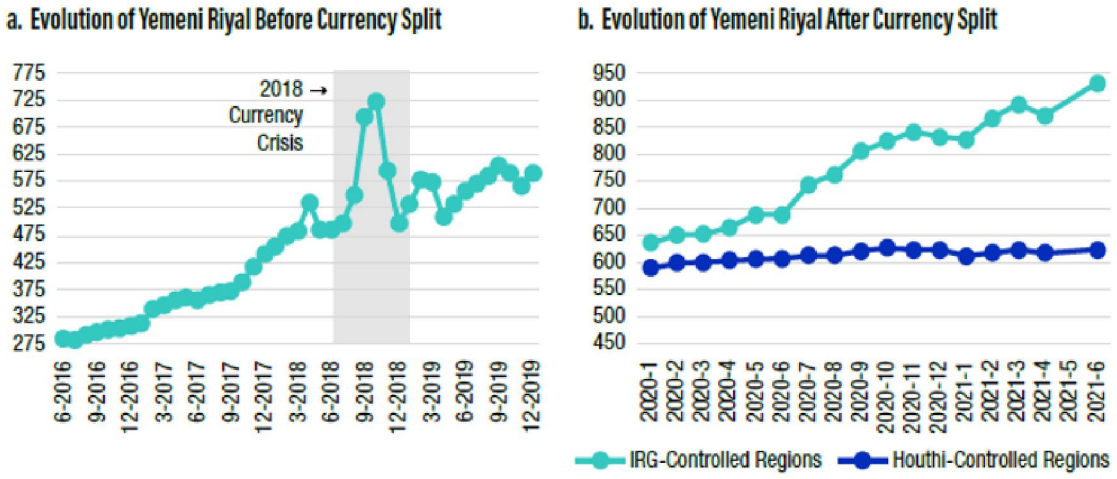

الشكل رقم: (12) **المصدر: البنك الدولي 2021**

المطلب الثالث: انعكاسات الصراع اليمني على نشاط المؤسسات الاقتصادية في اليمن

أدى النزاع الداخلي في اليمني إلى تراجع مشاريع التنمية الاقتصادية وتوقف أغلبها، خاصة في المناطق التي شهدت عمليات عسكرية في الفترة ما بين 2015 – 2018 وأدت الأوضاع الأمنية والسياسية المتدهورة إلى تدني تصنيف اليمن في سلم التنمية الاقتصادية والبشرية عالميا إذ احتل المركز 168 من أصل 188 دولة منخفضة التنمية سنة 2016 .

ويهيمن القطاع الخاص على اغلب الأنشطة الاقتصادية في اليمن باستثناء القطاع النفطي الذي تقدر مساهمته في الناتج المحلي العام نحو 56 % .

وتشكل المؤسسات المتوسطة والصغيرة نسبة كبيرة من المؤسسات الاقتصادية العاملة في اليمن

وأدى الصراع، في اليمن إلى توقف الأنشطة الاقتصادية بصورة كلية أو جزئية حسب مناطق الصراع وقدرت خسائره بين 25 إلى 27 مليار دولار في فترة ذروة الصراع المسلح بين الحكومة وجماعة "أنصار الله الحوثية" .[1]

وتعود أسباب خسائر القطاع الاقتصادي في اليمن في هذه الفترة وتراجع الناتج المحلي إلى سببين رئيسيين :

[1] علي البشري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 5.

أولا : تدمير البنى التحتية في اليمن

وكان هذا من ابرز العوامل التي أدت إلى تراجع عمل المؤسسات الاقتصادية وتوقف نشاطها في مناطق الصراع وذلك لحاجة المؤسسات الاقتصادية إلى ضمان سلاسل الإمداد بالمواد الأولية وتسويق المنتجات وحرية التنقل بين المحافظات والوصول إلى مراكز التصدير في الموانئ والمراكز الحدودية .

وتبادل أطراف الصراع منذ 2015 خاصة جماعة "أنصار الله الحوثية" والتحالف العربي بقياده المملكة العربية السعودية اتهامات باستهداف البنى التحتية في اليمن كالجسور والطرق وشبكات نقل الغاز والكهرباء وهي القطاعات الضرورية للنشاط الاقتصادي .

وجاء في تقرير أعده البنك الدولي والأمم المتحدة بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الأوروبي أن خسائر البنى التحتية في اليمن تجاوزت 14 مليار دولار .[1]

وتشير بعض التقارير الأممية إلى أن استهداف منشآت البنى التحتية في اليمن كان في اغلب الأحيان ممنهجا وعن سابق إصرار، بهدف تأثير كل طرف من أطراف النزاع على قدرة الأخر على مواصلة الحرب .

وأظهرت بيانات وزارة الزراعة والري اليمنية ان قوات التحالف العربي تعمدت بين مارس 2015 و أوت / أغسطس 2018 استهداف السدود والخزانات والقطاع الزراعي لاسيما في المناطق على مقربة من الخطوط الأمامية للنزاع في كل من مأرب وصنعاء وتعز و عدن .[2]

وفي المقابل عمدت جماعة "أنصار الله الحوثية" إلى استهداف الطرق وأنابيب النفط وفرض الإتاوات على أصحاب المؤسسات الاقتصادية في مناطق نفوذها، وكذلك استهداف منشآت الطاقة في المحافظات الخارجة عن سيطرتها، وكان أخرها قصف الجماعة لميناء الضبة النفطي في محافظة حضرموت على سواحل بحر العرب في نوفمبر 2022 .

وأظهرت العديد من الإحصائيات حجم الدمار الكبير الذي طال البنية التحتية في اليمن، والتي كان لها تأثير على العملية الإنتاجية وتراجع نشاط المؤسسات الاقتصادية، وجاء في تقرير أعده المركز القانوني للحقوق والتنمية اليمنية في تموز 2018 والذي أشار إلى تضرر 15 مطارا

---

[1] وكالة رويترز، " الحرب تكلف اليمن خسائر بقيمة 14 مليار دولار " ، **https://www.reuters.com/article/yemen-ah4-idARAKCN10R2FZ** ، (2023/07/05).

[2] jonathan fenton-harvey , **op . cit**.

و14 ميناء و2512 بين طريق وجسر و727 خزانا وشبكه مياه و 185 محطة كهربائية وكذلك تدمير 421 شبكه اتصالات و 316 مصنع و 295 مزرعة دواجن ومواشي .[1]

وكان لتدمير البنى التحتية أثرا كبيرا على توقف النشاط الاقتصادي للعديد من المؤسسات الاقتصادية في المحافظات التي شهدت عمليات عسكرية أو التي هي على خطوط التماس كمحافظتي مأرب وتعز، والذي وحدت من قدرة هذه المؤسسات على مواصلة نشاطاتها الاقتصادية.

ثانيا : غياب التمويل المالي الحكومي للمؤسسات الاقتصادية

ويرجع هذا الأمر إلى الأزمات المالية المتتالية التي تعرضت لها الحكومة اليمنية بسبب انقسام المنظومة المالية بين صنعاء وعدن وعدم تحكمها في الإيرادات المالية، مما أثر على قدرة الحكومة في تقديم تمويل مالي للمؤسسات الاقتصادية المتضررة من النزاع .

وأشار مسحاً أعدتَّه وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر للتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى ان الشركات الصغيرة والمتوسطة في اليمن كانت الأكثر تضررا من النزاع بنسبه وصلت إلى 34% من إجمالي الشركات الاقتصادية مقارنه بـ 17% للشركات الكبرى .[2]

وقد لحق الضرر المادي بالشركات المتوسطة التي تعمل في قطاع الخدمات مقارنة بالشركات العاملة في القطاعات الأخرى .

وكانت المؤسسات الاقتصادية الأكثر تضررا لعدم وجود حماية أمنية لأغلبها وفقدانها للتمويل الحكومي، إذ أن نسبة 73% من هذه الشركات، لم تتحصل على تمويل مالي حكومي منذ اندلاع النزاع الداخلي سنة 2015 .

كما أدى تركيز الحكومة اليمنية منذ 2018 على إعادة النشاط في القطاع النفطي من اجل تعزيز موارد الميزانية العامة إلى إهمال بقية المؤسسات الاقتصادية وكان هذا التوجه بدعم من الدول الكبرى التي لها مصلحة في إعادة تشغيل القطاع النفطي الذي ارتفعت صادراته عام 2021، حيث بلغت 4.418 مليار دولار مقارنة بـ 710.5 مليون دولار سنة 2020 .

---

[1] المركز القانوني للحقوق والتنمية، " نشرة إحصائية "، (يوليو / تموز 2018)، **http://www.lcrdye.org**، (2023/07/03).

[2] منصور علي البشري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 5.

ورغم تدارك الحكومة لهذا الإهمال في دعم المؤسسات الاقتصادية المتضررة، إلا أن الدعم المالي لهذه المؤسسات يبقى محدودا ومركزا على الشركات الكبرى، إذ لم تتحصل إلا 14% من الشركات اليمنية على قروض مالية منذ 2015 إلى غاية 2022 . [1]

المطلب الرابع : الفرص الاقتصادية الممنوحة لليمن في ضل التنافس الدولي والإقليمي بعد 2011

دفع الاهتمام الدولي والإقليمي بالمقدرات الاقتصادية والفرص الاستثمارية الواعدة التي يمنحها اليمن في موانئه واحتياطاته النفطية والغازية، الدول الإقليمية والكبرى للتنافس في تقديم العروض الاقتصادية والشراكات الإستراتيجية بغية الاستفادة الاقتصادية وتعزيز النفوذ في هذا المحور الاستراتيجي الذي يشهد حضورا وتنافسا إقليميا ودوليا كبيرا منذ 2019 مستغلة حاجة اليمن للمساعدات الاقتصادية بالرغم من تداعيات الصراع اليمني الذي اندلع في 2015، والذي عطل العديد من المشاريع الاستثمارية للدول الكبرى خاصة في مجال النفط والموانئ والبنى التحتية في الفترة ما بين 2015 – 2018، إلا أن هذه القوى الدولية والإقليمية عاودت تجديد عروضها الاقتصادية والاستثمارية ذات الطابع الاستراتيجي، مستفيدة من سعي الأمم المتحدة وبدعم إقليمي ودولي لإرساء هدنة وسلام دائم في اليمن، وذلك منذ الهدنة التي توصلت إليها الأمم المتحدة بين أطراف النزاع في أكتوبر 2022

وقد ساهم خوف دول الجوار الإقليمي لليمن وعلى رأسها المملكة العربية السعودية من انهيار الدولة في اليمن وخطورة ذلك على الأمن القومي لدول الخليج العربي، في تقديم العديد من المساعدات المالية والمشاريع التنموية خاصة في المحافظات التي تخضع لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها أمميا والتي تدعمها دول التحالف العربي .

وقد نتج عن ذلك حصول اليمن على دعم مالي لضمان الإمداد بالمشتقات النفطية والودائع المالية في البنك المركزي لمنع تدهور قيمه الريال اليمني، وكذلك مساهمة كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة في دعم البنى التحتية في المحافظات الجنوبية والشرقية كالموانئ والمطارات .

وعلى مستوى الدول الكبرى، حافظت كل من الصين والولايات المتحدة على ضمان إمداد اليمن بالمساعدات الإنسانية والدعم السياسي للحكومة اليمنية، وتقديم العروض الاقتصادية

[1] منصور علي البشري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 6.

والاستثمارية لإعادة إعمار اليمن في حال التوصل إلى اتفاق سلام دائم بين أطراف النزاع اليمني .

وتستعرض الدراسة أهم الفرص الاقتصادية والتنموية التي منحتها أو وعدت بها كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية .

أولا : المملكة العربية السعودية

في إطار التنافس السعودي الإيراني حول اليمن ولمنع تمدد النفوذ الإيراني فيه، زادت المملكة العربية السعودية بعد 2011 من اهتمامها باليمن وتقديمها للمساعدات الاقتصادية والتنموية للحفاظ على نفوذها في هذا البلد ولمنع انهيار الدولة اليمنية أو تحولها لجبهة معادية للمملكة ولدول الخليج العربي .

وساهمت المملكة العربية السعودية في تقديم العديد من العروض الاقتصادية خاصة بعد إعلان البرنامج السعودي للتنمية وإعادة الاعمار في اليمن سنة 2018 والذي من خلاله قامت بانجاز ودعم العديد من المشاريع التنموية في المحافظات الشرقية والجنوبية خاصة في القطاعات ذات الأهمية الإستراتيجية للمملكة واليمن ومن أهمها : [1]

1- تأهيل ميناء عدن بهدف تحويل الحركة التجارية نحوه بدلا من الحديدة، الذي تسيطر عليها جماعة "أنصار الله الحوثية".

2- ترميم مطار الغيظة وميناء نشطون بمحافظة المهرة.

3- بناء مصنع للطاقة الكهربائية في محافظة المهرة.

4- تشييد جامعه الملك سلمان التعليمية الطبية في المهرة.

5- ترميم مطار مأرب الدولي وانجاز الطريق البري الدولي الرابط بين مأرب والسعودية بطول 250 كيلو متر سنة 2019.

6 -العمل على انجاز ميناء لتصدير النفط على سواحل محافظة المهرة وربطه بأنبوب نقل النفط الذي يمر عبر الأراضي اليمنية وصولا إلى سواحل محافظة المهرة.

وتمثل هذه المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي مكسبا لليمن في هذه المحافظات الشرقية والجنوبية التي عانت من تهميش وإهمال متعمد من نظام "علي عبد الله صالح" قبل

[1] جوناثان فنتون-هارفي ، " إستراتيجية القوة الناعمة السعودية في اليمن "، **https://carnegieendowment.org/sada/78751** ، (2022/10/13) .

2011، ويمكن لهذه المحافظات الاستفادة منها في حال استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد.

ثانيا : الولايات المتحدة الأمريكية

في إطار سعيها للحد من النفوذ الإيراني والصيني المتزايد في اليمن عملت الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار الدعم الإنساني والمالي للحكومة اليمنية وتقديم مساعدة مالية والعمل على ربط البنك المركزي اليمني بالمنظومة المالية الأمريكية، مما جنَّب اليمن الدخول تحت طائلة العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على العديد من دول الشرق الأوسط، خاصة إيران، كما وعدت الولايات المتحدة من خلال زيارة العديد من المسؤولين الأمنيين والدبلوماسيين بدعم الاستثمار في اليمن خاصة في القطاع النفطي ودعم الأجهزة الأمنية في محافظة حضرموت ذات الثقل السياسي والاقتصادي، والتي تشهد منافسة وحضوراً صينياً متزايداً منذ 2019 .

ومن أبرز الأمثلة على دعم الولايات المتحدة الاقتصادي للحكومة اليمنية: توقيع شركة جنرال إلكتريك الأمريكية General Electric .

وشركه بترو سيلا النفطية اليمنية ومقرها محافظة حضرموت على مذكره تفاهم لإنشاء محطة كهربائية في عدن بقدرة 264 ميجاوات وذلك في 20 يوليو / تموز 2015 .[1]

ثالثا : جمهورية الصين الشعبية

منذ توقيع الصين على مذكرة التفاهم مع الحكومة اليمنية سنة 2013 لاتفاقية تقضي بإعادة تأهيل وتشغيل ميناء عدن، انصَّب الاهتمام الصيني على قطاع البنى التحتية في اليمن وخاصة في الموانئ ذات الأهمية الإستراتيجية والمطلة على خليج عدن وبحر العرب، في إطار تعزيز النفوذ الصيني في موانئ المنطقة وخدمة لمبادرة الحزام والطريق الصينية، ورغم أن الأوضاع الأمنية في الفترة 2015 – 2018 في اليمن أجلت طموحات الصين الاقتصادية، إلا أنها عاودت الاتصالات مع الحكومة اليمنية منذ 2019، وكثفت من نشاط بعثاتها الدبلوماسية والاقتصادية في المحافظات المطلة على البحر الأحمر وبحر العرب وهي محافظة تعز، عدن، حضرموت، شبوة، المهرة، هذه المحافظات التي تمتلك إطلالات بحرية إستراتيجية وفرص اقتصادية واعدة.

[1] علي جبلي، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 36.

ومن خلال تواصل الوفود الصينية مع السلطات المحلية في هذه المحافظات، تعد الصين بتقديم شراكات اقتصادية واعده خاصة بعد انضمام اليمن لمبادرة الحزام والطريق في 25 ابريل 2019، والذي سيمنح اليمن فرصة الحصول على استثمارات مستقبلية، وتعتبر الصين الشريك التجاري الأول لليمن بقيمة 3 مليار دولار، وأكد الرئيس الصيني " شي جين بينغ" أثناء لقائه رئيس مجلس القيادة اليمني في الرياض في ديسمبر 2022 سعي الصين لفتح خط مباشر مع الموانئ اليمنية.[1]

– ومن خلال ما سبق ذكره عن المشاريع الاقتصادية المنجزة في اليمن من طرف المملكة العربية السعودية أو التي تعد بها كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول كفرنسا ألمانيا والمملكة المتحدة، يتبين أنها فرص اقتصادية واعده أو تأتي في إطار تزايد الاهتمام الدولي والإقليمي باليمن وتنافس هذه القوى على تعزيز نفوذها الجيوستراتيجي في اليمن والمنطقة ككل، إلا أن ضعف الحكومة اليمنية وحالة الانقسام السياسي والمناطقي الشديد قلل من استفادت اليمن كدولة من هذه الفرص الاقتصادية.

[1] سبوتنيك عربي ، " الصين تعتزم رفع حجم التبادل التجاري مع اليمن إلى 6 مليارات دولار سنويا "، **http://tinyurl.com/48ts84n5** ، (2023/09/02).

المبحث الرابع : الانعكاسات الاجتماعية للتنافس الدولي والإقليمي على اليمن

تعتبر التداعيات الاجتماعية للصراع اليمني منذ 2015 مأساوية، فقد كان لها تأثيرات عميقة على وحدة المجتمع اليمني في المدى المنظور، والتي امتدت لكل القطاعات الحيوية التي لها علاقة بتوفير الخدمات الأساسية للمواطن اليمني، كالتعليم والصحة والحقوق الأساسية للأفراد.

المطلب الأول : الانقسام المجتمعي في اليمن بعد 2011

رغم كل ما شهده اليمن من حروب قبل 2011 إلا أن وحدة المجتمع اليمني ظلت محفوظة بالرغم من وجود الدعوات الانفصالية والطائفية المذهبية بسبب حروب النظام اليمني السابق مع جماعة " "أنصار الله الحوثية" " فيما يعرف بالحروب الستة من 2004 إلى 2010 وكذلك حرب الانفصال بين الشمال والجنوب سنة 1994 .

ولكن التماسك الاجتماعي اليمني بدأ بالتصدع في أعقاب ثورة فبراير 2011 مع انهيار نظام "علي عبد الله صالح " وما أعقبه من صراعات سياسية بين الأطراف الفاعلة التي وجدت في ثورة الشباب اليمني سنة 2011 فرصة لتعزيز نفوذها وتواجدها في مناطقها الجغرافية، وبرز في هذه المرحلة طرفان أساسيان هما جماعة "أنصار الله الحوثية" في المحافظات الشمالية والتيار الانفصالي الجنوبي في المحافظات الجنوبية بمختلف مكوناته .

ومع اندلاع الصراع المسلح سنة 2015 بعد انقلاب جماعة أنصار الحوثية وحليفها الرئيس السابق ""علي عبد الله صالح "" على الحكومة المعترف بها دوليا برئاسة "عبد ربه منصور هادي"، دخلت اليمن في استقطاب مناطقي كبير بين القوى المتصارعة أدى إلى انقسام مجتمعي حاد ساهمت في ترسيخه الخطابات الطائفية المذهبية والانفصالية والصراعات القبلية التي بدأت تظهر على الساحة اليمنية، وساهمت في تعزيز الانقسامات داخل المجتمع اليمني واتجاهه نحو التفكك الاجتماعي والسياسي .

أولا : ترسيخ الانقسام الطائفي المذهبي في المجتمع اليمني

تعود بداية ظهور الانقسام المذهبي في المجتمع اليمني إلى فكر"جماعة حركة الشباب المؤمن" التي أسسها "حسين بدر الدين الحوثي" سنة 1995 والتي تبنت المذهب الإثني عشري بسبب تأثر مؤسسيها من عائلة الحوثي بالفكر الخميني أثناء إقامة كل من بدر الدين الحوثي وابنه حسين الحوثي في إيران .

إلا أن خطاب الجماعة المذهبي لم يكن له تأثيراً على المجتمع اليمني الذي ظل في تعايش سلمي لعقود بين المذهب الزيدي والمذهب الشافعي بسبب حصار الجماعة في معقلها في محافظة صعدة .

ومع استيلاء الجماعة سنة 2014م على العاصمة صنعاء وانقلابها على الحكومة المعترف بها دوليا، بدأت في ترسيخ التوجه المذهبي الإثني والذي دخل في صراع في بداياته مع شيوخ الزيدية بسبب الأفكار المتطرفة التي يحملها والمخالفة لما يعرف من اعتدال عقائدي وفكري للمذهب الزيدي، وتعزز هذا التوجه مع تأسيس "عبد الملك الحوثي" لجماعة "أنصار الله الحوثية" التي تعتمد خطابا سلاليا يقوم على التمييز المذهبي بين المواطنين كهاشميين وغير هاشميين .

وتبنت الجماعة الخطاب الطائفي في مشروعها السياسي لحكم اليمن والذي تهدف من خلاله إلى إعادة حكم الإمامة الذي قضت عليه ثورة 1962 .

فباشرت بتعيين قيادات الجماعة المنتمون لما يسمى بالسلالة الهاشمية في المناصب السياسية والأمنية العليا في صنعاء، وتستند الجماعة في هذا التوجه لوثيقة 2012 التي أعلنها زعيم الجماعة ""عبد الملك الحوثي "" والتي تنص على : " **أنه ليس لأحد حق بالحكم والسلطة سوى ذرية النبي محمد** ﷺ " .[1]

وعملت الجماعة منذ سيطرتها على المحافظات الشمالية على تعزيز التوجه المذهبي وترسيخه من خلال تعديل البرامج التعليمية للمدارس ومعسكرات إعداد الشباب للانضمام إلى الجماعة في كل من صنعاء وذمار وغيرها من المحافظات الشمالية .

ومع انطلاق الصراع المسلح بين الجماعة المدعومة إيرانيا والحكومة اليمنية المدعومة من قبل التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، بدأ استخدام الخطاب المذهبي في تصريحات أطراف الصراع، فقيادات جماعة الحوثي وعلى رأسهم " "عبد الملك الحوثي " " زعيم الجماعة يصف خصومه في الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا بالتكفيريين السنة والدواعش في مقابل لجوء القيادات الحكومية وزعماء القبائل والأحزاب السياسية الداعمة للحكومة اليمنية لوصف الحوثيين بالامتداد للمشروع الإيراني المذهبي الإثني عشري .

[1] عبد الكريم غانم، " تحدّي التشظي الاجتماعي في اليمن"، (1 مارس 2019) ، **https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/7147** ، (2023/07/24).

وقد جاء هذا الوصف على لسان الرئيس ""عبد ربه منصور هادي"" الذي وصف الحوثيين بأنهم: " **شيعة اثني عشرية وأنهم امتداد للثورة الإيرانية** " . [1]

ومما عزز الخطاب الطائفي الذي أدى إلى انقسامات مذهبية عميقة في المجتمع اليمني، انخراط كل من إيران والمملكة العربية السعودية في الصراع في فترة شهدت صراعا مذهبيا في منطقة الشرق الأوسط تقوده الدولتين منذ احتلال العراق سنة 2003، وتعزز مع اندلاع الحرب في سوريا سنة 2011 .

وهذا ما ساهم في إضفاء الطابع المذهبي للصراع المسلح في اليمن وترسيخ الخطاب الطائفي المذهبي في وسائل الإعلام وتصريحات السياسيين، وفي أوساط المجتمع اليمني، مما أدى إلى انقسام مذهبي غير مسبوق في المجتمع اليمني .

ثانيا : عودة التوجه الانفصالي في المحافظات الجنوبية

بعد قيام جماعة "أنصار الله الحوثية" وحلفائها في آذار/ مارس 2015 بهجوم عدن والمحافظات الجنوبية تشكلت مجموعات المقاومة الشعبية في الجنوب لصد الهجوم الحوثي بدعم من التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة .

وأعاد الهجوم الحوثي على المحافظات الجنوبية لأذهان سكان الجنوب المظالم والاستئثار بالمناصب القيادية للشماليين على حساب القيادات الجنوبية ذكريات حرب الانفصال سنة 1994 وقمع ""علي عبد الله صالح "" لاحتجاجات 2007 الدامية، ووجدت الحركات السياسية الجنوبية التي تحمل فكرة انفصال الجنوب عن الشمال فرصة تاريخية لترويج خطابها الانفصالي الذي تعزز مع تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي سنة 2017، والذي ضم اغلب القيادات الجنوبية التي تنادي بانفصال الجنوب عن شمال اليمن وعلى رأسها محافظ عدن السابق "عيدروس الزبيدي" .

ووجد المجلس الانتقالي الجنوبي في دعم الإمارات العربية المتحدة له سياسيا وماليا وعسكريا فرصة لتعزيز سيطرته على المحافظات الجنوبية وترويج الخطاب الانفصالي عبر العديد من وسائل الإعلام التابعة للمجلس .

[1] **المرجع نفسه.**

– وشهدت المحافظات الجنوبية تنامي خطاب الكراهية والتمييز ضد المواطنين اليمنيين من المحافظات الشمالية والذين نزحوا إلى عدن ولحج فرارا من المعارك الدائرة في تعز مأرب والبيضاء خلال الفترة ما بين 2017 – 2018 .

وسجلت العديد من وقائع الاعتداء على المواطنين الشماليين، كان أبرزها قيام قيادات في المجلس الانتقال الجنوبي في أغسطس / أوت 2019 بحملة إعلامية في المحافظات الشمالية لطرد العمال اليمنيين الشماليين .[1]

ورغم تراجع المجلس الانتقالي الجنوبي عن هذه الحملة بالضغط من قيادة التحالف العربي، إلا أن سعي قيادات المجلس لطرح فكره الانفصال ما زال متواصلا .

ويستغل قادة المجلس الانتقالي حاجة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا للدعم العسكري في حربها ضد جماعة الحوثي بتعزيز سيطرته على المحافظات الجنوبية والإصرار على طرح فكره انفصال الجنوب في أي مبادرة لحل الأزمة اليمنية .

وظهرت تبعات التوجه الانفصالي للقيادات الجنوبية اليمنية في الأحداث الدامية التي شهدتها عدن سنة 2019 بين قوات المجلس الانتقالي وقوات الحكومة التي ينتمي اغلب أفرادها للمحافظات الشرقية والشمالية في اليمن، وهذا ما انعكس على تماسك النسيج الاجتماعي ووحده اليمن .

ثالثا : الصراعات بين القبائل اليمنية

تسبب انهيار مؤسسات الدولة في أعقاب انقلاب جماعة الحوثي في 2015 في عودة الهويات القبلية للمواطنين في اليمن وتعزز دور القبائل في الصراع اليمني سنة 2015 لحاجة طرفي النزاع لدعم شيوخ القبائل الكبرى، فتشكلت ألوية عسكرية بتعداد قبلي كامل في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا، وكذلك سعت قيادة جماعة "أنصار الله الحوثية" للتحالف مع القبائل في العديد من المحافظات الشمالية من اجل ضمان تجنيد أبنائها لدعم جبهات القتال مع قوات الحكومة في مقابل الحصول على امتيازات سياسية واقتصادية .

[1] أحمد عز الدين ، " **التداعيات السياسية والاجتماعية للحرب الدائرة في اليمن منذ خمس سنوات** "، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 28 ابريل 2020) ، ص. 3.

ساهم انخراط القبائل اليمنية بالصراع إلى جانب أطراف النزاع خاصة في محافظة تعز ومارب والجوف في إذكاء العداوة بين القبائل على طرفي النزاع بسبب سقوط ضحايا من أبناء القبائل واعتداء بعضها على حدود بعض في مناطقها الجغرافية .

ومع تنامي قوه القبائل ونفوذها دخلت في نزاع مع كل من الحكومة اليمنية في مناطق نفوذها وكذلك الحال مع القبائل في مناطق سيطرة الحوثيين، ففي محافظات عمران والجوف والبيضاء شهدت معارك مسلحة بين قوات جماعة "أنصار الله الحوثية" وبعض القبائل بسبب التعيينات في المناصب القيادية أو حول الأراضي القبلية التي حاولت القيادات الحوثية الاستيلاء عليها، وسجلت محافظة عمران في شمال اليمن أعلى معدلات الاشتباكات بين قبائل عمران وقوات الحوثي قدرت سنة 2020 بـ 32 حادثة صدام مسلح .

وفي مدينه " الحزم " عاصمة محافظة "الجوف"، سجلت اشتباكات مسلحة بين قوات جماعة الحوثي وقبيلة " بني نوف " بسبب عزل الحوثيين للمحافظ "صالح درمان" من أبناء القبيلة واستبداله بقيادي حوثي من محافظة صعدة .[1]

هذه الاشتباكات أدت إلى تصدع العلاقات الاجتماعية في مناطق سيطرة الحوثي في المحافظات الشمالية وتأجيج الصراعات المحلية في مناطق سيطرة الجماعة .

ومع انخراط القوى الإقليمية في الصراع اليمني تم استقطاب العديد من شيوخ القبائل اليمنية من طرف كل من السعودية وإيران ودولة الإمارات وسلطنة عمان، وساهم ذلك في ظهور نزاعات بين القبائل بسبب تعدد ولاءاتها الإقليمية والصراع فيما بينها على السلطة المحلية والنفوذ. وتعد محافظة " المهرة " التي كانت معزولة عن الصراع المسلح بين الحكومة وجماعة الحوثي مثالاً لصراع قبائلها بسبب اختلاف ولاءاتها الإقليمية وتضارب مصالحها، فمع وصول القوات السعودية لمحافظة المهرة سنة 2018 بدافع منع تهريب الأسلحة للحوثيين عبر الحدود العمانية اليمنية، ظهر خلاف بين قبائل المحافظات وانقسامات حول تأييد أو رفض وجود القوات السعودية في المحافظة، واستطاعت استمالة العديد من القبائل، فيما رفضت القبائل الموالية لسلطنه عمان هذا الوجود لتأثيره على مصالحها الاقتصادية والسياسية مع سلطنة عمان

وهذا ما تسبب في ظهور صدامات مسلحة بين هذه القبائل من خلال حادثتين : [2]

[1] محمد ناصر، "تنامي الصراعات القبلية بمناطق سيطرة الحوثيين"، **http://tinyurl.com/4wpxdj6c**،(2023/06/09)

[2] أحمد ناجي، "النموذج القَبَلي في شرق اليمن لاحتواء النزاعات"، **http://tinyurl.com/3e8cu5rb**، (2023/05/12)

الأولى: كانت في تشرين الثاني / نوفمبر 2018 حيث قتلت قوات قبلية مهرية موالية للسعودية اثنين من أبناء قبيلة معادية للوجود السعودي في المحافظة، وكان ذلك في منطقة حصوة
الثانية: حادثه اشتباك مسلح بين قوات الحراسة الأمنية لمحافظه المهرة المدعوم من المملكة العربية السعودية ورجال قبائل موالية لسلطنة عمان عند حاجز القوات القبلية في المحافظة واستطاعت القبائل اليمنية تجاوز هذه الأحداث بسبب تمسك القبائل في محافظه المهرة بمدونة " السلوك المهرية "، وهي مدونة عرفية تمنع الاقتتال بين أبناء القبائل وتضمن التكافل وحل الخلافات بشكل سلمي .

ولكن كانت في هذه الصدامات مؤشرات على بداية التصدع في العلاقات بين القبائل اليمنية سواء على طرفي النزاع أو حتى داخل المحافظة الواحدة، مما أثر على وحدة وتماسك المجتمع اليمني وظهور العداوات والأحقاد ومطالب الثار بين القبائل اليمنية، هذه العداوات من المحتمل أن تكون لها آثار طويلة الأمد على وحدة وتماسك المجتمع اليمني .

المطلب الثاني : انعكاسات الصراع اليمني على القطاع التعليمي في اليمن

شهد قطاع التعليم في اليمن بمختلف مستوياته تراجعا كبيرا في أدائه وهو الذي كان يعاني الضعف والهشاشة قبل 2011، وقد زادت الأزمة السياسية والأمنية التي يشهدها اليمن منذ 2011 من تدهور القطاع التعليمي وتعرضه للعديد من المشكلات التي أدت إلى توقف النشاط التعليمي في العديد من المحافظات التي شهدت عمليات عسكرية منذ 2015، مما أدى إلى تدني مؤشرات جودة التعليم وتراجع أعداد الطلاب المتمدرسين وتعرض العديد من المنشآت التعليمية لأضرار كبيرة جراء العمليات العسكرية بين الأطراف المتحاربة في اليمن .

أولا : انعكاسات الصراع على العملية التعليمية في اليمن خلال الفترة 2015 – 2021

أدى الصراع العسكري في اليمن خلال الفترة 2015 – 2021 إلى تداعيات سلبية على حسن سير العملية التعليمية في اليمن وكان من أبرز تداعياتها :

1- التراجع في نسب القيد في مراحل التعليم الأساسي والتعليم الجامعي، إذ قُدر عدد الشباب في سن الدراسة خارج العملية التعليمية بنحو 2 مليون فرد بالنسبة لمراحل التعليم الأساسي، وتم تسجيل تراجع لدرجة اقل في التسجيل الجامعي وذلك من 10.3 % سنة 2015 إلى 9.9 % سنة 2016.[1]

[1] عاتق الجار الله وآخرون ، " **تقرير مركز المخا الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره**، ص. 282.

وتعود أسباب تراجع قيد الأطفال والشباب في سن الدراسة إلى العديد من الأسباب أهمها :

أ – تدمير المدارس في المحافظات التي شهدت صراعا عسكريا بين الحكومة وجامعة "أنصار الله الحوثية" وتحويلها إلى ثكنات عسكرية أو مأوى اللاجئين .

ب – تراجع قدرة الأسر اليمنية عن تسجيل أبنائهم بسبب الحرب أو النزوح، عن توفير التكاليف المادية لدراسة أبنائهم والتي قَدرهُ تقرير لمنظمة اليونيسيف عام 2019 بنسبه 47 % مقارنة بـ 5.27 % قبل 2015 .

ج – التجنيد القسري للأطفال في جبهات القتال فحسب تقرير لمنظمة اليونيسيف *

سنة 2021 حول اليمن، فقد تم تجنيد أكثر من 3600 طفل يمني ضمن القوات والمجموعات المسلحة المتصارعة في اليمن .

وفي تقرير أصدره المركز الأمريكي للعدالة سنة 2021 حول آثار الحرب على العملية التعليمية، وجه اتهامات مباشرة لجماعة "أنصار الله الحوثية" بتجنيد الأطفال في جبهات الصراع مشيرا إلى قيام الجماعة بتجنيد 211 طفل دون سن الـ 15 في صنعاء لوحدها .[1]

وفي تقرير أممي قُدم لمجلس الأمن الدولي في يناير / كانون الثاني 2022 أكد على امتلاك الأمم المتحدة لأدلة على قيام جماعة الحوثي بتجنيد قرابة 1406 طفل تتراوح أعمارهم بين 10 و17 سنة ودفعهم لجبهات القتال سنة 2020 .[2]

2– ومن تأثيرات الصراع في اليمن على العملية التعليمية الاعتداء الممنهج ضد الكوادر التعليمية بالقتل أو السجن أو التهجير القسري في مناطق الصراع، خاصة في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، فقد جاء في تقرير المركز الأمريكي للعدالة المشار إليه، أن الكوادر التعليمية في العاصمة صنعاء والمحافظات التي تسيطر عليها جماعة الحوثي شهدت اعتداءات ممنهجة على الكوادر التعليمية، حيث قامت الجماعة بتسريح أكثر من 286 معلما وتهجيرهم قسريا بسبب رفضهم اعتماد المناهج الطائفية الجديدة التي أقرتها الجماعة .

---

* منظمة الأمم المتحدة للطفولة. تأسست في 11 ديسمبر 1946 وهي تابعة لمنظمة الأمم المتحدة وتعنى بشؤون الأطفال خاصة في أوقات الحروب.

[1] أوسان سالم ، " بالأرقام.. تقرير أميركي يكشف انتهاكات الحوثي للتعليم في اليمن "، **https://ara.tv/8mckf**، (2023/06/12).

[2] **المرجع نفسه.**

كما ذكر التقرير انقطاع رواتب 170,000 معلم في مناطق سيطرة جماعة الحوثي منذ خمس سنوات (2016–2021) بسبب مصادرة الجماعة لأموال قطاع التعليم لصالح ما تسمية بالمجهود الحربي والصراع حول المؤسسات المالية مع الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا .

3- تراجع الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم الأساسي والجامعي، وذلك بسبب ظروف الصراع المسلح في اليمن والذي اثر على مداخيل الحكومة اليمنية .

وقدر الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم سنة 2019 بـ 4.6 بالمائة من الدخل القومي الإجمالي و15.5 % من الإنفاق العام للحكومة .

وهذا مؤشر قليل مقارنة بمتوسط إنفاق الدول العربية الذي بلغ 17 % لعام 2019 .[1]

وأدى هذا التراجع في الإنفاق إلى عجز المدارس عن توفير المرافق التعليمية وإصلاح المنشآت المتضررة من الصراع وتوفير الأدوات اللازمة لنجاح العملية التعليمية كالكتب والمستلزمات الدراسية .

وأدت هذه الانعكاسات السلبية للصراع المسلح على العملية التعليمية إلى تراجع جودة التعليم وخروج اليمن من التصنيف العالمي في جوده التعليم وذلك حسب المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس السويسرية، وكذلك ارتفاع معدلات الأمية في صفوف الأطفال من سن 15 سنة فما فوق سنة 2019 بنسبة قُدرت بـ 29.9 % .[2]

ثانيا : تداعيات الصراع على المنشآت التعليمية

أدى الصراع المسلح في اليمن إلى تضرر العديد من المنشآت التعليمية كالمدارس والجامعات ومراكز البحث في المحافظات التي شهدت عمليات عسكرية بين أطراف النزاع منذ 2015 .

وأظهر مسحٌ أجرته وزارة التعليم اليمنية سنة 2016 تَضَرُرَ 1671 مدرسة في 20 محافظة يمنية، منها 287 مدرسه تحتاج إلى عمليات بناء رئيسية و 544 مدرسة تُستَغلَ كمراكز إيواء النازحين في الداخل اليمني .[3]

وتحتل الجماعات المسلحة المنخرطة في الصراع 33 مدرسة .

وفي عينة مختارة لـ 143 مدرسة قُدِرَت التكلفة التقديرية لأضرارها بـ 269 مليون دولار .

---

[1] عاتق الجار الله ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 292 .

[2] **المكان نفسه** .

[3] رويترز ، " اليمن تقرير 2016 " ، **مرجع سبق ذكره.**

وفي فترة ذروة الصراع المسلح في اليمن 2016 – 2017 تعرض أكثر من 2500 مرفق تعليمي بين مدرسة وجامعة لتدمير كلي أو جزئي، والتي يتم استخدام بعضها لأغراض عسكرية وتم خلال هذه الفترة إغلاق حوالي 1100 مدرسة نتيجة الأضرار التي لحقت بها أو التي استخدمت كمراكز إيواء للنازحين .

وفي تقرير أعده مركز الدراسات والإعلام التربوي في اليمن عن وضع التعليم في اليمن في السنة الأولى لبداية الصراع 2015 والذي أحصى حوالي 1515 منشأة تعليمية تعرضت لأضرار مختلفة بين التدمير الكلي أو الجزئي أو تم استخدامها كمراكز لإيواء النازحين أو ثكنات عسكرية.

ويبين الجدول التالي وضع المدارس المتضررة من الصراع في اليمن ونوع الضرر : [1]

[1] مركز الدراسات والإعلام التربوي–اليمن ،" **خارج أسوار المدارس تداعيات الحرب وآثارها على التعليم في اليمن** " ، (تعز : مركز الدراسات والإعلام التربوي، ديسمبر 2015)، ص. 11.

جدول يوضح عدد المدارس المتضررة في كل محافظة ونوع الضرر

المحافظة	تدمير كلي	تدمير جزئي	ايواء نازحين	لأعمال عسكرية	الاجمالي
إب	2	21	50	8	81
أبين	4	13	105	-	123
الأمانة	8	146	12	14	180
البيضاء	6	28	12	3	49
تعز	18	78	79	50	225
الجوف	3	5	-	-	8
حجة	11	42	20	-	73
الحديدة	9	8	5	-	22
حضرموت	-	-	22	-	22
ذمار	5	25	3	5	38
شبوة	4	15	10	2	31
صعدة	93	24	-	-	117
الضالع	5	17	-	2	24
عدن	8	185	22	15	230
عمران	3	21	7	5	36
لحج	6	21	56	12	95
مأرب	2	39	30	11	82
المحويت	-	-	6	-	6
ريمة	-	-	25	-	25
صنعاء	8	32	2	7	49
الإجمالي	195	720	466	134	1515

الجدول رقم: (10) **المصدر: مركز الدراسات والاعلام التربوي – اليمن 2015**

ويتبادل أطراف الصراع في اليمن وهم جماعة الحوثي والحكومة المعترف بها دوليا وقوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية الاتهامات حول المسؤولية عن الهجمات على المنشآت التعليمية .

وفي مطلع 2020 بدأت جهود الحكومة اليمنية وبدعم من الدول الإقليمية المساندة لها والعديد من الدول الكبرى لإعادة تأهيل وتقييم الأضرار التي لحقت بالمنشآت التعليمية في اليمن، في

محاولة لمعالجة آثار الصراع المسلح على هذا القطاع الحيوي والمهم في دفع عجلة التنمية البشرية في البلاد .

ثالثا الجهود الإقليمية والدولية لدعم القطاع التعليمي بعد 2015

منذ مطلع 2020 ومع بداية تحرك الجهود الدولية لإعادة تأهيل قطاع التعليم في اليمن ودعم جهود الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا .

وقدم البنك الدولي تمويلا إجماليا للحكومة اليمنية في مطلع 2021 يقدر بـ 152 مليون دولار لدعم القطاع التعليمي .[1]

وفي إطار جهود القوى الإقليمية المتنافسة في اليمن، تأتي المملكة العربية السعودية على رأس الدول الإقليمية المانحة لقطاع التعليم في اليمن وهذا منذ قيام الجمهورية اليمنية سنة 1962 كما تمت الإشارة إلى ذلك في الفصل الثاني .

وفي أعقاب اندلاع الصراع وتضرر المنشآت تعليمية، قدمت المملكة العربية السعودية من خلال برنامج إعادة الاعمار في اليمن العديد من المنح لبناء وإعادة تأهيل المنشآت التعليمية كان على رأسها جامعة الملك سلمان الطبية في محافظة المهرة سنة 2018 .

وكان آخر الجهود السعودية في هذا المجال، دعم منظمة اليونيسيف بسبع ملايين دولار لدعم برامجها التعليمية في عموم المحافظات اليمنية وتم ذلك في 23 مارس / آذار 2022 .[2]

وأما جهود القوى الدولية، فتُعَدُ جمهورية ألمانيا الاتحادية الداعم الدولي الأول لقطاع التعليم في اليمن، إذ قدمت ربع إجمالي المساهمات المدفوعة للقطاع خلال الفترة 2019 – 2021 .[3]

وتحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية كأحد القوى الدولية ذات لحضور النافذ في اليمن بدفع معونات مالية متتالية عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ذات الحضور الدائم في اليمن منذ عقود .

ومع حالة الصراع الداخلي منذ 2015 وسوء علاقة جماعة الحوثي مع كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، اقتصرت جهود الدولتين على دعم القطاع التعليمي في

---

[1] " المملكة العربية السعودية تعلن عن مساهمة جديدة بقيمة 7 ملايين دولار لدعم برامج اليونيسيف التعليمية في اليمن "، **https://uni.cf/41GyhsC**، (2023/05/17).

[2] **المرجع نفسه** .

[3] "التعليم في اليمن: فاتورة الحرب والرسوم ضحاياها أطفال المدارس"، **https://p.dw.com/p/42040**، (2023/08/11).

المحافظات غير الخاضعة لسلطة الجماعة، بينما أوكلت مهمة دعم المنشآت التعليمية في المحافظات الخاضعة لسلطة جماعة "أنصار الله الحوثية" للأمم المتحدة ومنظمة اليونيسيف التابعة لها، ولم تذكر التقارير الدولية أي دعم مالي لقطاع التعليم في اليمن من قبل جمهورية إيران الإسلامية والتي تحتفظ بعلاقات خاصة مع جماعة "أنصار الله الحوثية" .

المطلب الثالث : تداعيات الصراع اليمني على القطاع الصحي في اليمن

تفاقمت مشكلات القطاع الصحي في اليمن بعد اندلاع الصراع المسلح سنة 2015 وهو الذي كان يعاني قبل ذلك من تدني خدماته وضعف منشاته، وكان اليمن من أكثر الدول في العالم حصولا على معونات المنظمات الدولية الخاصة أو التابعة للأمم المتحدة، ومن أكثرها حصولا على المساعدات الطبية وزيارة الكوادر من منظمة الصحة العالمية ومنظمة يونيسيف .

كما يتلقى العديد من المساعدات في المجال الصحي من أدوية ولقاحات وبناء منشآت صحية من طرف العديد من الدول الإقليمية والكبرى .

وقد سبقت الإشارة في الفصلين الثاني والثالث من الدراسة إلى جهود كل من المملكة العربية السعودية و جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية في دعم القطاع الصحي في اليمن قبل 2011 وبعدها، ودور تلك الإعانات والمساعدات الطبية في منع القطاع الصحي اليمني من الانهيار في مرحلة الصراع المسلح 2015 – 2020 .

وقد انعكس الصراع المسلح الذي اندلع في اليمن سنة 2015 على القطاع الصحي وتفاقمت مشكلاته وواجه القطاع العديد من التحديات التي أثرت على قدره وكفاءة هذا القطاع في أداء مهامه وتعرض البنية التحتية لقطاع الصحة لكثير من الأضرار إضافة إلى نقص الأدوية واللقاحات وهجره الكوادر الطبية .

أولا : تداعيات الصراع على المرافق الصحية

تعرضت البنية التحتية لقطاع الصحة في اليمن لأضرار كبيرة بسبب العمليات العسكرية في المحافظات التي شهدت صراعا مسلحا بين قوات الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا وقوات جماعة "أنصار الله الحوثية" .

وحسب تقارير لمنظمة الصحة العالمية فقد تعرض 1900 مرفق صحي في عموم اليمن من أصل 3507 إلى هجمات مسلحة مما أدى إلى توقفها كليا أو جزئيا .

وأكدت العديد من التقارير الدولية وقوع 120 هجوم على المرافق الصحية والعاملين عليها خلال الفترة 2015 – 2018 .[1]

ووقعت 50 % من هذه الهجمات سنة 2015 و16 % سنة 2016 و21 % سنة 2017 و16 % في سنة 2018 .

وتأتي محافظة تعز التي تحاصرها قوات جماعة الحوثي من كل الاتجاهات على رأس المحافظات الأكثر تضررا من هذه الهجمات، وقد سجلت منظمة " أطباء بلا حدود" بين عامي 2018 – 2020 وقوع ما لا يقل عن 40 حادثة عنف على مستشفى " الثورة العام " في مدينة تعز والذي تدعمه هذه المنظمة، كما سجلت تعرض المدينة لـ 67 هجوما.[2]

وتتبادل أطراف والصراع الداخلي في اليمن بما فيها قوات التحالف العربي التي تقوده السعودية الاتهامات حول المسؤولية عن هذه الهجمات، وقد جاء في بيان للجنة الوطنية اليمنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن سنة 2021 والمدعومة من منظمة الأمم المتحدة أنه تم سنة 2021، رصد خمسة عشر واقعة اعتداء على الطواقم الطبية والمنشآت من طرف جماعة الحوثي وستة هجمات مسلحة تتحملها القوات الحكومية والمجلس الانتقال الجنوبي .[3]

ثانيا : تداعيات الصراع على الخدمات الصحية

تعرضت المنشآت الصحية في اليمن إلى الاعتداءات المسلحة من قبل أطراف الصراع، أدى إلى تدني الخدمات الصحية التي تقدمها هذه المرافق، إذ تسبب الصراع في نقص الكوادر الطبية بسبب هجرة العديد من الأطباء وتعرضهم للاعتداءات الجسدية في المديريات التي شهدت عمليات عسكرية .

وتسبب النزاع العسكري الداخلي الذي اندلع سنة 2015 في مغادرة نحو 95% من العاملين الأجانب في القطاع الصحي سواء التابعين للمنظمات الدولية أو للدول كالصين والولايات المتحدة و الدول الأوروبية. وللإشارة فان الكوادر الطبية الأجنبية تشكيلُ ما نسبته 25% من كوادر قطاع الصحة اليمني .

---

[1] البنك الدولي،"قطاع الصحة في اليمن– مذكرة سياسات"، ابريل 2021، **http://tinyurl.com/29xs9ch4**، (2023/06/13).

[2] تقرير مركز المخا الاستراتيجي السنوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 294.

[3] **المرجع نفسه** ، ص. 295.

كما أدى النزاع إلى ضعف التغطية الصحية للمرافق العاملة، فمن أصل 267 مديرية تم تقييمها سنة 2020 كانت 29 مديرية منها بدون طبيب و42 % من المديريات يوجد بها اقل من طبيبين .

وأثرت كل هذه الأوضاع التي عانى منها القطاع الصحي إلى عجز المستشفيات والمرافق الصحية عن توفير خدمات وتقديرات الأمم المتحدة لسنة 2019 وفاة أكثر من 132 ألف شخص أثناء المعارك كان منهم 131 ألف توفوا نتيجة غياب الرعاية الصحية الفورية ونقص الغذاء .[1]

وتسببت كذلك هذه الأوضاع في ضعف قدرة المرافق الصحية على مواجهه الأوبئة كالملاريا وفيروس كورونا، وقدرت عدد الإصابات بفيروس كورونا بـ 11,166 شخص توفي منهم 2028 شخص من بينهم 75 طبيبا .[2]

وأدت كل هذه التداعيات المذكورة للصراع على جوده وكفاءة الخدمات الصحية في اليمن، إلى افتقار النظام الصحي اليمني القدرة على الاستجابة السريعة للحالات الصحية المستعجلة وعدم قدرته على المواجهة السريعة لانتشار الأوبئة .

ويشير التقرير الاستراتيجي السنوي عن الأوضاع في اليمن 2021 والذي أعدها مركز المخا للدراسات الإستراتيجية إلى أن نطاق الرعاية الصحية في عموم محافظة الجمهورية اليمنية يعرف تفاوتا في القدرة على تقديم الخدمات الصحية، إذ أشار التقرير إلى ان القطاع الصحي في اليمن يعمل بنسبه 50 % من قدرته الفعلية وان 50 % من المنشآت على مستوى الجمهورية اليمنية تعمل بشكل كامل و35 % تعمل بشكل جزئي وتوقف 15 % من هذه المنشآت عن العمل .[3]

ومن خلال المؤشرات المذكورة في التقرير سابق الذكر قامت الدراسة بإعداد الجدول التالي والذي يوضح وضعية عمل المرافق الصحية في عموم محافظات الجمهورية اليمنية لسنة 2022 :

[1] احمد عز الدين، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 5.

[2] تقرير مركز المخا الاستراتيجي السنوي، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 296.

3 **المرجع نفسه**، ص. 312.

جدول يوضح أوضاع عمل المرافق الصحية في عموم الجمهورية اليمنية 2021 – 2022

من إعداد الباحث .

المحافظة	العمل بشكل كامل	العمل بشكل جزئي	لا تعمل
ريمة	114	23	6
لحج	172	36	33
عدن	36	9	12
صنعاء	198	44	41
المحويت	134	47	11
ذمار	236	93	12
امانة العاصمة	60	17	14
عمران	206	68	37
حجة	223	75	49
حضر موت	261	86	82
شبوة	99	71	45
الحديدة	196	197	60
اب	166	173	48
سقطرى	14	11	2
أبين	54	95	28
تعز	145	234	75
الضالع	60	123	9
صعدة	44	99	44
البيضاء	41	93	49
المهرة	14	34	20
مأرب	29	60	53
الجوف	20	61	41

الجدول رقم: (11) **المصدر: من اعداد الباحث**

المطلب الرابع : تداعيات الصراع اليمني على الوضع الإنساني في اليمن بعد 2015

أثر الصراع في اليمن بشكل كبير على الأوضاع الإنسانية لعموم السكان في اليمن، وكان للإجراءات السياسية والأمنية والاقتصادية المتبادلة بين أطراف الصراع منذ 2015 كالحصار الاقتصادي وقطع الرواتب وانقسام المنظومة المالية للدولة ناهيك عن التهجير القسري للسكان كان لها انعكاسات خطيرة على الحقوق الأساسية للأفراد، وفاقمت من تدهور الأوضاع الإنسانية وكان من أخطرها نقص الغذاء والدواء والقتل والاعتقال والانقطاع عن التعليم إلى غير ذلك من التداعيات الخطيرة على الوضع الإنساني للسكان وحرمانهم من الحاجيات الضرورية للحياة .

أولا : الاعتداء على الفئات الهشة (الأطفال والنساء)

تعددت الاعتداءات الممنهجة وغير الممنهجة على النساء والأطفال في اليمن خلال فترة الصراع الممتدة من 2015 إلى 2021 وتمثلت في القتل والتجنيد والإجبار على النزوح والاعتقالات التعسفية .

فقد كانت الاعتداءات غير المشروعة التي قامت بها كل أطراف الصراع، السبب الرئيسي في ارتفاع عدد ضحايا الحرب من النساء والأطفال في مختلف جبهات الصراع، وتعود اغلب أسباب قتل الأطفال والنساء إلى الألغام الأرضية والذخائر الحربية غير المتفجرة، فقد وثَّق "المرصد اليمني للألغام" في الفترة الممتدة من منتصف 2019 إلى أوائل أغسطس / أوت 2022 سقوط 426 قتيلا مدنيا نتيجة الألغام والعبوات الناسفة التي استخدمتها جماعة "أنصار الله الحوثية" في خطوط التماس لمنع تقدم القوات الحكومية .[1]

وفي تقرير للممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح في اليمن أشار إلى مقتل أكثر من 377,000 ضحايا الألغام والذخائر غير المتفجرة منهم 10,000 مدني بين قتيل وجريح معظمهم من النساء الأطفال .

[1] منظمة هيومن رايتس وتش، التقرير العالمي 2023 : "اليمن"، **http://tinyurl.com/24dyranv**، (2023/05/06).

ووثقت دراسة للأمم المتحدة أن الحرب في اليمن خلال الفترة من 1 يناير 2019 إلى 31 ديسمبر 2020 إصابة نحو 2600 طفل جراء القصف العشوائي لقذائف المدفعية والذخائر غير المتفجرة .[1]

وفيما يخص الانتهاكات ضد النساء، فقد أشارت " الشبكة اليمنية للحقوق والحريات " انه تم خلال الفترة الممتدة من 1 يناير 2015 إلى 1 يونيو 2022 تسجيل أكثر من 6476 انتهاكا ضد النساء ارتكبتها جامعة أنصار الحوثية جراء القصف المدفعي والألغام الأرضية، كما تعرضت 720 امرأة في مناطق سيطرة الجماعة للاعتقال والإخفاء القسري .[2]

وتتهم العديد من المنظمات الأممية والدولية جماعة أنصار الحوثية في ارتفاع عدد ضحايا النزاع من الأطفال والنساء بسبب الألغام الأرضية والقصف العشوائي للمدن، وسجلت تقارير المنظمات الدولية سقوط 122 ضحية للقصف في مدينة تعز لوحدها بين عامي 2021-2022 .

بينما تتهم قوات التحالف العربي الداعم الرئيسي للقوات الحكومية بقصف طيرانها للأحياء المدنية وإلقاء القنابل العنقودية التي تسببت في إصابة العديد من الأطفال والنساء في القرى والمدن .

ويوثق الجدول التالي عدد الضحايا من النساء والأطفال خلال الفترة 2019 - 2021 .[3]

جدول يوضح عدد الضحايا من النساء والأطفال خلال الفترة 2019 - 2021

	إجمالي الضحايا			القتلى			الجرحى		
الفئة/العام	2019	2020	2021	2019	2020	2021	2019	2020	2021
النساء	420	298	212	138	112	57	282	186	155
الأطفال	828	499	421	276	179	130	552	320	291
إجمالي الضحايا	3224	2087	2508	1104	749	769	2120	1338	1739

الجدول رقم: (11) المصـدر: تقريـر مركـز المخـا الاسـتراتيجي السنوي – اليمن 2021-2022

[1] مكتب الممثل الخاص للامين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، " التقرير الثالث حول حالة الأطفال والنزاع المسلح في اليمن" (2021/09/27) ، **http://tinyurl.com/mm6urhrp** ، (2023/07/13).

[2] تقرير مركز المخا الاستراتيجي السنوي، اليمن ، 2021-2022 ، **مرجع سبق ذكره** ، 356.

3 **المرجع نفسه**، ص. 360.

وفي بقية الانتهاكات المسجلة في حق الأطفال والنساء كان أهمها تجنيد الأطفال في النزاع والذي قدرته منظمة الأمومة والطفولة سنة 2021 بـ 3600 طفل مجند ضمن القوات والجماعات المسلحة، كما تم تسجيل ما يقارب 50,000 امرأة أرملة في اليمن، مما يجعل من هذه النساء المعين الأول للأسر، كما ارتفعت معدلات النزوح في أماكن الصراع والذي تشكل النساء والأطفال ما نسبته 76% من مجموع النازحين والذي قدرت الأمم المتحدة أعدادهم فقط في ثلاث محافظات صنعاء و عدن وحجة 800,000 نازح .[1]

ثانيا : الحرمان من الحاجيات الضرورية للحياة

أدى النزاع إلى إحدى اكبر الأزمات الإنسانية في العالم وحرمان السكان في عموم مناطق الصراع من الحاجيات الأساسية كالغذاء والدواء ومياه الشرب .

ففي تقرير لمكتب الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن في يناير/ كانون الثاني 2018 سجل وجود 22.2 مليون شخص بحاجه إلى مساعده إنسانية منهم 8.5 مليون يعانون خطر المجاعة .[2]

وفي عرض عام عن الحالة اليمنية أكد تقرير البنك 2023 ان نحو 18 مليون يمني يعانون من نقص إمدادات الشرب وخدمات الصرف الصحي، ويعاني نحو 16.2 مليون يمني من انعدام الأمن الغذائي .

وسجل تقرير البنك الدولي فقدان 40 % من الأسر اليمنية الدخل الرئيسي، وأن الفقر طال نصف سكان اليمن وارتفعت معدلاته من 50 % سنة 2015 إلى 80 % سنة 2022 .[3]

وأدى الصراع إلى إعاقة وصول السكان المدنيين إلى مراكز الرعاية الصحية والمياه الصالحة للشرب .

ويتسبب الصراع المفروض على مناطق سيطرة الحوثيين من طرف قوات التحالف العربي إلى منع نحو 10,000 يمني يحتاجون لرعاية صحية خارج اليمن من السفر بسبب الحصار المفروض على مطار صنعاء والحديدة .

---

[1] **المرجع نفسه**، ص. 332.

[2] منصور علي البشري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 3.

[3] البنك الدولي في اليمن : عرض عام 2023 ، **http://tinyurl.com/mr2zccre** ، (2023/06/03).

وزادت الأوضاع المالية المتدهورة وتدني أسعار صرف الريال اليمني من غلاء أسعار المواد الأساسية، مما رفع من معدلات الفقر والجوع، إذ سجلت منظمة اليونيسيف سنة 2023 ما يقارب 2.2 مليون يمني يعانون من سوء التغذية الحاد .[1]

وأدت زيادة معدلات الفقر والجوع إلى ارتفاع معدلات عمالة الأطفال والاستغلال الجنسي للنساء وارتفاع معدلات التسرب المدرسي، إذ تم إحصاء ما يقارب 2.75 مليون طفل ذكور وبنات خارج المدارس .

ثالثا : تداعيات الصراع على حقوق الإنسان اليمني

تعددت انتهاكات أطراف الصراع اليمني لحقوق الإنسان، وتَورَّطَ في أغلبها كل أطراف الصراع بما فيها المجموعات المدعومة إقليميا، وكان من أبرز هذه الانتهاكات الاعتقالات التعسفية للناشطين والصحفيين وأصحاب الرأي والتعذيب والإخفاء القسري للأفراد، ومنع وصول المساعدات الإنسانية للفئات المستهدفة، والعنف ضد النساء، فضلا عن قتل المدنيين بسبب الغارات الجوية أو الألغام الأرضية أو القذائف المتفجرة واستهداف التجمعات المدنية .

وسجلت المنظمات التابعة للأمم المتحدة ومنظمة مواطنة لحقوق الإنسان وهي منظمة يمنية مستقلة تتعاون مع الأمم المتحدة في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن منذ اندلاع الصراع المسلح سنة 2015 .

ومن اخطر الانتهاكات المسجلة من طرف هذه المنظمات :

1- الاعتقال والاحتجاز التعسفي والتهجير القسري

سجلت التقارير الأممية قيام جميع أطراف النزاع اليمني بالاعتقالات التعسفية والاحتجاز القسري للأفراد في أماكن رسمية وأماكن غير رسمية ومجهولة لأهالي المختطفين، وقد وثقت منظمة اليونيسيف سنة 2020، نحو 85 واقعة اختفاء قسري في اليمن ارتكب الحوثيون 53 منها والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيا 18 حالة، بينما قامت القوات الحكومية بإخفاء 14 حالة .[2]

[1] Unicef yemen crisis, (19 jul 2023) , **https://www.unicef.org/emergencies/yemen-crisis**, (11/07/2023).

[2] منظمة هيومن رايتس وتش، "التقرير العالمي 2022 : اليمن"، **http://tinyurl.com/4jxum8hj**، (2023/05/16).

وتقدر حالات الاعتقال والإخفاء القسري للمختطفين حسب جمعية رابطة الأمهات المختطفين بـ8384 مختطف خلال الفترة 2016 – 2021 تعرض منهم 1504 للإخفاء القسري و1273 منهم تعرض للتعذيب وقتل 258 .[1]

وتنسب رابطة الأمهات المختطفات هذه الجرائم لجماعة أنصار الله الحوثية المدعومة إيرانيا، وقد وثقت التقارير الأممية أعداد المعتقلين المختطفين سنة 2019 بـ 1442 منهم 114 حالة اختطاف طالت النساء في مناطق سيطرة جماعة "أنصار الله الحوثية" .

و 54 حالة اعتقال وإخفاء قسري ارتكبتها قوات " الحزام الأمني" في عدن التي تتبع "المجلس الانتقالي الجنوبي" .

في سنة 2018 تم تسجيل 294 إخفاء قسري تم توجيه الاتهام في اغلبها لجماعة "أنصار الله الحوثية" والبقية تم نسبها لقوات "الحزام الأمني" التابعة للمجلس انتقالي الجنوبي في المحافظات الجنوبية .[2]

وفي سنة 2023 قامت اللجنة الوطنية لتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن*، تسجيل نحو 66 واقعة تهجير قسري جماعي وفردي للسكان في مناطق النزاع منها 57 حالة في مناطق سيطرة جماعة الحوثي و14 حالة مشتركة بين القوه الحكومية والمجموعات المسلحة الداعمة لها، كما سجلت اللجنة 76 حالة ادعاء بالقتل خارج إطار القانون نُسِبت 35 حالة منها لجماعة الحوثي و 15 حالة لقوات الحكومة و المجموعات العسكرية الداعمة لها .

[1] مركز المخا للدراسات الإستراتيجية – الإحاطة الشهرية : أكتوبر 2021 ، **https://mokhacenter.org/l.html?l=a,0,3,c,1,2,81,4014**، (2023/07/06).

[2] الجزيرة نت، "منظمة مواطنة : أكثر من ألف انتهاك بحق المدنيين في اليمن خلال 2020" ، **https://aja.me/u3a7j**، (2023/07/12).

بينما تم تسجيل 668 حالة إخفاء قسري ارتكب الحوثيون 516 حالة وقوات الحكومة وحلفائها 152 حالة .[1]

2- منع وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية

وتم توجيه هذا الاتهام بإعاقة أو منع وصول قوافل المساعدات الإنسانية لضحايا الصراع في المناطق التي شهدت عمليات عسكرية أو الموجهة لمخيمات النزوح .

وقد وثقت منظمة مواطنة في تقريرها لسنة 2020 ما لا يقل عن 80 واقعة إعاقة لقوافل مساعده الإنسانية ومنع وصول المعونات الأساسية للمدنيين، بسبب القيود التي تفرضها أطراف الصراع وتأخر إعطاء الموافقات بمرور قوافل مساعدات، وتتحمل جماعة أنصار الله الحوثية المسؤولية عن 74 حالة منها والبقية منسوبة إلى أطراف النزاع الأخرى .

3- الانتهاكات بحق الصحفيين اليمنيين

ويعد قطاع الصحافة في اليمن من أكثر القطاعات التي شهدت انتهاكات متعمدة من أطراف النزاع بسبب دور رجال الصحافة في فضح انتهاكات أطراف النزاع وتوثيق ما يعتقد أنها جرائم متعمدة من أطراف النزاع .

وتم توثيق 18 انتهاكا بحق الصحفيين خلال سنة 2020 من طرف منظمة "مواطنة لحقوق الإنسان" تسببت 8 حالات منها للقوات الحكومية و 4 حالات للمجلس الانتقال الجنوبي وحالة واحده لجماعة الحوثي .[2]

وتم تسجيل نحو 50 انتهاكا ضد الصحفيين خلال الفترة ما بين 2015 - 2021 وشملت الاعتقال والقتل وغلق وسائل الإعلام بمختلف أنواعها :

وتم الحكم على أربع صحفيين بالإعدام في ابريل 2020 من طرف المحاكم الخاضعة لسلطة جماعة أنصار الحوثية .[3]

---

* هي هيئة تم إنشائها كآلية رصد وتحقيق في انتهاك حقوق الإنسان في اليمن أنشئت بقرار جمهوري رقم: 140 سنة 2012م

[1] العربي الجديد، " 2997 حالة انتهاك في اليمن خلال عام ... الجميع متورط " ، **http://tinyurl.com/3j6hjazm** ، (2023/09/15).

[2] الجزيرة نت ، **مرجع سبق ذكره**.

[3] مواطنة لحقوق الإنسان ، "أطراف النزاع في اليمن مارست انتهاكات رغم الهدنة" ، **http://tinyurl.com/3c4fm8ua**، (2023/07/13).

ومن خلال ما سبقت الإشارة إليه حول الانتهاكات التي قامت بها أطراف النزاع في اليمن في مجال حقوق الإنسان، يتبين حسب المصادر والمراجع المتوفرة ان تورط أطراف النزاع في هذا الانتهاكات متباينة، وتتحمل جماعة "أنصار الله الحوثية" المسؤولية عن اغلبها ثم قوات المجلس الانتقالي الجنوبي (الأحزمة الأمنية) وبدرجة اقل الحكومة اليمنية المعترف بها أمميا.
وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام المذكورة ما هي إلا عينات بسيطة من حجم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في اليمن، والتي لا تزال مستمرة رغم الهدنة بين الأطراف المتحاربة التي توصلت إليها الأمم المتحدة في ابريل 2022 .
وتمثل هذه الانتهاكات أكثر الانعكاسات سلبية على المواطنين اليمنيين من جراء النزاع المسلح الذي اندلع سنة 2015، وتبقى عملية تحديد المسؤولية الجنائية والقانونية للأطراف المنتهكة لهذه الحقوق رهينة بتحقيق دولي محايد وموثوق وهذا مستبعد في الوقت الراهن.

خلاصة الفصل :

مما تقدم ذكره في هذا الفصل، يمكن القول أن التنافس بين القوى الإقليمية والدولية في اليمن كانت له انعكاسات سلبية في مجملها أثرت على كل نواحي الحياة للمجتمع اليمني .

وساهم انخراط كل من السعودية وإيران في الصراع اليمني منذ 2015 في تدهور الأوضاع السياسية والأمنية وصعوبة إيجاد حل سياسي للصراع خصوصاً مع الانقسام السياسي الكبير نتيجة لعسكرة المشهد السياسي وارتباط كل فصيل بطرف إقليمي ودولي .

وفي المجال الاقتصادي ساهمت الإجراءات المتبادلة بين أطراف الصراع المحلي في اليمن إلى تدهور النشاط الاقتصادي وتوقف الإنتاج النفطي وتراجع قيمه العملة اليمنية .

وقد قلل الصراع من استفادة اليمن من الفرص الاقتصادية والاستثمارية المعروضة عليه من القوى المتنافسة كالصين، السعودية والولايات المتحدة الأمريكية .

ويعتبر الجانب الاجتماعي من أكبر الجوانب التي تأثرت بالصراع الذي يدار بالوكالة عن القوى الإقليمية، إذ أدى إلى تزايد عدد القتلى والمشردين وتراجع الخدمات الأساسية كالتعلم والصحة وظهور انقسام مجتمعي كبير .

هذه الانعكاسات كانت في مجملها سلبية وعميقة تركت أثاراً سيئة، سيكون لها تداعيات طويلة الأمد على وحدة وتماسك المجتمع اليمني .

الخاتمة

الخاتمة

من خلال ما تم عرضه في الفصول الأربعة للدراسة، من اجل إثبات أو نفي صحة الفرضيات التي تمت صياغتها لتفكيك المشكلة البحثية التي يعالجها موضوع الدراسة، استطاعت الدراسة تحديد الأهداف الإستراتيجية الكبرى لكل من: الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية في اليمن، وذلك من خلال دراسة وتحليل إستراتيجية كل دولة والوقوف عند التحديات التي واجهتها.

كما خلصت الدراسة إلى الوقوف عند أهم انعكاسات التنافس الجيوستراتيجي بين هذه الدول الأربع في اليمن بعد 2011، هذه الانعكاسات التي كانت في معظمها سلبية وكان لها تداعيات طويلة الأمد على الدولة والمجتمع اليمني، وذلك بسبب الصراع المحلي والإقليمي الذي اندلع في اليمن سنة 2015م، وقد أشار تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2019 إلى أن الصراع اليمني أدى إلى مقتل أكثر من 250 ألف شخص بسبب العنف المباشر أو لانعدام الرعاية الصحية ونقص الغذاء، وان الخسائر الاقتصادية لليمن من وراء هذا الصراع وصلت إلى 88.8 مليار دولار سنة 2019.

وأما بخصوص الفرضيات المقترحة، فقد خلصت الدراسة إلى إثبات صحة الفرضية الأولى، حول تأثير المتغيرات الداخلية في اليمن ومقوماته الجغرافية في زيادة الحضور الدولي والإقليمي فيه، فاليمن رغم توفره على مقومات جغرافية ذات أهمية إستراتيجية، إلا أن غياب الاستقرار الداخلي السياسي والأمني عبر مختلف مراحل تاريخه الحديث، خاصة بعد 2011، أثر على قدرة الدولة في إدارة مقوماتها الجغرافية وفتح الباب أمام القوى الدولية والاقليمية للتنافس على هذه المقدرات وهذا ما جعل اليمن نقطة التقاء وتقاطع مصالح هذه القوى الدولية والاقليمية، فعلى المستوى الإقليمي وجدت إيران في هذه التحولات السياسية والأمنية فرصة ذهبية لتوسيع دائرة انتشارها الاستراتيجي في الإقليم ومزاحمة المملكة العربية السعودية في مجال نفوذها الحيوي في شبه الجزيرة العربية.

وأما على المستوى الدولي فكان لهذه المتغيرات السياسية والأمنية في اليمن دوراً في زيادة الحضور الاستراتيجي للصين في اليمن ومزاحمة النفوذ التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية في خليج عدن والبحر الأحمر، ورغم تأثير الصراع المحلي الإقليمي في اليمن على المصالح الاقتصادية الصينية إلا انه منح الصين الفرصة لتعزيز حضورها السياسي والأمني في المنطقة

ودعم دورها العالمي في حل الصراعات ومنحها مكسباً جيوسياسياً مهما لمنافسة الحضور الأمريكي في الإقليم.

وأما بخصوص الفرضية الثانية حول العلاقة بين استخدام القوى المتنافسة في اليمن لآليات متنوعة وفعالة وقدرتها على تحقيق أهدافها الإستراتيجية، فقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، وذلك من خلال قدرة هذه الدول على استخدام آليات متنوعة وفعالة لإنجاح استراتيجياتها وتحقيق أهدافها في اليمن ولو بصورة نسبية ومتفاوتة في إستراتيجيتها في اليمن كانت الأكثر تأثيراً وتحقيقاً لأهدافها ولو بصورة نسبية.

فعلى المستوى الإقليمي استطاعت المملكة العربية السعودية رغم العديد من التحديات التي واجهتها على الساحة اليمنية استطاعت المحافظة على نفوذها وحضورها في اليمن على حساب منافستها الإقليمية إيران فالمملكة العربية السعودية تمكنت من تنويع آلياتها الإستراتيجية سياسياً، أمنياً، اقتصادياً وضمان التواصل مع مختلف الأطراف الفاعلة في الصراع اليمني، ووصل معدل الإنفاق السعودي في اليمن خلال سنوات الحرب في الفترة (2015-2018) إلى 252 مليار دولار حسب صحيفة التايمز البريطانية.

في مقابل محدودية آليات الإستراتيجية الإيرانية في اليمن والتي ركزت بشكل أساسي على العلاقة مع فصيل سياسي واحد في اليمن والمتمثل في "جماعة أنصار الله الحوثية"، والاعتماد على الآليات العسكرية عن طريق دعم الحوثيين بالسلاح.

وأما على المستوى الدولي فالولايات المتحدة الأمريكية استطاعت استثمار علاقاتها الأمنية والسياسية مع الحكومة اليمنية المعترف بها أمميا في تعزيز حضورها الاستراتيجي وتقديم المعونات الأمنية والاقتصادية والإنسانية، في مقابل تحفظ الصين عن الانخراط في الصراع اليمني وإتباعها لسياسة الحياد والحذر رغم تأثير الصراع على مصالحها الاقتصادية واستثماراتها في اليمن، إلا أنها استطاعت منذ سنة 2018 إعادة التواصل مع أطراف الأزمة اليمينية وتعزيز حضورها في اليمن خاصة بعد الهدنة التي أعلنتها الأمم المتحدة في اليمن سنة 2022، وذلك من خلال اعترافها بمجلس القيادة الرئاسي اليمني وتواصلها مع رئيسه وتقديم الوعود بالمساهمة في مشاريع إعادة إعمار اليمن بعد نهاية الصراع الداخلي.

وأما بخصوص الفرضية الثالثة حول تأثير التنسيق بين القوى الدولية والإقليمية ذات المصلحة في اليمن على تجاوز هذه الدول للتحديات التي تواجهها في اليمن، فقد أثبتت الدراسة صحة

هذه الفرضية وذلك لأن اليمن بحكم أهميته الجيوستراتيجية أصبح نقطة تقاطع والتقاء لمصالح الدول الكبرى والإقليمية الفاعلة، مما اوجد تحديات كبيرة أمام هذه القوى، وأدى إلى تحجيم قدرتها على تحقيق أهدافها الإستراتيجية في ضل الصراع المحلي والاقليمي على الساحة اليمنية، وهذا ما دفع هذه القوى الأربع للدخول في مسارات تعاون ولو بصفه محدودة لتجاوز هذه التحديات، فالمملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية استفادت كل منهما من تطوير علاقتهما الإستراتيجية منذ سنة 2017 لتحقيق مصالحهما في اليمن من خلال ضمان المملكة العربية السعودية لدعم الصين للحكومة المعترف بها اميا والمدعومة من المملكة العربية السعودية في مقابل دعم المملكة لدور الصين في حل الصراع اليمني وضمان مصالحها الاقتصادية في اليمن.

كما ساهم التعاون الصيني الأمريكي في مجلس الأمن الدولي بخصوص الملف اليمني وتوافق الدولتين حول إدارة الصراع اليمني، وعدم تصادم مصالح الدولتين رغم الطابع التنافسي بينهما. وتجسد ذلك التعاون من خلال التوافق الصيني الأمريكي على دعم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بخصوص وحدة اليمن وعدم الاعتراف بالإجراءات السياسية والأمنية التي أحدثتها "جماعة أنصار الله الحوثية" في اليمن منذ 2014م، ودعم جهود الأمم المتحدة لحل الصراع اليمني، وذلك من خلال دعم القرارات الأممية، ابتداءً من القرار الأممي رقم 2014 الصادر عن مجلس الأمن سنة 2011 إلى القرار الأممي رقم 2201 الصادر سنة 2015 وصولاً إلى دعم مجلس القيادة الرئاسي اليمني المعلن عنه في السابع من ابريل 2022.

وجاء اتفاق المصالحة السعودية – الإيرانية والذي تم برعاية صينية في بكين في 10 آذار / مارس 2023 لدعم هذا الاتجاه التعاوني في محاولة صينية لتعزيز دورها في اليمن والدفع بعملية السلام من اجل خدمة المصالح الصينية في اليمن والذي كان من أهم نتائجه دعم توجه الدول الأربعة للعمل على إيجاد تسوية سياسية للصراع اليمني تخدم في النهاية المصالح الإستراتيجية الكبرى لهذه الدول.

وأما بخصوص الفرضية الرابعة حول تأثير التنافس الدولي والتدخل الاقليمي في اليمن على قدرته على إدارة مصالحه الإستراتيجية وصياغة شكل مستقبله، فقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، فرغم الدعم السياسي للحكومة اليمنية المعترف بها أمميا، والمساعدات المالية والمشاريع المنجزة من طرف كل من المملكة العربية السعودية من خلال برنامج إعادة الإعمار

في اليمن والذي انطلق سنة 2018 بحزمة من المشاريع التنموية، ومشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وما تعرضه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين من عروض استثمارية ووعود بمشاريع إعادة الإعمار، إلا أن استفادة اليمن منها تبقى محدودة بسبب الانقسام السياسي والمناطقي وتداعيات الصراع المسلح الذي اوجد انعكاسات سلبية على كل جوانب الحياة في اليمن، وتبقى استفادة اليمن رهينة بإدراك القوى المحلية المتصارعة في اليمن لأهمية الاستفادة من هذه العروض لتنمية اقتصاد البلاد ولا يكون ذلك إلا بتوجه هذه الأطراف الداخلية للاستفادة من التوافق الدولي والإقليمي حول أهمية إيجاد حل سياسي للصراع اليمني والانخراط في الجهود الأممية لإيجاد حل سياسي يعالج المشكلات الأمنية والسياسية ويستجيب لتطلعات مختلف المناطق والفئات الاجتماعية اليمنية ويعالج إشكالية الصراع المزمن في اليمن حول السلطة والثروة.

هذا التوجه الذي من شأنه أن يسمح بإقامة سلطة شرعية وقوية في اليمن تحسن إدارة واستثمار هذه العروض الاقتصادية والاستثمارية وتقر بالحاجيات الإستراتيجية للدول الكبرى والإقليمية في اليمن والعمل مع هذه القوى وفقا لقاعدة التنسيق والتعاون الجيوستراتيجي الذي تعود بالنفع والفائدة على كل الأطراف ويجنب اليمن من أن تكون ساحة صدام استراتيجي دولي أو إقليمي كما حدث بعد سنة 2011.

وفي ختام هذه الدراسة يمكننا القول بأن تنافس القوى الإقليمية والدولية الكبرى حول المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية على الساحة الدولية يجعل منها نقاط احتكاك جيوستراتيجي بين القوى الدولية والإقليمية الكبرى مما يحد من قدرة هذه الدول على تحقيق أهدافها الإستراتيجية ويؤدي إلى تداعيات أمنية وسياسية داخل هذه الدول تنعكس على الأمن والاستقرار المحلي والإقليمي.

وخلصت الدراسة إلى أهمية اتجاه الدول الكبرى والإقليمية إلى تبني خيارات التعاون وإدراك حاجيات ومصالح منافسيها وإدارة التنافس الجيوستراتيجي بينها في الأقاليم ذات الأهمية الجيوستراتيجية، دون أن يؤدي ذلك إلى اختلال الأمن والاستقرار في الأقاليم والدول المستهدفة مما ينعكس بالسلب على مصالح هذه الدول المتنافسة والحالة اليمنية بعد 2011 خير مثال على ذلك.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1) احمد حسين وآخرون، **القوة الناعمة في المنطقة العربية (السعودية، تركيا، إيران) : دراسة في الإستراتيجيات والتأثير**، (اسطنبول، مركز الفكر الاستراتيجي، ط 3، 2021).

2) أحمد عز الدين، " **التداعيات السياسية والاجتماعية للحرب الدائرة في اليمن منذ خمس سنوات** "، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 28 ابريل 2020).

3) إسلام عيادي وآخرون، " **مبادرة الحزام والطريق الصينية : مشروع القرن الاقتصادي في العالم**" ، (ألمانيا ، برلين : المركز الديمقراطي العربي ، ط 1 ، 2019).

4) أمل العالم، "**موقع اليمن في الصراع الإيراني–الأميركي**"، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، شباط/ فبراير 2020).

5) أمل العالم، "**العلاقات الحوثية–الإيرانية: حلف مصلحي بغطاء مذهبي**"، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أبريل / نيسان 2015).

6) أمل العالم، "**موقع اليمن في الصراع الإيراني – الأمريكي**"، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 12 فبراير 2020) ، ص.3.

7) د. محمد مكرم بلعاوي ، توفيق حميد ، " **الصين والشرق الأوسط إستراتيجية حقيقة أم مزاحمة تكتيكية؟** " ، (اسطنبول المعهد المصري للدراسات ، (28 يوليو 2021).

8) د. وائل شديد، "**الجيوستراتيجي بين المفهوم والتطبيق**"، (تركيا، اسطنبول: مركز الصفوة للدراسات الحضارية، 2020).

9) رايموندلي، "**الصين والحرب في اليمن**"، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 3 مايو 2015).

10) زبغنيو بريجنسكي، "**رقعة الشطرنج الكبرى**"، تر: أمال الشرقي، (الأردن، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2000).

11) صباح الموسوي وآخرون، "**المشروع الإيراني في المنطقة العربية الإسلامية**"، (عمان: عمار للنشر والتوزيع، ط 2، 2014).

12) ظلال جواد كاظم، "**الأهمية الإستراتيجية لجزيرة سقطرى– اليمن، دراسة في الجغرافيا السياسية**"، (العراق: جامعة الكوفة،2012).

13) عاتق الجار الله ، " **النفوذ الإيراني في اليمن والفرص الموهوبة** " ، (تركيا : اسطنبول ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، 2018).

14) عاتق الجار الله وآخرون، " **تقرير مركز المخا الاستراتيجي السنوي (اليمن : 2022- 2021)**" ، (اسطنبول: مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، 2023).

15) عاتق الجار الله وآخرون، "**الإدرع المسلحة الإيرانية في المنطقة العربية**"، (إسطمبول: مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، 2012).

16) علي الذهب، "**المتحاربون اليمنيون: التشكيلات والديناميات**"، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 06 جوان 2016).

17) علي جبلي، "**مراكز الطاقة في اليمن وجغرافيا الصراع ... دراسة في الأبعاد والتحديات**"، (اسطنبول : مركز الفكر الاستراتيجي ، 8 جوان 2022).

18) علي جبلي، "**المشروع الإيراني–المقومات والأبعاد**"، (إسطمبول: مركز الفكر الإستراتيجي لدراسات، 2023/02/07).

19) فاطمة الصمادي ، "**اليمن على سلم الأولويات الإستراتيجية الإيرانية**"، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات ، 28 نيسان / ابريل 2020).

20) فاطمة الصمادي وآخرون ، "**استطلاع رأي : إيران في ميزان النخبة العربية**" ، '(قطر : الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 18 يناير ، كانون الثاني 2016).

21) فراس الياس، "**الجيوبولتيك الشيعي والمخيلة الجيوستراتيجية الإيرانية – مجالات النفوذ والتأثير**"، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، 5 ديسمبر 2019).

22) فرانسوا غودمو ، تر: محمود العابد، "**العلاقات الصينية–الأميركية: الجذور التاريخية والمستقبل الغامض**"، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 27 أكتوبر 2013).

23) محمد بن صقر السلمي، "**التنافس الأمريكي – الصيني في الشرق الأوسط**"، (الرياض، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 22 ابريل 2021).

24) محمد حسين القاضي ، "**الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي**"، (الرياض: مركز الخليج للدراسات الإيرانية ، ط1 ، 2018).

25) محمد رياض، "**الأصول العامة في الجغرافيا والجيوبوليتيك**"، (مصر: مؤسسة هنداوي للعلم والثقافة، 2014).

26) مركز الدراسات والإعلام التربوي – اليمن، "**خارج أسوار المدارس تداعيات الحرب وآثارها على التعليم في اليمن**"، (تعز: مركز الدراسات والإعلام التربوي، ديسمبر 2015).

27) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات– وحدة تحليل السياسات، **القاعدة واليمن**، (الدوحة، 2012).

28) مطهر الصفاري، "**جنوب وشرق اليمن، جغرافيا تتنازعها القوى الإقليمية**"، (اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، فبراير 2020).

29) منصور علي البشيري، "**التكلفة الاقتصادية لحرب اليمن وأثرها على أطراف الصراع**"، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 18 أغسطس 2018).

ثانياً: الدوريات والمجلات

30) الأفندي محمد أحمد حسن ، " العلاقات اليمنية الأمريكية : قراءة لمحددات العلاقة في سبعة عقود " ، **شؤون العصر**، مج 18، ع 54–55 ، (2014/12/31).

31) إياد جاسم محمد، "البحر الأحمر في الإستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة (1991–2010)"، **المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع 17، (ديسمبر 2020) .

32) حمادة وهبة مسعد احمد غنا ، "العلاقات اليمنية الصينية (1956–1962)" ، **مجلة كلية الآداب** ، جامعة سوهاج، م 40 ، ع 2 ، (أبريل 2015) .

33) د. سعيد قاسمي ، "عوامل تراجع القوة الإيرانية الناعمة في المنطقة العربية " ، **مجلة الدراسات الإيرانية** ، جامعة الجزائر 3، ع 10 ، (أكتوبر 2019) .

34) د. عبد الزهرة شلش العتابي، الموقع الجيوبولتيكي لليمن، أهميته وانعكاساته على أوضاعه الداخلية والخارجية، **مجلة كلية التربية الأساسية**، ع 49، 2006 .

35) د. محمود علي السالمي، النزاع الحدودي البريطاني العثماني في اليمن 1873–1914، **مجلة البحوث والدراسات العربية**، العدد74، (يوليو 2021).

36) د.عبد الكريم سعيد السويلمين، "الحوثي كفواعل من دون الدول"، **مجلة اتجاهات سياسية**، ع 8، (23 أوت 2019).

37) رياض الخولي، "تقويم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة أخرى"، **أوراق كارنيغي**، ع 8، (حزيران / يونيو 2008).

38) زكري لامية ، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الدوافع، الخلفيات، والمخاطر" ، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة** ، ع. 4 ، (جوان 2014).

39) شادي عبد الوهاب منصور ، الردع المتكامل : الأمن القومي الأمريكي لمواجهه صراعات القوى الكبرى ، **مجلة تقديرات المستقبل** ، ع 1667 ، (14 أكتوبر 2022).

40) صفاء صابر خليفة محمدين، "الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق أنموذجًا (2013–2021)"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد جامعة الإسكندرية**، ع13، (يناير 2022).

41) عادل دشيلة، "أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن"، **مجلة رؤية تركية**، السنة 8، ع: 2، (9 مايو 2019).

42) عبد الوهاب لوصيف ، لزهر وناسي ، "دور البرنامج النووي الإيراني في المشروع الإقليمي لإيران"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية** ، م 6، ع 11 ، (2011) .

43) علي ياسين عبد الله ، الأهمية الجيوبولتيكية لليمن في الإستراتيجية السعودية ، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية** ، م 27 ، ع17 ، 2020 م .

44) فريدة العلمي، "البراغماتية : السياسة الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية** ، م. 2 ، ع. 9 ، (مارس 2018).

45) محمد سيف حيدر، "الصينيون قادمون: الصين وطموحاتها الجديدة في خليج عدن"، **مجلة مدارات إستراتيجية**، ع .2، (يناير / فبراير 2010).

46) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية السعودية "امن منطقة البحر الأحمر"، **مجلة مسارات**، (صفر – ربيع الأول 1440 هـ /أكتوبر – نوفمبر 2018).

47) منار عبد الغني، "نظرية تحول القوة واحتمالات الصراع بين روسيا والولايات المتحدة"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، المجلد 23، العدد الرابع، (أكتوبر 2022).

48) نبيل البكري، "العلاقات اليمنية – السعودية: مسارات الماضي ورهانات المستقبل"، **رؤية تركية**، السنة 4، ع 3، (2015).

49) نسيمة طويل، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد العاشر، (جانفي 2017).

50) هند فلاح على هاجد العازمي، "الصراع اليمني وتأثيره على المحيط الإقليمي 2011-2021"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الإسكندرية**، المجلد 7، ع: 14، (يوليو 2022).

ثالثاً: الرسائل والأطروحات

51) باسل علي سالم، العلاقات السعودية اليمنية 1932-1962 : دراسة في العلاقات السياسية، رسالة ماجستير منشورة في التاريخ الحديث (الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا، 1997) .

52) حبيبة زلاقي، "اثر المتغيرات الدولية على الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط – فترة ما بعد الحرب الباردة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2017 -2018).

53) عبد الله عبد الحليم أسعد عبد الحليم، " الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)"، أطروحة ماجستير غير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية، (جامعة النجاح الوطنية في نابلس. فلسطين ، كلية الدراسات العليا، 2012).

54) علي فايز الدلابيح، "توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011"، رسالة ماجستير منشورة في العلوم السياسية، (جامعة الشرق الأوسط،العراق، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، مايو 2011).

55) منصور فالح إسماعيل الحيصة، "الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى (1990 – 2008)"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة مؤتة، قسم العلوم السياسية، 2008).

رابعاً: الروابط الالكترونية

56) "الحوثيون يعلنون مقتل 14700 متمرد يمني في معارك مأرب منذ حزيران/يونيو"، في: **https://f24.my/8AHb.**

57) "المساعدات الغذائية الصينية تصل إلى اليمن" ، في:
http://tinyurl.com/mrxxbbn5.

58) "الندوة البحثية الأولى لدراسة العلاقات وفرص الاستثمار والشراكة اليمنية . الصينية، بالتعاون مع سفارة جمهورية الصين الشعبية ومنظمة بريكس يمن"، في:
https://www.mofa-ye.org/Pages/22530.

59) "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) " ، في:
https://www.globalhealthlearning.org.

60) "صادرات الأسلحة الغربية للشرق الأوسط .. إذكاء أم احتواء للصراعات؟ "، في:
https://p.dw.com/p/3j2XH.

61) "صندوق أوبك والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية يقيمان شراكة لتمويل البنية التحتية في مصر"، في: **http://tinyurl.com/y7d6a2zy** .

62) "مبيعات الأسلحة الأمريكية تتزايد رغم تعهدات بايدن"، في:
http://tinyurl.com/4rfapbxk.

63) "مجلس الأمن يتبنى قرارا يخضع جماعة الحوثيين ككيان لحظر السلاح"، في:
https://news.un.org/ar/story/2022/02/1095132.

64) "موقع السفارة الأمريكية في اليمن، "القائمة بأعمال سفير الولايات المتحدة لدى اليمن كاثي ويستلي تفتتح [نقطة ماب] في جامعة تعز"، في:
http://tinyurl.com/yuku558s .

65) " موقع السفارة الأمريكية، "مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية تعلن عن فتح باب التقديم لبرنامج المنح الدراسية "رواد الغد" "، في:
http://tinyurl.com/2vyenf8u.

66) "موقع القبس الإلكتروني، "اتفاق عماني صيني لإنشاء مدينة صناعية باستثمارات تتجاوز 10 مليارات دولار"، في: **https://www.alqabas.com/article/45953.**

67) " موقع المعرفة، العلاقات الأمريكية الصينية " ، في:
http://tinyurl.com/3tr7ktwp.

68) "البرنامج السعودي لتنمية واعمار اليمن"، في: **https://sdrpy.gov.sa.**

69) "التعليم في اليمن: فاتورة الحرب والرسوم ضحاياها أطفال المدارس"، **https://p.dw.com/p/42040** .

70) "التقرير الاستراتيجي اليمن 2012 "، في: **http://tinyurl.com/22ynx46a** .

71) "المملكة العربية السعودية تعلن عن مساهمة جديدة بقيمة 7 ملايين دولار لدعم برامج اليونيسيف التعليمية في اليمن "، **https://uni.cf/41GyhsC** .

72) "اليونسكو تدعم التعليم في اليمن بتمويل من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية"، في: **http://tinyurl.com/ykd5dcwf** .

73) "بلينكن: أمريكا تلغي منظمة إرهابية 16 فبراير"، في: **https://www.reuters.com/article/idARAL4N2KI2P2.**

74) "تدشين مشروع المكتبة الوطنية الكبرى في صنعاء"، في: **https://ar.wikinews.org/?curid=16650.**

75) "كيف يؤثر النفط على حاضر السياسة في اليمن ومستقبلها؟"، في: **http://tinyurl.com/46ft8mpt.**

76) "مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية يدعم منظمة الصحة العالمية بـ11 مليون دولار لمكافحة الكوليرا في اليمن" ، Arabic 2018"، في: **http://tinyurl.com/ycbsc8my.**

77) "مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن (الوكالة الأمريكية للتنمية) – مارس 2019"، في: **http://tinyurl.com/ye8et5fu.**

78) احمد عطية الحاوي وآخرون ، "خريطة الصراع الدولي والإقليمي على القرن الإفريقي في عالم ما بعد الحرب الباردة "، في: **https://democraticac.de/?P=75216.**

79) أحمد ناجي ، " النموذج القَبَلي في شرق اليمن لاحتواء النزاعات "، **http://tinyurl.com/3e8cu5rb** .

80) أسامة أبو أرشيد ، " المنافسة الجيوستراتيجية الأميركية – الصينية على نظام عالمي جديد " ، في: **http://tinyurl.com/z2mn9n77** .

81) أسماء الغابري، "تسهيلات استثنائية للطلاب اليمنيين في الجامعات السعودية"، في: **http://tinyurl.com/yaprnmbc** .

82) اشرف الفلاحي ، " كيف تبدو إستراتيجية إدارة بايدن تجاه الحوثيين وأزمة اليمن؟ "، في: http://tinyurl.com/muu5pfh8 .

83) اشرف الفلاحي، " اليمن يبحث مع الصين انضمامها لـ"طريق الحرير" البحري"، في: http://tinyurl.com/52j5j73s.

84) اشرف الفلاحي، "ما وراء اهتمام واشنطن بمحافظة حضرموت اليمنية؟"، في: http://tinyurl.com/7xvz2erv.

85) أندرو سكوبيل و عليوظا نادر، " الصين في الشرق الأوسط – التنين الحذر"، http://tinyurl.com/5n8mtj5a .

86) أوسان سالم، "بالأرقام.. تقرير أميركي يكشف انتهاكات الحوثي للتعليم في اليمن"، https://ara.tv/8mckf.

87) إيهاب عياد، "الأمن الجيوسياسى للقرن الأفريقي وديناميات القوى الفاعلة"–"الآفاق المستقبلية لإعادة الصياغة الجيوسياسية"، في: https://jocu.journals.ekb.eg.

88) بشرى المقطري ،" حزب الإصلاح اليمني وتحوّلات السلطة " ، http://tinyurl.com/yrket58s.

89) البنك الدولي في اليمن: عرض عام 2023، http://tinyurl.com/mr2zccre.

90) البنك الدولي،"قطاع الصحة في اليمن– مذكرة سياسات"، ابريل 2021، http://tinyurl.com/29xs9ch4.

91) جريدة المدينة، "مجلس التنسيق السعودي اليمني يطالب إيران بالتعاون مع وكالة الطاقة"، في: http://tinyurl.com/54y2622k .

92) الجزيرة نت ، " إعادة التمركز".. ميناء غوادر والدور الجديد لباكستان في آسيا"، في: https://aja.me/f01b7z .

93) الجزيرة نت ، " التحالف السعودي الإماراتي: قاعدة جزيرة ميون اليمنية هدفها التصدي للحوثيين " ، في: https://aja.me/4afilp .

94) الجزيرة نت ، " ألوية اليمن السعيد.. 14 ألف مجند جديد يربكون المشهدين العسكري والسياسي" ، في : https://aja.me/uamh8m .

95) الجزيرة نت ، "مبادرة سعودية جديدة لإنهاء الحرب في اليمن "، في: **https://aja.me/v9lvtk.**

96) الجزيرة نت ، "مجلس التعاون الخليجي يدعو الأطراف اليمنية إلى مشاورات بالرياض لوقف القتال" ، في : **https://aja.me/lz2fqx .**

97) الجزيرة نت، "الصين في الشرق الأوسط.. عن ماذا يبحث التنين؟"، في: **https://aja.me/7v8kju.**

98) الجزيرة نت، "إيران تدعو لوقف الحرب في اليمن وتعلن دعمها الحل السياسي"، **https://aja.me/maqq2m.**

99) الجزيرة نت، "منظمة مواطنة : أكثر من ألف انتهاك بحق المدنيين في اليمن خلال 2020" ، **https://aja.me/u3a7j.**

100)الجزيرة نت، " المدنيون ضحايا أخطاء التحالف العربي"، في: **https://aja.me/6bbu69.**

101)الجزيرة نت، " وفد من جماعة الحوثي يزور إيران "، في: **https://aja.me/bkgays.**

102)الجزيرة نت، "المبادرة الخليجية المعدلة" ، في: **https://aja.me/eyer5b .**

103)الجزيرة نت،"حنيش الكبرى ، جزيرة يمنية إستراتيجية"، في : **https://aja.me/r9p0vx.**

104)جوناثان فنتون–هارفي ، " إستراتيجية القوة الناعمة السعودية في اليمن "، **https://carnegieendowment.org/sada/78751 .**

105)جيهان عبد السلام عباس محمود، "العلاقات الاقتصادية الخليجية / الأمريكية راسخة وأمريكا تسعى لتقويتها لمصلحتها"، في: **http://tinyurl.com/2cptv7c3.**

106)حسام الدين فياض، "نظرية القوة الناعمة عند جوزيف ناي"، في: **https://www.ahewar.org.**

107)حمدي محمد نذير، "ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية"، في: **http://tinyurl.com/389mx3my.**

108)خالد عبد الواحد، " تشكيل هيئة العمليات المشتركة.. توحيد القوات اليمنية أم شرعنة لمليشيات الانتقالي؟"، **https://www.noonpost.com/47020/.**

109)د. حسنين توفيق إبراهيم ،" تحولات المشهد السياسي اليمني: الفرص.. التحديات.. آفاق المستقبل"، **https://acpss.ahram.org.eg/News/17489.aspx.**

110)د. فراس عباس هاشم ، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط: المرتكزات الجديدة لحدود الضبط الجيوسياسي" ، في:
https://www.democraticac.de/?p=73811 .

111)د.عقيل زاهر سلمان ال علي ، "العلاقات السعودية الإيرانية ومسار استراتيجيها في الخليج العربي (1980 – 1991) " ، في:
https://democraticac.de/?p=82452.

112)د.محمد صلاح جاويش ، "جيوبولتيك القرن الإفريقي : الأهمية والأبعاد" ، في:
http://tinyurl.com/4vp8xc6x .

113)ديبيكا ساراسوات، "الروابط بين إيران والصين: تضافر الاستراتيجيات الجغرافية الاقتصادية "، في: **http://tinyurl.com/2p92w7k4.**

114)زيد المحبشي ، "العلاقات اليمنية الصينية في عهد الإمام أحمد"، في:
http://tinyurl.com/f8x9dwfn.

115)زينب خالد عبد المنعم السيد، "الملف النووي الإيراني والمستقبل السياسي لمنطقة الشرق الأوسط (2003–2016)"، في:
https://www.democraticac.de/?p=34549.

116)سبوتنيك عربي ، " الصين تعتزم رفع حجم التبادل التجاري مع اليمن إلى 6 مليارات دولار سنويا "، **http://tinyurl.com/48ts84n5 .**

117)سعيد الصوفي، "دور القبيلة في صناعة مستقبل اليمن بين تبني الشفافية المدنية والصور النمطية"، في: **http://tinyurl.com/4apy2b5r.**

118)شبكة مواقع الأناضول، "السعودية تدعم مشاريع اليمن بقيمة 400 مليون دولار"، في:
http://tinyurl.com/mrr6z3m4 .

119)شيماء حسن، "تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة في اليمن"، في:
.http://tinyurl.com/mt4tms7s

120)شيماء فاروق سلامه، " التسوية السياسية في اليمن : التحديات والفرص "،
.https://democraticac.de/?p=74767

121)صحيفة الشعب اليومية ،" الصين تعارض تسييس واستغلال قضايا الإرهاب " ، في:
http://arabic.people.com.cn/n3/2022/1216/c31664-10185200.html .

122)صحيفة الشعب اليومية أون لاين، "الصين واليمن تتعهدان بتعزيز العلاقات العسكرية"، في:
http://arabic.people.com.cn/31660/8407494.html

123)صحيفة الشعب اليومية اونلاين، "خبراء: اجتماع وزيري الخارجية السعودي والإيراني يدفع موجة المصالحة في المنطقة"، في: **.http://tinyurl.com/4z3jtpfb**

124)صحيفة سبق الإلكترونية، "الرئيس الصيني يؤكد دعم بلاده لمجلس القيادة الرئاسي اليمني خلال لقاء جمعه مع "العليمي"، في:
. https://sabq.org/saudia/0tkx6gf363

125)صندوق الأمم المتحدة للسكان، "حالة سكان اليمن 2020"، في:
.http://tinyurl.com/4zmn4k8x

126)عادل دشيلة ، "تحديات التسوية السياسية في اليمن وسيناريوهات المستقبل"،
.http://tinyurl.com/4ynahkaz

127)عباس الضالعي ، " الفريق علي محسن الأحمر.. سيف السلم والحسم.. ولا بد من إبعاد أولا الرئيس هادي من المشهد والحد من نفوذهم " ، في :
.https://www.raialyoum.com/?p=418147

128)عبد الحميد الكبي ، " أهمية اليمن استراتيجيا لطريق الحرير الصيني" ، في:
. https://www.chinainarabic.org/?p=75518

129)عبد الكريم غانم، " تحدّي التشظي الاجتماعي في اليمن"،
. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/7147

130)عبد اللطيف حيدر ، "العلاقات السياسية اليمنية السعودية في ظروف التحولات السياسية من منظور نظريتي : الواقعية الكلاسيكية والتبعية في العلاقات الدولية "، في: **https://democraticac.de/p=62230.**

131)عبد الله الشاذلي ، " ثروة وجغرافيا: تزايد الاهتمام الدولي بحضرموت " ، في: **https://south24.net/news/news.php?nid=3198.**

132)عبد الله قرباع ، "نظرية الصعود السلمي الصيني" ، في: **http://tinyurl.com/5n8442nt.**

133)عدن الغد، "تقرير يرصد مراحل تصدير النفط الخام اليمني إلى الصين ولماذا تعاملت بحذر مع الشأن اليمني وسعت إلى تحسين علاقاتها مع دول الخليج؟"، في: **https://adengad.net/posts/583305.**

134)العربي الجديد، "2997 حالة انتهاك في اليمن خلال عام... الجميع متورط" ، **http://tinyurl.com/3j6hjazm.**

135)العربية نت ، " البنك "الآسيوي" للعربية: صندوق "أبردين ستاندارد–إنفستكورب" جسر للتوسع بالخليج " ، في: **https://ara.tv/2pndp** .

136)العربية نت ، " اختتام مناورات تمرين " الموج الأحمر – 5 " في الأسطول الغربي "، في : **https://ara.tv/9hwa3.**

137)العربية نت، "الصين تعفي اليمن من ديون تفوق 100 مليون دولار" في: **https://ara.tv/we6af.**

138)العربية نت، "بالأرقام ... ضحايا الحرب والحصار الحوثي على تعز في 6 سنوات"، في: **https://ara.tv/cuxcz.**

139)العربية نت، "بورصة إيرانية للحوثيين في صنعاء.. والحكومة تحذر"، في: **https://ara.tv/wabn9.**

140)العربية نت، "صندوق الاستثمارات السعودي خامس اكبر صناديق الثروة السيادية عالميا"، في: **https://ara.tv/gzymv.**

141)العربية نت، "مؤتمر المانحين يدعم اليمن بـ 6.4 مليار دولار"، في: **http://tinyurl.com/pj44kkru.**

142)علاء عبد الحفيظ، "تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة"، في: **http://tinyurl.com/3xwrzjuk.**

143)علاء هادي الحطاب، "أطروحة التقاطع والالتقاء بين الواقعية البنيوية والهجومية الدفاعية"، في:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=621248 .

144)علي الذهب ، " التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر وتداعياته على الأمن القومي العربي" ، في:**http://studies.aljazeera.net/ar/article/5484 .**

145)علي الذهب ، " المشهد العسكري والأمني "،

.https://twitter.com/ali_al_dahab?lang=ar

146)علي الذهب، "المهرة: أعباء التاريخ وجيوسياسية التنافس الإقليمي"، مركز الجزيرة للدراسات 2 مارس 2020، في: **http://studies.aljazeera.net/ar/article/4591**

147)علي عاطف ، " العلاقات الصينية اليمينية.. تنطلق إلى آفاق جديدة " ، في:

.http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/a200212/12a3.htm

148)علي فاضلي، "سياسة بايدن الخارجية: تكامل المحددات وتنافرها"، في:

.https://studies.aljazeera.net/ar/article/5079

149)عماد جسار ، " السفير الصيني في حوار مع الحرف 28 : موقع اليمن الممتاز يجعلها تتمتع بدور مهم في مشروع "الحزام والطريق" لولا الحرب " ، في:

.https://alharf28.com/p-31470

150)فريدة احمد، " من ينهي الصراع في اليمن، الصين أم الولايات المتحدة؟ "، في:

.https://south24.net/news/news.php?nid=3485

151)كمال أبو شديد،" دراسة الحالة: عناصرها، أنواعها و منهجيتها"، في:

https://shamaa.org/uploads/4CaseStudyAbouChedid.pdf .

152)لقاء مكي ، "الحوار السعودي-الإيراني في بغداد وتداعياته المحتملة"، في :

.https://studies.aljazeera.net/ar/article/4982

153)مثنى مشعان المزروعي، "محاضرات في الجغرافيا السياسية"، في:

.http://tinyurl.com/mr2fcr34

154)مجموعة البنك الدولي "اليمن: الأفاق الاقتصادية" في :
http://tinyurl.com/52e5vdcu .

155)محمد احمد الحميري ، "القبيلة ودورها في الاحتجاجات الشعبية ، 2011 – 2012" ، في: **http://tinyurl.com/eychj9j9**.

156)محمد السعيد، "ضخ استثمار سعودي في حضر موت بـ 350 مليون ريال" ،في:
https://www.alriyadh.com/53326.

157)محمد العربي ، " ماذا تريد إيران من التواجد في البحر الأحمر والقرن الأفريقي؟ "، في:
http://tinyurl.com/y3wmy54b.

158)محمد عابد، " تطور علاقات السعودية مع الصين وروسيا..إستراتيجية أم تكتيك؟"، في:
http://tinyurl.com/32669eba .

159)محمد ناصر ، " تنامي الصراعات القبلية بمناطق سيطرة الحوثيين "،
http://tinyurl.com/4wpxdj6c.

160)محي الدين الشوتري ، "الزراعة من اجل العيش ، ملاذ اليمنيين لمواجهة الفقر" في :
http://tinyurl.com/mtwsyjvp .

161)المرصد اليمني لحقوق الإنسان ، " برنامج استجابة المدعوم من الوكالة الأمريكية للتنمية " ، في:
https://www.yohr.org/?ac=3&no=4084&d_f=152&t_f=48&lang_i n=Ar .

162)المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ، " قوة بحرية أمريكية في البحر الأحمر والخليج، المهام والأهداف"، في: **http://tinyurl.com/fn8n367h** .

163)المركز القانوني للحقوق والتنمية، " نشرة إحصائية "، (يوليو / تموز 2018)،
http://www.lcrdye.org.

164)مركز المخا للدراسات الإستراتجية ،" المكتب السِّياسي لطارق صالح في تعز.. الأهداف والسِّياق والتَّداعيات "، **https://mokhacenter.org**.

165)مركز المخا للدراسات الإستراتيجية – الإحاطة الشهرية : أكتوبر 2021 ،
https://mokhacenter.org/l.html?l=a,0,3,c,1,2,81,4014.

166)مركز المخا للدراسات الإستراتيجية ، " حرب الموارد الاقتصادية في اليمن"، **https://mokhacenter.org/printall.html?l=a,0,3,c,1,2,2,4285**

167)مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، "مشروع مسام لتطهير الأراضي اليمنية من الألغام"، في: **https://www.ksrelief.org/Programs/MASAM**

168)مطهر الصفاري ،" علاقة السعودية بحزب الإصلاح اليمني حالة استثنائية " ، **http://tinyurl.com/5bunhark.**

169)مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، " اتفاقية الهدنة ابريل – نيسان 2022" ، **http://tinyurl.com/dc2ykrm4.**

170)مكتب الممثل الخاص للامين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، " التقرير الثالث حول حالة الأطفال والنزاع المسلح في اليمن" ، **http://tinyurl.com/mm6urhrp .**

171)منتدى السياسات العربية" السياسة السعودية تجاه الحوثيين قبل عاصفة الحزم.. قراءة في المواقف والتحولات " ، في: **http://tinyurl.com/3tvj4buw .**

172)منظمة هيومن رايتس وتش، "التقرير العالمي 2022 : اليمن"، **http://tinyurl.com/4jxum8hj.**

173)منظمة هيومن رايتس وتش، التقرير العالمي 2023 : "اليمن"، **http://tinyurl.com/24dyranv.**

174)منى المنجومي ، " 60 دولة تناور عسكريا في البحر الأحمر"، في: **http://tinyurl.com/yckkwj3z.**

175)المهرة بوست ، " الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعلن عن برنامج لإنعاش اقتصاد اليمن"، في: **https://almahrahpost.com/news/18527 .**

176)مواطنة لحقوق الإنسان ، "أطراف النزاع في اليمن مارست انتهاكات رغم الهدنة" ، **http://tinyurl.com/3c4fm8ua.**

177)المؤتمر نت، "الحياة: اليمن ينهي عقد شركة «هنت» الأميركية " ، في: **https://www.almotamar.net/23932.htm.**

178)الموسوعة السياسية، القوة الناعمة – Power Soft، في: **http://tinyurl.com/3kb9m55z.**

179)الموسوعة السياسية،" اقتراب الدولة في المجتمع"، **http://tinyurl.com/2c7eu4v2.**

180)موقع : أنا مسافر، "تعرف على اكبر الصناعات في اليمن" ، في: **https://anamusafer.com.**

181)موقع : حلم اخضر، "اليمن : كيف أثرت الحرب على قطاع الأسماك" ، في: **https://holmakhdar.org/reports/3105/.**

182)موقع الحرة الإلكتروني، "بايدن في قمة جدة: واشنطن لن تترك الشرق الأوسط للصين وروسيا وإيران" ، في: **http://tinyurl.com/3z3c3vah** .

183)موقع الحرة الإلكتروني، "مبادرة الحزام والطريق".. سياسة الصين في الشرق الأوسط تعقد مهمة بايدن"، في: **https://arbne.ws/3vd39EV** .

184)موقع الخليج أون لاين، "باب المندب، القوة الجغرافية التي جلبت الصراع العسكري في اليمن"، في:**http://tinyurl.com/ycywxfpt** .

185)موقع الخليج أون لاين، "في عامها الرابع ... كم أنفقت السعودية على حربها في اليمن؟" في: **http://tinyurl.com/4cfj3p8y.**

186)موقع السفارة الصينية في اليمن، "السفير الصيني لدى اليمن كانغ يونغ يؤكد مواصلة الصين لتعزيز علاقات الصداقة مع اليمن"، في: **http://tinyurl.com/yy42w2vj.**

187)موقع سبوتنيك نيوز، "أهمية اليمن الذهبية وإبعاد عوامل السيطرة في الساحة الدولية" ، في: **https://arabic.sputniknews.com.**

188)موقع سويس إنفو، "رهانات المستقبل و إكراهات الحاضر"، في: **http://tinyurl.com/2hyefrbx.**

189)موقع فانك "السياسة في اليمن"، في: **http://tinyurl.com/mubmmvvt**

190)موقع نون بوست ، "الاقتصاد الإيراني في عام 2016 : ما بعد الاتفاق النووي "، في: **https://www.noonpost.com/9542.**

191)موقع يمن شباب نت،" السفير الأمريكي يزور"المهرة " ويتحدث عن مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة للحوثيين "، في: **https://yemenshabab.net/news/61654.**

192)نايف القداسي ، " اليمن: "جيش رديف" تحت إدارة التحالف "،
.http://tinyurl.com/fe7abhch

193)نون بوست، "القواعد البحرية وسباق الهيمنة على البحر الأحمر.. طموح إيراني أيضًا"،
في: **.https://www.noonpost.com/19097**

194)وكالة الأنباء اليمنية ، " العلاقات اليمنية الصينية .. 60 عاما من النجاح والشراكة المتميزة " ، في:**https://www.sabanew.net/story/ar/9235 .**

195)وكالة الأنباء اليمنية، "اليمن والصين توقعان مذكرة تفاهم لمشروع ترجمة متبادلة للأعمال الأدبية الكلاسيكية"،
في:**https://www.sabanew.net/story/ar/91551 .**

196)وكالة رويترز، " الحرب تكلف اليمن خسائر بقيمة 14 مليار دولار " ،
https://www.reuters.com/article/yemen-ah4-idARAKCN10R2FZ.

197)وو فو قوي، "العلاقات الصينية اليمنية"، في: **http://tinyurl.com/2bbp33fs .**

198)يوسف حمود ، "رغم التأييد .... ما العقبات التي تحول دون انضمام اليمن لمجلس التعاون ؟ "، في: **http://tinyurl.com/mvdhewpj .**

ب- المراجع الأجنبية

أولاً: الكتب

199) F. Gregory Gause Saudi-Yemeni Relations : Domestic Structures and Foreign Influence,(new youk colunbia university press, 1990).

200) Joseph S. Nye Jr , " Soft Power: The Means To Success In World Politics " , (New York , Public Affairs , 2004).

201) Pierre Journoud ," L'énigme chinoise - Stratégie, puissance et influence de la Chine depuis la Guerre froide " , (l'harmattan , Paris , 2017).

202) Zach Vertin , " Red Sea Rivalries: The Gulf, the Horn, and the new geopolitics of the Red Sea", (Doha : Brookings Doha Center , August 8, 2019).

203) Zach Vertin , "Toward a Red Sea forum: The Gulf, the Horn of Africa, and architecture for a new regional order ", (Doha: BrookingsDohaCenter nevember 2019).

204) Zach Vertin ," Great power rivalry in the Red Sea China's experiment in Djibouti and implications for the United States " , (Doha: Brookings Doha Center, June 2020).

ثانياً: الوثائق الإلكترونية

205) ALIA AGHAJANIANGIANLUCA MELE, "Economic consequences of the war in Yemen: from macroeconomic shocks to microeconomic pain", in: **http://tinyurl.com/4jzd7nwf.**

206) AMMAR AL-ASHWAL, "Where is the Yemen War Heading ?" , **https://carnegieendowment.org/sada/81565 .**

207) Ammar Al-Ashwal, " Yemen and the Curse of Geography: Bab al-Mandab Disputed by Great Power Rivalries " , **https://carnegieendowment.org .**

208) Anthony H. Cordesman, "Iran's Military Forces and Warfighting Capabilities " , **https://www.csis.org/analysis/irans-military-forces-and-warfighting-capabilities.**

209) Blake Herzinger, Ben Lefkowitz,"China's Growing Naval Influence in the Middle East", **https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/chinas-growing-naval-influence-middle-east.**

210) Christine McVann, "Reshaping U.S. Force Posture in the Middle East" , **http://tinyurl.com/4dru4n29.**

211) EDITORIALS , " Deng Xiaoping's lasting legacy ", **http://tinyurl.com/37yx25uz.**

212) ELEONORA ARDEMAGNI ," Patchwork Security: The New Face of Yemen's Hybridity " , **http://tinyurl.com/3t82cp66**.

213) Farida Ahmed ," How Does China Look at South Yemen ? " , **https://south24.net/news/newse.php?nid=2577.**

214) Grant Rumley, Carol Silber, "Navigating China's Security Presence in the Middle East and North Africa",**https://www.washingtoninstitute.org.**

215) John J. Mearsheimer , "America, China, and the Tragedy of Great-Power Politics **", https://fam.ag/3vcxcwq.**

216) Jonathan Fenton-Harvey,"Saudi Arabias Soft Power Strategy in yenen", **https://Carnegie-mec.org/sada/78751.**

217) Jonathan Saul, Parisa Hafezi, Michael Georgy , "Iran steps up support for Houthis in Yemen's war - sources ", **https://www.reuters.com/article/idUSKBN16S22S/.**

218) Muneer Binwaber , "Oil's Impact on Tensions in Southern Yemen", **http://tinyurl.com/yx2f6fcd**.

219) SULTAN ALAMER , "biden and the War in Yemen: The Larger Context of the Shifts in the American Position " , **https://carnegieendowment.org/sada/84326.**

220) Unicef yemen crisis, **https://www.unicef.org/emergencies/yemen-crisis**.

221) USAID helps 400,000 Yemenis with better community services and peaceful collaboration, **http://tinyurl.com/8jfsaasj.**

222) World peace 365 , "iran in yemen: tehran's shadow looms large, but footprint is small", **http://tinyurl.com/47he7p7t.**

قائمة

الأشكال والجداول

1- قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة اليمن	22
02	خريطة توزيع المناطق والموانئ النفطية في اليمن	34
03	خريطة ابرز الموانئ البحرية في اليمن	36
04	خريطة أقاليم اليمن الجديدة	41
05	خريطة البحر الأحمر والقرن الإفريقي	58
06	خريطة توضح مسار أنبوب النفط السعودي من خرير السعودية وصولاً إلى ميناء نشطون في محافظة المهرى اليمني	96
07	خريطة توضح طريق الحرير الجديد	143
08	خريطة توضح نقاط ارتكاز إستراتيجية عقد اللؤلؤ الصينية	191
09	مخطط يوضح أرقام ومعلومات عن اليمنيين في الصين	206
10	خريطة توضح الوجود الإماراتي في موانئ جزر اليمن والقرن الإفريقي	220
11	خريطة السيطرة العسكرية في اليمن 2022	246
12	مخطط يوضح سعر صرف الريال اليمني خلال الفترة (2016-2021)	268

2- قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الدول الأعلى تلقيا للمساعدات المقدمة من المملكة العربية السعودية لسنة 2020	69
02	المساعدات المقدمة من السعودية إلى اليمن خلال الفترة (ماي 2015 – جانفي 2018)	93
03	قيمة الاستثمارات الصينية في الدول العربية خلال الفترة (2009 – 2021)	145
04	توزيع استثمارات الدول العربية في سوق سندات الخزانة الأمريكية 2020	149
05	مجموع المساعدات المالية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في اليمن للفترة (2016 – 2023)	171
06	معدلات التبادل التجاري بين الصين واليمن خلال الفترة (1990 – 2010)	197
07	جدول يبين أعضاء مجلس القيادة الرئاسي اليمني وانتماءاتهم السياسية والعسكرية	234
08	جدول يوضح الأطراف المنخرطة في الصراع اليمني وعدد القوات التابعة لها – ديسمبر 2022	252
09	جدول يوضح أهم المؤشرات المالية والنقدية في اليمن خلال الفترة (2014 – 2018)	267
10	جدول يوضح عدد المدارس المتضررة في كل محافظة ونوع الضرر	284
11	جدول يوضح أوضاع عمل المرافق الصحية في عموم الجمهورية اليمنية (2021–2022)	289
12	جدول يوضح عدد الضحايا من النساء والأطفال خلال الفترة (2019–2021)	291

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	2
الإطار المنهجي والمفهومي والنظري	5
أولاً: الإطار المنهجي	5
ثانياً: الإطار المفهومي	8
ثالثاً: الإطار النظري	13
الفصل الأول: الجغرافية السياسية لليمن	**22**
المبحث الأول : الموقع الجيوبولتيكي لليمن	**22**
المطلب الأول : الموقع الفلكي لليمن	**22**
المطلب الثاني : الحدود البرية مع دول الجوار	**23**
المطلب الثالث : الموقع البحري لليمن	**24**
المبحث الثاني : الطبيعة البشرية والاجتماعية للمجتمع اليمني	**28**
المطلب الأول : التركيب السكاني في اليمن	**28**
المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي للسكان في اليمن	**28**
المطلب الثالث : القبائل اليمنية وأدوارها في الواقع اليمني	**29**
المبحث الثالث: واقع الاقتصاد اليمني	**31**
المطلب الأول : الأنشطة الاقتصادية في اليمن	**31**
المطلب الثاني : الموارد والثروات.	**33**
المطلب الثالث : الأفاق المستقبلية للاقتصاد اليمني	**36**
المبحث الرابع : الواقع السياسي والأمني في اليمن	**37**
المطلب الأول : الواقع السياسي في اليمن قبل 2011 م	**37**
المطلب الثاني : الواقع الأمني في اليمن قبل 2011 م	**38**
المطلب الثالث : الواقع السياسي في اليمن بعد 2011 م	**40**

المطلب الرابع : الواقع الأمني في اليمن بعد 2011 م	**43**
خلاصة الفصل.	**46**
الفصل الثاني: التنافس الجيوستراتيجي بين المملكة العربية السعودية وإيران في اليمن بعد 2011	**48**
المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بعد 2001	**49**
المطلب الأول: الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 م	**49**
المطلب الثاني: التحولات السياسية في المنطقة العربية سنة 2011 م	**52**
المطلب الثالث: الاتفاق النووي الإيراني 2015 م	**55**
المطلب الرابع: تزايد الحضور الدولي والإقليمي في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي	**58**
المبحث الثاني: قراءة في الاستراتيجيين السعودية والإيرانية في منطقة الشرق الأوسط	**62**
المطلب الأول: الإستراتيجية السعودية في منطقة الشرق الأوسط	**62**
المطلب الثاني: الإستراتيجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط	**69**
المطلب الثالث: مسار العلاقات السعودية – الإيرانية	**78**
المبحث الثالث: الإستراتيجية السعودية في اليمن بعد 2011 م	**81**
المطلب الأول: تاريخ العلاقات السعودية اليمنية	**81**
المطلب الثاني: الأهداف الإستراتيجية للسعودية في اليمن	**85**
المطلب الثالث: آليات الإستراتيجية السعودية في اليمن	**88**
المطلب الرابع: تحديات الإستراتيجية السعودية في اليمن	**103**
المبحث الرابع: الإستراتيجية الإيرانية في اليمن بعد 2011 م	**108**
المطلب الأول: مراحل تطور العلاقات الإيرانية اليمنية	**108**
المطلب الثاني: الأهداف الإستراتيجية لإيران في اليمن	**111**
المطلب الثالث: آليات الإستراتيجية الإيرانية في اليمن	**114**
المطلب الرابع: تحديات الإستراتيجية الإيرانية في اليمن	**122**
خلاصة الفصل.	**126**

الفصل الثالث: اليمن بين الرهانات الجيوستراتيجية الأمريكية والصينية	**128**
المبحث الأول: التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الشرق الأوسط	**129**
المطلب الأول: دوافع الاهتمام الأمريكي الصيني بمنطقة الشرق الأوسط	**129**
المطلب الثاني: محددات الإستراتيجيتين الأمريكية والصينية في الشرق الأوسط	**133**
المطلب الثالث: آليات التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الشرق الأوسط	**139**
المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في اليمن بعد 2011	**154**
المطلب الأول: مراحل تطور العلاقات الأمريكية اليمنية	**154**
المطلب الثاني: الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في اليمن	**159**
المطلب الثالث: آليات الإستراتيجية الأمريكية في اليمن	**163**
المطلب الرابع: تحديات الإستراتيجية الأمريكية في اليمن بعد 2011	**180**
المبحث الثالث: الإستراتيجية الصينية في اليمن بعد 2011	**184**
المطلب الأول: تاريخ العلاقات الصينية الأمريكية	**184**
المطلب الثاني: الأهداف الإستراتيجية الصينية في اليمن	**188**
المطلب الثالث: آليات الإستراتيجية الصينية في اليمن	**192**
المطلب الرابع: تحديات الإستراتيجية الصينية في اليمن بعد 2011	**207**
المبحث الرابع: حدود التعاون والتصادم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في اليمن	**211**
المطلب الأول: طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية	**211**
المطلب الثاني: مجالات التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في اليمن	**214**
المطلب الثالث: مجالات التصادم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في اليمن	**217**
خلاصة الفصل	**223**
الفصل الرابع: انعكاسات التنافس الدولي والإقليمي في اليمن على الواقع اليمني	**226**
المبحث الأول: الانعكاسات السياسية للتنافس الدولي والإقليمي على اليمن بعد	**227**

2011	**227**
المطلب الأول: انعكاسات الصراع في اليمن على الخارطة السياسية الداخلية	**231**
المطلب الثاني: عسكرة المشهد السياسي في اليمن	**235**
المطلب الثالث: التأثير الإقليمي والدولي على عملية التسوية السياسية	**240**
المطلب الرابع: مستقبل التسوية السياسية للازمة اليمنية	**245**
المبحث الثاني: الانعكاسات الأمنية والعسكرية للتنافس الدولي والإقليمي على اليمن	**245**
المطلب الأول: المشهد العسكري والأمني الجديد في اليمن بعد 2015	**252**
المطلب الثاني: تهجين القطاع الأمني والعسكري في اليمن	**254**
المطلب الثالث: انتشار مظاهر الفساد والمحسوبية في القطاع العسكري والأمني	**256**
المطلب الرابع: التأثير الخارجي على القوات الأمنية والمجموعات العسكرية في اليمن	**259**
المبحث الثالث: الانعكاسات الاقتصادية للتنافس الدولي والإقليمي على اليمن	**259**
المطلب الأول: انعكاسات الصراع المحلي والإقليمي على قطاع النفط اليمني	**264**
المطلب الثاني: انعكاسات الصراع اليمني على القطاع المالي والنقدي في اليمن	**268**
المطلب الثالث: انعكاسات الصراع اليمني على نشاط المؤسسات الاقتصادية في اليمن	**271**
المطلب الرابع: الفرص الاقتصادية الممنوحة لليمن في ضل التنافس الدولي والإقليمي بعد 2011	**275**
المبحث الرابع: الانعكاسات الاجتماعية للتنافس الدولي والإقليمي على اليمن	**275**
المطلب الأول: الانقسام المجتمعي في اليمن بعد 2011	**280**
المطلب الثاني: انعكاسات الصراع اليمني على القطاع التعليمي في اليمن	

المطلب الثالث: تداعيات الصراع على القطاع الصحي في اليمن	**286**
المطلب الرابع: تداعيات الصراع اليمني على الوضع الإنساني اليمني بعد 2015.	**290**
خلاصة الفصل	**297**
الخاتمة	**299**
قائمة المراجع	**304**
قائمة الأشكال والجداول	**324**
قائمة المحتويات	**327**
الملخص باللغة العربية والإنجليزية	**332**

الملخص:

تناولت الدراسة موضوع التنافس الجيوستراتيجي على اليمن بعد 2011، في محاولة لتحديد الأهداف الإستراتيجية للقوى الدولية والإقليمية في اليمن والوقوف عند انعكاسات هذا التنافس الجيوستراتيجي على الواقع اليمني، حيث اخترنا في هذه الدراسة أنموذجين: للتنافس بين الدول على اليمن، الأول بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية كأنموذج للتنافس الإقليمي والثاني بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية كأنموذج للتنافس الدولي، واعتمدت الدراسة على دراسة وتحليل استراتيجيات هذه الدول الأربعة الموجهة لليمن من اجل تحديد أهدافها الإستراتيجية الكبرى لكل دولة والآليات التي اعتمدتها التي واجهت كل دولة على الساحة اليمنية، كما وقفت الدراسة عند الانعكاسات السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية لهذا التنافس على الواقع اليمني.

توصلت الدراسة إلى أن قدرة هذه الدول الأربعة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية في اليمن كانت محدودة بسبب شدة المنافسة والحضور الدولي والإقليمي المكثف وكذلك تداعيات الصراع المحلي والإقليمي الذي اندلع سنة 2015 والذي قلل من استفادة اليمن من العروض الاقتصادية الممنوحة من هذه الدول ودفع هذه الدول الأربعة إلى العمل على إيجاد حل سياسي للصراع اليمني.

Abstract:

The study addressed the issue of geostrategic competition over Yemen after 2011, in an attempt to determine the strategic goals of international and regional powers in Yemen and to examine the repercussions of this geostrategic competition on the Yemeni reality. In this study, we chose two models: for competition between countries over Yemen, the first between the Kingdom of Saudi Arabia. The Islamic Republic of Iran as a model for regional competition, and the second between the United States of America and the People's Republic of China as a model for international competition. The study relied on studying and analyzing the strategies of these four countries directed towards Yemen in order to determine their major strategic goals for each country and the mechanisms they adopted that confronted each country on the Yemeni scene, as noted. Study the political, security, economic and social repercussions of this competition on the Yemeni reality.

The study concluded that the ability of these four countries to achieve their strategic goals in Yemen was limited due to the intensity of competition and the intense international and regional presence, as well as the repercussions of the local and regional conflict that broke out in 2015, which reduced Yemen's benefit from the economic offers granted by these countries and pushed these four countries to work. To find a political solution to the Yemeni conflict.